جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز فاس

مركز الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان
تكوين التعابير والاشكال الرمزية.
تخصص: اللغة العربية.

منهج الشرح النحوي لدى الخطيب التبريزي(ت502هـ) في شرحه لاختيارات المفضل.

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

اسم الطالب: إشراف الأستاذ الدكتور . العياشي السنوني

عبد النبي الانصاري

ر.و.ط: 0321824278

السنة الجامعية :1437هـ/1438هـ 2016 م/2017م

إهداء

إلى والدي الكريمين، حفظهما الله.

إلى زوجتي العزيزة أم ريم، التي كانت لي نعم السند لحظات الفتور مشجعة على إتمام المسير،

إلى الغاليتين ريم وأميرة، اللتين اقتطعت من وقت لعبهما، لإنجاز هذا البحث.

إلى إخواني وأصدقائي، الذين شجعوني بكلامهم الطيب.

إلى كل من علمني خيراً وأعانني عليه، أساتذتي الأفاضل الذين تعلمت على أيديهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع

شكر وتقدير.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير، لأستاذي ومشرفي **الدكتور العياشي السنوني**، الذي تجشم عناء الإشراف على هذا البحث، والذي حفّ صاحبه بكامل العناية، فكان أباً رحيماً ومشرفاً حليماً حكيماً. وناصحاً أمينا ومرشداً معيناً. نهلت من أخلاقه ومعرفته. فكنت أقتطع من أوقاته الساعات، دون أن يملَّ أو يكلّ. وأنا استمع لسديد رأيه، وقد أبحر بي في عوالم نص سامق المباني، تأبى معانيه الانصياع. فيدلل لي ركوبها، بمنهجه الرصين وأسلوبه القويم، حتى تستقيم عندي واضحة المعالم.

أسأل الله العلي القدير أن يجازيه الجزاء الأوفى، وسائر المسلمين. وأن يبارك له في عمره ويزيده بسطة في العلم والجسم.

كما أتقدم بأسمى عبارات الامتنان والوفاء، للجنة المناقشة على ما تكبدته من عناء قراءة هذا البحث وتقويم أوده ليستقيم عوده. سائلا الله العلي القدير أن يتقبل منهم صالح الأعمال وأن يرزقهم السلامة في الدنيا والآخرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وجعل أمتنا ولله الحمد خير أمة، وبعث فينا رسولا منا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة. وأحمده على نعمه الجمة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تكون لمن اعتصم بها خير عصمة، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله للعالمين رحمة.

أما بعد:

إن المستقري لما أُلِّفَ في باب الشروح الشعرية، سيقف عند كمٍّ هائل من المصنفات التي رامت تحليل النصوص الشعرية. إذ توسل الشراح بمناهج ووسائل إجرائية ساعدتهم على فك شفرات النص. وقد اختلفت غايات الشراح في تناولهم لهذه النصوص، ما أفرز اتجاهات كبرى تبعاً لهذه المقاصد، تمثلت في شكل شروح تعليمية تارة، وأخرى ذوقية جمالية كانت غايتها إبراز الجوانب الجمالية في النص الشعري.

غير أن غاية هذا البحث لا تهدف إلى تحديد الاتجاه الذي ينتمي إليه الشرح فقط، بل تكمن أيضاً في رصد الجانب النحوي في شرح اختيارات المفضل للتبريزي، والذي يشكل منهجاً قائماً اعتمد فيه الشارح على وسائل إجرائية، هدفها إضاءة النص وإقامة دلالاته، معتمداً في ذلك كله على عناصر نحوية.

والقصد من وراء الدراسة أيضا معرفة المنهج النحوي ووسائله الإجرائية، الذي اعتمده التبريزي في شرح المفضليات. وذلك تماشياً وفلسفة فريق البحث _النص قراءة وتوثيق وتحقيق وتأويل، المنتمي لمختبر الدراسات المصطلحية والنصية_ الرامية كما حدد ذلك مشرفنا الدكتور العياشي السنوني إلى:" رصد مدى التطور الذي حققه الوعي الفيلولوجي، واللساني والمنهجي في مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية"[1].

[1] منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، الدكتور العياشي السنوني، مطبعة أنفو-برانت الليدو فاس، (د ت ط)، ص:7.

وقد حاولنا في هذا البحث، بعد أن حقق تراكماً معرفياً في مستويات عدة لغوية وبلاغية وأخرى نحوية، اكتشاف منهج الشرح النحوي لدى التبريزي من خلال شرح اختيارات المفضل، بالوقوف على مدى كفاءته في إنتاج الدلالة استنادا إلى المعيار النحوي.

ويذكر في هذا الباب أن البحث في بداياته كان يروم البحث في مستويات التحليل (صوتيا ولغويا وصرفياً ونحوياً وبلاغياً وعروضياً ودلاليا ونقدياً بالمفهوم العام...)، لاستنباط الرؤية النقدية التي يصدر عنها الشارح. غير أنه لكثرة القضايا المتشعبة التي يختزنها الشرح، وضيق الوقت وما تتطلبه قضايا البحث من متابعة وتمثل لكل عناصره، اقتصرنا على المستوى النحوي لتغطية مجال لم نسبق إليه، وإن كانت بعض الدراسات رامت البحث في الشروح الشعرية وتحديداً الجانب النحوي فيها. غير أنها لم تقصد ما قصدناه، كما سيتضح لاحقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات على قلَّتها في هذا الباب تنتظم وفق ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: مرحلة الوِجادات، واقتصرت على جمع المادة المعرفية من الشروح الشعرية وتصنيفها في أبواب كبرى، دون البحث في الجوانب الجمالية لهذه الشروح، ويعد الدكتور فخر الدين قباوة رائد هذه المرحلة بكتابه منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات.

وأما المرحلة الثانية: والتي مثلها الدكتور جمال الدين العمري، فقد سار فيها على خطى سابقيه.

وأما المرحلة الثالثة: فمثلها الدكتور العياشي السنوني، والتي تجاوزت مرحلة الوجادات، إلى تمحيص المفاهيم واستعمالها في إقامة الدلالة. فتميزت هذه المرحلة بالبحث عن المناهج والوسائل الإجرائية، قصد الإسهام في بناء أسلوبية حديثة للغة العربية، فكانت كتاباته في هذا الباب منصبة على اكتشاف المناهج، والتعريف بمتطلباتها النظرية، إيماناً أن القديم والحديث يسهمان معاً في خدمة تراث الأمة ما لم يرد ما يفيد تعارضهما.

ومن ثمة سيكون بحثنا في منهج الشرح النحوي، امتداداً لمشروع يروم البحث في المناهج والوسائل الإجرائية الكفيلة بتطوير وسائل التحليل، وعلى هذا النهج تسير أطروحتنا.

واخترنا هذا المتن لسببين: الأول: لكونه جمع أجود المقصَّدات التي جمعت شعر المقلين، سواء كانوا مشهورين أو مغمورين. وهو ــ كما يصرح التبريزي في مقدمته ــ أحسن ما اختير في هذا الباب "لاتفاق الناس على أنه ليس فيما اختير من المقصدات أحسن مما اختاره المفضل بن محمد الضَّبي، كما أنه ليس في المقطعات أحسن من اختيار أبي تمام حبيب بن أوس الطائي في الحماسة"[1].

ولأنه يحتوي مادة معرفية دسمة تصلح أرضية اشتغال، تمكننا من البحث عن الوسائل الإجرائية واكتشاف المناهج سواء كانت نحويةً، أو بلاغية، أو نقدية، أو عروضية. والتي ستشكل – إن شاء الله– مجال بحوثنا في المستقبل. وأيضا كونه متناً جمع بين شرحين عظيمين، لعالمين من علماء العربية، هما: أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري (ت 305هـ)، وأبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت421). إذ يتميز كل شرح منهما بخصائص تميزه عن الآخر، فشرح الأنباري يتفرد بدقة توثيق الروايات ونسبة الأقوال لأصحابها حتى حينما يتعلق الأمر بشرح لفظ لغوياً. كما يتفرد شرح المرزوقي بتدقيق النظر في الجوانب النحوية والنقدية.

وثانياً في كون التبريزي، قد جمع بين شرحين كبيرين، اختار من كل واحد منهما ما يخدم مقصديته التي أعلن عنها في مقدمة شرحه، والمتمثلة في اعتماد الإيجاز والاقتصار على ما يكون منهجاً تعليماً، دون تشعب في نقل الأخبار، أو الخوض في الخلافات النحوية. فخلق بهذا الجمع قراءة ثالثة أمكن عدُّها اختياراً ضمن الاختيار. فهو في اختياراته يصدر عن حسّ نقدي، وميل للجمع بين مذهبين نحويين لمدرستين كبيرتين هما: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، وفي البحث شواهد على ذلك.

[1] شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي (ت502)، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط الثانية 1407هـ/1987م، ج1 ص:91.

ما يزكي عندنا أن الرجل كان واعياً بقيمة ما يختاره من الشرحين، مرجحاً بعض النقول على بعض، متمثلاً مقولة " اختيار الرجل قطعة من عقله".

لهذه الأسباب مجتمعة ارتأينا خوض غمار البحث في المنهج النحوي لدى التبريزي. وهي فرصة لإعادة قراءة هذا المتن التراثي الشامخ، جمعاً لما تفرق فيه من القضايا النحوية، والتوجيهات الإعرابية التي تشكل بصدق منهجاً نحوياً، أمكن اعتماده في تحليل النصوص الشعرية، بغية الوقوف عند أهميته في القراءة والتأويل. فلا يكاد الدارس يلامس بيتاً من أبيات هذا الاختيار إلا وظفر منه بملمح نحوي لطيف أو فائدة بلاغية، تكشف عمَّا شفَّ من الدلالات الخفية. ما يشي بوجود منهج أمكن تطويره عن طريق الإفادة من الدراسات الحديثة في ميدان اللسانيات، قصد تكوين رؤية شاملة نظرياً ومنهجياً.

وغير خاف أن دارسة النصوص التراثية لا تخلو من مزالق ومحاذير، تفرض على الباحث تمثل أكبر قدر من المناهج والوسائل الإجرائية، والإحاطة بالمصطلحات النحوية، والنقدية، والعروضية وغيرها، والتنبه إلى تطور دلالاتها بغية تكوين رؤية واضحة عن طبيعة المنهج الذي اعتمده الشارح. لكون هذه المصطلحات تحدد بجلاء خلفياته المعرفية والمذهبية التي يصدر عنها.

وحيث إن النص يفرض على الباحث اختيار منهج يتلاءم وطبيعة الموضوع، ويتيح له إمكانية تطبيقه على النصوص المختارة. فقد اخترنا أن يكون منهجنا ميتالغة[1] (Métalangage) أي: لغة واصفة للنص تستمد وسائلها الإجرائية من أكبر قدر ممكن من المجالات معرفية. وقد عمدنا إلى تتبع القضايا النحوية المدروسة وفق منهجية محددة تتمثل في رصد الظاهرة والتعريف بها، اعتماداً على كتب النحو المتخصصة قديمها وحديثها، بما يسمح بتمثل المعيار النحوي، متمثلين في ذلك ثلاث خطوات إجرائية:

[1] ميتالغة بمفهوم رولان بارث وهي كما أشار الدكتور العياشي السنوني، تعني اللغة الواصفة، ينظر منهج الشرح البلاغي، ص:9.

أولها: مرحلة جمع المادة المعرفية، بالبحث في كتب البلاغة والأدب والتفسير عن أقوال العلماء في البيت الواحد، التماساً لإضاءة النص من جوانب مختلفة، دون إغفال للنص الشارح، بل جعلناه البؤرة التي منها ينطلق التحليل لتحديد المنهج.

وثانيها: مرحلة التصنيف، أي: تصنيف القضايا المدروسة إلى فصول ومباحث بحسب ما استقر عليه تقسيم النحاة.

وثالثها: الدراسة وتمثلت في البحث عن أهمية القضايا النحوية في إنتاج الدلالة، وما يترتب عنها من تعدد تأويلي فرضه اختلاف الحركات الإعرابية. ما دفعنا للبحث في طبيعة الوظيفة التي تؤديها، ومقارنتها بقضايا مشابهة. لنخلص من ذلك كله إلى استنتاجات أفادت في بيان أهمية عنصر النحو في القراءة والتأويل.

والتماساً لوضوح النماذج المدروسة، عمدنا إلى تتبع ما ورد فيها من قضايا تسهم في خدمة القضية الأساس. إذ وقفنا في بعض النماذج، على بعض مسائل الخلاف بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة، بغية تحديد الاتجاه النحوي الذي يتبناه التبريزي في دراسته للمفضليات. كما عمدنا إلى اعتماد معطيات نصية من قبيل الاحتكام إلى القواعد النحوية قصد تمحيص المقول، غير مسلِّمين بصحته ولا جازمين بسلامته ولا قاطعين برأي إلا بعد استكمال النظر فيه بالأدلة الدامغة والحجج المؤيدة.

كما اعتمدنا معطيات أخرى تناصية، تمثلت في الشاهد بأنماطه المختلفة ودوره في القراءة والتأويل. إذ تتبعنا بعض الشواهد وما قيل فيها قديما وحديثا، لإبراز علة الاستشهاد بها في هذا المقام أو ذاك. وأسلمنا ذلك لمعرفة عقلية المسْتَشْهِدِ خصوصاً وأن بعض الشواهد وقع حولها خلاف بين النحاة في قراءتها وتأويلها، وحَمْلُ الشارح لها على وجه دون آخر قد يسهم في بيان مشربه الثقافي ومنزعه النحوي. كما تمت الاستعانة أحياناً بالأخبار قصد إضاءة جوانب ترتبط بدواعي تأليف النص الشعري، حيث ساعد ذلك في تحديد مقصدية الشاعر. إذ خلق التكامل بين المعطيات النصية صورة واضحة في إقامة المعنى.

وقد وُقِف في هذه الدراسة على المنهج النحوي لدى التبريزي، والذي مكَّن تتبع شواهده من وضع تصور عام لما انتهجه الشارح في دراسة اختيارات المفضل، حيث "ينفذ_ التبريزي_ إلى الميدان النحوي، فيقيم بين الشرح والإعراب تعاونا للكشف عما في الأشعار من معان"[1]، فاهتدي تبعا لذلك إلى ثلاثة مستويات كبرى تتفرع عنها بعض الجزئيات.

- المستوى الأول: لا يتجاوز حدود إعراب الكلمة وبيان موقعها من الجملة، مع إمكانية إثارة بعض القواعد وبسط القول فيها.
- المستوى الثاني: يتعدى حدود الإعراب، إلى الإشارة للتَّعدد المحتمل لقراءة البيت دون مفاضلة أو ترجيح.
- المستوى الثالث: يمكن الوقوف فيه عند الاحتمالات الممكنة في تأويل البيت وقراءته، مع ترجيح في توجيه الدلالة اعتمادا على ألفاظ مخصوصة من قبيل (وهذا هو الوجه، وهذا أحسن ...). إذ ترد مرة دون تعليل، وأخرى بتعليل صريح معتمد على الشواهد المناسبة.

وقد طرح البحث عدة إشكاليات من قبيل: ما طبيعة الأسئلة الثقافية والاجتماعية والمعرفية التي تحاول الشروح الشعرية الإجابة عنها؟ خصوصا في زمننا هذا، زمن إعادة القراءة. وإلى أي حد تستطيع الشروح الشعرية الكشف عن طبيعة الجهد اللغوي العربي، وعن مدى إسهامه في مقاربة النص الأدبي والكشف عن دلالته بغية الإسهام في بناء أسلوبية حديثة للغة العربية؟. وهل بالإمكان تمثل المعيار النحو للخروج به من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، بيانا لقيمته الوظيفية في إنتاج الدلالة؟. كل هذه الأسئلة استبطنت حاجة إلى مباحث نظرية، وأخرى إجرائية بغية الإجابة عنها.

[1] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، لدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر_ دمشق، ط الثانية 141هـ/1997، ص:363.

وقد جاء البحث تبعا لذلك بعد مقدمة، تلخص منهجه، وأسباب اختيار موضوعه، ومدخل نظري حول قيمة الشروح الشعرية، وأهمية منهج الشرح النحوي، مقسماً إلى ثلاثة فصول أولها: درس مقومات الرؤية النقدية لدى التبريزي، وأهم الروافد التي استقى منها مادته المعرفية. وثانيها: درس أثر تعدد الوجه الإعرابي في إنتاج الدلالة. فجاءت مباحثه مجزأة بحسب القضايا النحوية التي أثارها الشرح. حيث حاولنا تتبعها وبيان ما يتفرع عنها من إشكالات، تبرز كيفية تعامل التبريزي معها، بيانا لمنهجه النحوي في هذا الباب.

وقد اخترنا هذه القضايا دون غيرها، أولاً لتمثل المباحث الكبرى للنحو، وثانياً لكونها تتردد بشكل لافت للانتباه في ثنايا هذا الشرح، وأيضاً لكونها تثير قضايا فرعية يسهم تتبعها في بيان أهمية النحو في توليد الدلالة. وأما الفصل الثالث فعنون بـ "أثر الحرف في توجيه الدلالة". فجاءت مباحثه متفرعة بحسب بنية الحرف سواء كان أحادياً، أو ثنائيا أو ثلاثيا. حيث عمد إلى البحث عن المعاني البلاغية المتحققة من الحرف وأثرها في توجيه دلالة البيت. وذيل البحث بخاتمة اختزلت أهم الخلاصات المتوصَّل إليها وآفاق البحث المستقبلية.

كما عمدنا إلى إثبات لائحة للمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث، قصد بيان المضان التي استقينا منها المادة المعرفية. وأخيراً فهرساً للموضوعات يبين أهم القضايا الكبرى والجزئية في البحث.

وحسبنا في ذلك، أن يكون البحث قد أصاب جانبا من الصواب والقبول فيما سعى إليه. إذ لا يدعي الكمال المعرفي ولا المنهجي وإنما ينتظر ما يقوِّم به أوده من تسديد لرأيه وجبر لنقيصته من لدن لجنة المناقشة، التي نجدد لها الشكر لتجشمها عناء قراءته وتقويه.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

المدخل.

شكل الاهتمام بالنص الشعري اهتماما بالتراث العربي، إذ خلّدت هذه النصوص مآثر العرب ومفاخرها. مما جعلها خالدة متجاوزة حدود الزمن، سائرة مع الركبان. وقد نشطت على إثر هذا ظاهرة انتظمت هذه المتون في إطار تصورات منهجية، تمتح من ثقافة الشارح ومشاربه الثقافية. فغدت ظاهرة الشروح الشعرية نقدا تطبيقيا، لم يترك حجراً إلا قلبه للنفاذ إلى خبيء المعاني. واتخذ من النص الشعري أرضية خصبة، لاكتشاف ما ينطوي عليه من جميل المعاني ورائق المباني، انبرى كثير من الشراح لكشفها.

ويبدو أن الوازع الديني كان حاضراً في عملية الشرح هاته. إذ كان همُّ الشراح ووكدهم تلمس أوجه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، مفيدين من هذا التراث الشعري الضخم، كونه حاملاً للغة العرب وحامياً لها. وهذا يظهر جلياً في القولة المأثورة (إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر)[1]، ما يدل على عناية العرب به وحفظه، وتناشده في مجالسهم، وتناقل الركبان له. فشكلت بذلك مرحلة الرواية محطة جَمع فيها الرواة أشعار الشعراء والقبائل، تلتها مرحلة الدراية، وتمحيص الرواية.

ولعل ما يميز البحث في مناهج الشراح، كونه يعكس تصور الشارح وتذوقه الفني للنص المشروح، متوسلا بمختلف العناصر الصوتية واللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية... في سبيل إقامة النص، وتوثيق روايته وتوجيه دلالته.

وغير خاف أن كل شارح إنما يعمد إلى ما يتقن من علوم العربية، في سبيل كشف الحجب السميكة التي تلقي بها الألفاظ على المعاني. وقد أشار الجاحظ إلى عملية التلقي هذه قائلا: "طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحسن إلا غريبه، فرجعت إلى الأخفش فوجدته لا يتقن إلا إعرابه،

[1] ينظر: الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط الأولى 1431هـ، ج1ص:796.

فعطفت على أبي عبيدة فوجدته لا ينقل إلا ما اتصل بالأخبار، وتعلق بالأيام والأنساب، فلم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب، كالحسن بن وهب، ومحمد بن عبد الملك الزيات"[1].

إذ يشي هذا النص بالأدوات والوسائل الإجرائية التي اعتمدها الشراح، وأيضا باختلاف أوجه القراءة والتأويل بغية تلق واع للنص. وهذا يؤكد ما للخلفيات المعرفية والمذهبية من أهمية في قراءة النص وتذوقه. وتبرز طبيعة الأسئلة الثقافية التي يجيب عنها الشارح، خصوصاً وأن هذه النصوص تم تلقيها، وإعادة قراءتها وتأويلها في حقب زمنية مختلفة، تكشف كل قراءة عن أمور جديدة لم يقف عندها السابقون. ما يجعلنا أمام نصوص تتعدد قراءاتها وفقاً لطبيعة الأسئلة الحاضرة التي تجيب عنها. مما يحتم إيجاد آليات جديدة تمكن من سبر أغوار هذه النصوص، واستخراج دلالتها.

غير أن إشكالات القراءة كما يرى نصر حامد أبو زيد" لا تقف عند حدود اكتشاف الدلالات في سياقها التاريخي الثقافي الفكري، بل تتعدى ذلك إلى محاولة الوصول إلى المغزى المعاصر للنص التراثي، في أي مجال معرفي"[2]. وهذا ما تحاول الشروح الشعرية الإجابة عنه. ويظهر ذلك جلياً في الحركات النقدية التي أنتجتها هذه الشروح، إذ أن اختلاف مقصدية أصحابها أفضى إلى تعدد في أشكالها وأهدافها. وبرزت بادئ الأمر شروح تعلمية، اتخذت من قصائد الشعراء ودواوينهم، ومن بعض الاختيارات مادة أمكن شرحها والتعليق عليها. ومعظم ذلك _كما أشار الدكتور رضوان الداية_" بقصد إلقائه في أيدي الطلبة وبين يدي الدارسين"[3].

وقد تطورت بعد ذلك عملية الشرح، لتبلغ مستوى الشروح الذوقية الجمالية. ما يجعلنا أمام حركة ثقافية، تحكمت فيها سياقات معرفية دفعت الشراح إلى العناية بالشعر عناية خاصة. ولا يخفى ما

---

[1]- العمدة في محاسن الشعر، وآدابه ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (390-456 ه) تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت –لبنان، ط الخامسة 1401ه-1981م، ج 2، ص:105.

[2]- إشكاليات القراءة وآليات التأويل، الدكتور نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي بيروت، ط الثانية 1992، ص:6.

[3]- تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، الدكتور محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، ط الثانية 1401ه -1981م، ص:77.

للصراع القائم بين الشعر والنثر من أثر بالغ في تطور هذه الحركة وازدهارها. إذ إن المنافسة كانت محتدمة بين الكتاب والشعراء، والمفاضلة قائمة بين النقاد، والانتصار لنوع دون آخر اتخذ أبعاداً ذاتية حيناً، وموضوعية أحياناً أخرى.

ويكفي المتأمل في التراث العربي، أن ينظر في عناوين بعض المصنفات النقدية ليتبين الأمر، على سبيل المثال الصناعتين لأبي هلال العسكري. لتزدهر بعد ذلك شروح شعرية أكثر تدقيقاً وأحسن تفصيلاً، تروم البحث في الجوانب الجمالية في النص الشعري، وتقليب النظر في أساليبه بل وترجيح بعض الروايات، والمفاضلة بينها استناداً إلى معطيات نصية وأخرى تناصية، تسهم مجتمعة في بيان المعنى الكلي للنص. وأيضا يعتمدها الشراح، كما يرى الدكتور العياشي السنوني " في توثيقهم لنسبة الشعر إلى قائله"[1].

فكان التنافس في هذه الشروح تنافساً شرساً، حاول فيه كل شارح بيان علو كعبه في باب الشرح. فلم تعد الشروح الشعرية مجرد شروح تعليمية، بل صارت متخصصة في باب من أبواب العربية وعلومها. فكثرت بذلك المصنفات، وانقسم الشراح في ذلك فرقاً، حتى لا تكاد تجد شارحاً إلا وقد غلب على شرحه جانب لغوي أو صرفي نحوي أو بلاغي ... تظهر ملامحه جلية لمجرد إلقاء نظرة في مقدمة الكتاب التي قد يصرح فيها الشارح بمقصده من الشرح، وكذا الوسائل الإجرائية التي سيحتكم إليها في توثيق النص وقراءته وتأويله.

وتعد هذه الشروح الذوقية الجمالية، بداية حقيقية لنقد تطبيقي، سعى أصحابه إلى الوقوف عند جوانب الجمال الأسلوبي في النص الشعري، في مستوياته اللغوية والنحوية والبلاغية والنقدية. تأسيساً لفعل قرائي ينطلق من الخلفيات المعرفية التي يصدر عنها الشارح في آرائه الفكرية، وتبرز من خلاله مشاربه الثقافية والمذهبية، خصوصاً حينما يتعلق الأمر بالمستوى النحوي.

[1] قضايا توثيق النص وتحقيقه من خلال شرحي أبي علي المرزوقي والأعلم الشنتمري لحماسة أبي تمام، الدكتور العياشي السنوني، مطبعة أنفو – برانت الليدو فاس، ص:26.

وعلى الرغم من تعدد قراءات النص الواحد، فإن ذلك لا يفقده قيمته الجمالية، بل يجعله قابلا لتلقيات تاريخية تضمن له الاستمرارية الأدبية، كما هو الشأن مع شرح اختيارات المفضل. ولا يتحقق له ذلك إلا بالإجابة عن أسئلة العصر وحاجاته الثقافية، من قبيل: ما الحاجة إلى إعادة قراءة الشروح؟، وكيف يمكنها أن تسهم في بناء أسلوبية حديثة للغة العربية؟، وما قيمة المعيار النحوي في إنتاج الدلالة؟. وهي أسئلة مشروعة حتى لا تكون هذه الشروح مجرد ترديد رتيب لما قيل قبل ولا تحمل جديداً، إذ هي في الأصل حاملة لخصائص البيئة التي أنتجت فيها. وفي هذا السياق قال الدكتور المفضل الكنوني" ومثلت الشروح الشعرية ملمحاً من ملامح هذه البيئات، وما حققته من إضافات وأنجزته من تطور في مفاهيم القراءة والتأويل، واختلاف في مناهج الدرس وغايات الشرح"[1].

إنَّ محاولة اكتشاف المناهج لتأسيس أسلوبية حديثة، يقتضي منا الإلمام بأكبر قدر من الوسائل الإجرائية التي من شأنها أن تحقق لنا رؤية واضحة، عن كيفية تفكيك النص وتحليل عناصره. ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالنظر الفاحص في كتب التراث، والتنقيب عن هذه الوسائل المتفرقة في بطون أمهات الكتب، وأيضا في المصنفات الحديثة. ومن شأن ذلك أن يخلق قراءات جديدة منفتحة، تكسب النص إمكانات هائلة لإعادة قراءة النص في ضوء ما استجد من الأساليب والنظريات. وذلك لاعتقادنا كما قال الدكتور العياشي السنوني:" أنه لا حديث بدون قديم، ولا قديم بدون حديث"[2]. وتكمن أهمية تجميع هذه الوسائل في إمكانية توظيفها في تحليل النصوص الشعرية عموماً. إذ لا سبيل لكشف معاني النص دونها.

ومن الوسائل الإجرائية التي استأثرت باهتمام الشراح، قراءة وتوثيقا وتحقيقا وتأويلا، وزاد عملية القراءة إثراء مفاهيم النحو " بوصفه أهم مستويات الدلالة للغة العربية وأولها، وهي مفتاح النصوص

[1]- السياق المعرفي للشروح الأدبية بالمغرب، للدكتور المفضل الكنوني، منشورات مقاربات، ط الأولى 2013 ص: 10.

2- منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، ص:7.

الشرعية التي تستقى منها الأحكام، إذ هي الوعاء الحامل للكتاب والسنة"[1]ويتحقق ذلك من طريق الإعراب الذي قال عنه ابن فارس "فأما الإعراب، فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلاً لو قال:(ما أَحسَنْ زيدْ) غير معرب أو ضرب عمرْ زيد غير معرب لم يوقَف على مراده. فإذا قال: (ما أحسنَ زيداً) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"[2] وفي هذا دليل على أن توجيه دلالة الكلام، لا تتوقف فقط على ما يترتب عن معاني الألفاظ. بل يحتاج كذلك لفهم طرق نظم الكلام استنادا لعلامات الإعراب، لإقامة المعنى على الوجه الصحيح. إذ يتفق جمهور النحاة على أن اختلاف الإعراب له أثر في المعنى، باعتباره تغييراً يلحق أواخر الكلم، تبعاً لرتبة الكلمة والعامل فيها.

غير أن دلالة الإعراب على المعنى لم تخل من ادعاءات مغرضة، هدفها التنقيص من العربية وعلومها. إذ يرى الدكتور محمد حسن حسن جبل أن من جحدوا " أصالة الإعراب يدعون أنه لا توجد آثار تدل على أن أيّا من اللغات السامية القديمة كانت معربة، فانفراد العربية _ دون أخواتها الساميات_ بالإعراب يعني أنه متكلَّف مصنوع لا أصل له"[3]. وقد ردَّ الدكتور محمد حسن حسن جبل هذه الادعاءات رداً علمياً، استند فيه إلى أقوال بعض المستشرقين المقرين بأصالة الإعراب، ودلالته على المعنى في العربية خصوصاً. كما استدل بالنقوش والحفريات في سبيل إثبات ذلك. والذي يهم في هذا السياق أن واقع الحال يدعم هذا التوجه، إذ إن النصوص التراثية تزخر بكثير من النصوص الداعمة، ويكفي أن نستشهد في هذا الباب بما أُلِّف من مصنفات ضخمة في علم النحو، وما أقيم حولها من شروحات.

1- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة، الدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف، دار التدمرية الرياض المملكة السعودية، ط الأولى 1429هـ-2008، ج1 ص:55.

2- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، للعلامة الإمام أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تح: الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت لبنان طالأولى،1414هـ-1993م، ص:196-197.

3- دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، الدكتور محمد حسن حسن جبل، البربرى للطباعة الحديثة، بسيون- غربية، ط الثانية، ص:27.

ومن الواضح أن اهتمام العرب بالتقعيد، وازته حركة ثانية جعلت التطبيق ركيزة أساسا لها في شتى فنون القول شعريها ونثريها. فالقارئ الحصيف يدرك أهمية عنصر النحو في قراءة النص وتوثيقه وتأويله توجيه دلالته. وغير خاف أن بوادر التحليل النحوي كانت منذ بدء نزول القرآن الكريم. وفي هذا السياق ذكر الدكتور فخر الدين قباوة أن قدماء النحاة كانوا" يُجرُون كثيراً من التحليلات النحوية، في المجالس وحلقات التدريس، ويطلقون العبارات العلمية التي تبين الوظائف والصيغ والمعاني الإعرابية، والعلاقات والتأثر والتأثير بين عناصر التركيب، من دون تحديد للمرتكزات المنهجية التي يصدرون عنها. وليس ثمة شك في أنهم يتوجهون من نقاط واضحة في أذهانهم. ومستقرة في تجاربهم، ومنقادة لألسنتهم، حتى استطاعوا أن يقدموا تلك الإشارات والنظرات الإيجابية الناجحة، منذ مطالع القرن الأول الهجري"[1].

وقد ازدهرت كثير من الكتابات في هذا الباب، ونشطت حركة التأليف تنظيراً وتطبيقاً. بل إن بعض المصنفات اتخذت من الخلاف بين المدارس النحوية مدخلاً للتصنيف، وجعلته منطلقاً لبيان أوجه الاختلاف في التحليل الإعرابي، وتعدد وجوهه ودلالته. كما هو الشأن مثلا في (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب). إذ عمد فيه كما قال الدكتور فخر الدين قباوة إلى:" تبيين معاني الأدوات وتفسير أحوال الجمل وأشباهها، والأحكام التي يقبح بالمعرِب جهلها من خصائص وميزات وأقسام لعناصر التركيب، والجهات التي يُعترض بها على المعرِب من متشابهات، والأمور الباطلة بين بعض المعربين"[2].

وانتقلت هذه الإشارات المتفرقة في بطون المصنفات، إلى منهج قائم اتخذه بعض الشراح مطية، بها يُتوصل إلى معاني الأبيات ودلالتها. كما فعل المرزوقي في شرح اختيارات أبي تمام، وفي شرح

[1] التحليل النحوي اصوله وأدلته، الدكتور فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان مصر، ط الأولى 2006، ص:51.

[2] التحليل النحوي اصوله وأدلته، ص:53.

المفضليات، وأيضا كما فعل ابن النحاس، وابن الأنباري في شرح المعلقات، والإفراني في شرح توشيح ابن سهل، وغيرهم[1]

وقد ترتبت عن اهتمام الشراح بالجانب النحوي، ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية للفظ الواحد، وما ينتج عن ذلك من اختلاف في المعنى. فاهتمت كثير من الدراسات بهذا المبحث العظيم، خصوصاً في الدراسات القرآنية من قبيل كتاب: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة، للدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف[2]، وغيرها من الدراسات التي رامت البحث في أثر اختلاف الحركة الإعرابية، وما تحمل من دلالات التعدد في قراءة النصوص الأدبية عموماً، والقرآنية على وجه الخصوص. وهو المسار الذي سار عليه التبريزي في تحليله للنصوص الشعرية، إذ نتج عن ذلك تأويلات عدة للبيت الواحد. وارتبطت التوجيهات الإعرابية بالمنزع النحوي الذي يميل إليه الشارح، كما سنرى مع شرح اختيارات المفضل للتبريزي، إذ مال الشارح في كثير من قراءاته وتأويلاته إلى رأي البصريين، ومرد ذلك راجع إلى نقله عن أبي علي المرزوقي خصوصاً ما تعلق بالتوجيه النحوي للأبيات.

واللافت للانتباه أن اختلاف الحركات الإعرابية، لا ينظر إليه من الجانب المعياري فقط، وإنما وجب التنبه إلى أنه من الأسس النصية التي يمكن الاحتكام إليها في المفاضلة بين الروايات، لينتقل من المعيار إلى الوظيفة الدلالية. ويرى الدكتور العياشي السنوني أن الاحتكام إلى قواعد النحو ضرورة إذ إن" مِن القواعد التي اعتمدها الرواة في المفاضلة بين الروايات: ضرورة مطابقة الصلة للموصول، والصفة للموصوف، وإمكان قيام المصدر مقام نائب الفاعل، وامتناع إضافة الشيء إلى نفسه..."[3]. وهو الأمر نفسه الذي اعتمده التبريزي في شرح اختيارات المفضل.

---

[1] مثال ذلك ابن جني في شرحه لأرجوزة أبي نواس .

[2] ينظر: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة، للدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف، دار التدمرية، ط الأولى 1429هـ/ 2008م.

[3]- قضايا توثيق النص وتحقيقه، ص: 68.

وقد دفعت عناية التبريزي بشرح المفضليات، إلى تحديد المداخل الكبرى التي سيعتمدها منهجاً في شرحه، معلناً القصد وراء إعادة شرح المفضليات، خصوصاً وأن عدداً من الشراح[1] تناولوها بالدراسة والتحليل، وصلنا منها شرحان كبيران أولهما للأنباري والثاني للمرزوقي. أفاد منها التبريزي، عن طريق الجمع بينهما في محاولة لإعادة تلقيهما. ويرى الدكتور فخر الدين قباوة أن التبريزي في روايته للمفضليات رغم "كمالها ووضوحها وافتقارها إلى الإسناد، لم تعتمد مصدراً واحدا، تتخذه محور أشعارها، لتُلحق ما دونه به إلحاقاً، يتميز فيه الأصل من المزيد. وإنما وضع صانعها أمامه نسخاً، وروايات مختلفة، فكان يختار منها ما يستحسنه أو يستصوبه، ثم يثبته في كتابه ويشرحه"[2].

ويخلصنا تتبع مقدمة شرح التبريزي على المفضليات، إلى تحديد مقصده من إعادة شرحها، حيث هدف بحسب قوله إلى:" الإيجاز والاقتصار على ما يعرف به ما في الشعر من الغريب والإعراب والمعاني دون ما يتشعب من اللغة والإعراب، لئلا يشغل القارئ منه والناظر فيه عن الغرض المقصود"[3]. وتتحدد مداخل الشرح الكبرى في ثلاثة عناصر هي:

أولها: غريب اللغة، وهي ظاهرة كانت معروفة في شعر الجاهليين، انبرى للتأليف فيها علماء عرفوا بعلو مكانتهم في هذا الباب، كالأصمعي (ت212هـ) في شرحه لديوان العجاج، وأبو عبيدة (ت224هـ) في كتابه (غريب الحديث)، وابن قتيبة(ت276هـ) في كتابه (غريب الحديث) وغيرهم كثير. وأيضا بعض المصنفات في غريب القرآن. وتكمن أهمية هذا المبحث في الشعر، كونه أسهم في معرفة ما في القرآن والحديث من غريب، قلَّ تداوله بين الناس. فتصدى كثير من علماء اللغة لجمعه كالأصمعي والمفضل الضبي. فكانت ظاهرة الغريب سمة مميزة لاختيارات المفضل الضبيّ، كيف لا

[1]- شرح الأنباري أبي محمد القاسم بن محمد (ت 305هـ)، شرح الأخفش الأصغر علي بن سليمان (ت 315هـ)، شرح النحاس أبي جعفر أحمد بن محمد النحوي المصري (ت 338هـ)، شرح ابن درستويه عبد الله بن جعفر(ت347هـ)، شرح المرزوقي (ت 421 هـ) ينظر منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص: 325.

[2]- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص263.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:92.

وصاحبها من علماء العربية الذين داع صيتهم في باب التنقيب عن الغريب. وهذا ربما ما دفع التبريزي إلى عدم إهمال الوقوف عند الغريب لكونه سمة بارزة في المفضليات لا محيد عن دراستها وبيان دورها في القراءة والتوثيق والتحقيق والتأويل.

ثانيها: الإعراب، وهو عنصر مهم من عناصر القراءة والتأويل، لارتباطه بإظهار أواخر الكلم وما تحدثه الحركات من أثر تعدد الدلالة. _كما تمت الإشارة إليه سابقا_

ثالثهما: المعاني، أي معاني الأبيات وهي الغاية التي يقصدها الشراح، ولأجلها وظفوا كل هذه الوسائل الإجرائية، (لغوية ونحوية وبلاغية ونقدية....)، فشكلت غايتَهم الأولى. غير أن التبريزي كما أشار الدكتور فخر الدين قباوة لا يعنيه أن يبين الجوانب السطحية من المعاني" وإنما يستهويه أحياناً تخطي هذه الحدود الظاهرية، ليمد يده إلى جذور المرامي البعيدة الدقيقة. لذلك يتتبع ما يحتاج إلى تعميق وتحديد، فيكشف عن دخائله وبدائعه"[1]. هذه المداخل الثلاثة هي التي شكلت أسس القراءة لدى التبريزي. وإن لم يلتزمها في كل شرحه كما سنرى في متن هذا البحث.

والخلاصة أننا رأينا في الشروح الشعرية ما يكفي الأديب الأريب، لاحتوائها صنوفاً من العلوم، ولسمو لغتها وعنايتها بكل تفاصيل التحليل القويم، والفهم السليم، استناداً إلى وسائل إجرائية يشكل مجموعها منهجاً قائماً، يمكن الاطمئنان إليه في دراسة النص الشعري. وفي ذلك كفاية وزيادة، غير أن الانفتاح على النظريات الحديثة والمناهج المعاصرة من شأنه أن يمد الباحث بآليات جديدة تمكنه من سبر أغوار النصوص. وهذا يستلزم تمحيصاً للمناهج الحديثة والأخذ منها بحسب ما ينفع في إضاءة النص، في غير تعسف تأويل ولا لي لعنق نص.

ثم إنّ البحث في الشروح الشعرية، يمدنا بمعرفة دقيقة عن الاستعمالات اللغوية في حقب مختلفة، تمكن من وصف حياة اللغة. وتتبع تطور دلالات المصطلحات النحوية والبلاغية والنقدية، إذ من خلالها

[1] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:350.

ـ أي الشروح ـ يمكن بحث عدم إمكانية تداول بعض المصطلحات التي لم تعد متداولة في بعض الحقول المعرفية كالنحو مثلا. كونها ارتبطت بمدرسة دون أخرى ما جعلها غير قادرة على التأقلم، ومن ثمة انقرضت من سوق التداول الاصطلاحي.

ومن أجل تدقيق النظر في مجمل القضايا المثارة، سنعمل على تفصيلها في فصول ومباحث هذا البحث، ما وسعنا الجهد وأسعفتنا الآليات، بياناً لأهمية منهج الشرح النحوي وقيمته في إنتاج الدلالة الشعرية خصوصاً، والنصية عموماً.

الفصل الأول:

أسس الرؤية النقدية لدى الخطيب التبريزي.

تقديم

لا شك أن محاولة فهم فكر ناقد من قبيل التبريزي تستلزم نوعا من الإحاطة بكل العوامل التي تضافرت في صياغة رؤيته النقدية التي يصدر عنها في قراءته النص الأدبي وتوثيقه وتأويله. وهي عوامل تتخذ أبعادا سياسية واجتماعية وأخرى ثقافية، أسهمت مجتمعة في تشكيل فكر الرجل وبناء شخصية علمية ناقدة تنظر إلى عمق النص لتستشف دلالاته وتوقفنا على اللمسات الفنية فيه.

وحتى لو رمنا الإحاطة الكلية بكل هذه العوامل فإن ذلك سيكون متعسراً لتشعبها أولا وتداخلها، وأيضا لكون التبريزي ألف في مجالات شتى _يصعب أن تحصر في هذه الدراسة_، ما يقتضي دراسة تراثه كله بياناً لطبيعة الرؤية النقدية التي كان يصدر عنها، غير أننا سنحاول أن نتلمس بعضا من ملامح الرؤية النقدية لديه انطلاقا من شرحه لاختيارات المفضل، لتكون لبنة أولى تدفع لمزيد بحث في شخصية الرجل.

ويبدو أن التبريزي ليس بدعا من العلماء الذين تأثروا بعصرهم وأثرت فيهم ثقافته، خصوصا أن القرن الخامس الهجري كان عصر تأليف كَثُرت فيه المصنفات العلمية في مختلف صنوف العلوم، ونشطت فيه حركة الترجمة، ونبغ فيه علماء أفذاذ، جعلوا عملية التأليف أكثر الأمور صعوبة، إذ كان_كما أشار الدكتور فخر الدين قباوة_ "على من يخوض غمار العلم في تلك الآونة أن يلقى هذه الجهود الهائلة بالدراسة والفهم والرواية والدراية"[1]، فكان التبريزي واحداً من العلماء الذين تنقلوا بين الأمصار طلباً للعلم ومجالسة أهله ، ويظهر ذلك جليا في التطواف المحدود الذي كان يقوم به حيث " بدأت حركته هذه ضيقة النطاق بتطواف قريب من تبريز. فقد تنقّل بين المدن المجاورة كبغداد والبصرة وجرجان"[2] ليتسع بعد ذلك نطاق الرحلة ليشمل دمشق.

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:14.

[2] المصدر نفسه، ج1 ص: 10.

وعلى الرغم من ضيق ذات اليد إلا أن التبريزي استطاع مجالسة علماء عصره والأخذ عنهم، ويحكى أنه " وقف في العقد الثالث من عمره على نسخة من كتاب (التهذيب في اللغة) للأزهري في عدة مجلدات لطاف، وأراد تحقيقَ ما فيها وأخْذَهُ عن رجل عالم باللغة، فدلَّ على أبي العلاء، فجعل الكتاب في مِخْلاة حملها على ظهره من تبريز إلى معرَّة النعمان، ولم يكن معه ما يستأجر به مركوباً، فنفذ العرق من ظهره إليها فأثّر فيها البلل."[1] ما يدل على شدة حرص التبريزي على أخذ العلم من أفواه الرجال وفي التلمذة على أيديهم والسير على نهجهم، ما أكسبه شخصية علمية ونقدية استطاعت أن تجد لها موضع قدم في ساحة النقد في وقت كان فيه النقد قد تجاوز مرحلة الانطباع، إلى مرحلة الموضوعية والنقد التطبيقي. إن تأثر الخطيب التبريزي بظروف عصره لم يكن العامل الوحيد في شحذ شخصيته العلمية والنقدية، بل أسهمت جملة عوامل في ذلك، من قبيل:

أ. **تأثره بشيوخه الذين درس عليهم.**

ب. **المؤلفات التي اطّلع عليها.**

ج. **المجالات المعرفية التي اشتغل بها.**

د. **إسهام آثاره العلمية في تشكيل رؤيته النقدية.**

هـ. **أثر الخلفيات المعرفية في صياغة الخطاب المقدماتي وسؤال المنهج.**

و. **مفاهيم نقدية شكلت رؤية التبريزي النقدية.**

المبحث الأول: أسس الرؤية النقدية لدى التبريزي ومشاربه الثقافية.

إن محاولة معرفة الرؤية النقدية لدى التبريزي تستلزم كحد أدنى دراسة العوامل السابقة التي بنت تصور التبريزي وأسهمت في خلق تصور شامل لطريقة تعامله مع المصنفات سواء قراءة او تصنيفاً، وسنجتهد قدر المستطاع في بيان أثر هذه العوامل على شخصية التبريزي النقدية وكيفية تعامله مع مختلف المظان في سبيل تشكيل رؤية خاصة ظهرت ملامحها في الخطاب المقدماتي في مصنفات التبريزي في مجالات مختلفة وخصوصا في الكتابات الأدبية ذات الصلة بالشروح الشعرية، إذ تتبعنا مقدمات

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 10-11.

شروحه الأدبية فوقفنا فيها على جملة قضايا هي المداخل الكبرى التي تمثل تصور التبريزي باعتباره شارحا لنصوص أدبية شامخة اهتم بها كبار النقاد سواء ممن سبقوا التبريزي أو من معاصريه.

1. **تأثره بشيوخه الذين درس عليهم.**

وهم من كبار اللغويين والنحاة والمحدثين، فكان لبعضهم كما يرى الدكتور فخر الدين قباوة " أثر ظاهر فيما صنّفه من المؤلفات. وإذا حاولنا أن نجلّي هذا الأثر على حقيقته وجب علينا أن نجعل لشيوخ التبريزي درجتين: نذكر في أولاهما رجال العلم الذين لقيهم وأخذ عنهم مباشرة، وفي الثانية نذكر من تأثر بمؤلفاتهم ونقل منها في مصنفاته"[1]

2. **شيوخ التبريزي المعاصرين له.**

إن من سمات الشخصية العلمية، تبحرها في مجالات شتى وأخذها من صنوف المعرفة، أيضا طلبها العلم من أفواه الرجال لا من صفحات الكتب، وهذا طبعا ما ميز علماء العصور الأول، فلم يكن التبريزي بدعا من طلبة العلم الذين كانوا يجهدون أنفسهم في سبيل تعلم العلوم والأخذ عن رجالاتها، بل وكانوا يضربون أكباد الإبل في سبيل تحقيق هذه الغاية.

ويبدو أن تتبع سيرة التبريزي العلمية سيظهر جانبا من حرص الرجل على أخذ العلم من أصحابه دراية ورواية، ذكر القِفْطِيّ (ت624هـ) في إنباه الرواة أن الخطيب التبريزي بعد قراءته لكتاب إصلاح المنطق على أبي العلاء" طالبه بسنده متصلاً، فقال أبو العلاء: إن أردت الدراية فخذ عني ولا تتعد وإن قصدت الرواية فعليك بما عند غيري"[2]

وفي هذه الرواية دليل على أن التبريزي لم يكن ليقبل بعلم دون معرفة مصادره زيادة في التوثيق، حتى برع في علوم منها علوم اللغة وهو ما جعل بعض العلماء من قبيل ياقوت الحموي والأصفهاني

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:14.

[2] إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِفْطِيّ (ت 624هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي –القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية –بيروت ، ط الأولى 1406هـ /1986م ، ج1 ص: 104.

وغيرهما ينسبونه إليها فقالوا عنه كما ذكر ذلك الدكتور فخر الدين قباوة:" اللغوي أو صاحب اللغة، وجعلوه إماماً في علم اللسان"[1] وهذا ما دفع الأصفهاني إلى وصفه بأنه كان شيخ بغداد في الأدب.

وتبدو مكانة التبريزي أكثر في ثقة أهل العلم في مروياته وعلمه عموما، لأنه كان حجة ثبتا صدوقا فيما يأخذ وكذا فيما يروي من علوم، لدرجة أن شيخه الخطيب البغدادي روى عنه _وهذا من تواضع العلماء_، ذكر الذهبي (ت 748هـ) ذلك بقوله "وقد روى عنه شيخه الخطيب، وكان ثقة"[2]. وعلق الدكتور قباوة على صنيع الخطيب البغدادي هذا بأنَّ " رواية الشيوخ عن تلاميذهم ظاهرة مألوفة في حضارة الإسلام. وها هو ذا الخطيب البغدادي نفسه يروي عن تلميذ له آخر، هو ابن خيرون البغدادي"[3]. والذي يزكي مكانة التبريزي العلمية ما نقله الذهبي عن ابن نقطة قوله" ثقة في علمه، مُخَلِّطٌ في دينه، ولُعَبَةٌ بلسانه، وقيل: إنه تاب."[4]

وما ذكرناه كفيل بإعطاء صورة واضحة عن شخصية التبريري العلمية، خصوصا أنه كان يتحرى نقل العلم دراية ورواية كما مر بنا فيما حُكي عنه مع شيخه أبي العلاء. كما يكشف لنا طبيعة العلاقة التي كانت تجمعه بشيوخه الذين تتلمذ على أيديهم وأثروا في شخصيته العلمية، وقد تفاوتت درجات تأثير شيوخه في تشكيل ثقافته. ولكنَّ أكثرهم كما ذكر الدكتور قباوة " لم يكن لهم أثر واضح في شخصيته العلمية ومصنفاته. وإنما أساتذته الحقيقيون هم المعري، والرّقي وابن برهان وابن الدّهان والفضل القصباني. أما سائر ما أوردنا من شيوخه فقد لزمهم أحياناً، وقرأ عليهم، أو روى عنهم، دون أن تظهر لهم آثار في تكوينه العلمي والثقافي"[5].

---

[1] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:19.

[2] سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ/1374م)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الحادية عشرة 1417هـ/1996م، ج19 ص:270.

[3] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:21.

[4] سير أعلام النبلاء ج19 ص:270.

[5] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:17.

والملاحظ أن الذي يجمع بين شيوخ التبريزي الذين جالسهم وأخذ عنهم بشكل مباشراً خصوصا الذين أثروا في ثقافته، أنهم يلتقون في جملة علوم منها: اللغة والنحو، وهذا لا يعني أن بقية شيوخه لم يهتموا بهذين العلمين بل منهم من برع فيه، من قبيل عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ). وهذا ما يفسر انشغاله بالغريب والنحو وغيرها من العلوم. (كما سنرى في محور **أثر الخلفيات المعرفية في صياغة الخطاب المقدماتي وسؤال المنهج**. **_من هذا البحث_**). وقد صرح التبريزي في مقدمة شرحه لديوان أبي تمام أنه قرأ " من شعر أبي تمام سنة أربع وخمسين وأربعمائة بالبصرة على الشيخ أبي القاسم الفضل بن محمد بن علي الفضل القصباني النحوي البصري، ورَوى لنا هذا الديوان عن أبي علي عبد الكريم بن الحسن بن الحسين بن حكيم السُّكري النحوي اللغوي، عن أبي القاسم الحسن بن بِشْر الآمدي، عن أبي علي محمد بن العلاء السجستاني، عن أبي سعيد السُّكري، عن أبي تمام، بعضُه قراءة عليه، وبعضه سماعاً منه وبعضه إجازة، ولله المنة"[1].

ونستشف من هذا النص قضيتين أولاهما أن تأثر التبريزي بشيخه القصباني جعله يذكره بالاسم الكامل في مقدمة شرحه، وهو لا يقدم على ذلك إلا بيانا لقيمة الرجل العلمية ومكانته. وثانيهما إصراره على أخذ العلم دراية ورواية ما دفعه لذكر السند المتصل لرواية ديوان أبي تمام، ما يزكي ما ذكر آنفا من ثقة الخطيب التبريزي وتثبته في النقل وكونه حجة في الباب. وصنيعه هذا في ذكر شيوخه الذين تتلمذ عليهم يزيد من احتمال الوثوقية فيما يصنف ويروي، إذ ذكر شيخه أبا العلاء في مناسبات كثيرة نذكر منها أخذه عنه ما ذكره أبو العلاء من الأبيات المشكلة من شعر أبي تمام.

3. شيوخ تأثر بمؤلفاتهم ونقل منها في مصنفاته.

إن حرص التبريزي على اكتساب معرفة تمكنه من مجاراة علماء عصره وأقرانه دفعه إلى الاطلاع على مصنفات سابقيه في مجالات شتى نهل منها معرفة واسعة خولت له أن يجاري كبار علماء عصره،

[1] شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط الثانية 1414هـ/1994م، ج1 ص:12.

وقد أسهمت عدة عوامل في ذلك إذ يذكر الدكتور قباوة أنّ " البيئات العلمية التي احتضنت التبريزي، في فارس والعراق والشام ومصر، أغنى البلاد الإسلامية في تلك الحقبة ثقافة، وأحفلها بالمكتبات العامة والخاصة"[1]. وأيضا اشتغاله بـ "المدرسة النظامية ومنصب قيم دار الكتب فيها"[2]، يجعلنا نتصور حجم المعارف التي أتيحت بين يدي التبريزي في مرحلة كثر فيها التصنيف، واستقى منها معارفه، وكان لها الأثر البالغ في مصنفاته، وإذ نتحدث عن المصنفات التي وقع عليها نظر التبريزي ويده، لا شك يدفعنا ذلك للحديث عن مُؤلفيها، لأن اختياره لمؤلف دون غيره هو قطعة من اختيار الرجل.

وقد صرح التبريزي أحياناً ببعض أسماء العلماء المتقدمين الذين نقل عنهم، كما صنع في شرحه لديوان أبي تمام إذ أشار إلى نقل " ما ذكره أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي في كتابه المعروف بالانتصار من ظَلَمة أبي تمام، وإلى ما ذكره أبو القاسم الحسن الآمدي في معاني الشعر، وما ذكره أبو بكر محمد بن يحيى الصُّولي، وما وقع إليَّ مما روي عن أبي علي المعروف بالقالي وغيره من شُيوخ المغرب"[3]. وكل هؤلاء العلماء[4] سابقون للخطيب التبريزي ومن المتقدمين الذين أخذ عنهم.

إن تتبع أثر الشيوخ الذين تأثر بهم التبريزي في مصنفاته يظهر جليا في جملة مصنفات ألفها الرجل وصرح في مناسبات كثيرة بأخذه عنهم وتأثره بمنهجهم وطريقتهم في التأليف خصوصا المشهورين منهم في مجالات معرفية من قبيل اللغة والنحو. ويمكن استنباط ذلك من طريقة التبريزي في التأليف إذ غلب عليه النقل من مصنفات سابقيه، فعمد إلى اختيار ما يراه مناسبا وذا قيمة كما فعل في شرحه لديوان أبي تمام،" إذ جمع شعر أبي تمام، ثم نظر في شروح شراحه، فاختار من هذه الشروح ما رآه أفضلها"[5].

---

[1] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:14.

[2] المرجع نفسه، ص:14.

[3] شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط الثانية 1414هـ/1994م، ج1 ص:12.

[4] أبو بكر محمد بن يحيى الصُّولي (ت 335هـ)، أبي علي القالي (ت 356هـ)، أبو القاسم الحسن الآمدي (ت 370هـ)، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت 421هـ).

[5] شرح ديوان أبي تمام، ص:9.

والأمر نفسه قام به في شرح اختيارات المفضل، إذ نقل عن عالمين جليلين هما الأنباري والمرزوقي، وتظهر ملامح التأثر في هذا المصنف أن اختياراته كانت مبنية على دقة ملاحظة في اختيار ما يراه محققا لغاية الشرح. فنقله عن الأنباري نقل لغوي بامتياز ارتبط بالشروح اللغوية للمفردات، وكذا نقل عنه الروايات المختلفة للبيت بحكم تخصص الأنباري في هذا المجال. لكن حينما يرتبط الأمر بالجوانب النحوية فإن التبريزي لم يذخر جهدا في النقل عن المرزوقي لكونه بارعا في التوجيهات النحوية وتقليب دلالات البيت على وجوه شتى، ما دفع التبريزي للاطمئنان إلى ما ينقله عنه.

ولعل فيما ذكر أكبر شاهد على مدى تأثر التبريزي بمصنفات سابقيه، وهي ظاهرة يمكن تلمسها في جل مصنفات التبريزي، وقد يكون السبب في ذلك في اعتقادنا ميله إلى المنهج التعليمي الذي يقتضي غربلة المعارف وتبسيطها للطلاب دون الخوض فيما يجعلهم غير قادرين على استيعاب المدروس. ولم يتوان التبريزي في ذكر هذا الأمر في مقدمات كتبه كما فعل في مقدمة شرحه لاختيارات التبريزي إذ صرح أن الغرض " من شرح هذه القصائد الإيجاز والاقتصار على ما يعرف به ما في الشعر من الغريب والإعراب والمعاني دون ما يتشعب من اللغة والإعراب، لئلا يشغل القارئ منه والناظر فيه عن الغرض المقصود"[1]. والعرض المقصود عنده يتمثل في " طلب العلوم والاجتهاد في تحصيل ما إذا حصل لمبتغيه بلغ به منزلة الحاوي قصب السبق الفائز بخير الدارين"[2].

4. المؤلفات التي اطلع عليها.

إن بناء رؤية نقدية يستلزم من الناقد الاطلاع على أكبر قدر من مصنفات سابقيه ومعاصريه على حد سواء، في محاولة لاحتواء المنجز التراثي والبناء عليه قصد تطويره مسايرةً لطبيعة الأسئلة الثقافية التي تقتضيها كل مرحلة. وكذا التسلح بأكبر قدر من الوسائل الإجرائية التي تسعف في قراءة النص وتوثيقه وتحقيقه وتأويله. وهو الأمر الذي أخذ به التبريزي في بناء رؤيته الخاصة، ويكفينا إلقاء نظرة

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:92.

[2] المصدر نفسه، ج1 ص:92.

على بعض مصنفاته لنتبين أن الرجل كان كثير الاطلاع بحكم اشتغاله قيما على الخزانة النظامية، ما أتاح له فرصة وضع اليد على كثير من الكتب للأخذ منها.

وتظهر لنا مصنفات التبريزي مدى سعة اطلاعه، إذ أنه صنف في فنون شتى كان الغالب فيها شرح بعض المتون من قبيل شرحه لديوان الحماسة وكذا ديوان أبي تمام ومقصورة ابن دريد ولامية العرب، كما لم يفته تهذيب بعض المصنفات كإصلاح المنطق لابن السكيت (ت 244هـ)، إذ عمد فيه التبريزي وفق منهجه المعروف والمتمثل في الإيجاز والاقتصار على ما يحقق النفع للناظر فيه، حيث قال:" ورأيت في تكراراً كثيراً، في مواضع كثيرةً، طال به الكتاب، وكان أبو العلاء المعريّ، والشيوخ الذين قرأت عليهم هذا الكتاب، يكرهون منه التكرار الذي فيه، ورأيت الأبيات التي استشهد بها في بعضها خلل، وأكثرها يحتاج إلى التفسير، استعنت بالله تعالى على كَتْبِه وحذف المكرر، وتبيين ما يُشكل في بعض المواضع منه، وإثبات ما يحتاج إليه من شرح الأبيات"[1].

ولعل ما يميز تجربة التبريزي أنه أفاد من مصنفات سابقيه وضمنها كتاباته، ما جعله موسوعي الثقافة، وهذا واضح في الكم الهائل من المصنفات –على الأقل التي وصلت إلينا–والتي وصل عددها كما أحصاها الدكتور فخر الدين قباوة إلى تسعة وعشرين مصنفا[2]. توزعت بين تفسير القرآن وإعرابه (تفسير القرآن الكريم[3]، الملخص في إعراب القرآن ومعانيه)، وأخرى في اللغة من قبيل (تهذيب إصلاح المنطق، وتهذيب الألفاظ)، وثالثة في علوم الآلة نحوا وعروضا (شرح اللمع، ومقدمة في النحو، والوافي

[1] تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي، تح: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة–بيروت، ط الأولى 1403هـ/ 1983م، ص: 22 -23.

[2] ينظر: شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 23 وما بعدها.

[3] ذكر الدكتور فخر الدين قباوة أنه "نسب إليه في إرشاد الأريب وبغية الوعاة وطبقات النحاة ومفتاح السعادة ودائرة المعارف الإسلامية. والراجح أنه هو نفس كتابه الملخص المذكور بعد" ينظر: شرح اختيارات المفضل، هامش 1 ج1 ص:23.

في علمي العروض والقوافي). غير أن الذي غلب على اهتمام التبريزي، هو مجال الشروح الأدبية واللغوية التي استأثرت باهتمام الرجل وصلت إلى سبعة عشر متناً[1]. كلها من أمهات الكتب وعيون الأشعار.

وتعد المتون التي اشتغل بها التبريزي، واختارها لتكون مادة معرفية لدراساته رافداً من روافد ثقافة الرجل. ولعل دراسة لتراثه كله كفيلة بإعطاء صورة واضحة عن شساعة اطلاعه، خصوصاً أن التحقيق العلمي لهذه المتون يمدنا بمختلف الأقوال التي نقلها التبريزي عن غيره سواء التي نسبها إلى أصحابها أو عمد إلى التصرف فيها بأسلوبه. ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى العمل الجبار الذي قام به الدكتور فخر الذين قباوة في تحقيقه لشرح اختيارات المفضل، حيث استطاع أن يميز بين النصوص التي نقلها التبريزي سواء عن الأنباري أو المرزوقي.

ونخلص من هذا كله إلى أن تحديد الرؤية النقدية، يستلزم نوعا من الإحاطة بكل الجوانب المشكلة لتصورات الناقد سواء الاجتماعية أو الثقافية أو غيرهما، بغية الخروج بتصور عام يمكننا من بيان مقومات الرؤية النقدية التي تتأثر بشكل مباشر بمختلف العوامل المحيطة بالناقد.

5. أثر الخلفيات المعرفية في صياغة الخطاب المقدماتي وسؤال المنهج.

أ. أثر الخلفيات المعرفية في صياغة الخطاب المقدماتي.

دأب الكتاب في مصنفاتهم على صياغة مقدمات تعتبر فرشا لما سيتناولونه في ثنايا كتابهم، موضحين دوافع التأليف والمقصد منه، والإشارة إلى المنهج الذي سيعتمدونه في دراسة القضية أو القضايا التي تعرض لهم. سواء بشكل صريح أو ضمني. وقد حظي الخطاب المقدماتي بعناية خاصة سواء عند القدامى أو المحدثين فلا تكاد تخلو مقدمة من تحديد طبيعة المتلقي صريحاً كان أم ضمنياً. كما أنها تعمل على توجيه المتلقي وضمان القراءة الجيدة للنص حتى لا يخرج عن المداخل الكبرى التي يحددها الكاتب.

[1] ينظر: شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 23 وما بعدها.

ولعل تتبع بعض مقدمات الخطيب التبريزي يوضح بجلاء اشتغال الرجل وفق نسق محكم يبتغي به تحقيق غاية هي الإفهام والتيسير على متلقي إنتاجاته الأدبية. فهو لا يذخر جهدا في بيان المقصد من شرح ديوان أو تهذيب كتاب. وخطته في ذلك كله تكاد تكون واحدة لا يزيغ عنها. إذ أشار في كل المقدمات التي تم الاطلاع عليها إلى أنه سيشرح " ما في كل بيت من الغريب والإعراب والمعنى، وذكر ما اختلف فيه العلماء في المواضع التي اختلفوا فيها، وإيراد الأخبار في أماكنها إن شاء الله"[1].

إذ نلحظ أن هذه العناصر (الغريب والإعراب والمعنى) عناصر ثابتة في مقدمات التبريزي، لا تخلو منها مقدمة من مقدماته، وتشكل الأسس الكبرى التي اعتمدها في قراءة النصوص وتأويلها، حيث حاول التبريزي من خلالها الإجابة عن الأسئلة الثقافية التي كانت سائدة في عصره، واستجابة لدوافع اجتماعية وعلمية حصرها الدكتور قباوة في ثلاثة أصول هي: تلبية رغبات معاصريه، وقصور الشروح السابقة له، وأخيراً إبداع المنهج التكاملي.[2]وهي تتماشى مع المقصدية الكبرى التي سطرها في مقدماته بغية تحقيق قراءة سليمة للنص دون استطراد يدخل القارئ في متاهات تحول دون الفهم.

ويخلصنا ذلك إلى أن صياغة المقدمة تستلزم من المؤلف الحرص على نهج منهج واضح في التأليف وبيان الخلفيات المعرفية والمرجعيات التي تحكم في تأليفه. ويجعل من الخطاب المقدماتي ممهداً للقارئ لولوج عوالم النص اللامتناهية فيعمد المؤلف فيه إلى التصريح أو التلميح إلى الخطة التي سيبني عليها نصه. كما يعمد إلى سرد التقسيم الذي ارتضاه والمصادر المعرفية التي استقى منها، وهذا كله كفيل ببيان الخلفية التي يصدر عنها، إذ إن اختياره لمؤلف أو جملة مؤلفات بعينها وتكرار الاستشهاد بها والنقل منها يمكن أن يسعف في تحديد مرجعيات المؤلف كما هو الشأن مع التبريزي الذي لم يذخر جهدا في النقل عن المرزوقي خصوصا المسائل النحوية والتوجيهات الإعرابية، كما نقل أيضا عن الأنباري وغيرهما،

[1] شرح الحماسة، ص:11.

[2] ينظر: منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص: 150/149. بتصرف.

وهذا كما أشير إليه من قبل يظهر جانبا من شخصية التبريزي وتعلقه بشيوخه سواء الذين تتلمذ لهم أو الذين تأثر بمؤلفاتهم.

إن تحديد أثر الخلفيات المعرفية في صياغة الخطاب المقدماتي، كفيل بإعطاء صورة واضحة عن طبيعة الرؤية النقدية التي كانت تحكم التبريزي، خصوصا أن الرجل عمد إلى خطاب إقناعي غير صريح حاول من خلاله استمالة قارئه، فهو يصرح في جلّ مقدماته أن هدفه هو القارئ، من خلال اختصار النصوص وتهذيبها دون إخلال بالنص وتجنا للاستطرادات المملة.

ب. <u>سؤال المنهج.</u>

إذا كان اهتمام الكتاب منصبا على إبراز الفكرة في قشيب حسن، فإن اهتمامهم بالمنهج الذي ستعرض به كان يشغل تفكيرهم من الوهلة الأولى التي يخوضون فيها تجربة الكتابة ويسلكون غمارها. إذ يشكل معضلة حقيقية لا يمكن تجاوزها إلا بالفهم السليم للجوانب النظرية، بتمثل الوسائل الإجرائية وإمكانية تطبيقها.

ويبدو أن التبريزي لم يكن بدعا من المؤلفين الذين حاولوا صياغة منهج واضح يعتمدونه في تقريب أفكارهم وتصوراتهم. وقد عرض الدكتور فخر الدين قباوة لهذا المنهج بشيء من التفصيل في كتابه الموسوم بـ **"منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات"**. وعلى الرغم مما قيل حول منهج الرجل كونه منهجا انتقائيا يخلط فيه بين مدارس متعددة في المسائل النحوية كالجمع بين المدرستين البصرية والكوفية، إلا أنه استطاع أن يعيد ترتيب كثير من الشروح وأن يهذب ما فيها من المسائل التي تطول بها المصنفات كما أشار التبريزي في غير ما مقدمة. وهو كما يرى الدكتور فخر الدين قباوة " لم يكن ناقلاً وحسب. وإنما كان عالماً في اللغة والأدب، يختار بعلمه وخبرته من مؤلفات أسلافه زبدتها ومفيدها، معرضاً عن الشوائب، ثم ينسق تلك النصوص ليقيم كتاباً موحداً."[1]

[1] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:165-166.

وهذا يدفع عن التبريزي شبهة التلفيق، وقد برر الدكتور قباوة ذلك بأن " ظاهرة النقل في التأليف لم يكن التبريزي بدعاً فيها. وإنما هي وليدة فحول من العلماء كانوا قبله. فقد لمعت بوادر هذه الظاهرة منذ أوائل القرن الثالث، وتجلت فيما بعد لدى ابن السكيت، والطوسي والأحول وثعلب والسكري والأنباري وابنه والنحاس وابن جني والآمدي..."[1].

وهذا يزكي عندنا الأمانة العلمية التي تميزت بها شخصية التبريزي العلمية، بل وينم عن استيعاب حقيقي لطبيعة التأليف في المرحلة التي عاش فيها وأضرابه من العلماء، حتى غدت ظاهرة لدى جملة من العلماء، وإن كان فعلمهم هذا يزيد من عملية تحقيق بعض متونهم صعوبة، لعدم الإحالة على المصادر التي انتقيت منها المادة المعرفية.

إن تتبعنا لمنهج التبريزي نرمي من خلاله إلى إبراز الوسائل الإجرائية التي اعتمدها في شرحه للمفضليات. وهو تتبع لا شك أظهر منطق الرجل في التعامل مع مختلف القضايا التي عرضت له، فهو لا يختار إلا ما يتلاءم وتصوراته المنهجية والمعرفية.

المبحث الثاني: مفاهيم شكلت الرؤية النقدية لدى التبريزي.

شُغل التبريزي كغيره من النقاد بجملة من القضايا النقدية التي أثارها نقاد سابقون، نقلوها من مجال التنظير إلى التطبيق. فتأثره بالمرزوقي وبطريقته في نقد الشعر واضح خصوصا عمود الشعر، باعتباره معايير وجب تتبعها للحكم على النصوص الشعرية، بيانا لجودتها ومدى مطابقتها لشرائط الاختيار، والتي ظهر فيها كما يرى الدكتور العياشي السنوني" صدق الواصف، وغلو الغالي، واقتصاد المقتصد، وقد احتكم إليها النقاد في روايتهم للشعر وفي توثيقه وقراءته وتأويله"[2].

[1] منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:166.

[2] مقومات الرؤية النقدية عند أبي علي المرزوقي، الدكتور العياشي السنوني، (د ت ط)، مطبعة أنفو برانت الليدو فاس،ص:11.

وبحكم هذا التأثر أخذ التبريزي عن المرزوقي هذه المعايير حينما نقل من شرحه للمفضليات، ليبلغنا وإن لم يصرح بذلك أنه يتبنى المعايير نفسها في شرحه لاختيارات المفضل. ويظهر ذلك في جملة من التقاطعات بين شرح المرزوقي للحماسة ووضعه لمقدمة نقدية تبرز أهم المعايير الواجب التقيد بها، وشرح التبريزي لشرح اختيارات المفضل، فكلا المتنين يمثل اختارا وإن اختلافا في كون الأول أحسن ما اختير من المقطعات والثاني أحسن ما اختير من المقصدات.

وتكمن أهمية عمود الشعر في ضبط عمليتي الكتابة والنقد، إذ أن هذه الأبواب السبعة تحدد المعايير الواجب تتبعها. وسنعرض فيما يلي بعضا من هذه الأبواب بيانا لقيمتها في قراءة النص وتأويله.

عناصر عمود الشعر.

1. **شرف المعنى وصحته:**

قال المرزوقي: "فعيار المعنى أن يُعْرَضَ على العقل الصحيح والفهم الثاقب، فإذا انعطف عليه جَنْبَتَا القبول والاصطفاء، مستأنساً بقرائنه، خرج وافياً، وإلاّ انتقص بمقدار شَوْبِه ووحْشَتِه"[1]. وذكر ابن عاشور في شرح المقدمة الأدبية، أن المقصود بشرف المعنى: "أن يكون من أحاسن المعاني المستفادة من الكلام، بأن يتلقّى فهم السامع المعنى مستغنياً به في استفادة الغرض الذي يفاد به"[2].

وأشار الدكتور السنوني إلى أن المعنى عند المرزوقي معنيان:" معنى مباشر أو حقيقي أو ما يمكن أن نسميه التعيين (La dénotation) ومعنى غير مباشر، أو مجازي، أو ما يمكن أن نسميه التضمين (La connotation) أو معنى المعنى"[3]. وقد خلصنا من استقراء شرح اختيارات المفضل إلى بعض النماذج التي وظف فيها الشارح هذا المعيار (شرف المعنى)، لتوليد معان خفية وأخرى ظاهرة.

---

[1] شرح ديوان الحماسة، ج1 ص: 9.

[2] شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام، العلامة محمد الطاهر ابن عاشور(1296هـ/1393هـ)، تح: ياسر بن حامد المطَيريّ، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، ط الأولى 1321هـ، ص:106.

[3] مقومات الرؤية النقدية عند أبي علي المرزوقي، ص: 48.

ومن ذلك قول تأبط شراً:

"سَدِّدْ خِلالَكَ مِنْ مَالٍ، تُجَمِّعُهُ حتّى تُلاقي ما كُلُّ امرِىء لاقِي

...(الخلال): خصاصات الفقر. وأصل الخصاصة: الفُرجة تكون بين الشيئين مثل الشجرتين. ويقال للنَّبت إذا أشتدّ واستوى: قد اشتدّ خصاصه، أي: دخل بعضه في بعض. يقول: سدد خصاصات مفاقرك، مما تجمعه من مالك، حتى ينزل بك ما الناس مشتركون فيه من الفناء، والانتقال إلى الأخرى. وهذا الخطاب مخصوص به العاذل دون العاذلة. ومن عاداتهم صرف الكلام عن الجميع إلى الواحد منهم، سواء كانوا في إخبار أو خطاب."[1]

وقد تحقق في لفظ (الخلال) الانتقال من التعيين إلى التضمين، أو بتعبير الجرجاني، من المعنى إلى معنى المعنى، إذ يقصد بالمعنى:" المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى، أن تَعْقِل من اللفظِ معنى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ"[2]. ويبدو ذلك في تعبير التبريزي بلفظ الأصل دلالةً على الأصل اللغوي للفظ، وحقيقته التي وضع لها قبل انتقاله لمعنى مجازي أفاد الدلالة على الفقر.

ولم يكتف التبريزي بتوجيه دلالة لفظ (الخلال) تحقيقا لشرف المعنى فيه، وإنما جَازهُ إلى بيان ما يلائمه من الألفاظ تحقيقيا لهذا الشرف، إذ وقف على معنى لفظ (سدد) قائلاً:" وقوله: (سدِّد) يجوز أن يكون من السِّداد والقصد وإصلاح المعْوجِّ، ويجوز أن يكون من سَدَّ الثُّلمة. كما أن (الخلال) يجوز أن يكون جمع الخَلَل وهي الفرجة، ويجوز أن يكون من الخُلَّة التي هي الفقر، ومن الخَلَلِ في الأمور. وإذا كان كذلك فيجب أن يُذكر مع كل واحد منها ما يلائمه في المعنى"[3].

---

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:137.

[2] دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ا (المتوفى: 471هـ) تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط الثالثة 1413هـ_1992م،ص:263.

[3] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:138.

والملاحظ أن التبريزي لم يقف عند حدود شرف المعنى، بل حاول أن يبين جزالة اللفظ في انفراده وتضامه مع ما يوافقه من الألفاظ تحقيقا للمعنى الشريف. وهو في ذلك يفاضل بين المعاني وإن لم يرجح بينها وإنما ترك ذلك للقارئ. ويظهر ذلك جليا في قوله:" ويجوز أن يكون..." إلى أن يختم كلامه بضرورة تحكيم سياق استعمال الألفاظ قائلا: (وإذا كان كذلك فيجب أن يُذكر مع كل واحد منها ما يلائمه في المعنى). وكل ذلك امتثالا لما أشار إليه المرزوقي في مقدمته بقوله:" وعيار اللفظ الطبع والرواية والاستعمال، فما سلم مما يُهَجِّنه عند العَرضِ عليها فهو المختار المستقيم. وهذا في مُفرداته وجملته مراعى، لأن اللفظة تُستَكرم بانفرادها، فإذا ضامَّها ما لا يُوافقها عادت الجُملة هجينا"[1]. ونخلص من ذلك أن شرف المعنى معيار نقدي يمكن الاطمئنان إليه لإصدار أحكام نقدية مؤسسة على معايير موضوعية. كما يبرز هذا المعيار اقتدار الشاعر على التلاعب باللغة وجعلها طوع يمينه يقلبها كيف شاء.

2. **معيار الإصابة في الوصف.**

أ. **الإصابة في الوصف.**

قال المرزوقي:" وعيار الإصابة في الوصف الذّكاء وحسنُ التمييز، فما وجداه صادقا في العُلُوق ممازِجاً في اللُّصوق يتعسّر الخروج عنه والتبرُّؤ منه، فذاك سِيماءُ الإصابة فيه"[2]. قال ابن عاشور "المراد بالوصف معناه المصدري، هو التصوير والإيضاح، قال تعالى: (وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الكَذِبَ). وليس المراد ما يرادف الصفة من نحو النعت والحال، لأن ذلك أخصُّ من المقصود هنا. فإصابة الوصف: هي أن يصوِّر المتكلم ما أراد التعبير عنه من المعنى تصويراً مطابقاً لما عليه الشيء الموصوف في الخارج والواقع، من غير انعكاس ولا انتقاض."[3]

[1] شرح ديوان الحماسة، ج1 ص: 9.

[2] شرح ديوان الحماسة، ج1 ص: 9.

[3] شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام، ص:117.

والشعراء في هذا المعيار ثلاثة أقسام، ظهر فيها "صدقُ الواصف، وغُلُوُّ الغالي، واقتصادُ المقتصد"[1]. وهو ما يظهر بجلاء في قول الدكتور السنوني إن الإصابة في الوصف إنما تتم" إذا قدم الشيء بما هو عليه وليس بأحسن أو أسوأ مما هو عليه"[2]. ولا يتحقق ذلك إلا بوجود مرجع مسبق عن طبيعة الموضوع الموصوف، الذي "يمكن أن يكون مرجعا (Référent)، في الأذهان، كما يمكن أن يكون مرجعا في الأعيان"[3].

ولعل اختلاف النقاد في معيار الإصابة في الوصف مرده بالأساس إلى ثقافة الناقد والشاعر على حد سواء ومدى تمثلهما للموصوف. وهنا ظهرت كثير من التصحيحات والمراجعات قام فيها علماء متخصصون بتصويب كثير من الصور الشعرية التي ظن فيها شراحها أن الشاعر لم يصب فيها الوصف أو العكس. وقد أشار ابن عاشور لهذا قائلا: "وضدّ إصابة الوصف الخطأ فيه كُلاًّ وهو الغلط، أو بعضا وهو العيب، أي: عيب النقص في التوصيف. والشاعر أكثر تعرضا لهذا من الكاتب، لأن الشاعر يكثر منه تخيُّل المعاني من غير مشاهدة، فربَّما أخطأ في تخيُّله أشياء لن يَعْتد الإحاطة بصفاتها، أو خفي عنه بعض ما يَدِقُّ من مشاهدته إياها"[4].

ومن أمثلة الإصابة في الوصف في شرح اختيارات المفضل قول مزرد بن ضرار في وصف دِرْعٍ.

دِلاصٌ، كَظَهْرِ النُّونِ، لا يَستطِيعُها سنانٌ، ولا تلكَ الحِظاءُ، الدَّواخِلُ

مُوشَّحَةٌ، بَيضاءُ، دَانٍ حَبِيكُها لهَا حَلَقٌ، بَعدَ الأَنامِلِ، فاضِلُ

"يريد: أنّها وُشِّحَتْ، لِكونها رفيعةً في جنسها، بحَلَقٍ صُفْرٍ تَزييناً لها. و(بيضاء) أي: لا صدأ عليها. وقوله: (دانٍ حَبيكها) أي: ما حُبِكَ من طرائقها. ويقال هو مَحبوكُ المتنِ، إذا كان مُستوياً مع

[1] شرح القدمة الأدبية، ص: 148.

[2] مقومات الرؤية النقدية عند أبي علي المرزوقي، ص: 54.

[3] المرجع نفسه، ص: 54.

[4] شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام، ص:117.

ارتفاع. وكلّ طريقة في الماء والرَّمل والبَيض: حَبيكة. وُحكي عن الأصمعيّ أنه قال: **لئن كان أجاد في صِفةِ الدِّرع لقد عاب من يَلبَسها**، لأنَّ الفرسان المذكورين لا يَحفِلون بسُبوغِ الدِّرع، وأنشد:

والدِّرعُ لا أَبغِي بها نَثْرَةً كلُّ امرئٍ مُستودَعٌ مالَهُ

ذهب التبريزي فيما نقله عن الأصمعي، إلى أن الشاعر إن كان قد أجاد في وصف الدرع، إلا أنه عاب صاحبها. وتحقيق ذلك الشاهد الذي أورده الأصمعي وهو بيت لابن زيّابة التيميّ. وعليه تحتمل قراءة الأصمعي الدرع القصيرة في مقابل الطويلة، لقوله:(لا يَحفِلون بسُبوغِ الدِّرع)، ويستشف هذا المعنى من قول الشاعر:(**والدِّرعُ لا أَبغِي بها نَثْرَةً**). قال المبرد:" فالنثيرة: الدرع السابغة يقول: درعي هذه تكفيني"[1]، وقال المرزوقي في شرح البيت:" وهي الواسعة. والمعنى: إني أكتفي من الدرع ببدنةٍ، فلا أطلب ما يفيض فيضاً"[2].

وثانيهما: أن يكون المقصود ما أشار إليه المرزوقي بقوله:" إني أكتفي من الدرع **ببدنةٍ**"، إذ يحتمل لفظ (بدن) معاني منها: الدرع القصيرة، وهذا المعنى يتساوق ومعنى ابن زيابة، إذ ينفي أن يتخذ درعا سابغة. والثاني: أن يكون المقصود به، البدن من الثوب وهو:" ما يقع على الظهر والبطن دون الكمين والجانبين، وكأنه ينفي لبسه للدرع وقاية له، وفي ذلك زيادة في مدح شجاعته، وإقدامه على الموت دون خوف أو وجل بدليل قوله"(**كلُّ امرئٍ مُستودَعٌ مالَهُ**) أي كما قال الأصمعي: "من قُدِّر عليه شيء أصابه"[3]

ويدعم هذا الوجه من القراءة ما رواه الأصمعي قائلاً: "لما أَنشد كثير بن عبد الرحمن عبدَ الملك بن مروان:

---

[1] الكامل في اللغة والادب، ج1 ص:288.

[2] شرح ديوان الحماسة، ج1 ص:108.

[3] الأنوار ومحاسن الأشعار، أبي الحسن علي بن محمد بن المطهر العَدوي المعروف بالشَمْشاطي، تح: الدكتور السيد محمد يوسف، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام الكويت (19)، مطبعة حكومة الكويت، 1397هـ/1977م. ج1ص:66.

على ابنِ أَبِي العاصِي دِلاصٌ حَصِيناً جـاد المُسَدِّي سَـــــــرْدها وأَذَالَها

يَؤودُ ضَعيفَ القوْم حَـمْلُ قَتِيـرِها ويسْتَضْلِعُ الطِّـرْفُ الأَشَمُّ احْتِمالها

قَال له عبد الملك: هلاّ قُلت كما قال الأعشى وإذا تكون كتيبة[1] ... الأبيات. فقال: يا أَمير المؤمنين، وصَفْتُك بالحَزْم، ووَصفَ الأَعشى صاحبه بالخُرْق، فقال عبدُ الملك: بل وَصَفَ صاحِبَه بالشجاعة والإقدام، ووَصفْتَني بالجُبْن والإحجام."[2] وفي هذا النص تعليل لعدم استحسان الأصمعي بيت مزرد بن ضرار، وعدم إصابته في وصف الدرع، ويظهر ذلك في قوله:" لئن أجاد في صِفةِ الدّرع لقد عاب من يَلبَسها، لأنَّ الفرسان المذكورين لا يحفِلون بسُبوغِ الدرع"[3].

وما ذهب إليه الأصمعي في قراءة البيت وتأويله، اعتمادا على معيار الإصابة لا يعد الوجه الوحيد. إذ عمد المرزوقي إلى تصويبها، قائلاً: " ليس فيما ذكر الأصمعيُّ موضعُ عيبٍ على ما قاله الشّاعر. وذلك أنه وَصَفَ الدِّرع فَوقَّ الصِّفة حظَّها من التَّجويد، ولم يعرض للابسها، ولم يشتغل بما يكون منه إذا لبسها. وإذا كان كذلك فقوله: (لها حلقٌ، بعدَ الأنامِلِ، فاضلُ) يرجع إلى الدِّرع، وأنَّ متَّخذها أتى بها واسعة محكمة"[4]. وفي قراءة الاصمعي والمرزوقي دليل على أن معيار الإصابة كما أشير إليه آنفا يَعْرض فيه الخطأ للشاعر والناقد على حد سواء، لتخيُّل المعاني من غير مشاهدة.

ونخلص مما سبق إلى أن التبريزي اعتمد معيار الإصابة بياناً لمعنى البيت. والظاهر أنه أورد رأي الأصمعي وتعقيب المرزوقي عليه دون ترجيح أو مفاضلة بين القراءتين وهذا يمثل في حد ذاته منهج الرجل في كثير من القضايا المشابهة إذ يعمد إلى ذكر الآراء دون تقرير رأيه الشخصي فيها وإن كنا نرجح ميله لرأي المرزوقي، لسببين: أولهما تقديم رأي الأصمعي، وتأخير رأي المرزوقي ليكون أَعْلقَ في الذهن.

---

[1] من قصيدة للأَعشى يقول فيها :

وإذا تكون كتيبةٌ ملمومةٌ خَرْساءُ يَخْشَى الدَّائدُون نِهَالَهَا
كُنْتَ المقدَّم غيْرَ لابِس جُنَّةٍ بالسَّيْف تَضربُ مُعْلِماً أَبْطالَهَا
وعَلِمتَ أَنّ النَّفْس تُلْقَى حَتْفَهَا ما كان خالِقُها المَلِيكُ قَضَى لهَا

[2] الأنوار ومحاسن الاشعار، ج1ص67-68.

[3] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:471.

[4] المصدر نفسه، ج1 ص: 470-471.

وثانيهما: أنه لم يشر إلى لابس الدرع في شرحه البيتين، وفي ذلك إشارة منه إلى تبنيه رأي المرزوقي دون غيره.

ب. <u>الخطأ في الوصف.</u>

قال عوف بن الأحوص:

رَفَعتُ لهُ نارِي، فلمّا اهتَدى لَها زَجرتُ كِلابِي، أَنْ يَهِرَّ عَقُورُها

"قال الأصمعيُّ: **لم يُجِدْ في وصف كلابه**؛ لأنه لو كان الضِّيفان يُكثِرُون إتيانه أَنِست بهم كلابُه. والجَيِّدُ ما قاله ابن هَرْمَةَ:

وإذا تَنَوّرَ طارِقٌ مُستَنبحٌ نَبَحَتْ، فَدَلّتْهُ عليّ كِلابي

فعَوينَ يَستعجِلنَهُ، فلقَينَهُ يَضرِبْنَهُ بِشَراشِرِ الأذنابِ

عِرفانَ أنّي سوف أَضرِبُ عَبْطَةً دَمَ بَكْرَةٍ مَعصُوبَةٍ أو نابِ"[1]

ذهب الأصمعي _فيما نقله التبريزي _ إلى استهجان وصف عوف بن الأحوص كلابه، كونها هرّت في وجه ضيوفه. وفي ذلك مخالفة لدأب العرب في وصف كلابها، إذ أنهم جعلوا من سيماء الكرم أن تألف كلاب الرجل الضيفان، فلا تهر ولا تنبح في وجوههم كونها ألفت قدومهم. كما ابن هرمة:

"ومَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ

قال المرزوقي:" إنما قال جبان الكلب لأنه عُوّد أن يُسالم الطَّرَّاق لئلا يتأذى به الضيوف إذا وردوا، فقد أدِّب لذلك عليه، ولأنه بطول اعتياده لنزول السابلة بهم ألفهم، فصار لا يستنفر منهم."[2]

[1] شرح اختيارات المفضل، ج2ص:814.

[2] شرح ديوان الحماسة، ج2 ص:1650.

وقد خصص الجاحظ في كتاب الحيوان فصلا عنونه بـ (هجو الناس بهجو كلابهم) جاء فيه " وقال صاحب الكلب: إنّ كثيرا من هجاء الكلب، ليس يراد به الكلب، وإنّما يراد به هجاء رجل، فيجعل الكلب وصلة في الكلام ليبلغ ما يريد من شتمه."[1]

ونخلص إلى أن استهجان الأصمعي لبيت عوف بن الأحوص، يستند فيه إلى عرف الكتابة الشعرية وعادات العرب في وصفها. حيث إن خروج عوف عن مذهب العرب في الوصف أسقطه في عيب الخطأ فيه. ودليل ذلك استشهاد الأصمعي بأبيات ابن هرمة، لما فيها من معاني الكرم وحسن الاستقبال، يظهر ذلك في وصف حال كلابه مع ضيفه، كيف أنها كانت دليلاً للضيف على صاحبها. وأنها رافقته الطريق كله وهي تضربه بأذنابها وكأنها تحتفي بقدومه. فهذا النموذج هو الذي انطبع في مخيلة الشاعر العربي ولم يرد أن يجوزه إلى غيره حتى صار نموذجا يحتذى.

غير أن المرزوقي لم يقره على هذا المعنى، فصوب كلام الأصمعي واعتبر الشاعر مجيداً في وصفه بحجة أن الكلب الذي ذكره عوف بن الأحوص من كلاب الرعي ومن صفاتها الشراسة وحدة الطبع لأن ذلك يتناسب وطبيعة المهمة التي تقوم بها وهي حراسة القطيع، وحضورها عارض، حيث قال:" والعقور، يريد به السيئة الخلق منها، المولعة بالعقر. فإن قيل: ولم جعل في كلابه العَقورَ حتى احتاجَ إلى زجره عن ضيفه؟ قلتَ: كأنّه كان في الكلاب ما لم يكن يلزَمُ الفِناء، وإنما يكون مع الرَّاعي في السَّرح للحفظ، فاتَّفق أن حضر مع كلاب الحي، فلذلك احتاجَ إلى زجره"[2]. وهذا المعنى بعيد الغور، متعسف في تأويله، وإن كان جائزاً، غير أن واقع الحال يقتضي أن هذه الكلاب لا تبرح مبارك الإبل وحظائر الأغنام لا ليلا ولا نهاراً.

ونخلص مما سبق أن التبريزي اعتمد معيار الإصابة في الوصف معياراً نقديا، مكننا من الوقوف عند مقومات رؤيته النقدية، وهو في ذلك ينقل عن سابقيه في هذا الباب كما رأينا في النماذج السابقة.

---

[1] الحيوان، ج1 ص:255.

[2] شرح الحماسة، ج2 ص:1706.

وهذا ليس لضعف في ملكته النقدية، وإنما استحضاراً لنصوص سابقيه، فاسحا المجال أمام القارئ ليفاضل بين القراءات، وليختار ما يتلاءم وتصوره. وقد تبين لنا من خلال تتبع هذه النماذج أن التبريزي يعتمد المعايير النقدية التي سار عليها كبار النقاد خصوصا في عمود الشعر.

3. المقاربة في التشبيه.

عدّ النقاد المقاربة في التشبيه عنصراً من عناصر عمود الشعر. وجعل المرزوقي عيارها " الفطنة، وحسن التقدير، فأصدقه ما لا ينتقض عند العكس، وأحسنه ما وقع بين شيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما ليَبين وجه التشبيه بلا كلفة"[1].

قال مزود بن ضرار:

"وعَينَيْ مَهاةٍ، في صُوارٍ، مَرادُها رِياضٌ، سَرَتْ فِيها الغُيوثُ الهَواطِلُ

قال التبريزي نقلا عن المرزوقي: "عطَف قوله (وعَيني مَهاة) على قوله (بدلها ومشي). كأنه قال: وتُصبي بعيْنَيْ مَهاة. و(المهاة): البقرة الوحشيّة. وجعلها في (صِوار) لتكون آمنة لم تُذعَرْ، **فيكونَ التشبيه متحقِّقاً**."[2] وقال الأنباري:" يقول كأنَّ عينيها عيْنا مهاةٍ: والمهاة البَقَرَة: قال الأصمعي إنما تُشبَّهُ عيْنَا المرأة بعيني البقرة لِسَعَتها لا لحسنها."[3]

ولعل ما جعل التشبيه متحققا المقاربة بين المشبه والمشبه به، فالشاعر في معرض الغزال يعرض لأوصاف حبيبته، واصفا أدق تفاصيلها. حتى إنه وصف عينيها بعيون المها لما بينهما من تشابه، حصره الأصمعي في الاتساع وهو أجود لها. وإنما كانت كذلك لما فيها من سواد محبب. وقد أبدع الشعراء في وصف العيون وأجادوا، فصار تشبيه عيني المحبوبة بعيون المها مقياسا جماليا لا يتخطاه من يلتمس المقاربة في التشبيه والإجادة فيه.

قال المخبل السعدي:

كَعَقِيلَةِ الدُّرِّ، استضاءَ بها محرابَ عرشٍ عَزيزِها العُجْمُ
أَغـلى بها ثَمَناً، وجـاءَ بها شَخْـتُ العِـظامِ، كأنَّهُ سَهْمُ

---

[1] شرح الحماسة، ج1 ص:9.

[2] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 448.

[3] شرح المفضليات للأنباري، ج1 ص:161.

(أغلى بها ثمناً): اشتراها بثمن كثير. و(شخت العظام): دقيقها، من الأصل، لا من الهزال. يعني: غائصاً جاء بهذه الدُّرة، (كأنه سَهم) من سرعته ومضائه في الغَوْص. **ويجوز أن يقصد في التشبيه إلى الدِّقّة.**"[1]

وتبدو المقاربة في التشبيه في بيت المخبل، في كونه اتبع سنن سابقيه في تشبيه المرأة الحسناء بالدُّر الذي يخوض من أجله الغواص أعماق البحار معرضا نفسه للمهالك ليكون ذلك أغلى لثمنه. ولعل الذي زاد الصورة مقاربة في التشبيه، تشبيه الغواص بالسهم في شدة سرعته، لكونه دقيق العظام زيادة في خفَّة الحركة.

4. **مناسبة المستعار منه للمستعار له.**

قال المرزوقي:" وعيار الاستعارة الذهن والفطنة. وملاك الأمر تقريب التشبيه في الأصل حتى يتناسبَ المشبَّه والمشبه به، ثم يكتفي فيه بالاسم المستعار لأنه المنقول عمَّا كان له في الوضع إلى المستعار له"[2]. قال ابن عاشور:" المناسبة شدة الانتساب، وأراد بها قُوة المشابهة، وقد خص المؤلف الاستعارة بهذا الشرط ولم يدمجها في شرط مقاربة التشبيه، مع أن الاستعارة من قبيل التشبيه، لأن التشبيه: إلحاقُ صاحب وصف غير بيِّنٍ وصفُهُ بصاحب وصفٍ مشتهر به، بواسطة حرف يدل على ذلك ظاهر أو مقدر. أما الاستعارة: فهي ادعاء أن صاحب وصف من نوع غير مشهور به الوصف، قد صار فرداً من نوع مشهور بذلك الوصف"[3].

وقد خلص الدكتور السنوني، إلى أن المرزوقي فرق بين التشبيه والاستعارة معللا ذلك بقوله:" لأن هاته أرقى في مدارج الخيال، وشَرَط توفُّرَ وجه الشبه (La co-possession de sémes) كي تتحقق خصيصة المقاربة في التشبيه التي تجعل القول يسمو إلى مقامه الفني، ويبتعد عن الألغاز واللغو"[4].

ومن أمثلة مناسبة المستعار منه للمستعار له، قول سويد بن أبي كاهل في مَنْ يُعاديه ويُظهر له العداء دون قدرته على مواجهته:

كَمِهَتْ عَيناهُ، حَتَّى ابيَضَّتا فَهْو يَلحى نفسَهُ، لَمَّا نَزَعْ

---

[1] شرح المفضليات للأنباري، ج1 ص: 541-542.

[2] شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ج1ص:10_11.

[3] شرح المقدمة الأدبية، ص:125.

[4] مقومات الرؤية النقدية عند أبي علي المرزوقي، ص:79.

قال التبريزي: "و(الأكمَهُ) قيل: هو الذي يُولد أعمَى. وقد استعمله هذا في العَمَى الحادث بعدَ الولادة استعارةً. وقوله (حتى ابيضّتا) يريد: تأكيد العَمى بزوال السّواد عن العين."[1]

والملاحظ أن الشاعر استعارة لفظ (الكمه) للحاسد، بجامع العمى لعدم قدرته على إلحاق الضرر بعدوه، كأنما يتخبط في ظلامه الذي يمنعه من رؤية الحق واضحاً، فيأخذ العمى بعداً رمزياً، لا يقصد به العمى المادي في العين، وإنما الظلال الذي يغشى قلبه ويعمي بصره كمن عليه غشاوة. وبذلك حقق الشاعر المناسبة بين المستعار منه للمستعار له. وما يزيد هذا المعنى قرباً من الأفهام قول التبريزي:" ومعنى (يَلْحَى نفْسَه لما نَزَعْ) أي: يستقصر نفسه، ويستزيد جهده، فلا يزداد إلا ترددًا في عماية "2. وكأنَّ شدة حقده أعمت بصره وبصيرته، فأمسى لا يفرق بين حق ولا باطل، ويلوم نفسه تقصيرها على زيادة الحقد والظعينة.

وقد أجاد سويد بن أبي كاهل حينما بالغ في رسم صورة حاسده، إذ لم يترك مجالا للقارئ أن يظن بوجود أمل في زوال العمى عن مبغضه حيت قال:" **حَتَّى ابيَضَّتا**" قال التبريزي:" وقوله (حتى ابيضتا) يريد: تأكيد العمى بزوال السواد عن العين"[3].

5. التحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن.

قال المرزوقي:" وعيار التحام أجزاء النظم والتئامه على تخيُّرٍ من لذيذ الوزن، الطبْعُ واللسان، فما لم يتعثر الطبعُ بأبنيتِهِ وعقودِهِ، ولم يتحبَّس اللسانُ في فصوله ووصوله، بل استمرّا فيه واستسهلاه، بلا مَلاَلٍ ولا كلالٍ، فذاك يُوشِك أن يكون القصيدة منه كالبيتِ، والبيتُ كالكلمةِ تَسالُماً لأجزائه وتقارُناً"[4]. وذهب ابن عاشور إلى أن المقصود بالالتحام" مطاوع لَحَمَ الثوبَ يلحَمه، إذا نسجَ لحمته

---

[1] شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:910-911.

[2] المصدر نفسه، ج2 ص: 911.

[3] شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:911.

[4] شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ج1 ص: 10.

بضم اللام وبفتحه، وهي ما يثني به الحائِكُ نسج الثوب، فيجعله أعلى فوق السَّدَى الذي هو أسفل النسج"[1].

ويستشف من مصطلح الالتحام احتماله معنى الاشتباك والترابط، وهو ما يعبر عنه في لسانيات النص بالاتساق(Cohesion) . وقد فرقت لسانيات النص بين مصطلحي الاتساق باعتباره الترابط الحاصل بين مكونات النص، ترابط تخلقه روابط لغوية من قبيل الضمائر وأسماء الإشارة والموصول ...، وبين الانسجام (Cohérence) ويقصد به الترابط الفكري بين أجزاء النص، ما يخلق للنص سياقين هما السياق العام والخاص، ويضمن للقارئ التماسك المعنوي بين أجزاء النص تحقيقاً للمعنى. وأشار الدكتور العياشي السنوني في معرض حديثه عن مفهوم الالتحام، "أن المرزوقي كان على بينة من قول الجاحظ في تصوره لالتحام أجزاء النظم، وفي ربطه ذلك بتخيير لذيذ الوزن، كما كان على بينة من قول ابن طباطبا في عيار الشعر"[2].

وهو يقصد في ذلك قول الجاحظ في الالتحام، القائل فيه:" أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه أُفْرِغَ إفْراغَاً واحداً وسُبك سبكاً واحداً"[3].

المبحث الثالث: عناصر التلاحم النحوية.

1. الضمير

قال عبد المسيح بن عسلة:

وسَماعِ مُدْجِـنَةٍ، تُعَــلّلُنا حتّى نَؤُوبَ، تَناوُمَ الــعُجْمِ
لَصَحَوتَ، والنّمَرِيُّ يَحسِبُها عَمّ السِّماكِ، وخالةَ النّجْمِ

[1] شرح المقدمة الأدبية، ص:122.

[2] مقومات الرؤية النقدية عند أبي علي المرزوقي، ص: 59.

[3] البيان والتبين، ج1 ص: 67. وينظر: شرح المقدمة الأدبية، ص:122، ومقومات الرؤية النقدية عند أبي علي المرزوقي، ص:58.

الضّمير في (يحسبها) يرجع إلى (المسمِعة) و(النمريُّ) هو المخاطب. و(النّجم) يراد به الثُّريّا. أراد: أنك تُشَبّهها، لجمالها، بنجمٍ من النّجوم. والمعنى: لو قَصَرتَ على إجمال المعاشرة، ورَشِدت، لأفقتَ من سكرِك، وحالُك على خلافِ ما عليه السّاعةَ."[1]

6. **تعلق حرف الجر**

أ. **اللام.**

قال مزرد بن ضرار:

فَعَدُ قَرِيضَ الشِّعرِ، إنْ كُنتَ مُغْزِراً فإنّ غَزِيرَ الشِّعرِ ما شاءَ قائلُ
لِنَعْتِ صُباحِيٍّ، طويلٍ شَقـــــاؤهُ لهُ رَقَمِيّاتٌ، وصَفراءُ ذابِلُ

الّلام في (لنعت صُباحيّ) **يتعلّق بقوله (عَدِّ)**، أي: عَدِّ لِنعتِ (صُباحيّ): رجلٍ من صُباح من ضَبَّةَ، كان ضَيفاً له."[2]

ب. **الباء.**

قال عمرو بن الأهتم:

ألا، طَرَقَتْ أَسماءُ، وهْي طَرُوقُ وبانَتْ، على أنَّ الخَيالَ يَشُوقُ
بِحاجةِ مَحزونٍ، كأنَّ فُؤادَهُ جَناحٌ، وَهى عَظماهُ، فَهْوَ خَفُوقُ

"الباء في (بحاجة) تتعلَّق بـ (بانت)، أي: بانت بحاجةِ محزونٍ. يريد: استصحبت فؤاده، وحاجتُه إليها باقيةٌ كما كانت، فهو يحنُّ إليها، ويتحزَّنُ لِما فاته منها. وشبَّه فؤاده بجناحِ طائرٍ، وَقَعَ في شَرَكِ صائدٍ، فطال مجاذبتُه له، إلى أن وهَى عظمُه. وفَتَرَ نَهْضُه."[3]

قال عبدة بن الطبيب:

فَعَدِّ عَنها -ولا تَشغَلْك عَن عَمَلٍ إنَّ الصَّبابةَ، بَعدَ الشَّيبِ، تَضلِيلُ-
بِجَسْــرَةٍ، كعَلاةِ القَيْنِ، دَوْسَــرَةٍ فِيهــا علَى الأَيـنِ، إرقالٌ وتَبــغِيلُ

---

[1] شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1217 وما بعدها.
[2] المصدر نفسه، ج1 ص486-487.
[3] المصدر نفسه، ج2 ص:597.

الباء في قوله: (بجَسْرَة) تَعلَّقُ بقوله (فعَدَّ عنها). يريد: اشتغل عنها بركوب جسرة وهي: الناقة الماضية القويّة. وشبَّهها بعلاة الحدّاد، لصلابتها، واستحكام ظهرها. و(دَوْسَرة): أي: قويّة. وهو فَوْعَلَةٌ من الدَّسر، وهو إحكام الشيء. وفي القرآن: {على ذاتِ ألواحٍ ودُسُر} جمع دِسار، وهي المسامير."[1]

ج. **إلى:**

قال عبدة بن الطبيب:

وقَد غَدَوتُ وضَوءُ الصّــُبحِ مُنفَتِقٌ ودُونَهُ، مِن سَوادِ اللَّيلِ، تَجلِيلُ
إذْ أَشرفَ الدِّيكُ، يَدعُو بَعضَ أُسرَتِهِ لَدَى الصَّباحِ، وهُم قَومٌ مَعازِيلُ
إلى التِّجــارِ، فأَعــدانِي بِــلَــذَّتِــهِ رِخْوُ الإزارِ، كَنَصْلِ السَّيفِ، مَشمُولُ

(التِّجار): الخَمَّارون. و(أعداني): أعانني. ومنه قولهم: أعْدِني عليه. ومثله آداني. وقوله (رِخوُ الإزار) أي: يَجُرُّ إزاره من الخيلاء. وقوله (كصَدرِ السَّيفِ) أي: في مضائه، وقيل: في حسنه. و(مَشمُول) أي: تصيبه أريحيَّةٌ للسَّخاء، كأنها ريح شَمالٌ. وقيل (مَشمُول): كأنه سُقِيَ شَمولاً لطيب أخلاقه. والأوّل هو الوجه. و(إلى) تَعَلَّقُ بقوله (وقد غَدوتُ).

يقولُ: غدوتُ إلى التِّجار، فأعانني على ما ألتذُّ به رجلٌ، صفته هكذا."[2]

د. **في:**

قال ربيعة بن مقروم:

وَجسْرَةٍ، حَــرَجٍ، تَــدمى مَناسِمُها أعمَلْتُها بِيَ، حتّى تَقطَعَ البِيْدا
في مَهْمَهٍ، قَذَفٍ، يُخشَى الهَلاكُ بِهِ أَصْداؤُهُ ما تَنِي باللّيلِ، تَغرِيدا

تَعَلّقُ (في) بقوله (تَقطَعَ). و(المهْمَه): القفر الذي لا ماء فيه ولا عَلَم. و(القَذَفُ): البعيد. وجعله (يُخشَى الهلاكُ بهِ) لبُعدِ ما بين أرجائه؛ ولأنّ راكبه على خطرٍ، لكثرة الآفات فيه. و(تَغريدا) مصدر في موضع الحال، أي لا تني مغرِّدةً."[3]

قال سويد بن أبي كاهل:

---

[1] شرح اختيارات المفضل، ج2ص:647.

[2] المصدر نفسه، ج2ص: 679-681.

[3] المصدر نفسه، ج2 ص: 959-960.

كَم قَطَعْنا، دُونَ سَلْمى، مَهْمَهًا نازِحَ الغَوْرِ، إذا الآلُ لَمَعْ
في حَرُورٍ، يُنضـــــَجُ اللّحمُ بِها يأْخُذُ السّائرَ فِيها كالصّقَعْ

(في) تَتَعلّق بقوله (كم قطعنا). و(الحَرُور) بكون باللّيل والنّهار. وهو فَعول من الرّيح الحارّة. وقوله (يُنضَجُ اللّحم بها) من صفة (الحرور). و(الصّقَع): حرارة تصيب الرّأس. وأصله الضربُ على الشيء اليابس. وقيل: (الصّقع): دروان في الرّأس. وقوله (كالصّقع) في موضع الفاعل لقوله (يأخذ). وإن جعلت الكاف زائدة كزيادته في قوله:

لَواحِقُ الأَقْراب فيها كالمَقَقْ

جاز. فإن جعلتَ (كالصّقَع) نائبًا عن موصوف كأنه يأخذه شيء كالصّقَع جاز. والأوّل أجود."[1]

هـ. من.

قال الأسود بن يعفر:

نامَ الخَلِيُّ، وما أُحِسُّ رُقادِي والهَمُّ مُحتَضِرٌ لَدَيّ، وِسادِي
مِن غيرِ ما سَقمٍ، ولكِنْ شَفْنِي هَمٌّ، أَراهُ قَــدْ أَصابَ فُؤادِي

تَعَلّقُ (مِنْ) بقوله (ما أُحِسُّ رُقادِي). يريد: سهرت من غير عِلّةٍ. ومعنى (شَفّنِي): أَذابني."[2]

7. العطف.

أ. حتى.

قال عبدة بن الطبيب:

يُخالِسُ الطَّعْنَ، إيشاغًا، على دَهَشَ بِسِلْهَبٍ، سِنْخُهُ في الشَّأنِ مَمطُولُ
حتّى إذا مَضَّ طَعْــنًا في جَواشِنــِها وَرَوقُهُ، مِن دَمِ الأجوافِ، مَعــلُولُ

تَعلقَّ قوله (حتى إذا مَضَّ) بقوله (يُخالِسُ الطَّعنَ). و(طعنًا) مصدر في موضع الحال. يقول استمرَّ في مدافعةِ الكلابِ إلى أن أوجَعَ، طاعنًا في صدور الكلاب، وقرنُه سُقِي عَلَلاً بعد نَهَلٍ من دمائها. وإنما قال (دمِ الأجواف) لأنَّ الثَّور تَعمّد مَقاتِلَ الكلاب."[3]

---

[1] شرح اختيارات المفضل، ج2 ص: 876-877.

[2] المصدر نفسه، ج2ص:965.

[3] المصدر نفسه، ج 2ص:664.

قال عبدة بن الطبيب:

إلى التِّجارِ، فأَعـــــداني بِلَذَّتِهِ رِخْوُ الإزارِ، كَنَصْلِ السَّيفِ، مَشمُولُ
خِرْقٌ، يَجِدُّ إذا ما الأَمرُ جَدَّ بِهِ مُخالِــطُ اللَّهوِ، واللَّذاتِ، ضِـــلّيلُ
حتّى اتّكأْنا على فُـرشٍ، يُزَيّنُها مِن جَيّدِ الرَّقْـمِ، أَزواجٌ، تَهــاوِيـــلُ

(الرَّقْم): ضربٌ من الوشيِ. وأراد بـ (التَّهاويل): أنَّ فيها صُورًا. و(الزَّوج): النّمَطُ. وتعلَّق (حتى) بقوله (أعداني بلذَّته) من البيت المتقدِّم. فيقول: شربنا وطربنا، إلى أن نِمنا غلى فُرُشٍ هذه صفتها."[1]

ب. الواو.

قال مزرد بن ضرار:

إذ الْهُو بِسَلمى، وهْيَ لَذٌّ حَدِيثُها لِطالِبِها مَسؤولُ خَيرٍ، فَباذِلُ
وبَيضاءَ، فِيها لِلمُخالِمِ صَبوَةٌ ولَهوٌ، لِمَنْ يَرنُو إلى اللَّهوِ، شاغِلُ

(بيضاءَ): في موضع جرٍّ، عطف على (سلمى)، كأنه قال: وببيضاء، أي: وألهو بامرأة مضيئة مشرقة، يصبو إلى مثلها (المخالم) وهو: الممازح والمغازل لهنَّ. يقال فلانٌ خِلمُ نساءٍ."[2]

8. تعلّق بفعل مضمر.

قال جابر بن حني:

أنافَتْ، وزافَتْ في الزِّمامِ، كأنّها إلى غَرْضِها أَجلادُ هِرٍّ، مُؤَوّمِ

أنافَت: أَشرفت في سيرها. و(زافَت): خطرت واختالت. فموضعه من الإعراب نصب على الحال. وقوله (إلى غَرْضِها) تعلّق بفعل مضمر. كأنه قال: ينجذب إلى غرضها وينضمُّ. ومثله: أنا منك وإليك. و(الغَرْضُ): حِزام الرّحل. و(الأجْلاد) والتَّجاليد: الشّخص. و(المؤوّم): القبيح الخِلقةِ العظيمُ الهامةِ. يقول: كأنَّ هِرًّا في غَرْضِها يُظَفِّرُها، أي يأخذها بأظفاره، فتهتاج في سيرها. وارتفع (أجلادُ) بالابتداء. و(إلى غَرْضِها) في موضع الخبر. والجملة خبر (كأن). وتقدير الكلام: كأنَّ هذه الناقةَ أجلادُ هِرٍّ مؤومٍ مشدودٌ إلى غرضها."[3]

---

[1] المصدر نفسه، ج2 ص: 681.

[2] المصدر نفسه، ج1ص:445-446.

[3] شرح اختيارات المفضل، ج2 ص: 944.

9. **المفعول**

أ. **المفعول به مفرد.**

صَحا القَلبُ عن سَلمى، وَمَلَّ العَواذِلُ وما كادَ لأياً حُبَّ سَلمى يُزايِلُ
فُؤادِيَ، حتّى طارَ غَيُّ شَبِيبَتِي وحتّى عَلا وَخطٌ، مِنَ الشَّيبِ، شامِلُ

(الوخط): النَّبْذُ من الشّيب. وجعله (شاملاً): يريد أنه يَدِبُّ فيه، فيعمُّهُ وإن كان بدؤه/ نبَذاً. وقوله (فؤادي): في موضع المفعول لـ (يزايل)."[1]

ب. **المفعول به جملة.**

قال مزرد بن ضرار:

سألتُ قَومِي وقَد سَدّتْ أباعِرُهُم ما بَينَ رَحْبَةَ، ذاتِ العيْصِ، والعَدَنِ
إذْ قَرّبُوا، لابنِ سَوارٍ، أباعِرَهُمْ لِلهِ دَرُّ عَطاءٍ، كانَ ذَا غَبَنِ!
أنّى جَزَوا عامِرًا سُوءَى، بِفعلِهِمِ أم كيفَ يَجزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الحَسَنِ؟

قوله (أنى جزوا عامرًا سوءى)، (عامر) المذكور كان ضلعه مع الشاعر، ونظيره في إنكاره ما أنكره، واستجفائه القوم فيما استبدوا به، وشريكه في استحقاق الرجوع إليه في همهم، والاعتداد بأياديه عندهم. ومعنى (أنى): كيف، ومن أين. و(السوءى) كالذكرى والرجعى من المصادر. وقوله:(أنى جزوا) في موضع المفعول لـ(سألت). و(إذ) ظرف له. وهذا إنكار."[2]

10. **الخبر.**

أ. **خبر "إنَّ".**

قال تأبط شراً:

إنّي، إذا خُلَّةٌ ضَنَّتْ بِنَائِلِهَا، وَأَمْسَكَتْ بِضَعِيفِ الوَصْلِ أَحْذَاقِ.
نَجَوتُ منها نَجائِي مِن بَجيلةَ، إذ أَلقَيتُ ، لَيلةَ خَبْتِ الرَّهْطِ ، أَرواقِي

[1] شرح اختيارات المفضل ج1 ص442-443.
[2] المصدر نفسه، ص: 1163-1164.

وخبر (إني) في البيت الذي يليه، وهو قوله (نجوت منها) قوله) إذا خلة) ظرف له. والتقدير: إني في هذا الوقت من أوقات الصديقة التي ذا صفتها أنجو منها."[1]

ب. **خبر المبتدأ**

قال ربيعة بن مقروم:

وقَومي -فإنْ أنتَ كَذّبْتَني بِقوليَ، فاسألْ بــقَوْمِي عَلِيــما-
أليسُوا الّذِينَ، إذا أَزْمَــةٌ ألَحَّتْ علَى النّاسِ، تُنسِي الحُلُوما

قوله (وقَوْمي) موضعه رفع بالابتداء وخبره (أليّسوا)."[2]

ج. **جواب "رُبَّ".**

قال تأبط شراً:

وقُلَّــةٍ، كَسِنانِ الرُّمحِ، بَــارزةٍ ضَحْيانةٍ، في شُهورِ الصَّيفِ، مِحْراقِ
بَادَرتُ قُنَّتَهَا صَحْبي، وَ ما كَسِلُوا، حتّــى نَمَيــتُ إليــها ، بَعدَ إشــراقِ

"وقوله : (وقلة) جر بإضمار (ربّ) . والواو للعطف بدلالة أنه يجوز أن يؤتى بدله بالفاء. على هذا قوله:

فمِثلِكِ، حُبلَى، قد طَرَقتُ ، ومُرضِعٍ فأَلهَيتُها عن ذِي تمائمَ ، مُحولِ

وقوله (في شهور الصيف) ظرف لقوله (محراق) .والمعنى : رب قلة كأنها ، في دقتها ، أو في تأثيرها فيمن أراد الاستقرار عليها ، كسنان الرمح ، ظاهرةٍ للشمس لا تفارقها ، وتُحرقُ المرتقي إليها في شهور الصيف لدنوّها من قرن الشمس ، بادرت قنتها وجواب (رب) أول البيت الذي يليه وهو :

بادرت قنتها صحبي، و ما كسلوا، حتــى نميــتُ إليــها ، بعد إشــراقٍ "[3]

11. **الصفة.**

فأَورَدَها، مَعَ ضَوءِ الصّباحِ شَرائعَ، تَطْحَرُ عَنها الجَمِيما
طَوامِيَ، خُضْرًا، كَلَوْنِ السّماءِ تَزِينُ الدّرارِيُّ فِيها النُّجُــوما

---

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:101 وما بعدها.
[2] المصدر نفسه، ج2 ص:841.
[3] المصدر نفسه، ج1 ص: 101 وما بعدها.

" (طَوامِي) من صفة (الشَرائع)، أي: علا ماؤها، لكثرته وقلّة الواردة. وجعلها (خُضْرًا) لصفائها. و(تَزين الدّرارِيُّ منها النُّجُوما) إن شئتَ جعلتها حالاً للسّماء أي: كبار تزين صغارَها، وإن شئتَ جعلته من صفة (الطّوامِي)، ويكون المعنى حينئذ: أنّ النُّجوم تتراءى في جوانبها وصفحاتها، فكأنها رُكّبتْ فيها سماءٌ، فتُرَى النُّجومُ في الماء."[1]

12. البدل.

قال تأبط شراً:

نَجَوتُ مِنها نَجائي مِن بَجِيلةَ ، إذ أَلقَيتُ، لَيلةَ خَبْتِ الرَّهْطِ ، أَرواقِي
لَيلَة صَاحُوا ، وأَغرَوا بي سِراعَهُمُ بالعَيْكَتَيْنِ ، لَدى مَعدَى ابنِ بَرّاقِ

"وانتصبت (ليلة صاحوا) على أن تكون بدلاً من قوله (ليلة هبت الرهط) وأضافها إلى قوله (صاحوا) لأن ظروف الأزمنة تضاف إلى الجمل من الفعل والفاعل وغيرهما . وكأن أبو علي الفارسي يقول : إضافة الزمان إلى الأفعال خاصة ، لأنها وإن كانت لا تتم إلا بالفاعلين فالإضافة إليها من دونها."[2]

[1] شرح اختيارات المفضل، ج 2ص:837-838.

[2] المصدر نفسه،ج1 ص:104 وما بعدها.

الفصل الثاني :

أثر تعدد الوجه الإعرابي في إنتاج الدلالة

تقديم.

تكلمت العرب لغتها عن سليقة ولم تحتج معها إلى ما تضبط به لسانها من اللحن والخطأ إلا بعد أن اتسعت رقعة البلاد الإسلامية شرقا وغربا، ودخل الأعاجم الإسلام وتحدثوا لغة العرب، فاحتاجوا مع هذا إلى وضع القواعد الضابطة التي من شأنها الحفاظ على سلامة اللغة. وقد رويت في سبب التقعيد عدة روايات تحكي علَّة وضع القواعد، وكان وراء ذلك جملة أسباب أشار إليها شوقي ضيف أجملها في الديني وغير الديني قائلا:" أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحاً سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد روى بعض الرواة أنه سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال:(أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلَّ) "[1]

ومما قيل في باب الباعث الديني أيضا، ما يروى عن أبي الأسود الدؤلي" أنه سمع قارئًا يقرأ الآية الكريمة :﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾،بكسر اللامِ في رسوله، فقال: ما ظننتُ أمرَ الناس يصل إلى هذا، واستأذن زياد بن أبيه والي البصرة (45 – 53 هـ).وقيل: بل استأذن ابنَه عُبَيد الله واليَها مِن بعده (55 – 64هـ)، في أن يضع للناس رسم العربية.وقيل: بل وفد على زياد، فقال له: إني أرى العرب قد خالطَتِ الأعاجم وتغيَّرت ألسنتهم، أفتأذَن لي أن أضع للعرب كلامًا يعرفون –أو يقيمون– به كلامهم.وقيل: بل إن رجلًا لحن أمام زياد أو أمام ابنِه عُبيدالله، فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للناس العربية.وقيل: إنه رسمها حين سمع ابنتَه تقول: "ما أحسنُ السماءِ"، وهي لا تريد الاستفهام، وإنما تريد التعجب، فقال لها قولي: "ما أحسنَ السماءَ."وفي رواية أنه شكا فسادَ لسانِها لعليِّ بن أبي طالب، فوضع له بعض أبوابِ النحو، وقال له: انحُ هذا النحو، ومِن أجل ذلك سُمِّي العلم باسم النحو."[2]

ولعل تتبع هذه الروايات يستنبط منه أن اللحن الجلي الذي سمعه أبو الأسود دفعه إلى وضع قواعد علم النحو وتحديدا جانب الإعراب الذي يهتم بأواخر الكلم وما يلحقها من تغيرات ناتجة عن العوامل المختلفة سواء أكانت معنوية أو لفظية كما تنص على ذلك نظرية العامل النحوي.

1 المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السابعة،(ص: 11.

2 المرجع نفسه، ص:14-15.

وقد سعى النحاة بعد أبي الأسود إلى تحديد المقصود من علم النحو، واختلفت تعريفاتهم في هذا الباب. وترجع معاني مادة (نحا) **في اللغة** إلى عدة معانٍ منها:

أ. **القصد:** قال ابن فارس في المقاييس:" (نَحَوَ) النُّونُ وَالْحَاءُ وَالْوَاوُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى قَصْدٍ. وَنَحَوْتُ نَحْوَهُ. وَلِذَلِكَ سُمِّيَ نَحْوُ الْكَلَامِ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ أُصُولَ الْكَلَامِ فَيَتَكَلَّمُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ الْعَرَبُ تَتَكَلَّمُ بِهِ."[1]

ب. **التحريف بقصد** : "ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب"[2]

وجاء في التهذيب: "وَأَخْبرنِي المنذريُّ عَن الحرانيّ عَن ابْن السّكيت قَالَ: نحَا نَحْوَه يَنْحُوه إِذا قصَدَه، ونحا الشيءَ يَنْحَاهُ ويَنْحُوه إِذا حرَّفه، وَمِنْه سمّي النحويّ لِأَنَّهُ يحرفُ الْكَلَام إِلَى وُجُوه الْإِعْرَاب."[3]

وأما اصطلاحا، فقد قدمت للنحو تعاريف كثيرة لعل أقدمها تعريف ابن السراج (ت316هـ)، الذي يقول فيه: "النحو إنما أُرِيد به أن ينحو المتكلِّم إذا تعلَّمه كلامَ العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدِّمون فيه مِن استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة[4]" والملاحظ أن تعريف ابن السراج إنما يُوقِفا على غرض النحو وقصده، وهو إقامة لسان المتكلم حتى ينهج طريقة العرب في كلامها.

ومن تعاريفه أيضا ما حدّه به ابن جني (ت 392هـ) بقوله:"هو انتحاءُ سَمْتِ كلام العرب في تصرُّفه؛ من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنَّسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَن ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها، رُد به إليها[5]."

وهو في تعريفه يدخل في النحو ما ليس منه، حيث ضم تعريفه كثيرا من القضايا ذات الصلة بعلم الصرف، غير أنه زاد على التعريف السابق لابن السراج كون النحو يهتم بالإعراب فجعله

---

1 مقاييس اللغة مادة نحو ج5ص: 403. وينظر: لسان العرب، مادة نحا، العين مادة (ح ن و)، ج3ص:302. جمهرة اللغة ج1ص:575.

2 المصدر نفسه مادة نحا

3 تهديب اللغة، ج5 ص:163,

4 الأصول في النحو، ج1 ص: 35.

5 الخصائص، ج1 ص:34.

مقدما على بقية العناصر الأخرى والتي أشار إليها بلفظ غيره وهو يشمل التثنية والجمع (...) وهي قضايا صرفية تهتم بنية الكلمة المفردة، وما يلحق بها من تغيير تبعا لميزان صرفي يحدد وزن الكلمة. كما يشمل تعريفه أيضا شقاً يرتبط بالتركيب أي تركيب الجملة. فيكون على ذلك تعريف ابن جني قد جمع كل ما له صلة بالكلمة مفردة كالتصريف أو ما يلحقها من تغيير ناتج عن العوامل اللفظية أو المعنوية (الإعراب)، أو داخل التركيب.

كما عرفه ابن عصفور (ت 669هـ) بأنه "علمٌ مستخرج بالمقاييس المستنبطة مِن استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي تَأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها "[1] .

وعرفه ابن الناظم (ت686هـ)، بقوله:"العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحوال الكلم في ذواتها، أو ما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية بالتقديم والتأخير"[2].

ويستشف من تعريف ابن عصفور وابن الناظم أنهما ركزا في تعريفيهما على الجانب التركيبي وما ينتج عنه من معاني، ترتبط بمواضع الكلم داخل التركيب، وما يعتريها من تقديم وتأخير ينتج عنه تأدية معنى خاص يسمح به السياق.

وأما الشاطبي(ت790هـ)، فقد عرَّفه بأنه:" علمٌ بالأحوال والأشكال التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعاني ويعني بالأحوال وضعَ الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركّبة، ويعني بالأشكال ما يعرض في أحد طرفي الفظ أو وسطه أو جُملته من الآثار والتغييرات التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعاني،"[3] حيث ركز في تعريفه هو الآخر على قضية التركيب وما ينجم عنه من تحقيق المعاني التي يقتضيها الكلام.

---

1 المقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)،تح: أحمد عبدالستار الجواري و عبدالله الجبوري، ط الأولى 1392هـ/1972م.ج1ص: 45.

2 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبدالله بدرالدين محمد (ت686هـ)، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط الأولى 1420هـ/2000م، ص:4.

3 المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ)، تح: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة ام القرى، ط الأولى1428هـ/ 2007م، ص:17-18.

وقد قدم عبد القاهر الجرجاني مفهوما خاصا للنحو أخرجه به من صرامة القاعدة التجريدية التي تروم تحديد القواعد إقامةً للسان وصوْناً له من اللحن، حيث أشار في نظرية النظم إلى العلاقة الكامنة بين النحو والمعاني البلاغية، وما يحققه التركيب من معاني لا تتحقق للفظ المفرد. إذ ركز في كلامه على معاني النحو في معرض حديثه عن تعلُّق الكلم بعضها ببعض قائلاً:" فهذه هي الطُرق والوجوه في تعلُّق الكلم بعضها ببعض، وهي، كما تراها، معاني النحو وأحكامه"[1].

وقد أولى الجرجاني الإعراب أهمية في نظريته، فجعله معياراً يحتكم إليه لفك ما استغلق من الألفاظ، خصوصاً عند من زهد في النحو واحتقره. إذ يقول:" أما زهدهم في النحو واحتقارُهم له وإصغارُهم أمرَه وتهاونُهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقَّدم، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه. ذاك لأنهم لا يجدون بدّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها **حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها**، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأن المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"[2].

وهو بهذا يؤكد على أهمية الإعراب في إقامة دلالة الكلام. ونجد من النحاة من عرَّف علم النحو استنادا إلى هذا المعطى كما فعل خالد الأزهري حيث قال إن النحو هو: "علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبِناءً"[3]. وهو التعريف الذي تبنيناه في دراسة الفصل الأول من هذا البحث. حيث حاولنا تتبع معاني الأبيات انطلاقا من حالاتها الإعرابية وما يترتب عن ذلك من تعدد دلالي، يمليه اختلاف الحركات الإعرابية، ليخلق توجيهات إعرابية مختلفة تسهم في بناء المعنى.

وقد آثرنا الجانب الإعرابي لما له من أثر واضح في بنية الكلام، وما يترتب عنه من تغيرات ذات الصلة بموقع الكلمة من الجملة، ما يحقق لها المعنى داخل التركيب. وهو تغيير ملموس سواء كان ظاهرا أو مضمراً.

ويظهر تتبع مادة أعرب لغة أن مدار الإعراب على ثلاثة معاني، أولها: **الإبانة**، جاء في لسان العرب: "عرب منطقه، أي: هذّبَه من اللّحن، والإعراب الذي هو النّحو، وإنّما هو الإبانة عن المعاني

1 دلائل الإعجاز، ص: 8.

2 دلائل الإعجاز، ص: 28.

3 شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، الطبعة الأولى، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج1ص:11-12.

بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب. ويقال عرّبت له الكلام تعريبًا، وأعربت له إعرابا إذا بينته له حتى لا يكون فيه حضرمه"[1] وقال الأزهري: "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يقال: أَعْرَبَ عنْهُ لِسَانُهُ وعَرَّبَ أي: أَبَانَ وأَفْصَحَ. ويقال: أَعْرِبْ عمَّا في ضَمِيرِكَ، أي: أَبِنْ. ومن هذا يُقالُ للرَّجُل إذا أفصح في الكلام: قد أَعْرَبَ"[2]

وثانيها: **التغيير**، ذكر ابن الصائغ (ت720هـ)، في اللمحة في شرح الملحة أنَّ: "الإعراب في اللّغة: هو البيانُ؛ يُقال: (أَعْرَب الرّجلُ عمَّا في نفسه) أي: أَبَانَ عَنْهُ."[3]

وثالثها: **التحسين**، "وقيل: هو التّحسين، من قوله تعالى: {عُرُبًا أَتْرَابًا} لأنّ العَرُوْبَ المتحسِّنة. وقيل فيه: التّغييرُ، من قولهم: (عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفَصِيْلِ) إذا تَغَيَّرت؛ وأعْرَبْتُها: إذا أَزَلْتُ فَسَادَهَا."[4]

وقد أسفر تتبع مادة أعرب عن ثلاثة معاني كبرى هي: الإبانة والتغيير والتحسين، ويبدو أن تعريف ابن منظور –في اللسان–يوافق ما أُشير إليه في تعريف الأزهري للنحو، إذ يتفقان أن النحو إنما هو إعراب، قال ابن منظور:" والإعراب الذي هو النّحو" فكأن حدّ الإعراب عنده يعني النحو. وهذا يتماشى وقول الأزهري السالف الذكر في تعريف النحو كونه: " علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبِناءً"[5].

1 لسان العرب،ج1ص:589.

2 تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)،تح:محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الأولى، 2001م،ج2ص:219.

3 اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، 1424هـ/2004م، ج1 ص:147.

4 المصدر نفسه، ج 1ص :147,

5 شرح التصريح على التوضيح.ج1ص:11-12.

وأما اصطلاحا فأشار أبو البقاء البغدادي (ت616هـ) إلى أنَّ "الْإِعْرَاب عِنْد النَّحْوِيين هُوَ اخْتِلَاف آخر الْكَلِمَة لاخْتِلَاف الْعَامِل فِيهَا لفظا أَو تَقْديرا"[1]. حيث حدد وظيفته في الكلام كونه يستعمل "ليفرق بَين الْمعَانِي من الفاعلية والمفعولية وَالْإِضَافَة وَنَحْو ذَلِك."[2]

ونتاجا للمكانة الاعتبارية للإعراب، اهتم به كثير من المفسرين، لما له من أثر بالغ في توجيه دلالة الآيات الكريمة. فانبرى بعضهم لتأليف مصنفات في هذا الباب من قبيل صنيع الفراء (ت207هـ) والزجاج (ت311هـ)، غيرهما[3]. وإنما كان اهتمامهم بالغاً بهذا الباب لما في ترك حركات الإعراب من لبس يلف معاني النص، وكذا تعدد دلالات الآيات بتعدد الحركات الإعرابية. وقد يزيد الأمر صعوبة حينما يكون للعبارة أكثر من معنى في سياقها بالحركة نفسها، كنصبها على الحالية أو المفعولية، وما يترتب عن ذلك من أحكام، عقد لها الدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف بحثا قيما وسمه بـ " **الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة**".

وفي هذا الفصل محاولة لكشف العلاقة الدلالية بين الحركات الإعرابية والمعاني التي يرومها الشاعر. حيث تتبعنا –ما وسعنا الجهد–بعض الأمثلة التي سقناها في مختلف أبواب النحو (المرفوعات والمنصوبات والتوابع) للكشف عن طبيعة العلاقة بين الإعراب وإقامة المعنى، فنتج عن هذا التتبع جملة من القضايا شكلت الإشكاليات الكبرى لهذا الفصل الموسوم بـ " **أثر تعدد الوجه الإعرابي في إنتاج الدلالة**". حيث لم نقتصر على الوظيفة النحوية للحركة الإعرابية وحدها، بل حاولنا بيان وظائفها الدلالية وأثرها في توجيه المعنى.

---

1 اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط الأولى، 1416هـ 1995م، ج1ص:52.

2 مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تج: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط الأولى، 1412هـ 1992م، ج1ص:91.

3 من قبيل: إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه (ت370هـ)

التبيان في إعراب القرآن المجيد لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)

المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي (ت742هـ).

المبحث الأول: منهج التبريزي في توجيه المبتدأ وقضاياه الدلالية.

1. دلالة الابتداء في إنتاج الدلالة.

عرف سيبويه المبتدأ بأنه: "كل اسم ابتُدئ ليُبْنَى عليه كلامٌ. والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَدٌ إليه"[1].

ويبدو أن تعريف النحاة للمبتدأ كان مبنياً في الأساس على الوظيفة التركيبية، بدءاً من سيبويه ومن لفَّ لفَّه. وقد أشار الدكتور تراث الحاكم إلى أن الجرجاني "لم يكن تناوله لهذا المصطلح شبيها بتناول السابقين له، إذ خالفهم في الإشارة إلى مفهومه"[2]. حيث بنى تراث الحاكم تصوره هذا على تعريف قدمه الجرجاني للمبتدأ في دلائله، قائلا: "بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مستند إليه ومثبت له المعنى"[3].

وقد ورد المبتدأ في شرح اختيارات المفضل، بصور متعددة، أمكن تتبعها من تناول تفاصيلها كما استقر عليها تقسيم النحاة. سواء ارتبط الأمر بأصل الصورة التي جاء عليها أو بمخالفتها بتأخير عارض يحقق معنى بلاغيا. ويسمح بتعدد دلالي في وظيفة المبتدأ.

2. منهج التبريزي في توجيه اسم الصدارة .

أ. الشاهد آلية لتوجيه اسم الصدارة "ما"

مثاله قول تأبط شرا:

يَا عِيدُ، مَالَكَ مِن شَوقٍ، وإيراق ومَرّ طَيفٍ، على الأَهوالِ، طَرَّاقِ؟

---

[1] الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر المعروف بسيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط الثالثة 1408هـ/1988م، ج2 ص:126. وينظر اللمع في العربية، ص:29.

[2] المفردة بين الدلالة والوظيفية والتركيبية عند عبد القاهر الجرجاني، لدكتور تراث حاكم مالك الزيادي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 1-2 المجلد 7-2008، ص:63.

[3] دلائل الإعجاز، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت471هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ط الثالثة 1413هـ-1992م، ص:189.

تحتمل قراءة البيت وجهين: أولهما حمل "ما" على الابتداء، وثانيهما حملها على الموصولية. وفي كلتا القراءتين معنى بليغ، إذ يفيد تأويلها مبتدأ، إلصاق صفة الثبات لما عليه تأبط شراً من إلفِ ما يأتي به العيد، حتى صار كما قال التبريزي" بطول الإلف له واتصالا المقاساة له، صار عنده كالشيء المخصوص المعين. فكأنه قال: يا أيّها العيد. واشتقاقه من العود الذي هو الرجوع "[1]. ودليل هذه الملازمة جعل لفظ العيد مجملا بلفظ النداء لوروده معرفة ولم يفصل إلا في التفسير لكون " ينصرف إلى أشياء كثيرة قد عددها، وهي الشوق والخيال والإيراق، وكان مجموعها لا يبين من لفظة عيد"[2].ولم تتبين هذه العناصر إلا بحرف "من "الذي يفيد معنى التبين في هذا السياق، كما في قوله تعالى (**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**) حيث لفظ الرجس مطلق دال على القذر والنجس وينصرف إلى أمور منها كما أشار الشوكاني "عبادة الوثن وسمّاها رجساً لأنها سبب الرّجس وهو العذاب، وقيل جعلها سبحانه رجساً حكماً، والرجس النجس وليست النجاسة وصفاً ذاتياً لها ولكنها وصف شرعي فلا تزول إلا بالإيمان كما أنها لا تزول النجاسة الحسية إلا بالماء"[3].

وتكمن أهمية الشاهد في هذا المقام، في توجيهه دلالة حرف "من" ليفيد التبيين، لوجود تشابه بين لفظتي عيد ورجس كونهما مطلقتين قيدتا على التوالي بلفظ الشوق والأوثان تبييناً. فيكون المعنى كما ذهب إلى ذلك التبريزي" يا أيها المعتاد، أي شيء لك، أي يجتمع لي بك، من شوق مزعج وسهر مقلق وخيال يأتي، على ما يعرض له من الأهوال"[4]

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص96.

[2]- المصدر نفسه، ج1ص97.

[3]- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1255هـ)، تح: سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة، ت ط 1427هـ_2007م، ج3ص645.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص98.

وأما الوجه الثاني فهو رواية "(يا عيد مالك) على الإضافة. ويكون(ما) بمعنى الذي، و(لك) من صلته، كأنه قال: يا عيد الذي لك من شوق. والمراد يا عيد شوقكَ، على وجه التعظيم كما قرئ **(يَا بُشْرَاى هَذَا غُلَامٌ)** كأنّ ما عدَّده أسباب العيد الذي يأتيه ويقلقه "[1].

وتحقيق المعنى في هذا الوجه، كونه يحمل معنى التعظيم للعيد وما يأتي به من شوق. وذهب التبريزي إلى تأكيد هذا المعنى مستشهدا بوجه قراءة قوله تعالى **(يَا بُشْرَاى هَذَا غُلَامٌ)** على وجه التعظيم لكونها تحتمل من الوجوه اثنين، وتوضيح ذلك ما أشار إليه النحاس (ت338هـ) في إعراب القرآن من اختلاف القراء في قراءة (يا بُشراي) حيث "قرأ أهل الكوفة (**يا بُشْرَى هذا غلام**) في معناه قولان:

أحدهما: أنه اسم الغلام والآخر أن المعنى يا أيتها البشرى. قال قتادة لما أُدلِي الدَّلو تشبث به يوسف صلى الله عليه وسلم فلما أخرجه بَشَّرَهُم فقال يا بُشرَى هذا غلام. قال أبو جعفر وهذا القول أولى لأنّه لم يأتِ في القرآن تسميةُ أحدٍ إلا يَسِيراً وإنما يأتي بالكناية"[2].

وثانيهما: قراءتها "يا بشراي" و"هذه قراءة أهل المدينة وأهل البصرة"[3]. نخلص من ذلك أنهم تباشروا لما أخرجوه من الجب، وقد تحقق التعظيم بخروج النداء عن معناه الحقيقي إلى معنى مجازي، وهذا وجه استشهاد التبريزي بالآية لما يجمع النداءين من تعظيم مرده في قول الشاعر: "يا عيد" إلى تعظيم ما يأتي به من أهوال.

ب. المعيار النحوي أساس القراءة والتأويل في اسم الصدارة " ماذا"

اهتم الشاعر العربي بكل تفاصيل حياته، ولم يقصر وصفه على الأشياء المادية المحسوسة، بل نقل هذه التجربة إلى أشياء ذات الصلة بعلاقته بذوي القربى وغيرهم. وعلى الرغم من تعصبه للجماعة التي

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:97-98.

[2]- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت338هـ)، تح: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط الثانية (1405هـ-1989م) ج2ص319.

[3]- المصدر نفسه ج 2ص319.

ينتمي إليها، غير أن مواقفه كانت متباينة مع المحيطين به. فقطع بذلك صلته مع أقرب المقربين إليه لاختلاف في الرأي أو حبا في الزعامة. ومن ذلك قول ذي الإصبع العدواني:

ماذا عليَّ، وإنْ كنتُم ذَوِي كَرَمٍ، ألاّ أُحِبَّكُمُ، إذ لم تُحِبُّونِي؟

ذكر المرزوقي في شرحه للبيت أن لفظ "ماذا" يحتمل وجهين: **أولهما** أن "يُجعل (ما) مع (ذا) بمنزلة اسمٍ واحد، ويكون في موضع الابتداء. و(عليّ) في موضع الخبر. كأنه قال: أيُّ شيء عليّ."[1] والملاحظ أن المعنى المترتب عن هذا الوجه أفاد ثبوتا واستقرارا، في انصرام حبل المودة والقربى، سمح به تركيب الجملة الاسمية. ولا شك أن احتمال اللفظ "ماذا" للمعنيين النحوي والبلاغي، زاد من ترسيخ هذه الدلالة وتقريرها حيث تَحقق بخروج الاستفهام إلى المجاز معنى النفي، أي: نفي وقوع اللوم عليه وإن كانوا من ذوي رحمه[2].بيانا لاستحكام العداوة بينه وبين وابن عمه.

وإذا قرَأنا البيت على هذا الوجه، أمكننا تقرير معناه، استنادا إلى قراءة المرزوقي لعجز البيت حيث قلب وجوه الدلالة، فاحتمل "ألا أُحِبَّكُمْ" وجهين، أولهما: جعل"(أن) الناصبة للفعل، وينتصب أحبكم به، ولا تَثبُتُ النونُ معه في الخطِّ لأنَّ (أَنْ) رُكِّب مع (لا)"[3]. وهذا الوجه عندنا بعيد، إذ الجملة فيه تصير فعلية دالة على الحركة والتغيير. إلا أن يكون مقصود الشاعر عدم استقرار العداوة. فيكون الوجه في ذلك سليما، لتحقق صلة الرحم بعد عداوة.

أما الوجه الثاني: الذي ذهب إليه المرزوقي في قول الشاعر:(ألا أحبكم)"، فهو جعل "أنْ مخففة من الثقيلة، وحينئذ تَرفع أحبكم وتضمر اسم أن. والتقدير: أنِّي لا أحبُّكُمْ"[4]. وقد علل المرزوقي ذلك

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:760.

[2]- رواية المرزوقي للبيت: ماذا علي وإن كنتم ذوي رحمي، المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:466.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص:761.

[4]- المصدر نفسه، ج2ص:761.

بأنَّ "القلوب مجبولة على حُبِّ المحسن وبغض المسيء"[1]. والذي زاد من تقرير هذا المعنى، ورسخ دلالته، معنى التوكيد الذي يتضمنه(إنَّ).

ويبدو أن اطلاع المرزوقي على أقوال النحاة، مكَّنه من الإلمام بتفاصيل القضايا التي يعرض لها دراسة وتحليلا. ومثال ذلك توسعه في ذكر وجه آخر للفظ (ماذا)، الذي أمكن حسب رأيه أن "يُجعل (ما) منفصلاً عن (ذا) ويكون (ذا) بمنزلة الذي. كأنه قال: ما الذي عليّ"[2].

وقد احتكم المرزوقي في توجيه دلالة البيت، إلى الشاهد القرآني لتوجيه دلالة لفظ (ماذا)، سواء كان بمنزلة اسم واحد يفيد الاستفهام، أم منفصلا يجمع بين الاستفهام واسم الموصول. حيث يرى أن "على هذين الوجهين يُحمل قوله تعالى في موضعٍ ﴿**مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا**﴾، وفي موضعٍ آخر **(ماذا أنزلَ ربُّكم؟ قالوا: أساطيرُ الأوّلِينَ)**"[3].

وإذا أنعمنا النظر في الشاهدين، تحصل لنا، أن المرزوقي لم يفصل فيهما القول. وإنما استشهد بهما على القاعدة النحوية دون إثارة لما يمكن أن يتحصل من المعاني. وفي الشاهدين كلام كثير أورده النحاة والمفسرون، مفاده أن نصب خير ورفع أساطير يحقق دلالتين مختلفتين، تفصيلهما ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال: "فإن قلت: لم نصب هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلا بين جواب المقرِّ وجواب الجاحد، يعني: أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بيناً مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا خيراً أي: أنزل خيرًا، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء"[4].

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:468.

[2]- المصدر نفسه، ج1ص760.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص:760.

[4]- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت467-538هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان الرياض، ط الأولى 1418هـ/1998م، ج3ص:433.

ويثير شاهدا المرزوقي قضية مهمة، يُمكننا الوقوف عندها من إزالة اللبس الحاصل في توجيه دلالة الآيتين. وتتمثل في التطابق الذي قال فيه الزمخشري:" وأطبقوا الجواب على السؤال"[1]. وبيانها أن جواب المؤمنين بقولهم خيرا، إنما هو في الأصل إطباق للسؤال **(ماذا أنزل ربكم)**، كون ماذا معمولا تقدم عن عامله، لأن أصله النصب على المفعولية. وكأن الأصل في الآية أنزل ماذا ربكم، ليكون الجواب: أنزل خيراً.

وإنما الذي جعله كذلك حسب ما ذهب إليه السيوطي أن:" الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك"[2]. حيث وقع التطابق في الشاهد الأول في قوله تعالى: **(قالوا: خيراً)**، ولم يتحقق في الثاني **(قالوا: أساطيرُ الأولينَ)**. وقد فسر السُّيوطي ذلك بقوله: "وإنما لم يقع التطابق في قوله: مَاذَا أَنزَلَ ربُّكم قَالُوا أساطير الأولين)، لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرِّين بالإنزال، وهم من الإذعان به على مفاوز"[3].

3. تعدد الوجه الإعرابي للاسم المعرَّف بالإضافة.

حَفِلتْ قصائد الشعراء جاهليهم وإسلاميهم، بكثير من النصوص المؤرخة لصراع الزوجين لأسباب مختلفة تعددت فيها دوافع اللوم. وما قصيدة المرّار بن منقذ إلا واحدة من تلك الدرر، التي تجلّى فيها الكَرمُ الحاتمي، ولوم الزَّوج له لإنفاقه المال في غير وجوهه، مما دفعه لإقامة مقارنة بينه وبين أصحاب المئين من الإبل، رغم أنه لا يملك إلا نخيلا جعلها للسابلة والمارَّة، دافعا عن نفسه الضن معيناً بها كما قال التبريزي" ذوي الحاجة، والجار القريب، والأجنبيّ الغريب"[4]. وقد أبدع الشاعر في وصف النخل لما

---

[1]- الكشاف، ج3ص:433.

[2] الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السُّيَوطي (ت911هـ)، تح: الشيخ العلامة شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، ط الأولى 1429هـ_2008م، ص418.

[3]الإتقان في علوم القرآن،419.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص360.

له من مكانة مرموقة في حياة البدو، أفرد لها أبو حاتم السجستاني كتابا أسماه كتاب النخلة[1].قال المرّار بن منقذ:

بَناتُ بَناتِها، وبَناتُ أُخرى صَوادٍ، ما صَدِينَ، وقَد رَوِينا.

قال التبريزي نقلا عن المرزوقي: "يحتمل البيت من الإعراب وجهين: **أحدهما** أن يكون تلخيصه: بناتُ بناتِها ما صَدينَ وقد رَوِين، وبناتُ أخرىَ صوادٍ. ويكون بناتُ مبتدأ وما صدين في موضع الخبر."[2] ونرى أن هذا الوجه يحقق الرواء لنخله. حيث قال" ابن بري: وقال أبو عمرو الصَّوادي: التي بَلَغَتْ عُرُوقُها الماءَ فلا تَحْتاجُ إلى سَقْيٍ"[3]فجعلها بذلك متفردة بين مثيلاتها فاضلة عليها مثبتا لغيرها العطش فكان قصده كما قال المرزوقي:" أن يبين فضل ما يملكه منها على غيرها."[4] وهذا المعنى لا يتأتى إلا بحمل صواد على دلالة العطش. وما زاد في تقرير المعنى وتوكيده، الاعتراض الحاصل بين المبتدأ "بنات بناتها" وخبره "ما صدين"، لكون الجملة المعترضة بين شيئين تفيد "الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسينا"[5]. وهذا ما ذهب إليه المرزوقي، في حمل صواد على معنى العطش، محققا تلاحما بين معنى البيت بأول القصيدة" وهذا تفسير قوله في أول القصيدة،

طَلَبنَ البَحرَ بالأَذنابِ، حتى شَرِبنَ جِمامَهُ، حتَّى رَوِينا"[6].

---

[1]- ينظر كتاب النخلة، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت255هـ)، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، ط الأولى 1422هـ2000 م، ص:58.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:361

[3]- لسان العرب، مادة (صدى).

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص361.

[5]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، (ت761هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا-بيروت، ط (1427هـ-2006م)، ج2ص:446.

[6]- شرح المفضليات، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(ت421هـ)، ص:250 . (مخطوط).

"أما الوجه "الآخر أن يكون تلخيصه: بناتُ بناتها وبناتُ نخيلٍ أخرىَ صوادٍ، أي: طِوالٍ، (ما صدين) أي: عَطِشن[1].فحملُ لفظِ صوادٍ في القراءة الثانية على معنى الطول، واشتراك نخلِه والنخلِ الآخر فيه جعله سيان، متشابها طولا وارتواء فلم يعد له ما يميزه. وبيان ذلك ما أفاده العطف بين بنات بناتها وبنات أخرى. فجعل "صوادٍ في موضع الجر على أن يكون صفةً لقوله أَخرى. وما صدين في موضع الخبر للجميع"[2].

ولعل الأجود الوجه الأول لما تحت معناه من تفضيل لنخله وبيان فضلها.

4. اختلاف الرواية آلية لتوجيه دلالة المبتدأ النكرة.

الأصل في المبتدأ كونه يَرِدُ مَعرفةً، ولأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، فقد ذكر النحاة وجوها لجواز الابتداء بالنكرة، فكانت بمثابة شروط لا يكمن تخطيها. قال الدكتور أحمد عبد العظيم: "ويؤسس النحاة اشتراطهم هذا على مقولة من المنطق مؤداها أن الحكم على الشيء فرع من تصوره، والنكرة مجهول لا يتصور، ومن ثم لا يحكم على النكرة، ويتفرع على ذلك ضرورة أن يكون المحكوم عليه وهو المبتدأ معرفة حتى يتأتى الحكم عليه"[3].وقد ذهب سيبويه إلى أنه "لا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة"[4]"، إلا بمسوغات من شأنها أن ترفع هذا اللبسَ وتزيله ولا يتأتى الابتداء بالنكرةِ كما أشار أبو الفداء (ت732هـ)،"إلا إذا تَخَصَّصَتْ بوجهٍ ما، لأنَّها بالتخصيص تُقَارِبُ المعرفة"[5]. فذكرت لذلك

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص361.

[2]- المصدر نفسه،ج1ص :361.

[3]- القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، لدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع –القاهرة ،1410هـ_1990م، ص:84-85.

[4]- الكتاب، ج1ص:48.

[5]- الكناش في النحو و التصريف، ج1ص:77.

وجوه كثيرة من قبيل الوصف والاستفهام والنفي والدعاء..."والمسوغات كثيرة، وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم"[1].

ومن وجه الابتداء بالنكرة في شرح اختيارات المفضل قول جبيهاء الأشجعي، في وصف "عَنْز كان مَنَحها رجلاً من تميم بن معاويةَ بن سُليم بن أشجعَ بن ريثِ بن غطفانَ"[2]. حيث قال:

فوَيلُ أُمِّها، كانَتْ غَبُوقةَ طارِقٍ تَرامَى بهِ بِيدُ الإكامِ، القَراوِحُ.

قال التبريزي:"(ويلٌ) إذا أُضيف باللام، فقيل: ويلٌ لِزَيدٍ. جُعلَ مبتدأ وما بعده خبره. وجاز الابتداء به —وهو نكره–لأنّ معنى الدُّعاء منه معلوم، فصار مفيدًا وإن كان نكرةً."[3]وإنما أورد لفظ "ويل" في هذا السياق تعجبا مما رأه من حال عَنْزه لعظم ضرعها لبناً على غير عادة العنز ليلا. وقد دل على ذلك قوله غبوقة طارق، لأنه كما قال الأنباري: " يجد فيها غبوقا في الليل: والغبوق شرب العَشِيّ وما والاه من الليل"[4].

وللفظ قراءة ثانية "إذا أُضيف بغير اللاّم نُصِبَ. تقول: وَيلَ زيدٍ، والمعنى: ألزمَ اللهُ زيدًا ويلاً." وقد ذكر لفظ الويل في القرآن الكريم مقترنا بمعاني الخزي والذلة وكذا العذاب الشديد. وغير خاف أن النحاة اختلفوا في أصل ويل، فأصلها عند الفراء "وَيْ وأن اللام كان حرف جر، وكان الأصل: وَيْ لك، أي عجب لك، ثم كثر استعماله معه حتى رُكب معه وصار لام الفعل، وصار: ويلك كقولك

---

[1]- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت749هـ) تح: الدكتور عبد الرحمن علي سيمان، دار الفكر العربي القاهرة، ط الأولى 1422هـ_2001م،ج1 ص:481.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص781.

[3]- المصدر نفسه، ج2ص:784-785.

[4]- المفضليات بشرح الأنباري، ص:332-333.

حتى قالوا: ويلاً وويلٌ. ومذهب غيره أن ويل، وويح، وويس، وويب: كلمات برأسها بمعنى الهلاك، وأنها مصادر لا أفعال لها."[1]

قال التبريزي في تأويل البيت، "وقال هذا: (وَيلُ أمّها) فأضمرَ الخبرَ، كأنه قال: وَيلُ أمّها حاصلٌ، على طريق التعجّب. وذِكْرُ الوَيل كذكر القتال في قولهم: قاتله اللهُ ما أشجَعَهُ، وما أفرسَهُ! وحذفُ الهمزةِ تخفيفٌ من الكلمة لكثرة الاستعمال"[2]. وتحقيق ذلك أن الشيء عند العرب "إذا بلغ غايته يدعى عليه صونا له عن عين الكمال"[3]. ودفعا لأي سوء يلحق بالعنزة، ابتدأ الشاعر بقوله: **(ويل أمها)**، تمكينا لهذا المعنى، وإقرارا له خوفا عليها. ومما يزكي هذا الطرح قوله قَبْلُ:

لَجاءتْ أَمامَ الحالِبَيْنِ، و ضَرْعُها، أمامَ صِفاقَيْها، مُبِدٌّ، مُكافِحُ

"يريد أنّ ضرعها، لامتلائه من اللبن، قد بلغ سرتها"[4]. ويبدو لنا أن اختلاف الرواية مدخل من المداخل الكبرى، التي اعتمدها الشارح لتوجيه دلالة البيت، تبرز فيها المفاضلة بين الروايات استنادا لمعطيات شتى. من قبيل اعتماد العنصر النحوي كما هو الشأن في قول التبريزي: ويروى: (ويلِ أمّها) بكسر اللاّم وليس بمختار."[5]

وإن كنا نرى أن التعليل غير وارد وإنما أمكن للقارئ أن يتأوله بتقليب الوجوه الإعرابية للبيت، ومذهب التبريزي في ذلك يعزى إلى أخده من شرح المرزوقي، ومنهجه في ذلك معروف[6]، حيث يعمد إلى الرواية التي يعتقد أنها الأصل فيثبتها في المتن، ثم يقوم كما أشار الدكتور العياشي السنوني "بتوثيقها

---

[1]- شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط الثانية 1996م، ج3ص124.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:785.

[3]- شرح الرضى على الكافية، ج3 ص:124.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج 2ص:784.

[5]- المصدر نفسه، ج2ص:785.

[6]- ينظر قضايا توثيق النص وتحقيقه، ص:58-59.

وتحديد ما تحتمله من معاني مباشرة أو تعيينية denotatifisأو سياقية أو تضمينية connotatifs"[1].

غير أن الشارح وإن لم يعلل سبب عدم اختيار الكسر في ويلِ صراحة، فقد أومأ إليه محتكماً في ذلك إلى النحو تارة، والشاهد القرآني وقراءته تارة أخرى قائلا: "كأنّ الأصل: ويلٌ لأمّها، واللاّم لام الإضافة، وانجرّ (أمّ) بها. ثم حُذفت الهمزة تخفيفًا وأتبعَ حركة اللاّم من (وَيل) حركةَ الميم من (أمّها) كما حكي عن بعضهم {الحمدِللهِ} بكسر الدال على الإتباع"[2].

ومرد عدم الاستحسان أو الاختيار –حسب الشارح–ربما إلى ما ذهب إليه ابن سيدة من قول سيبويه" وحُذَّاقُ أهل النحو ينكرون ما جاء به القُرَّاءُ من الضم والكسر في الحمدُ للهِ والحمدِ لله والكسرُ أبعد الوجهين إذ كان فيه إبطالُ الإعراب"[3]ومن هذه القراءات "قراءة الحسن البصري (الحمدِ لله) فكسر الدال إتباعا لكسرة اللام"[4].

وقضية الإتباع أو المجاورة هذه التي أشار إليها الشارح من القضايا النحوية التي استأثرت باهتمام النحاة، وبنوا عليها مسائل، وأصلوا لها بقولهم (جحرُ ضبٍ خربٍ)، وكذلك فعل القراء، إلا أنها في هذا السياق عدت قراءة شاذة، للعلة التي ذكرها سيبويه كونها أبعد الوجوه قراءة.

5. دلالة حذف المبتدأ في إقامة المعنى.

[1]– قضايا توثيق النص وتحقيقه من خلال شرحي علي المرزوقي والأعلم الشنتمري لحماسة أبي تمام، للدكتور العياشي السنوني، مطبعة أنفو برانت الليدو فاس (د ت ط) ص:58.

[2]– شرح اختيارات المفضل، ج2ص:785.

[3]– المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط الأولى 1417هـ 1996م ،ج5ص:232.

[4]– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513هـ–577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ميدان أحمد ماهر باشا، ط الرابعة (1380هـ–1961م)، ج2ص:744.

جَوَّزَ النحاة حذف المبتدأ جوازا أو وجوبا، شريطة أن يدل عليه دليل يُعلم من سياق الكلام، قال ابن مالك:"

وحذف ما يُعْلَمُ جائزُ، كـما تقولُ زيد بعد "منْ عِنْـدكُمَا

وفي جَوابِ كيف زيد قل دنفْ فزيد اسْتُغْنِي عنه إذ عرفْ"[1]

"وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء، لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه"[2]. ومن أمثلة حذف المبتدأ في شرح اختيارات المفضل، قول مزرد أخو الشماخ:

تَقولُ إذا أَبصَرتَهُ، وهْو صائمٌ: خِباءٌ، على نَشْزٍ، أو السِّيدُ ماثِلُ.

سلك المرزوقي في توجيه دلالة البيت مسلكا نحويا، تظهر ملامحه جليَّة في قوله: "ارتفع (خباءٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف"[3]. يدلنا عليه سياق الكلام فيما تقدم من أبيات، وعلة حذفه مجيؤه بعد جملة القول. تمكينا لصورته في ذهن المتلقي، وهي صورة مركبة مبنية على علاقة مشابهة، في تشبيه قائم على خلق تماثل بين صورتين –كما قد يبدو للقارئ، –الأولى صورة الفرس ماثلا، والثانية صورة خباء أو ذئب. وهي الصورة نفسها التي قررها المرزوقي حيث قال:" يريد: وإذا نظرتَ إليه، وهو واقف على مرتفع من الأرض، شبْهته فقلت: هو خِباء مضروب على مكانٍ عالٍ، أو قلت: هو الذِّئب وقد انتصب"[4].

وليس هذا ما ذهب إليه الشارح، لكون هذه النمط من القراءة لا يعدو أن يكون سطحياً تعيينياً، وإنما أراد أن ينفذ إلى دواخل النص محققا قراءة تضمينية، تفتَّقَ عنها فهم دقيق، تولد عنه قوله" وإنما يريد أنه، في استعلائه وغلظ مقدّمه، يشبه الخِباء أو الذِّئب؛ لأنَّ الذّئب أزلُّ: في مؤخره دِقّةٌ، وفي

---

[1]- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، (698هـ-769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط العشرون(1400هـ-1980م)،ج1ص:243-244.

[2]- شرح الرضى على الكافية، ج1ص272.

[3]- شرح اختيارات المفضل ج1ص456.

[4]- المصدر نفسه، ج1ص456.

مُقدَّمه غِلَظ."[1]وقد أورد المرزوقي رواية ثانية للبيت، حيث قال: "يروى إذا استقبلته"[2]. ومنهجه في ذلك معروف قائم على اختيار ما يراه مناسبا في توثيق النص، مساعداً على قراءته والمفاضلة بين رواياته.

وقد ذهب الدكتور العياشي السنوني إلى أن هذه المفاضلة "قد تكون خالية من التعليل الصريح، وقد تكون معللة استنادا إلى معطيات تكون أحيانا من واقع النص المشروح وأحيانا من خارج النص المشروح"[3].

والملاحظ أن رواية المرزوقي هذه تم الاحتكام فيها إلى المعطى اللغوي، وإن لم يشر صراحة إلى المفاضلة بين لفظ(أبصرته) في الرواية الأولى، ولفظ(استقبلته)في الرواية الثانية. إلا أن إثبات (أبصرته) يتضمن ترجيحاً غير معلل يرجع بالأساس، حسب رأي الدكتور العياشي السنوني "إلى الاعتماد على مدى رشاقة الكلمة ورقتها، ودقتها في التعبير عن المعنى المطلوب، ومراعاة مجالات استعمالاتها"[4].

وبيان ذلك راجع إلى تدقيق في استخدام اللفظ، ينم عن وعي بمسالة الترادف في اللغة وما أُثير حولها من أقوال متباينة حد الاختلاف[5].فلفظ أبصر يتضمن إدراكا حقيقيا للشيء المشاهد، فحصا وتركيزا من غير تحديد لجهة الإبصار، عكس لفظ استقبل الذي يفيد الالتقاء وجها لوجه، مما يجعل الشيء وجها لوجه مع الناظر. فإن تأملنا اللفظين معا أدركنا ما تحتهما من معاني خفية. فالنظر إلى الفرس من مُقَدَّمِهِ يظهر عظم صدره، فيتحقق بذلك الشبه الحاصل بينه وبين السِّيدُ أي الذئب.

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:456.

[2]- شرح المفضليات، للمرزوقي، ص:292.

[3]- قضايا توثيق النص وتحقيقه، ص:59.

[4]- المرجع نفسه، ص:65.

[5]- ينظر قضايا دلالية المتباين _المترادف_ المشترك_ المتضاد_ المعرب_ النقيض_ العامي، للدكتور العياشي السنوني.ص:15 وما بعدها.

ولعل التعبير بظرف الزمن "إذا" وهو: ظرف للزمان المستقبل، يتضمن معنى الشرط، وإضافة الفعل أبصرته إليه يخلق صورة مقيدة بزمن النظر إلى الفرس تولَّد عنها تحديد هيئته. فزاد تقيدها بالحال في قوله: "وهو صائم "جمالية خاصة تجعل المتأمل له يدرك محاسنه وجماليته.

المبحث الثاني: قضايا الخبر وأهميتها في توجيه الدلالة.

1. مفهوم الخبر.

عدَّ النحاة الخبر من مرفوعات الأسماء، إذ عرفه ابن جني بأنه" كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه"[1]. وعلل ابن جني رفع الخبر كون العامل فيه الابتداء قائلا: والخبر "مرفوع عندنا بالابتداء. وذهب المبرد، وابن السراج إلى أن الابتداء قد عمل في المبتدأ. والابتداء، والمبتدأ جميعا رفعا الخبر."[2]

وقد ورد الخبر في شرح اختيارات المفضل بصور مختلفة، إذ ورد مفرداً.

2. الخبر المفرد وتعدد الوجه الإعرابي.

يعد بيت الشنفرى الأزدي (لقد أعجبتني، لا سقوطاً قناعها)، من أجمل ما قيل في خفر النساء وفي هذا الباب قال في زوجه أميمة:

لَقَد أَعجَبَتَنِي، لا سَقُوطاً قِناعُها إذا ما مَشَتْ، ولا بذاتِ تَلَفُّتِ[3]

وتبدو لنا جمالية البيت وقيمته، في إمكانية قراءته وتوجيهه دلاليا وجهتين اثنتين. تسمحان بخلق تأويل نحوي تتعدد فيه الدلالة. وتبنى على أساسه معان مختلفة. وتفصيل ذلك ما ذهب إليه أبو علي المرزوقي(ت422هـ)، القائل: "وفي إعراب البيت كلام فإذا رويت لا سقوطاً فانتصابه على الحالِ"[4].

---

[1]- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: سميح أبو مُغلى، دار مجدلاوي –عمان 1988، ص:29.

[2]- شرح اللمع في النحو، ص:114.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:515.

[4]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:339.

ويدل ذلك عندنا أن الشنفرى لم يعتد رؤية زوجه بقناع، مما ولَّد لديه إعجابا بها. ومدار الأمر في ذلك كون الحال صفة عارضة "لعدم ثبوتها لأنها من حال يحول إذا تغير"[1]. فالحال يدل على التغير والانتقال: "أي غير لازمة للمتصف بها"[2]. وقد أفاد في هذا السياق بيان الهيئة التي عليها أميمة زوج الشنفرى، التي اعتادت _ربما_ أن تسقط قناعها لتبدو محاسنها.

ويزكي طرحنا هذا ما أورده الأنباري نقلا عن الأصمعي في قوله: "وقد تُلقي المرأةُ خِمَارهَا لحُسْنِها وهي على عِفَّةٍ: وأنشد قول الشَمَّاخ: أَطَارَتْ مِنَ الحُسْنِ الرِداءَ المحَبَّرَا"[3]. غير أن هذا الوجه لم يقل به التبريزي ولا المرزوقي، لكونه يتنافى وحياء المرأة. فكلا الشارحين، نفى سقوط القناع وتلفت المرأة. فقراءة المرزوقي مثلا، تروم تحقيق هذا المعنى بقراءة لفظ سقوط بالنصب على الحالية، "كأنه قال أعجبتني لا ساقطة ولا متلفتة"[4].

وأما القراءة الثانية، فتحتمل رفع لفظ سقوط. وفيها وجهان: أولهما ذكره المرزوقي حيث جَوَّز "أن يرتفع سقوط على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: لا هي سقوط"[5]. وقد استحسن المرزوقي هذا الوجه معللا ذلك بقوله" وهو أحسن لأن أسقاط هتكه والمذلة لمحاسنها العارضة"[6].وعلى هذه القراءة أمكننا البحث في دافع لجوء المرزوقي إلى هذا التأويل. هل هو محافظة على أصل القاعدة النحوية؟، والمتمثل في حذف المبتدأ لوجود قرينة دالة عليه في سياق البيت. خصوصا وأن للتبريزي قراءة ثانية جوَّزَ

---

[1]- الكناش في النحو والصرف، ج1ص116.

[2]- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجرجري، تح: الدكتور نواف بن جزاء الحارثي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى1424هـ/2004م، ج1ص:456.

[3]- المفضليات بشرح الأنباري، ص:200.

[4]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:339.

[5]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:516.

[6]- المصدر نفسه، شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:339. هكذا في المخطوط "وهو أحسن لأن أسقاط هتكه".

فيها أن يروي (لا سَقوطٌ) بالرفع على "أن يكون (قناعها) مبتدأً و(سقوط) خبره وقد قُدِّمَ عليه، كأنه قال: لا قناعها سَقوطٌ ولا ذات تلفّت في المشي"[1].

وخلاصة القول إن تعبير الشنفرى بالجملة الاسمية أفاد صفة الثبات، لما عليه زوجه من حياء، وهو من الفضائل التي مدحتها العرب في جاهليتها كثيرا، واتصفت بها حرائر نساء العرب. وفي وصف الشنفرى غيرة على محارمه. والملاحظ أن كثيرا من الشعراء سلكوا هذا المسلك فنظموا في ذلك قصائد كثيرة، لم تقتصر على مدح الجمال الجسدي بل جاوزه إلى الأخلاقي، المرتبط بعفة النساء وحفظهن لسر البعل وانتظار أوبته.

3. أثر حذف الخبر في إقامة الدلالة.

للعرب أيام مشهودات بيَّنت علو كعب كثير من الشعراء، فكان تنافسهم في قول الشعر لا تضاهيه إلا فروسية وشجاعة. فعُدَّ لذلك الجمع بينهما قمة التألق. "وكان من فرسان العرب المعدودين وأشدائهم المذكورين"[2]سلامة بن جَندلِ القائل:

يَومانِ: يَومُ مَقاماتٍ وأندِيَةٍ ويَومُ سَيرٍ، إلى الأَعداءِ، تأوِيبِ[3]

والملاحظ أنَّ المرزوقي فَصَّل القول في لفظ يومين من حيث دلالته، فذهب إلى أن المعنى المتضمن منه على قسمين: حيث" جعل أيامهم مقسومة بين النظر في الأمور، وفصل الأقضية وتدبير العشيرة (...) وبين سدّ الثغور وتجهيز السبايا وصد الغارة..."[4]. ويبدو ذلك من خلال تدقيق النظر في ثنائية: يوم مقامات وأندية–ويوم سير. حيث المقامات تشير إلى الاستقرار. وهذا نستشفه من المعنى اللغوي للفظ حيث ذهب الأنباري إلى أن " (المقَامات جمع مَقامة. والمقامة: المجلس. قال العَبَّاس بن مِرْداسٍ:

---

[1]- اشرح اختيارات المفضل ، ج1ص:516.

[2]- المصدر نفسه، ج2ص:566.

[3]- المصدر نفسه، ج2ص:570.

[4]- شرح المفضليات، المرزوقي، ج1 ص:400.

فَأَبِّي مَا وأَيُّكَ كانَ شرًّاً فَقِيدَ إلى المَقامَةِ لا يَرَاهَا

أي أَعْماهُ اللهُ تعالى و(الأَنْدِيَة): الأَفنِيَةُ. والنُّدِيّ والنّادي سواء. وهو ما حَوْل الدّار وإنْ لم يكن مجلساً. وناديتُ القومَ: جَالستُهُم. ويُروى (مُقاماتٍ) بالضمّ، يريد: الإقامةَ"[1].

إنّ شاهد الأنباري يحيلنا على قضيتين اثنتين. أولها مرتبطة بتوثيق الشاهد الشعري، ونسبته لقائله تسهيلا لإمكانية العودة إليه في مصدره الأصل، وقد خصص الدكتور عبد الرزاق صالحي لهذا النمط عنوانا فرعيا في كتابه الشاهد الشعري تحت مسمى: منهج تسييق الشاهد الشعري[2].

وثانيها: توظيف الشاهد في سياق لغوي صرف، اعتمده الشارح للتدليل على معنى مقامات، بغض النظر عن السياق البلاغي الذي ورد فيه الشاهد عند كثير من المفسرين، كما جاء عند صاحب الدر المصون في تفسيره لقوله تعالى: (**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لعلى هُدىً أَوْ في ضَلالٍ مُبِينٍ**[3]).حيث قال إنَّ:" النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يَشُكَّ أنه على هدىً ويقينٍ، وأنَّ الكفارَ على ضلالٍ، وإنما هذا الكلامُ جارٍ على ما يَتَخاطَبُ به العربُ من استعمالِ الإنصاف في محاوراتِهم على سبيل الفَرَضِ والتقدير ويُسَمِّيه أهلُ البيانِ الاستدراجِ وهو: أَنْ يَذْكُرَ لمخاطبهِ أمراً يُسَلِّمه، وإنْ كان بخلافِ ما يَذْكر حتى يُصْغَي إلى ما يُلْقيه إليه، إذ لو بدأه بما يَكْرَهُ لم يُصْغِ. ونظيرُه قولُهم: أَخْزَى اللَّهُ الكاذبَ مني ومنك"[4]. ومن هذا الاستدراج قول العَبَّاس بنِ مِرْداسٍ: فَأَبِّي ما وأَيُّكَ كانَ شرًّاً.

وقد نقل الأنباري ما قيل في لفظ يومين حيث قال: "قال عبد الله الرُسْتُمي قال: يعقوب قولهُ يومانِ يومُ مَقاماتٍ: فَسَّرَ عن العَواقبِ فقال: يومانِ يومٌ في المقامَةِ خَطِيباً ويومٌ نسير إلى أَعْدائنا: والكَبيرُ

---

[1]- ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:227.

[2]- ينظر كتاب الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، قضايا ونماذج، الدكتور عبد الرزاق صالحي، ص:360.

[3]- الآية 23 سورة سبأ.

[4]- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (ت756هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق ج9ص:183.

يَعْجزُ عن هذا"[1]وأَوَّلَ المرزوقي لفظ يومين من حيث دلالته النحوية فقدَّر أنه، "ارتفع (يومان) على أنّه مُبتدأ محذوفُ الخبر"[2]. حيث جعل لفظ يومين نكرة لعلة أشار إليها القرطبي في تفسيره في قوله: "وَلَيْسَ يُرِيدُ يَوْمَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ زَمَانَهُمْ يَنْقَسِمُ شَطْرَيْنِ، فَعَبَّرَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّطْرَيْنِ بِيَوْمٍ"[3]. وقَدَّر المرزوقي الخبر المحذوف بقوله: "أي: لنا يومان، ومثله في التنزيل: (**لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل**)، أي هو متاع قليل"[4].

وتقديره هذا مبني في الأساس على ضرورة وجود مسوغ للابتداء بالنكرة فأورد لفظ "لنا" باعتباره شبه جملة من الجار والمجرور، متعلق بمحذوف، قدره النحاة بكائن أو استقرّ. وفي ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

"**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أو بِحرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنى "كَائِنٍ" أوِ "اسْتَقَرّْ**"[5]

فاستشهاد المرزوقي لهذا الوجه من القراءة بقوله تعالى:" **لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِي الْبِلاَدِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ**"[6]، هو استشهاد على القضية النحوية المرتبطة بالابتداء بالنكرة. غير مستحضر في ذلك سياق الآية، وإنما عمد إلى اجتزائها من سياقيها العام والخاص. وهذا يحيل حسب رأي الدكتور عبد الرزاق الصالحي، إلى أن "الشاهد دال على عقلية نصِّيَّةٍ نتوسل به-باعتباره نصًّا-لإقناع الآخر: السامع/القارئ."[7] استشهاد نرى فيه اختلافا في ضرورة الاستشهاد، كأن يكون شاهدا على قضية

---

[1]- ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:227.

[2]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:399.

[3]- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن ابي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى 1427هـ/2006م، ج14 ص88.

[4]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:399_400.

[5]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1ص209.

[6]- سورة آل عمران الآيتان 196_197.

[7]- أشكال الشاهد وإشكالات الاستشهاد-رأي أبي العلاء المعري نموذجا-الدكتور عبد الرزاق صالحي، مقال ضمن مجلة آفاق أدبية، العدد السادس 1435هـ/2014م، حول: الشاهد في اللغة والأدب المفهوم والوظيفة. مطبعة آنفو برانت فاس، ص13.

لغوية أو نحوية، أو صرفية أو غيرها. كما هو الشأن مثلا، في استشهاد المرزوقي على حسن تقسيم سلامة بن جندل السعدي لليومين اللذين ذكرهما في قصيدته قائلا: "ومن طريقة ما قسمه من قسمة الأيام قول زهير:

وفيهم مقاماتٌ حسانٌ وجوههم وأنديةٌ ينتابُها القَولُ والفعلُ."[1]

وقد أفضى بنا تتبع هذا الشاهد، إلى الوقوف عند بعض القضايا المتعلقة به، من قبيل استشهاد كثير من المفسرين به على قضية ذات الصلة بعلم الصرف، متمثلة في الصيغة القياسية (فَاعِلٌ/أَفْعِلَةٌ)، كوادٍ –أَوْدِيَةٌ، ونادٍ –أَنْدِيَةٌ. كما في قوله تعالى:"**وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**"[2]وحكى ابن سيدة عن النحاس قوله: "ولا أعرف فاعلاً أفْعِلة سواه، وذكر غيره ناد وأندية." وقوله سواه إشارة منه للفظ (وادياً). وهذا وجه استشهاد ابن سيدة ببيت زهير. والقضية الثانية التي تضمنها الشاهد، ترتبط بالوجه البلاغي في لفظ مقامات. إذ حملها محمد الطاهر بن عاشور (ت1393هـ)، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه فيكون المعنى –حسب رأيه–"أي أصحاب مقامات حسان وجوههم".[3]

وقد أخلصتنا القراءة المتأنية، إلى أن المعنى المتحقق الذي يفرضه سياق البيت بناء على مختلف المعطيات السابقة، يكمن في تقسيم الشاعر لليومين بيانا وتفصيلا فيهما فخص كل واحد منهما بصفات مخصوصة. فالأول جعله لأمور السياسة وتدبير القبيلة، والآخر يسير فيه إلى الأعداء سيرا سريعا. وقد أكسب التعبير بالجملة الاسمية ثباتا لما عليه الشاعر وقبيلته.

4. **دلالة تقديم الخبر: من "الجار والمجرور".**

[1]– شرح المفضليات، للمرزوقي، ج1 ص:400.

[2]– سورة التوبة،ا لآية 121.

[3]التحرير والتنوير، تفسير التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.ج30ص:399.

الأصل في الخبر تَقدّمُ المبتدأ عليه، وقد ذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي إلى أن تقديم الخبر المفرد، على المبتدأ مرده بالأساس إلى أغراض أشهرها: "التخصيص: إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره، قدمت له المبتدأ فتقول:(زيدٌ قائمٌ) و(محمدٌ منطلقٌ) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع. ولكن إذا كان السامع يظنّ أنّ زيداً قاعد لا قائم، انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: قائمٌ زيدٌ"[1].

وجاء أيضا في معاني النحو، أن من أغراض تقديم الخبر: الافتخار، والتفاؤل، والتشاؤم. وأرجع سيبويه مسألة التقديم هذه إلى أنّهم "إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[2].

غير أن تتبع تفاصيل تقديم الخبر، تُمكن من الوقوف عند جزئية مهمة جداً، تفيد أن تقديم الخبر لا يحقق جانباً بلاغياً إلا إذا تعلق الأمر بمبتدأ معرفة، لأن وروده نكرة يقتضي مسوغات حددها النحاة. فيكون تقديم الخبر شبه جملة من الجار والمجرور أو الظرف واجباً، على نحو ما مثل به صاحب معاني النحو للقضية، في قوله: "فتقول:(في الدار رجل) فتقديم الخبر هنا واجب، وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم وإنما يسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحاً لأن يبتدأ به نحو: في الدار أخوك."[3]

ومن أمثلة التقديم الواجب، قول الأخنس بن شهاب التَّغلبي، في الافتخار بقبيلته وذكر محاسنها، والتفاخر بحسبها ونسبها، ورفعة مكانتها، شجاعةً وكرماً وإغاثة ملهوف، تحقيقاً للعزة والمكانة الرفيعة. بعد أن عدَّدَ مزايا القبائل المحيطة بقبيلته، وذكر لها ما تتفرد به عن غيرها. وقد أشار الدكتور زيد بن

---

[1]- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان الأردن، ط الأولى 1420هـ/2000م. ج1ص150.

[2]- الكتاب، ج1ص34.

[3]- معاني النحو، ج1ص:154.

محمد الجهيني، إلى معنى قريب من هذا قائلا: "لا تكون القبيلة عزيزة إلا بتحلِّي أهلها بشيم عدَّة أهمها الشَّجاعة والكثرة، وقد تحدث الشعراء كثيرا عن عزة قبائلهم"[1]. ومنهم الأخنس بن شهاب القائل:

لِكُلّ أُناسٍ، مِن مَعَدّ عِمارةٍ عَرُوضٌ، إلَيها يَلجَؤونَ، وجانِبُ.

ويتحدد معنى البيت بتدقيق النظر في المعنى اللغوي لكلمة عِمارة، قراءةً بكسر العين وفتحها. كما ذهب إلى ذلك المرزوقي حيث إن البصريين " رووه بكسر العين وجروا (عِمارةٍ) على أن يتبع (لِكُلِّ أُناسٍ). والكوفيّون رووه: (عَمارة) بفتح العين ورفعوا (عمارة) والصحيح الأول."[2]

وأورد صاحب اللسان في هذا المعنى قوله: "والعِمَارة والعَمارةُ: أَصغر من القبيلة، وقيل: هو الحيُّ العظيم الذي يقوم بنفسه، ينفرد بِظَعْنِها وإِقامتها ونُجْعَتِها، وهي من الإِنسان الصدر، سُمِّي الحيُّ العظيم عِمَارة بعِمارة الصدر، وجمعها عمائر"[3]. حيث يمكننا هذا التعريف من تحديد مقصدية مهمة أسفر عنها التدقيق اللغوي في لفظ عمارة. وترتبط بمعنى الالتفاف الذي قال به ابن منظور "فمن فتح فَلالْتفاف بعضهم على بعض كالعَمارة العِمامةِ". والذي يزكي هذا المعنى ويدعمه، ما ذكره صاحب اتفاق المباني، من أن "لكل حي من معد ناحية يلجئون إليها إذا خافوا من أعدائهم فيتحصنون بها، ونحن لا نحتاج إلى ما نتحصن به وإنما حصوننا سيوفنا ورماحنا ألا تراه يقول بعد هذا:

ونحنُ أناسٌ لا حُصُونَ بأرضنا ... نَلُوذُ بها إلا القنا و القواضبُ"[4]

---

[1]- الصورة الفنية في المفضليات أنماطها وموضوعاتها ومصادرها وسماتها الفنية، الدكتور زيد بن محمد بن غانم الجهيني، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى 1425هـ، ج1ص:444.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج3ص927.

[3]- لسان العرب، لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت 630هـ/711هـ)، دار صادر_ بيروت، مادة (عمر).

[4]- اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي النحوي(ت614هـ)، تح: يحيى عبد الرؤوف حبر، دار عمان للنشر والتوزيع-عمان، ط الأولى 1405هـ/1985م، ص220.

غير أن الشارح لم يول الجانب اللغوي أهمية كبرى، بل وجعل العمارة والعَمِيرة بمعنى واحد، دل عليه قوله: "و(العمارة): الحيُّ العظيم يُطيقُ الانفراد. وكذلك العَمِيرةُ وقيل: هما جميعًا: البطن."[1]. وهذا مخالف لما أشار إليه النويري(ت733هـ) في معرض حديثه عن أقسام النظام القبلي عند العرب، حيث جعله عشر طبقات آخذاً برأي أبي البركات بن أسعد بن علي بن معمر الحسيني الجوّاني، النسّابة رحمه الله، القائل: "إن جميع ما بنت عليه العرب في نسبها أركانَها، وأسست عليه بنيانها، عشر طبقات"[2]

ويستنبط من هذا القول، أن العمائر أقل من القبيلة وأعلى من البطن، لوجود علاقة عموم وخصوص بينهما. ومرد ذلك إلى التقسيم العشاري الذي ارتضاه النويري[3].

ويترتب عن رواية لفظ عمارةٍ بالخفض، أو عمارةٌ بالرفع، وجوه إعرابية تتعدد فيها الدلالات وتختلف، تبعا للحركة الإعرابية. ويرى صاحب اتفاق المباني أن "من خفض جعل العمارة القبيلة، وهي بدل من أناس. وعروض مبتدأ، ولكل أناس الخبر. يقول لكل حيٍّ من معد ناحيةٌ يلجئون إليها إذا خافوا من أعدائهم، فيتحصنون بها. ونحن لا نحتاج إلى ما نتحصن به وإنما حصوننا سيوفنا ورماحنا"[4].

وقد استحسن البصريون هذه الرواية وفضلوها. كما أشار التبريزي نقلا عن المرزوقي. حيث فاضل بين رواية البصريين والكوفيين، مرجحاً رواية البصريين دون تعليل في قوله: "والصحيح الأول."[5]وهو يقصد بذلك حمل لفظ عمارة على البدل من أناس، وهو بدل اشتمال، أفاد في هذا السياق التأكيد

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص927.

[2]- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري(ت733هـ)، تح: الدكتور مفيد قميحة والدكتور حسن نور الدين، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط الأولى 1424هـ/2004م، ج2ص296.

[3]- الطبقات العشر: الجذم، الجماهير، الشعوب، القبيلة، العمائر، البطون، العشائر، الفصائل، الرهط، ينظر نهاية الأرب، ص:296-303.

[4]- اتفاق المباني وافتراق المعاني، ص:220

[5]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص927.

لاحتمال لفظ عمارة مدلول أناس، فتحقق به الايضاح بعد الإبهام. أما الوجه الثاني فهو رواية عمارة بالرفع-وهي رواية الكوفيين-وفيها وجهان ذكرهما سليمان بن بنين:

"**أحدهما**: أن يريد بالعمارة عمارة المنزل أو المحل ولا يريد القبيلة، فيكون عمارة مبتدأ. ولكل أناس خبره، وعروض بدل من عمارة والآخر: أن يجعل العمارة القبيلة كما كان في رواية خفضها، وفيه إشكال لأنه يحتاج إلى حذف ما يتم الكلام به، وذلك لفهم معناه، وتقديره لهم بها عروض يلجئون إليها. والأول أبين" [1]

وتلخيص ذلك أن قراءة لفظ عمارة يحتمل معنيين: أولهما دلالاته على القبيلة في قراءته على الكسر، وهو وجه ارتضاه الشارح ليكون بدلا من أناس. فيكون بذلك معنى البيت كما أشار التبريزي" لكلِّ طائفةٍ، من طوائف معدٍّ، ناحية يأوون إليها، وهَضْبةُ عِزٍّ يَتحصّنون بها"[2]. وتفضيل المرزوقي لهذا الوجه يعكس مذهبه النحوي، مذهب البصريين.

وثانيهما: دلالته على المنزل أو المحل، وهنا حمل لفظ عمارة على الرفع لا فائدة تحته. ومرد ذلك أن المعنى المتحقق لن يعدو الإخبار عن وجود محل أو منزل لكل أناس. ومن الفوائد المستنبطة من البيت أيضا، قراءة لفظ عروض بمعنى الحي العظيم، وفيه فائدة كبيرة. لكون الشاعر يفخر بقبيلته، وأن ليس هناك ما يحتمي به وأهله. وهذا لا يتحقق إذا نظر إلى لفظ عروض على أنه "الطريق في عرض الجبل، وهو ما اعترض في مضيق"[3]. لكون المعنى المترتب في هذه القراءة، أنهم يحتمون بهذه المضايق بين الجبال، وهذا لا يدل على المعنى المراد تحقيقه من كونهم شجعاناً لا يهابون الموت، وهذا فخر لقبيلته. والذي يزكي هذا الوجه ما ذهب إليه الجهيني في معرض حديثه عن قول الأخنس بن شهاب:

ونَحنُ أُناسٌ لا حِجازَ بأرْضِنا مَعَ الغَيْثِ ما نُلْفى، ومَن هُوَ غَالِبُ.

[1] اتفاق المباني وافتراق المعاني، ص:220.

[2] شرح اختيارات المفضل، ج2ص:927.

[3]- المصدر نفسه، ج2ص:927.

يقول: "فليس لهم حاجز يحجزهم عن غيرهم فهم يذهبون حيث شاءوا يرون مع كل مطر يَنْزل وفي كل مخصبة لعزَّتهم، كلما وقع الغيث في بلدٍ صاروا إليه وغلبوا أهلها عليها."[1]

5. **أثر تقديم الخبر شبه جملة دلالياً.**

تجسد قصيدة ذي الإصبع العدواني قمة الصراع العشائري. الذي يغدو فيه قطع الرحم، وسيلة بها يتحقق الاستقرار النفسي، وإبعاد اللوم، وتعود به الطمأنينة إلى القلب. وقد أشار الشاعر إلى بعض من أسبابه، والمتمثلة بالدرجة الأولى في الشتم، قائلا:

يا عمرو إلا تَدعْ شَتْمي، ومَنْقصَتي أَضْرِبْكَ حيث تقول الهَامَة اسقوني[2]

وكذا الحط من المكانة، تقليلا من شأنه وعدوانا عليه على غير وجه حق، غير التعالي وحب الذات. كل هذا جعل الشاعر يصور ذلك في مشهد، أقرب ما يكون إلى رفع الحيف، وإبعاد تهمة انحطاط المكانة. بأسلوب يحمل عتابا ضمنيا، عبر عنه بجملة إسمية تحقق منها مراد الشاعر، والقصد منه إفادة الكلام تعجبا وتفخيما: تعجبا مما عليه ابن عم الشاعر من ادعاء الأفضلية دون غيره، وتفخيما لصورته. قائلا:

لاهِ ابنُ عَمّكَ، لا أَفضَلت في حَسَبٍ عَنّي، ولا أنتَ دَياني، فَتَــخزُوني

قال الدكتور الجهيني: "أراد (للهِ ابنُ عمِّك) فأضمر اللام"[3]. وفي أصل اسم الجلالة الله كلام كثير، تفاصيله متفرقة في أمهات المصنفات، حيث ذكر القرطبي (ت 671هـ) أن العلماء "اختلفوا في هذا الاسم هل هو مُشتَقٌّ أو موضوعٌ للذات عَلَم؟ فذهب إلى الأوَّل كثيرٌ من أهل العلم. واختلفوا في اشتقاقه وأَصلِهِ، فروى سيبويهِ عن الخليل أنَّ أصلَه إلاه، مثل فِعَال، فَأُدخِلَت الألفُ واللامُ بدلاً من الهمزة. قال سيبويهِ: مثل: الناس أصلُه أناس. وقيل: أصلُ الكلمةِ (لاه) وعليه دخلت الألفُ واللام

[1]- الصورة الفنية في المفضليات، ج1ص:450.
[2]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص:749.
[3]- الصورة الفنية في المفضليات، ج2ص:750.

للتعظيم، وهذا اختيارُ سيبويهِ"[1]. وذهب ابن كثير إلى أنه "اسم لم يسم به غيره تبارك وتعالى ولهذا لا يعرف في كلام العرب له اشتقاق من فعل يفعل، فذهب من ذهب من النحاة إلى أنه اسم جامد لا اشتقاق له"[2]. وقد استنبط ابن كثير هذا الحكم من قول سيبويه ومن لفَّ لفَّه.

غير أن هناك قولاً ثانياً في اسم الجلالة، ذهب أصحابه إلى أنه مشتق، قال القرطبي: "ثم قيل: هو مشتق من (وَلِهَ): إذا تحيَّرَ. والوَلَهُ: ذهابُ العقل. يقال: رجلٌ وَالِهٌ، وامرأةٌ والِهَةٌ ووالِهٌ. وماءٌ مُوْلِهٌ: أَرْسِلَ في الصحارَى. فاللهُ سبحانه تَتَحيَّر الألباب وتذهبُ في حقائق صفاته، والفِكَرُ في معرفته. فعلى هذا أصلُ(إلاه):(وِلاه). وأنَّ الهمزة مُبدَلَةٌ من واو، كما أبدلت في إِشاح وَوِشاح، وإِسادة وَوِسادة."[3]

وعلى هذا يكون قول التبريزي (أراد لله)، توجيها للكلام وجهة الاشتقاق، وإن لم يصرح به عَلَنا، وإنما دل عليه السياق في قوله: "وأضمر اللام"[4]، من غير تحديد لجنسها. ويقصد بحذف اللام كما أشار الجواليقي "لام الجر ولام التعريف"[5].

فيكون تقدير الكلام (لله)، بحذف حرف الجر لدلالة السياق عليه. وإن كان لعلماء النحو رأي آخر، في تقدير اللام المحذوفة. فرأي سيبويه في المسألة أن المحذوف منها لام الجر ولام التعريف، لأن اللام المتبقية، كما أوضح صاحب أوضح المسالك "هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من (ل ي ه).[6] لتصير شبه الجملة من الجار والمجرور، خبراً مقدماً، وابن عمك مبتدؤه كما ذكر التبريزي.

---

[1]- الجامع لأحكام القرآن، ج1ص37.

[2]- تفسير القرآن العظيم، اللإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي (ت 774ه)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط الأولى(1419ه-1998م)، ج1ص:36.

[3]- الجامع لأحكام القرآن، ج1ص158.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص:750.

[5]- شرح أدب الكاتب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (485ه/540ه)، مكتبة القدس_ القاهرة 1350ه.

[6]- ينظر تتمة الشاهد 299، هامش ج3ص:44، من أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

وجاز لنا في هذا السياق البحث عن دلالة هذا التقديم المحقق لمعنى بلاغي لانتفاء شرط التنكير في المبتدأ، لوروده معرفاً بالإضافة "ابن عمك" أو بوجه أخر أشار إليه صاحب المغني بتقدير محذوف هو (در). فيكون الكلام، لله در ابن عمك، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، وهذا تأويل بعيد لقبول العرب بهذا التعبير كما هو في قولهم لله أنت، ولله درك،...ولله ابن عمك[1].

ولكلمة (لاه) تأويل نحوي آخر، ذكره صاحب الخزانة نقلا عن المفصَّل في كون لفظ (لاه) يحتمل القراءة على القسم، ويستشف ذلك من ظاهر كلامه حيث قال:" وتضمر، أي: باء القسم كما تضمر اللام في لاه أبوك، فإنَّ المضمر يبقى معناه وأثره، بخلاف المحذوف فإنه يبقى معناه ولا يبقى أثره".[2]

يخلصنا تتبع الجملة إلى حملها على الاسمية، لدلالتها على الثبات. وتحقق لها ذلك بعدولها عن الأصل بتقديم الخبر فيها على المبتدأ. وفي ذلك جمالية بلاغية أفادت معنى الحصر عموما.وهذا لا يتحقق في قراءتها على القسم لخروجها-أي الجملة-من الخبر إلى الإنشاء غير الطلبي. والأولى حملها على الخبرية لكون الشاعر يخاطب متردداً شاكاً غير منكر لحاله. ويستشف ذلك من دلالة التقديم لإثبات الحال، ونفي كل ما من شأنه أن يحط من قيمة الشاعر وقدره. ويظهر ذلك في توظيف الشاعر لحرف الجر(عن)في قوله: لا أفضلت في حسب عَنّي ولا أنت دياني فتخزوني.

وقد فصل الحسين بن القاسم المرادي القول في "عن"، فهي عنده "لفظ مشترك تكون اسما وحرفا، فتكون اسما إذا دخل عليها حرف الجر. ولا تجر بغير مِنْ"[3]. كما ذهب إلى كونها حرفا من حروف

---

[1]- ينظر الهامش نفسه، ج3ص44.

[2]- خزانة الأدب ولباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (1030هـ/1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي _ القاهرة، ط الرابعة 1418هـ/1997م، ج7ص:173.

[3]- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تح: الدكتور فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط الأولى (1413هـ/1992م)، ج1ص:242.

المعاني، فجعلها على ثمانية أقسام[1]مستشهدا في القسم الثالث، قسم الاستعلاء ببيت ذي الإصبع العدواني–السالف الذكر–. حاملا "عن" على معنى الاستعلاء، قال: "أي: عليَّ. قال ابن مالك: ومنه (بخل عنه) والأصل (عليه)، قال: لأن الذي يُسأل فيبخل يُحمِّل السائل ثقل الخيبة"[2]. ونقل صاحب اللسان قول النحويين في "عن"، قائلا: "قَالَ النَّحْوِيُّونَ: عَنْ سَاكِنَةَ النُّونِ حَرْفٌ وُضِعَ لِمَعْنى مَا عَدَاكَ وَتَرَاخَى عَنْكَ. يُقَالُ: انصَرِفْ عنِّي وتنحَّ عَنِّي."[3].

ويفضي بنا تتبع معاني (عن)، إلى الخوض في قضية مهمة شغلت كثيرا من النحاة، حتى كانوا فيها فرقاً. تتعلق بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض. وذكر صاحب الجنى الداني، أن للكوفيين رأياً في المسألة يوجب إثبات هذه المعاني لِعَنْ. وعدم القول باحتمالها معنى واحدا، حيث قال في هذا الباب: "واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم، كالقُتَبِيّ، وابن مالك. وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل. إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف. فوجب أن يُتأوَّل جميع ما ذكروه، مما خالف معنى المجاورة"[4]. غير أن للبصريين رأياً آخر أنها —أي: عن– كما ذكر ذلك السيوطي(ت911هـ) في الهمع "للمجاوزة فِي الْجَمِيع وَلَو كَانَت لَهَا مَعَاني هَذِه الْحُرُوف لجَاز أَن تقع موقعها، فَيُقَال: زيْدٌ عَن الْفرس أَي: عَلَيْهِ، وَجِئْتُ عَن الْعَصْر، أَي: بَعْدَهُ، وَتكلّم عَن خير، أَي: بِهِ"[5].

وبتقليب النظر في قول التبريزي، تظهر بعض ملامح انتمائه المذهبي النحوي واضحة، على الرغم من عدم استقراره على مذهب واحد، وسبب ذلك راجع على حد تعبير فخر الدين قباوة إلى أنَّ"

---

[1]– ينظر الجنى الداني، ص:248/245.من معاني "عن"،(المجاورة، البدل، الاستعلاء، التعليل، بمعنى بعد، بمعنى في، أن تزاد عوضا،)

[2]– الجنى الداني، ج1ص:246.

[3]– لسان العرب، مادة (عنن)، ج13ص295.

[4]– الجنى الداني، ج1ص:248-249.

[5]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تح: الدكتور عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العمية، الكويت، (د ط) 1979م/1399هـ، ج4ص :191.

المسائل التي بحثها، وبسط وجوهها، فقد استعان في كثير منها بأقوال العلماء فيها"[1]. فاستعان بمذهب البصريين، الذين آمنوا بعدم إمكانية إحلال حروف الجر بعضها مكان بعض. ويتجلى ذلك في تفصيل القول في تعدّي الفعل أَفْضَل، ناقلاً كلام العرب في الباب حيث قال: "ويقال: أفضَل عليه، إذا أناله من فضله وأحسن إليه. وأفضَلَ من كذا، أي: ترك منه شيئًا. وأفضَلَ عنه أي: أتى بفضل دونه وذاهبًا عنه"[2].

وأغلب الظن عندنا أنه ما سلك هذا السبيل إلا موافقة لرأي المرزوقي في المسألة، حيث نقل كلامه حرفيا فقال: "قال المرزوقيُّ: وإنما قلنا هذا لأنّ (عن) لِما عدا الشيء منصرفًا عنه"[3]. ويخلصنا هذا كله إلى أن المراد على وجهين، أولهما حمل عن بمعنى على، فيكون المعنى المقصود أنك يا ابن عمي لم تتفضل عليّ وتحسن إليّ، فيكون ذلك سببا لطاعتي لك فتسوسني كما شئت. وثانيها الأخذ بقول البصريين، أي أن تحمل على معنى المجاوزة، فيكون المعنى، أنك لم تأت بفضل دوني فنحن فيه سواء لا فضل لأحدنا على صاحبه.

6. تعدد الخبر وأثره في إنتاج المعنى.

قد ترد الجملة الاسمية متعددة الخبر، فيكون كما قال فاضل السامرائي: "للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولهم: الرمان حلوٌ حامضٌ، وكقوله تعالى **(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)** هذه الأخبار قد تأتي متعاطفة بالواو وقد تأتي غير متعاطفة"[4].

وأشار صاحب الكناش إلى أن قولنا: هذا "حلوٌ حامضٌ" جامع للطعمين، وتلخيصه: هذا حلوٌ بعضه وحامضٌ بعضه، وإلا لزم التناقض في هذه المسالة"[5]. بيد أن النحاة في معرض حديثهم عن تعدد

---

[1]- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:367.

[2]- شرح اختيارات المفضل ج2ص: 750.

[3]- المصدر نفسه، ج2ص:750.

[4]- معاني النحو، ج1ص:203.

[5]- الكناش في النحو والتصريف، ج1ص:84.

الخبر، ذكروا ما من شأنه أن يزيل هذا التناقض. فجعلوا التعدد على وجهين، ذكرهما الرضى في شرحه على الكافية، حيث قال: "اعلم أن تعدد الخبر، إما أن يكون بعطف أو بغيره"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة ذكروا علّة العطف وبينوا قيمته، وكذا أحوال الجمع بين الخبرين فأكثر، بغير عطف. فهم لا يعطفون إلا إذا كانت الأسماء متضادة المعاني، لكون الواو في هذا الباب كما ذكر السامرائي "تدل على الاهتمام، وتحقيق الأمر، ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة، قال تعالى:**(هو الأَوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ)**، إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة. فجاء بالواو تحقيقاً وتقريرا لهذا الأمر"[2].

ومن أمثلة هذا التعدد في شرح اختيارات المفضل، قول ربيعة بن مقروم، الذي حافظ على مقومات القصيدة التقليدية بناءً وموضوعاً. وامتثل فيها عمود الشعر، وزاد عليه عناصر البناء الشكلي الذي ذكره ابن قتيبة(ت276هـ)، حيث قال:" قال أبو محمد: وسمعتُ بعضَ أهل الأدب يذكرُ أنَّ مُقَصّدَ القصيدِ إنَّما ابتدأَ فيها بذكرِ الديارِ والدِّمَنِ والآثارِ، فبكَى وشكَا، وخاطب الرَّبْعَ، واستوقَفَ الرفيقَ، ليجعلَ ذلك سبباً لذكر أهلها الظاعنين عنها(...)"[3]. بناء يتجلى أكثر في القصيدة المدحية، التي آمنت بضرورة التعديل بين الأقسام.

وتبدو قصيدة ربيعة بن مقروم، واحدةً من النصوص التي وصلتنا متبنية هذا الطرح، متمسكة به. حيث صورة الممدوح عنده مرتبطة بالوعي الجمعي، وما اتفقت عليه العرب من الأوصاف الحسية والمعنوية، من حيث وصف الأخلاق، والشجاعة، والكرم، وغيرها من الصفات الأخرى. ذكر شيئا منها في قوله:

لا حِلمُكَ الحِلْمُ مَوُجودٌ عَلَيهِ، ولا يُلفى عَطاؤكَ، في الأَقوامِ، مَنكُودا

[1]- شرح الرضى على الكافية، ج1ص:263.

[2]- معاني النحو، ج1ص:204-205.

[3]- الشعر والشعراء، ابن قتيبة(ت276هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ج1ص:74.

وقَدْ سَبَقتَ بِغاياتِ الجِيادِ، وقَدْ أشبهت آباءكَ الصِّيْدَ، الصَّنادِيدا

إذ استهل ربيعة بن مقروم أبياته بنفي كل ما من شأنه أن يفسد صورة الممدوح، أو أن يحط من قدره وقيمته. مركزاً في وصفه على المعنوي المتمثل في الحلم والحسي في العطاء. وتتيح قراءة البيت إمكانات هائلة للقراءة والتأويل، بدءاً من اختلاف الرواية في لفظ(موجود)، اختلاف يشي بتعدد دلالي يخلقه مبني اللفظ يفضي إلى معان مختلفة تستند في مجملها إلى تنوع الحركة الإعرابية. يلجأ معها القارئ إلى المفاضلة بين الروايات اعتمادا على معطيات عدة استنبط الدكتور العياشي السنوني بعضاً منها في دراسته لديوان الحماسة، كمعيار الجودة، والسلامة، والفصاحة، والبلاغة.[1]يضاف إليها معايير مرتبطة بالنحو، وتعدد الوجوه الإعرابية للفظ الواحد كما هو الشأن مثلا في (موجود). حيث ذكر التبريزي أنه "يروى: (موجودٌ ا عليه بالنّصب والرّفع. فالنّصب على الحال. وفي الرّفع أربعةُ أوجهٍ"[2].

إن تعدد الوجوه الإعرابية للفظ(موجود)، ليعكس تنوع المعاني المحصل عليها، واختلافها تبعا للحركة الإعرابية، ومن ثمة الوظيفة التي يحققها الأسلوب النحوي في بناء المعنى، وتوجيه الدلالة. إذ ليس اعتباطا أن تختلف رواية البيت، إلا إذا كان ذلك محققا لدلالات جديدة، يكشف التحليل النحوي عن دلالاتها ومعانيها العميقة، مرورا بالبنية السطحية لتركيب الجملة. فالوقوف مثلا عند لفظ (موجود)، بقراءته على النصب أو الرفع، يجعلنا نطرح أكثر من سؤال عن علة هذا التعدد، والبحث في عمق دلالاته، إذ يُقر التبريزي أنَّ نصبه، هو نصب على الحالية. ومعلوم أن الحال يدل على التغيير والتحول، ويستشف ذلك من مادة (حَوَلَ) اللغوية، كما أشار صاحب العين، إذ قال: "وحَالَ الشيء يَحُولُ حَؤولاً في معنيين، يكون تغييرا، ويكون تحويلاً"[3].

---

[1]- ينظر: قضايا توثيق النص وتحقيقه، ص:59-62.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص963.

[3]- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (100هـ/175هـ)، تح: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس. مادة (حَوَلَ).

وفي قراءة (موجودا) على الحالية، اتصاف لصاحب الحال بهذه الصفة العارضة، لكونها غير لازمة للمتصف بها. وذهب صاحب اللباب إلى أن علة عدم اللزوم، مردها إلى أن الصفة "إنَّما لَزِم أن تكون متنقلة لأنها خبر في المعنى، والأخبار تتجدد فيُجهل المتجدد منها فتمس الحاجة إلى الإعلام به"[1].

غير أن قراءة البيت على هذا الوجه نصبا، لا يخدم –في اعتقادنا–المعنى المراد تحققه، والمرتبط بوصف الممدوح[2]بصفات ثابتة غير متحولة، زائلة بزوال أسبابها. فاتصافه بكونه (موجوداً عليه)، أي: كما أشار الأنباري "لم يَطِشْ حِلْمُكَ فيُوجَدَ عليكَ"[3]، رهين باللحظة التي هو فيها، كما تدل على ذلك وظيفة الحال. وليس في هذا المعنى إخبار عن هيئته قبل ذلك، والذي يدعم هذا الرأي قول المبرد، في معرض حديثه عن الفرق بين النعت والحال، قال: "فإذا قلت:(جاءني زيد ماشيا) لم ترد أنه يعرف بأنه مَاشٍ، ولكن خَبَّرت بأنَّ مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها"[4].

لنخلص إلى أن المعنى المتحقق في قراءة(موجودا) نصبا على الحال، هو اتصاف الممدوح بعدم طيش حِلْمِه، ساعة اتصافه بهذا الوصف، وعدم استقراره على هذه الهيئة لإفادة الحال التحول والتغيير.

وأما الوجه الثاني: فهو قراءة (موجودٌ) على الرفع، وفيه أربعة أوجهٍ، ذكرها التبريزي على هذا النحو:

أ. "يجوز أن يُجعل (حِلمُك) مبتدأ و(الحِلم) خبره و(مَوْجودٌ) بدل منه، كأنه قال: لا حلمك موجودٌ عليه.

---

1 اللباب في علوم الكتاب، للإمام أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت 880هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوَّض، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، ط الأولى 1419هـ/1998م. ج1ص:285.

2– مسعود بن سالم بن أبي سُلْمِيّ ابن ربيعة بن زَبَّانَ بن عامر بن ثعلبة بن ذُؤَيب بن السِّيدِ، ينظر المفضليات بشرح الأنباري، ص:442.

3– ديوان المفضليات بشرح الانباري، ص:444.

4– المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (210هـ/285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ط الثالثة 1415هـ/1994م، ج4 ص:300.

ب. ويجوز أن يُجعل (الحِلم) بدلاً من (حِلمك) و(مَوْجودٌ) الخبر.

ج. أن يُجعل (الحلم) خبرًا و(مَوْجودٌ عليه) أيضًا خبرًا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، أي مُزٌّ.

د. ويجوز أن يُجعل (مَوْجود عليه) خبرَ مبتدأ محذوف، كأنه قال: لا حِلمك الحلُم، وهو موجود عليه."[1]

وكل وجه من هذه الوجوه يحقق دلالة معينة مخصوصة. ولا يعني الجواز حسب رأي نورة بنت سليم "تساوي الفهمين، وإنَّما أحدهما أقوى من الآخر، فكأن المعنى الآخر رخصة وباب من أبواب الاتساع والإباحة في العربية"[2]

ويظهر لنا عدم التساوي في الفهم، في تعدد صور القراءة، وكذا الإشكالات المرتبطة بالتأويل. مما ولّد قراءات متنوعة أبان عنها الشرح. وتفصيلها أن الوجه الأول الذي ذهب إليه التبريزي، نقلا عن المرزوقي، احتمل فيه لفظ (موجودٌ)، أن يكون بدلاً من (الحِلمُ)، أي: عوضاً. وليس معنى ذلك أَنْ يطرح لفظاً ومعنى. وورد في المفصل، أن المبدل: "هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يُذكر الأول لنحو من التوطئة، وليُفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون في الإفراد"[3].

ويخلصنا تتبع البدل، إلى أن المبدل والمبدل منه لا يستقيم أحدهما دون الآخر، ولا يستغني بعضهما عن بعض، لعلة ذكرتها وداد حامد، قائلة:" فليس المبدل منه زيادة يمكن إغفالها أو تقدير إلغائها لأن المعنى يبتغيها كما يبتغي اللفظ، والنحاة يلحظون ذلك في المضمون الدلالي لعملية اشتراك (البدل) والمبدل منه في إنتاج معنى دلالي عميق في الكلام، وهو التبيين بعد الإيهام أو التفصيل بعد الإجمال أو كلاهما"[4].

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص :963.

[2]- التحليل النحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، نورة بنت سليم بن صالح المشرق الجهيني، إشراف الدكتور عبد الحميد بن محمد الأفطس، رسالة دكتوراه في النحو الصرف، جامعة أم القرى السعودية، ص:78.

[3]- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تح: الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار عمان –الأردن، الطبعة الأولى (1425هـ/2004م)، ص:123.

[4]- التوابع في نهج البلاغة، دراسة نحوية دلالية، وداد حامد عطشان السلامي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري، جامعة الكوفة –كلية الآداب –قسم اللغة العربية،2007م-1428هـ، ص:182.

وإذا أنعمنا النظر في المعيار النحوي المرتبط بالبدل، أمكننا أن نتلمس البعد الوظيفي فيه، والمتمثل في عنصرين مهمين، هما: التأكيد والتبيين. وبالرجوع إلى بيت ربيعة بن مقروم، يبدو جليا حمل لفظ (موجودٌ) على البدل فيه تأكيد للمعنى وبيان له، وإفادته الإيضاح بعد الإيهام، حيث إن لفظ (حلمك) لم يُتبين المقصود من ورائه، إلا بعد نفي صفة الطَّيْشِ عنه، وهذا ما دفع التبريزي إلى تقرير هذا المعنى بقوله:" قال: لا حلمك موجود عليه"[1].

وعندنا أنَّ قراءة (موجودٌ) على البدل من (الحلم)، فيه تقييد للممدوح بهذه الصفة، وهي صفة عدم الغضب، بدلالة ما أشار إليه ابن منظور في معنى موجود عليه، حيث قال: " ووَجَد عَلَيْهِ فِي الغَضب يَجُدُ ويَجِدُ وَجْداً وجِدَةً وموجَدةً ووِجْداناً: غَضِبَ. وَفِي حَدِيثِ الإِيمان: إِني سَائِلُكَ فَلَا تَجِدْ عَلَيّ أَي لَا تَغْضَبْ مِنْ سُؤَالِي"[2]. ونرى أنَّ نفي صفة الغضب عن الممدوح، زيادة في تعميق الصفات الإيجابية له كالاتصاف بالحلم والكرم.

وأما جعل (الحِلم) بدلا من (حِلمك)، ففيه إطلاق يستشف من سياق الكلام، كأنه قال: لا الحلم موجود عليه. وفي هذا إهمال لذات الممدوح وعدم اهتمام به. والأجود أنْ يكون موجود بدلا من الحلم، لتتحقق في الممدوح صفة الحلم والأناة.

ونخلص مما سبق إلى أن استخدام الشارح لمصطلح البدل، دلَّ على ميله لمذهب البصريين. كون البدل من مصطلحاتهم[3].

وأما الوجه الثالث من قراءة موجود بالرفع، فهو كما قال التبريزي:" أن يُجعل (الحلم) خبرًا و(مَوْجودٌ عليه) أيضًا خبرًا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، أي مُزٌّ."[4]وللنحاة في تعدد الخبر آراء مختلفة،

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:963.

[2]- لسان العرب، مادة (وَجَدَ)، ج3ص:446.

[3]- هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع، فأما الكوفيون فيسمونه (الترجمة، والتبيين) حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه التكرير،" ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، هامش 1 ج3 ص:399.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص:963.

بحسب المنزع الفكري والمشرب الثقافي. وقد ذكر سيبويه في (هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة)، قوله:" وذلك قولك: هذا عبدُالله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونسُ وأبو الخطّاب عمّن يُوثقُ به من العرب."[1]إذ يستشف من قوله أن العرب استخدمت هذا النمط من التعبير، ونقصد به: تعدد الخبر للمبتدأ الواحد. وقد نقل سيبويه عن الخليل رأيه في المسألة، حيث قال:" وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنَّك حين قلت: هذا عبدُ الله أضمرت هذا أو هو، كأنَّك قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ. والوجهُ الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحَلاوة، ولكنك تزعم أنَّه جمع الطَّعمين."[2]

ولعل ما ذهب إليه التبريزي نقلا عن المرزوقي، يوضح بجلاء أخده برأيي الخليل، أولهما تقدير مضمر هو: هذا أو هو. حيث قال:" ويجوز أن يُجعل (مَوْجود عليه) خبرَ مبتدأ محذوف، كأنه قال: لا حِلمك الحلُم، وهو موجود عليه."[3]وقراءة المرزوقي للبيت على هذا الوجه، يصدر عن تأثر بالمدرسة البصرية. وهذا ما دفعه للأخذ برأي سيبويه في مسألة تعدد الخبر للمبتدأ الواحد.

غير أن قراءة البيت بتقدير محذوف (هذا/هو) يجعل الكلام جملتين، أولهما: لا حلمك الحلم، وثانيهما: وهو موجود عليه، يحول دون تحقيق المعنى المراد. إذ المعنى في مثل هذه الحالة ذمٌّ لا مدح، ينفي الحِلم عن الممدوح، ويصفه بالطيش والغضب، وهذا يتنافى مع موضوع القصيدة. والمثال الذي أورده المرزوقي، به يتضح المقال. قال: "كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، أي مُزٌّ."[4]إذ إنَّ تتبعنا له انتهى بنا إلى الوقوف عند دلالتين مختلفتين:

أولهما: القول بحلاوة بعضه، وحموضة البعض الآخر، وهذا غير مختار عند كثير من النحاة الذين تعرضوا للمثال بالدراسة والتحليل من قبيل سيبويه (ت 180هـ) وأبي علي الفارسي (ت 377) وأبي

---

[1]- الكتاب، ج2 ص:83.

[2]- المصدر نفسه، ج2 ص83.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص:963.

[4]- المصدر نفسه، ج2ص:963.

الفتح بن جني (ت392هـ). إنما المختار عندهم جعل الخبرين بمثابة خبر واحد وإلى ذلك ذهب سيبويه في قوله:" **والوجهُ الآخر**: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحَلاوة، ولكنك تزعم أنَّه جمع الطَّعمين."[1]وهو الرأي نفسه الذي أقره محقق الخصائص، محمد النجار، قائلا:" وأما (هذا حلو حامض) فالخبران في قوة خبر واحد وهو مُزٌّ"[2]

وإذا أقررنا بهذه القراءة يكون الحِلمُ وموجودُ، خبرين لحِلمك في قوة خبر واحد أمكن تأوُّلُه بمعنى الأناة وعدم التسرع.

المبحث الثالث: قيمة المصدر في توجيه الدلالة.

1. مفهوم المصدر.

عرف ابن جني المصدر بكونه: "كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول. وهو وفعله من لفظ واحد. والمصدر اسم للفعل، والفعل مشتق من المصدر"[3]. قال الباقولي (ت 543هـ) تعليقاً على قول ابن جني:" وقوله: والمصدر: اسم للفعل، والفعل مشتق منه، يعني بالفعل الأول الحدث، لأنه فعل حقيقي. ويعني بالفعل الثاني صيغة الفعل، نحو ضَرَبَ يَضرِبُ. هذا المشتق من الضرب عندنا."[4]

وذكر الأنباري(ت577هـ) في الانصاف، أن البصريين احتجوا على أن المصدر هو الأصل بأن قالوا: و" الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان

---

[1]- الكتاب، ج2 ص:83.

[2]- الخصائص، هامش 7، ج2 ص:158.

[3]- كتاب شرح اللمع في النحو، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تأليف الشيخ أبي الحسن بن الحسين الباقولي الأصبهاني (ت543هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى 1428هـ_2007م. ص:172_173. ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج3ص171

[4]- المصدر نفسه، ص:173.

معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فذلك المصدر أصل للفعل. وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان"[1].

ويترتب عن المصدر عدد من الوظائف النحوية –التي توجه دلالات الكلام نحو المعنى الذي يصبو إليه القائل –التي يستشفها القارئ من سياق الكلام واستنادا إلى عدد من المؤشرات الدالة. فمن وظائف المصدر (المفعول المطلق)[2]، "إن لم يكن مدلوله زائدا على مدلول الفعل، فهو للتأكيد، كضربت ضربا، وإن كان زائدا بأن دل على هيئة صدور الفعل فهو للنوع كَجَلَسْتُ جِلْسَةً بكسر الجيم، ومنه ما يدل على النوع باسم خاص، نحو رَجَعَ القَهْقَرَى والقَهْقَرَى: الرجوع إلى الخلف، فإذا قلت: رَجَعْتُ القَهْقَرى فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم. ومن المفعول المطلق ما يدل على النّوع بالصفة، نحو: ضربت ضربا شديداً وضربتُ أي ضربٍ أو الضّرْبَ الذي تعرفه وضربت ضرْب الأمير. وإن دل على مرة أو مرات صدور الفعل فهو للعدد نحو: جَلَسْتُ جَلْسَةً"[3] دل ذلك على وجود وظائف نحوية للمصدر تتمثل في دلالته على التأكيد أو النوع أو العدد.

وإذا أنعمنا النظر في شرح التبريزي لاختيارات المفضل، تبين أن قراءته لعدد من الأبيات استندت في توجيه دلالتها النحوية إلى المصدر، مقلبا الوجوه الإعرابية للفظ الواحد. وقد ورد المصدر عنده بصيغ متعددة، منها الصريح ومنها المؤول.

---

[1]– الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577) مطبعة السعادة، ط الرابعة 1961م، ج 1ص:237.

[2]– وإنما سمي المصدر: مفعولا مطلقا، احترازا عن المفعول به. وذلك، لأنك إذا قلت: ضَرَبْتُ ضَرْباً. فضَرْبٌ: فعلُك فعلا مطلقا. وليس كذلك: ضربتُ زيدا، إذ لست محدثا لزيد، كما أَحدثتَ ضربا. شرح اللمع ص:173.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 28 القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟) ص:235 وما بعدها وينظر: العلل النحوية، دراسة تحليلية في شروح الالفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري ص:208.

[3]– الكناش في النحو والتصريف، ص: 88_89.

وتبعا لذلك أمكن تتبع بعض الصور التي جاء عليها المصدر في الشرح ;والتي يمكن إجمالها على الشكل التالي:

2. **النصب على الظرفية معيار دلالي.**

قال عبد المسيح بن عسلة:

وسَماعِ مُدْجِنَةٍ، تُعَلّلُنا حتّى نَؤُوبَ، تَناوُمَ العُجْمِ.

"قال الأصمعيّ: كانت العجمُ إذا نامت بعدَ قصفٍ ولهوٍ لا تُنَبّهُ. ولكنّهم كانوا يعزفون بحضرتها، حتّى تَنتبه لذلك العزف، فيكون السرور متّصلاً لهم، عند النّوم، وعند اليقظة. قال أبو مالك: الرّوايةُ الجَيّدةُ [1](تناؤُمَ العُجْمِ) من النّئيم، وهو: الصّوت، يعنى بذلك صياحَ الدّيك في السَّحَر. والمراد: أنهم كانوا لا يزالون يشربون إلى ذلك الوقت. وانتصب (تناؤُمَ العُجمِ) في الرواية الأولى على المصدر من فعلٍ دلّ عليه جملة الكلام، وفي الرواية الآخرة ينتصب على الظرف كـ (مُغارَ بنِ همّامٍ) و(خُفوقَ النجم)".[2]

وقد تعددت أوجه القراءة والتأويل في كلمة "تناؤم العجم" إذ جعلت مرة لدّلالة على صياح الديك في السحر حيث "رَوَاهُ ابْنُ الأَعرابي: تَنَؤُّم، مَهْمُوزٌ، عَلَى أَنه مِنَ النَّئيم، وَقَالَ: يُرِيدُ صياحَ الدِّيَكة كأَنه قَالَ: وَقْتُ تَنَؤُّمِ العُجْم، وإِنما سمَّى الدِّيَكة عُجْماً لأَن كُلَّ حَيَوَانٍ غَيْرَ الإِنسان أَعْجم، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ: تَناوُمَ العُجْم، فالعُجْمُ عَلَى هَذِهِ الروايةِ مُلُوكُ العجَم، والتَّناوُم: مِنَ النَّوْم"[3]. وأخرى دلت على الكلام غير المفهوم كما ذهب إلى ذلك الآمدي قائلا: "تناؤم من النئيم أي تتكلم بما لا يفهم "[4]في إشارة منه

---

[1]- وللبيت روايات أخرى، ينظر المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة (276ه) ج 3 ص 461 والأزمنة والأمكنة لأبي علي المرزوقي (421ه) ص493.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج 3 ص:1217_1218.

[3]- لسان العرب، فصل النون ج12ص567

[4]- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للإمام أبي القاسم الحسن ابن بشر الآمدي (370ه) دار الجيل بيروت، ط1، ص:204.

إلى القينة التي أهداها الحارث بن جبلة الغساني لعبد المسيح بن عسلة[1]. والذي جعله كذلك تعبير الشاعر بالمصدر، لعدم اختصاصه بزمن مقيد فجعل اللهو والطرب مستمرا غير منقطع.

وحَمْلُ البيت على الرواية الثانية أجود، والعلة في ذلك مردها إلى انتصاب المصدر على الظرفية، وإفادته إياها حيث جعل اللهو فيها متواصلا حتى بعد النوم إلى الاستيقاظ على صوت الديك. ولعل تمكن المدام من الشّراب جعلهم غير قادرين على فهم ما يلقى إليهم من عذب الغناء أو لكون المنادمة طالت بهم لحدود السحر.

3. نصب المصدر دلالة على التأكيد[2]

ومثاله قول سلامة بن جندل:

كِلا الفَرِيقَينِ: أعلاهُم وأسفَلُهُم يَشقى بأرماحِنا، غَيرَ التَّكاذِيبِ.

قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي: "وانتصب (غيرَ التكاذيب) على أنه في موضع المصدر الذي يجيء للتأكيد. ومثله قولك: غيرَ شَكٍّ، وحَقّاً غيرَ باطلٍ".[3]"ويعني فريق معدّ، من كان منهم معاليا بأرض نجد فهم عليا معدّ، ومن كان منهم متسافلا فهم سفلى معدّ"[4].

وقد عبر سلامة بن جندل في هذا السياق بالمصدر لتأكيد أن الهزيمة لحقت بالأعداء، حيث علقت هام اليعاسيب _ وهم الرؤساء _ فوق الأسنة مبالغة في التنكيل بهم وتحقيقا لهذا الفعل مؤكدا إياه بقوله (غير التكاذيب) مفيدا تأكيد ما قبله. فهو حقيقة غير كذب. ودليل ذلك تشابه غير التكاذيب بغير شك وحقا غير باطل، التي قال فيها سيبويه:" وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف

---

[1]- نسب المفضل هذا الشعر لعبد المسيح بن عسلة ونسبه غيره إلى حرملة بن حكيم، ينظر المختلف والمؤتلف للأمدي ص:204.

[2]- ينظر: الكتاب "هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله" ج1ص378 وما بعدها.

[3]- شرح اختيارات المفضل ج 2 ص: 583-584.

[4]- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف _القاهرة، ط السادسة، هامش 29 ص 123. ينظر شرح اختيارات المفضل هامش 6 ص: 583-584.

واللام ونكرة، لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر كسبحان وسعديك، ولكنهم أنزلوهما منزلة الظن، وكذلك اليقين لأنك تحقق به كما تفعل بالحق."[1].

4. **دلالة المصدر على الوصف وقيمته الدلالية.**

ومنه قول ثعلبة بن صعير:

ولَرُبَّ خَصْمٍ جاهِدِينَ، ذَوِي شَذًا تَقْذِي صُدورُهُمُ، بِهِتْرٍ، هاتِرِ.

قال التبريزي:"(الخصم): مصدر في الأصل وُصِفَ به. فلأنه اسم الفعل لم يُثَنَّ ولم يُجمع ولم يُؤنّث، وأُجري مجرى اسم الجنس. لذلك قال: (خصم جاهدين). ثم كثر استعماله في الوصفية، وغلبت عليه فثني وجمع وأُنِّثَ. ومعنى جاهدين: جَهَدوا أنفُسَهم في بلوغ الغاية من العداوة. و(الشَّذا): الأذى. و(تَقْذِي صُدورهم): تقذف ما اكتمن في صدورهم، من الغلِّ والخيانة. و(الهِتْر) من قولهم (رجلٌ هِتْرُ أِهتارٍ) إذا وُصِفَ بالنُّكرِ. والهِتْر: العَجَب.[2]

5. **إحالة المصدر المؤول على الضمير المتصل.**

ومثاله قول ربيعة بن مقروم:

وبالماءِ قَيسٌ، أبُو عامِرٍ يُؤَمِّلُها، ساعةً، أنْ تَصُوما.

قال التبريزي نقلا عن المرزوقي:" (قيس): صائد. و(أَنْ تَصُوم): في موضع البدل من المضمر في (يُؤَمِّلُها)، أي: يؤمِّلُ الصَائدُ الظّفَرَ وصيامَها. و(الصّيام): القيام. كأنّه يؤمّل أن تقف ساعة فيرميَها"[3].

[1]- الكتاب، ج1 ص:379-380.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج2ص: 628.

[3]- المصدر نفسه،ج 2 ص:838_839.

6. دلالة انتصاب المصدر المؤول على البدلية.

قال المرقش الأصغر:

ألا يا اسْلَمِي، لا صُرْمَ اليَومَ، فاطِما ولا أبَدًا، ما دامَ وَصلُك دائما

"(...) وقوله (دائما) يجوز أن يريد باسم الفاعل الدوام كقولهم: قم قائمًا، والمعنى: قم قيامًا. ويكون انتصابه على المصدر. ومثله:

=كفَى بالنّأيِ مِن أسماءَ كافي.

يريد: الكفاية. ويجوز أن يريد بقوله دائما: قائما، فوضع دائما موضع: قائما"[1]. وفي نصب دائماً على المصدر انعتاق من الزمن، واستمرار لصرم الحبيبة الذي عبر عنه الشاعر بالنفي "(لاصرم لي) يريد: دوامه على الوصال في الحال، وفيما بعده"[2].انعتاق بينه التبريزي في دلالة اسم الزمن، حيث ذهب إلى جعل لفظ اليوم غير مقصود في ذاته إذ" (اليوم) ليس يشير به إلى محصل من الزمان. وإنما هو كقولك: فلان اليوم لا نظير له. لذلك قال: (ولا أبدًا)"[3]. ليختتم البيت بلفظ دائما منصوبا على المصدرية.

والشاهد الذي أورده التبريزي في الباب لتأكيد النصب على المصدر فيه قولان: أحدهما "أنّ الوقف على المنصوب بالسكون لغة فإن كافياً مفعول مطلق وهو مصدر مؤكّد لقوله كفى وكان القياس

---

[1]- شرح اختيارات المفضل ج2 ص:1094.

= مطلع قصيدة لبشر بن أبي حازم. وعجزه: (وليسَ لحُبِّها، إذ طالَ، شافي)، ديوانه ص75 والخصائص 2:268 والخزانة 2: 261 وشرح الحماسة للمرزوقي ص:294و970, نقلا عن شرح اختيارات المفضل الهامش 2 ج 2 ص 1094.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:1094.

3- المصدر نفسه، ج2ص:1094

أن يقول كافياً بالنصب لكنّه حذف تنوينه ووقف عليه بالسكون والمنصوب حقّه أن يبدل تنوينه ألفاً "[1]. وثانيهما والوقوف على السكون لضرورة اقتضاها الوزن[2].

والوجه الثاني نصب (كافي) على الحالية " على أن كافي اسم فاعل منصوب على الحالية من النأي، وهو فاعل كفى، والباء زائدة، وهذه الحال مؤكدة لعاملها وهو كفى، وحذف النصب منه كما حذف من قوله " فلو أن واش " وذلك إما على لغة ربيعة فإنهم يسكنون المنصوب، وإما لضرورة الشعر"[3]

غير أن استشهاد التبريزي به إنما كان قائما على أساس توجيه دلالة لفظ "دائما" في اتجاه جعله مصدرا دالا على استمرارية الزمان بدلالة ما أشار إليه في شرحه.

7. **تعدد الوجه الإعرابي في "ما" المصدرية.**

ومثاله قول علقمة الفحل:

فُوهُ كَشَقِّ العصا، لَأياً تَبَيَّنُهُ أَسَكُّ ما يَسمَعُ الأَصواتَ، مَصلُومُ.

قال الأنباري: "أي: فُوه متلاصقٌ ليس بمفتوحٍ."[4]، قال المرزوقي في بيان المعنى: "وقوله لَأياً تَبَيَّنُهُ أي: بعد جَهدٍ تَتَبَيَّنُهُ. وقوله أَسَكُّ ما يَسمَعُ الأَصواتَ يجوز أن يكون ما بمعنى الذي، والمعنى: أسكُّ

---

[1]- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج4ص:477.

= ينظر هامش 1 شرح ابن عقيل ص72"من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر، فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى: ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضر موت اهتدى ليا وقول بشر بن أبي خازم، وهو عربي جاهلي: كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافي فأنت ترى المجنون قال " أن واش " فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب، لكونه اسم أن، وترى بشرا قال "كافي " مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق.

[2]- ينظر خزانة الأدب ج10ص:477، شرح ابن عقيل الهامش1ص:72

[3]- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686هـ تح محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،1402هـ-1982م، ج4ص70.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج3 ص: 1610.

الشيءِ الذي يسمع الأصوات، يريد: أسكُّ الأذنين صغيرهما. والمصلوم المقطوعُ الأُذنين. والصِّلَمُ خِلقَة في النَّعام. ويجوز أن، يكون ما من قوله ما يسمع مع الفعل في تقدير المصدر، كأنه قال: أسكُّ سمعِ الأصواتِ. ويريد بالسمع: المِسمَعَ. وهو الأُذُن"[1].

وحمل "ما" على هذه الوجوه يخلق تعددا دلاليا بيانه أن دلالتها على الموصولية تفيد وجود مِسمَع غير أنه قطع، ودليل سمعها قول طرفة بن العبد:

"أو خَاضِب يرتعي بهقْلتِه متى تَرُعْه الأَصوات يهْتَجِس

فلولا أنه يسمع الأصوات ما راعته "[2].

وهذا يتنافى مع ما أورده الجاحظ في إشارة منه إلى الصم من الحيوان حيث "تقول العرب: ضربانِ من الحيوان لا يَسمعان الأصوات وذلك عامٌّ في الأفاعي والنّعام واعتدّ من ادّعى للنّعام الصّمَمَ بقول عَلْقَمة"[3].

وأما الوجه الثاني: فهو حملها على النفي، أي: نفي صفة السمع. وهذا يثبت ما ذهب إليه الجاحظ وما عليه العرب في كلامها. "قال ابن الأعرابي: النعام صُلْخ لا تسمع الأصوات، ولا تشرب الماء. يقال: صَلْخٌ كَصلْخِ النّعامة، أي: صَمَمٌ. فعلى قول ابن الأعرابي تكون "ما" نافية"[4].

وأما الوجه الثالث: فكون (ما) مع الفعل الذي يليها في تقدير المصدر، "كأنه قال: أسك سمعِ الأصواتِ" في إشارة منه بالسَّمع إلى الأُذُن، وهنا يمكن حمل الكلام على المجاز، أو حمله على اسم الألة التي تم بها الفعل وهي الأذن، وفي هذا إثبات السمع للنعامة بدليل قوله أسك: أي صغير الأذنين

---

[1]- شرح اختيارات المفضل ج3 ص: 1610_1611.

[2]-غريب الحديث، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تح عبد الله الجبوري، مطبعة العاني_ بغداد 1977.ج2 ص:20.

[3]- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (159-255) تح: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت لبنان 1416-1996

[4]- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، للأعلم الشنتمري، قدم له الدكتور حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ/1993م، ص:39.

مقطوعهما وهذا يشير إلى أن علة انعدام حاسة السمع مرده إلى انعدام الألة. والراجح أن حمل معنى الكلام على النفي أدل وأجود بدلالة انعدام وجود سمع لدى النعام، كما أشار الجاحظ.

8. **قيمة المعطى الجغرافي في تحديد دلالة المصدر.**

قال المسيب بن علس:

أَو صَوبُ غادِيَةٍ، أَدَرَّتْهُ الصَّبا، ببزيلٍ أَزهَرَ، مُدْمَجٍ بِسَياعِ.

ذهب المرزوقي إلى أن "لك أن ترفع (أو صوب) فتعطفه على قوله عانيّةٌ، ولك أن تجرّه فتعطفه على قوله بماءٍ يراعِ. والغادية: سحابة تُمطر بالغداة"[1]. وإنما تأتى ذلك بجعل "أو" حرف عطف بمعنى الواو "ومذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى لأنك إذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما. وقال ابن مالك: إنها تشرك في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله "[2]

وحمل "أو" على العطف لا يحقق المعنى الذي ذهب إليه الشاعر لأنها تفيد إشراك المعطوفين في الحكم نفسه، وهو مزج العانية أي الخمر بماء يراع أي قصب، في قوله: "فأراد أن هذه الخمرة شجت بماء الأنهار، لأنه أخف من ماء الآبار وأطيب، والقصب ينبت على الأنهار"[3]وفي الآن نفسه مزجت بماء غاديةٍ وهي كما قال الأصمعي" سحابة نشأت سحراً، لأن مطر الليل عندهم أحمدُ من مطر النهار"[4]. وهذا لا فائدة تحته إذا نُظِر إلى المعنى من جهةِ كون ماء النهر مترتب عن ماء السحابة. وقد يتوهم القارئ أن الماءين مختلفان، وإنما المتحقق منه أنهما صافيين لم يشُبْهُما شيء من شأنه أن يعكر

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:306.

[2]- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تح: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط الأولى 1413هـ-1992م، ص:227-228.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:306.

[4]- المصدر نفسه، ج1ص:306-307.

صفاءهما. وإن كان الشارح قد أشار بطرف خفي بقوله "شجت بماء يراع يعني قصب السكر"[1] إلى الحلاوة المترتبة عن هذا المزج إلا أنه استحسن القراءة الأولى بقوله: "والأول أجود" يقصد به مزجها بماء النهر لخفته، لما في تأوُّلِ المعنى الثاني من حمله على المجاز. والتوجيه السليم جعل "أو" تفيد التخيير بمعنى مزج العَانيّةِ إما بماءِ يراعٍ أو صوبِ غادية، في قراءة البيت على الجر.

ويحتمل البيت قراءة ثانية، هي الرفع ويمكن تأويل المعنى فيها على حمل "أو" لتفيد التخيير، وتحقيق ذلك تشبيه المسيب بن علس ثغر محبوبته بالمها أي البلور في قوله:

ومَـهاً يَرِفُّ كأنَّــهُ، إذْ ذُقتَهُ، عـانِيـةٌ، شُجَّـتْ بِماءِ يَـراعِ[2]

أَو صَوبُ غادِيَةٍ، أَدَرَّتْهُ الصَّبا، ببزيلٍ أَزهَرَ، مُدْمَجٍ بِسَياعِ

حيث "الهاء في ذقته تعود إلى الثغر، والمراد به الرضاب"[3].

ودليل التخيير تشبيه الثغر بالعانية "أو" بصوب غادية. إذ تبدو جمالية البيت في جعل الثغر مشبها، والعانية وصوب الغادية مشبها بهما يشتركان في صفة الصفاء كلاهما. فالصورة الأولى تحقق معنى الصفاء والحلاوة إذا ما نظر إلى ماء اليراع على أنه قصب السكر. فيكون الجامع بين العنصرين: الرضاب وماء اليراع، حلاوة وصفاء، كما يتحقق في الثانية معنى بديع يمكن تلمسه في صفة الإحكام، حيث الثغر بمثابة سلاف" أُحْكِم رأسُه بالطين ليكون أصونَ لما يعيه. وربما فُعِل ذلك به في الصيف ليَبْرُدَ ما فيه."[4]فصار للريق فيها فعلُ الخمرةً المعتقةً.

9. دلالة الفعل المحذوف على المصدر.

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:306.

[2]- المصدر نفسه، ج1ص:305.

[3]- ينظر لسان العرب مادة رضب. "(رضب) الرُّضابُ ما يَرْضُبُه الإِنسانُ من رِيقِه كأَنه يَمْتَصُّه وإِذا قَبَّل جارِيَتَه رَضَبَ رِيقَها وفي الحديث كأَنِّي أَنْظُر إِلى رُضابِ بُزاقِ رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم البُزاقُ ما سالَ والرُّضابُ منه ما تَحَبَّبَ وانْتَشَر يريد كأَني أَنْظُر إِلى ما تَحَبَّبَ وانْتَشَر من بُزَاقِه حين تَفَلَ فيه"

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:307.

ومثاله قول بشر بن أبي خازم:

تَحَدُّرَ ماءِ البئرِ، عَن جُرَشِيَّةٍ على جِرْبَةٍ، تَعلُو الدِّبارَ غُرُوبُها

قال التبريزي: "تَحَدُّرَ انتصب بفعل دلَّ عليه قوله أنَّ الدُّموعَ نطافة (...) والمراد: يَتَحَدَّرُ الدَّمعُ من عَيني، تَحَدُّرَ الماءِ من دلوٍ، إذا استقي بها لِزَرْعٍ على ناقةٍ."[1]

المبحث الرابع: إشكاليات الحال وأليات قراءته وتأويله.

1. مفهوم الحال.

مدار الأمر في مادة "حَوَلَ" لغة، يسبح في فلك معاني شتى أشارت إليها المعاجم العربية، من دلالاتها: التغيير، والتحويل، والتحريك. ولعل الوقوف عند بعضها يبين المقصود ويذهب الغموض، قال الخليل: "الحال تؤنث فيقال حال حسنة. وحالات الدهر وأحواله: صروفه وأيضا الوقت الذي أنت فيه"[2] وقال صاحب جمهرة اللغة:" حال الشيء يحول حولا وحؤولا إذا تغير عن حاله"[3].

واصطلاحا قال عنها ابن جني: " الحال وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به. ولفظها نكرة، تأتي بعد معرفة، قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى"[4].وزاد ابن يعيش (ت643هـ) في شرح المفصّل، أن الحال "إنما سمي حالاً لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما يأتي من الأفعال، إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل"[5] وقد اشترط صاحب الكناش "أن الحال لا يجوز أن تكون

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج 3ص:1382.

[2]- العين مادة "حول.

[3]- جمهرة اللغة مادة "حول"

[4]- اللّمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح: الدكتور سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي_ عمان، 1988م، ص:52.

[5]- شرح المفصل، لموفق الدين ابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، المطبعة المنيرية – مصر، (د ت ط)، ج2 ص:55.

خِلْقَة، ولا تكون إلا صِفَةً غير لازمةٍ غالبا، فلذلك لا تقولُ (جاء زيدٌ طويلاً، ولا أَحْمَرَ"[1]. وقال عنها أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ): هي "عبارة عن اسم منصوب تُبَيِّن هيئة صاحبها صالحةً لجواب كيف"[2].

والأصل في الحال ورودها نكرةً أَمْنَاً لالتباسها بالنعت، بل وَحَمَلَ السّيوطي ذلك على الوجوب، إذ قال:" يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى، ولئلاّ يتوهّم كونها نعتا عند نصب صاحبها، أو خَفاء إعرابها، وهذا مذهب الجمهور"[3].

غير أن ذلك لا يمنع من مجيئها معرفة، وقد اشترط الكوفيون لذلك تحملها معنى الشّرط، وقال بذلك صاحب همع الهوامع، قائلا:" وقال الكوفيون: إذا كان في الحال معنى الشّرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُالله المحسِنَ أفضلُ منه المسيءَ، التقدير: إذا أحْسَن أفضل منه إذا أساءَ."[4] نستخلص من هذا القول أن الأصل في الحال التنكير، ومجيؤها معرفة فيه تأوّلٌ يستشف من قول الكوفيين (وهي مع ذلك نكرة).

وبتدقيق النظر في شرح اختيارات المفضل، أمكننا الوقوف عند أنواع الحال، حيث انتُقِل في ذلك من المعيار النحوي إلى الوظيفة، تِبيانا لقيمته النحوية وأثره في توجيه دلالة الأبيات.

2. القيمة الدلالية للتعبير بالحال النكرة.

للرثاء مكانة عظيمة في شعر العرب في جاهليتها وإسلامها. وقد خلّد لنا التراث كثيرا من القصائد التي رثى فيها أصحابها أنفسهم، أو إخوانهم ومنها قصيدة متمم بن نويرة فيها" يرثي أخاه مالكا، وقتله

---

[1]- الكناش في النحو والتصريف، ج1 ص:116.

[2]- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى 1997-1417 ج 3ص:1557.

[3]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4ص18.

[4]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4 ص:18.

ضِرارُ بن الأسود الأزديّ، أمره بقتله خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه"[1]. وفيها حرقة وحزن يعتصر قلب الشاعر، دفعه إلى عدم امتثال بناء القصيدة من حيث المقدمة، وقد علل عدنان محمد أحمد هذا الأمر بكون الشاعر "كان مشغولاً بالتعبير عن حزنه وآلامه، وكأنه كان يشعر أن الانصراف إلى الحديث عن أي موضوع سوى حزنه هو انصراف عن مالك نفسه."[2]قال متمم بن نويرة:

تَحِيّتُهُ مِنّي، وإنْ كانَ نائيًا وأمسى تُرابًا، فوقَهُ الأرضُ بَلقَعا

قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي: "أي: ذاك تحيّتُه منّي، وإن كان أمسَى ترابًا. ثم ابتدأ فقال: (فوقه الأرض بلقعا). ونصب (بلقعا) على الحال لـ(الأرض). ويجوز أن يكون بدلاً من قوله (ترابًا)."[3]قال الأنباري:" وبَلْقَعٌ: لا أحد بها، يقال: أصبحت الديار منهم بَلاَقِعَ. غيره: بَلْقَعٌ: أرضٌ مستويةٌ لا نبت بها"[4]

والملاحظ أن قراءة (بلقعاً) على النصب الحال أو البدل، يحقق دلالتين مختلفتين، ارتبطتا بطبيعة الوظيفة الدلالية التي تنتج عنهما. إذ أن جواز قراءة (بلقعاً) على البدل من (تراباً)، تفيد تأكيد المعنى وتَبْيينه، ويستشف ذلك من قول الزمخشري في حكم المبدل حيث قال:" هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يُذكر الأول لنحو من التوطئة، وليُفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون في الإفراد".[5]

وبيان ذلك ألا أحد من اللفظين (تراباً/بلقعاً)، يستطيع القيام بنفسه، إذ أن اجتماعهما يخلق معنى لا يكون في انفرادهما. فيكون المعنى على ذلك، خلو الأرض من الناس، وبقاء مالك وحيداً بلا مؤنس. وعندنا أن هذا الوجه لا فائدة تحته لأنّ قول متمم بن نويرة: (وأمسى تراباً)، الأصل فيه الإشارة

---

[1]- ديوان المفضليات، بشرح الأنباري، ص:526.

[2]- مراثي متمم بن نويرة لأخيه "دراسة في التاريخ والشعر" للدكتور عدنان محمد أحمد، مقال ضمن مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، تصدر عن جامعتي (سمنان-إيران و تشرين-سوريه)، السنة الأولى، العدد الرابع، شتاء 1429هـ /2011م, ص:101.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1181.

[4]- ديوان المفضليات، بشرح الأنباري، ص:537.

[5]- المفصل في علم العربية، ص:123.

إلى أصل الخلق، مصداقا لقوله تعالى: **(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ)**[1]، فتعبير الشاعر بلفظ أمسى، فيه تحديد لمآل مالك وهلاكه، وعودته إلى أصله الأول وهو التراب.

وأما الوجه الثاني: فهو نصب بلقعاً على الحال للأرض، وهي قراءة المرزوقي[2]، فيحمل دلالة التحوّل والتغيير، لكون الحال صفة غير لازمة للمتصف بها. ولعل وصف الأرض بكونها بلقعاً: أي مستوية لا نبت بها، يتلاءم وسياق ما أورده متمم بن نويرة في البيت السابق في قوله:

فَوَ اللهِ مَا أُسْقِي الْبِلاَدَ لِحُبِّهَا وَلكِنّنِي أُسْقِي الْحَبِيبَ المُوَدَّعَا.[3]

ومظهر التحول والتغيير في الأرض واضح إذ أنّ المعنى المراد: تحولها من أرض مجذبة إلى أرض ممراعِ أي: خصبة. وعلى هذا يكون نصب (بلقعاً) على الحال أجود من نصبه على البدل، رغبة من الشاعر في التغيير، تغيير معنوي أكثر منه حسي، مرتبط بنفسية الشاعر الطامحة إلى أن تَعِيش روح مالك حالة من رغد العيش، عوض هذا الجذب الملتصق بها. -خصوصاً وأنَّ مالكاً مات على رِدَّة-. فالدعوة إلى السُّقيا تأخذ بعداً نفسيا غير مقتصرة على قبر مالك كما أشار عدنان محمد أحمد" بل الدعوة بشمولية هذه السُّقيا لتعمَّ مناطق متباعدة، والتركيز على أن يكون هذا المطر قادرا على إخصاب تلك الأراضي وبعث الحياة فيها من جديد. (...) وبعث الحياة فيها هو بعث لمالك الذي لا ينبغي أن يستحيل حضوره الماضي إلى غياب مطلق في الحاضر"[4]

وما إصرار متمم بن نويرة على رثاء أخيه، إلا لحاجة في نفسه لم تقض. وقد يرتبط ذلك ربما بعدم قدرته على الدفاع عن أخيه، في الوقت الذي كانت الحاجة ماسة إلى تخليصه من يد خالد بن الوليد وأتباعه. مما جعل الأرض في عينيه تستحيل قاحلة لا يُحليها إلا وجود مالك. ولإحساس بظلم

---

[1]- سورة غافر الآية 67.

[2]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:290.

[3]- ديوان المفضليات، بشرح الأنباري، ص:537.

[4]- مراثي متمم بن نويرة لأخيه "دراسة في التاريخ والشعر (مقال)، ص:96-97.

عظيم لم يستطع تجاوزه حتى "بدت له حياته بعد فَقْد مالك ضرباً من العبث المرِّ الذي تَفْقِد فيه الذات مسوِّغات وجودها، فيتساوى عندها الوجود والعدم"[1]. ويخلصنا تتبع هذا المثال إلى أن القراءتين معاً أي: نصب بلقعاً على الحال أو البدل حققتا دلالات ارتبطت عند متمم بن نويرة نفسياً بمقتل أخيه. فلكل وجاهتها في تحقيق المعنى وترسيخه، فالنصب على الحال فيه بيان هيئة الأرض، وعلى البدل تأكيد المعنى وترسيخه.

3. الحال المعرفة: بين المعيار النحوي والوظيفة الدلالية.

الأصل في الحال أن تكون نكرة، وذهب ابن هشام إلى أن ورودها على غير هذه الهيئة يقتضي تأويلها، فهو يرى أن الحال يجب فيها:" أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم فإن وردت بلفظ المعرفة أُوِّلت بنكرة: قالوا (جَاءَ وَحْدَهُ)، أي: منفرداً "[2]. وقال أبو الفداء:" وإنَّما كانت الحال نكرةً، لعدم الاحتياج إلى تعريفها، ولأنها لو كانت معرفة لالتبستْ بالصِّفة في بعض الصُّور"[3].

ومن أمثلة الحال معرفة قول متمم بن نويرة، في رثاء أخيه مالك:

وغَيَّرَني، ما غَالَ قيساً، ومَالكاً وعَمْراً، وجَزْءاً بالمُشَقَّرِ ألمعا.

وفي قوله (ألمعا) قراءات، أولها: ما نقله التبريزي عن المرزوقي في قوله:" قال ابن الأعرابي: أراد: بالمشقَّرِ الألمعِ، فلمَّا حذف الألف واللام من الصفة نصب على الحال، ويقال: أَلمعُ ويَلمَعُ، شبَّهه بالسَّراب."[4]والملاحظ أن ابن الأعرابي نقل لفظ (ألمع) من باب الصفة كونه يدل –عنده–على السّراب، إلى الحال. وقد" حَكَى الأَزْهَرِيُّ عَن اللَّيثِ: قالَ: (الأَلْمَعِيُّ واليَلْمَعِيُّ: الكَذَّابُ) مأخُوذٌ من اليَلْمَعِ، وهُوَ السَّرَابُ، قالَ الأَزْهَرِيُّ: مَا عَلِمْتُ أَحَداً قالَ فِي تَفْسيرِ اليَلْمَعِيِّ من اللُّغَوِيِّيْنَ مَا قالَهُ اللَّيْثُ، قَالَ:

---

[1]- مراثي متمم بن نويرة لأخيه "دراسة في التاريخ والشعر (مقال)، ص:102.

[2]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ص:300-301.

[3]- الكناش في النحو والتصريف، ج1 ص:117.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1185.

وَقد ذَكرْنا مَا قَالَهُ الأَئِمةُ فِي الأَلْمَعِيِّ، وهو مُتَقَارِب يُصَدِّقُ بَعْضَه بَعْضاً، قال: والَّذي قالَهُ اللَّيْثُ باطِل، لأنه على تفسيره ذمٌّ، والعرب لا تضَعُ الأَلمعِيَّ إلاَّ في موضع المِدْحِ"[1]

وهذ ربما هو الذي دفع الشاعر إلى حذف الألف واللام، من ألمع، مخافة التباس الحال بالصفة، أو هكذا يبدو ظاهرياً إلا أن الأمر ليس كذلك، حيث التعبير بالصفة، يفيد – في هذا السياق- الذم، ويمكن تلمس ذلك من خلال الوظيفة النحوية للنعت إذ قال فيها صاحب الكناش" والنعت يفيد التخصيص إن كان للنكرة، نحو: (جاءني رجل طويل)، ويفيد التوضيح إن كان للمعرفة، نحو: (جاءني زيد الطويل) ويكون لمجرد الثناء، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم، ولمجرد الذم، نحو (من الشيطان الرجيم)، ويكون النعت أيضا للترحم، نحو (مررت بزيد المسكين)، واعلم أنَّه يجيء أيضا للتوكيد، كقوله تعالى:(نفخة واحدة)."[2]

إذ يظهر الذّم في حمل لفظ (ألمع)، على المعنى اللغوي الذي ذهب إليه ابن الأعرابي. والدال على السّراب أو الكذب، كما حَكَى ذلك الأَزهريّ نقلا عن الليث. فيكون اتصاف المشقّر بصفة الألمع ذّماً له لا مدحاً. وهذا ما حمل ابن الأعرابي-ربما-إلى نقل اللفظ من الصفة إلى الحال، كونه صفة غير لازمة للمتصف بها. فيكون المعنى على هذا التقدير: إنما أهلكني مقتل مالك وصحبه بحصن المشقّر الشبيه بالسَّراب.

واستشهد ابن الأعرابي ببيت أنشده إياه أبو تَمَّامٍ الأَسديّ[3]:

إذا ما ذَكَرتُ الوُدَّ، بيني وبينَها تولَّتْ وقالتْ: إنَّما أنتَ يَلْمَعُ[4]

---

[1]- تاج العروس، مادة (لمع)، ج22 ص:168.

[2]- الكناش في النحو والتصريف، ج1 ص:160.

[3]- قال عنه محقق شرح اختيارات المفضل، (أعرابي فصيح، يروي عنه ابن الأعرابي اللغة والغريب، ينظر هامش7 ج3ص1185، وكذا إصلاح المنطق ص317، وأضداد ابن السكيت ص:171، وأضداد ابن الأنباري ص:152، وأضداد أبي الطيب ص:250 والأنباري ص:668.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1185.

وتكمن أهمية الشاهد في توجيه دلالة البيت، من حيث الاستعمال اللغوي للفظ (يلمع). إذ يدل حسب السياق الوارد فيه على السَّراب. والشاهد فيه لفظ يلمع وهي دلالة مستقاة من المعاجم اللغوية، إذ إنها تحيل على الدلالة نفسها التي ألمع إليها الشارح. وهذا لا ينفي وجود دلالة لغوية ثانية للفظ، أشار إليها التبريزي في قوله:" وألمع أي: ألمع بهم الموت، أي: ذهب بهم"[1]. لأنَّ اللفظ عنده احتمل معنى الذّهاب، وهو معنى يحتمله البيت، وتتغير بموجبه دلالته، حيث إن قراءته على هذا الوجه تفضي إلى ذهاب الموت بمالك وصحبه أجمعين. وأما القراءة الثانية: فهي نصب(ألمعا) على الحال، وقد نقل التبريزي عن المرزوقي ما " حُكي عن الكسائي أنه قال: أراد معاً، فأدخل الألف واللام"[2]و" قال أبو عمرو بن العلاء: يعني الذين معاً"[3]. والملاحظ أنَّ أبا عمرو بن العلاء، تأوَّل الألف واللام فحملهما على معنى اسم الموصول (الذين). وذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية أن وصل (أل) بالظرف (مع) شذوذ على خلاف القياس[4]، حيث استشهد ببيت متمم بن نويرة في الباب.

فجاء المعنى تبعاً لذلك، أي: الذين معاً. فيكون بذلك نصب معاً على الحال التي قال فيها ابن مالك:" والأكثر في معاً النصب على الحال"[5]. ونخلص إلى أن نصبها على الحال يبين الهيئة التي آل إليها مالك وأصحابه، كونهم قتلوا دفعة واحدة، وفي الوقت نفسه، ويستشف هذا من الفرق الدقيق بين قولنا معاً وجميعاً، حيث ذهب ابن مالك: إلى أنها مساوية لمعنى:(جميع). قال أبو حيَّان: "وليس بصحيح، فقد قال ثعلب: إذا قلت: جاءا جميعاً احتمل أنَّ فِعْلَهُما في وقت أو وقتين، وإذا قلت: جاءا معاً، فالوقت واحد، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدّلالة على الاتّحاد في الوَقْتِ"[6].

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1185.

[2]- المصدر نفسه، ج3 ص:1185.

[3]- المصدر نفسه، ج3 ص:1185.

[4]- ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، هامش ص:160-161

[5]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3ص:1459.

[6]- همع الهوامع، ج3 ص:229.

وخلاصة ذلك أن تتبع لفظ (ألمع) يؤدي إلى تعدد دلالي، خلقه تغير الحركة الإعرابية، مما يبرز بجلاء قيمة هذه الحركات وأثرها في توجيه النص. وفي هذا السياق اتضح أن النصب على الحال فيه بيان هيئة مالك وأصحابه، في حال ذهابهم أي قتلهم. أما على الصفة فتكون نعتا للمشقر أي: القصر الذي وقعت فيه النازلة. وتحت كل قراءة معنى بليغ.

4. **تنكير صاحب الحال دلالة على التخصيص.**

أفرد النحاة لصاحب الحال كلاماً مخصوصا، متتبعين كل حالاته تعريفاً وتنكيراً. فجعلوا الغالب فيه التعريف، جاء في التسهيل:" لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة، ما لم يختصّ أو يسبقه نفي أو شبهه، أو تتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة."[1] وعلل أبو الفداء، هذا الأمر في معرض حديثه عن شروط الحال، حيث ذهب إلى أن الحال" تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالبا، لأنه مَحْكُومٌ عليه، ومن شأن المحْكُوم عليه أن يكون معرفة، وقال: غالبا، لأنه قد يكون نكرة"[2].

ويرى الرضى في شرحه على الكافية، أن الغالب في صاحب الحال التعريف "لأنه إذا كان نكرة، كان ذكره ما يميّزها ويخصصها من بين أمثالها، أعني وصفها: أولى من ذكر ما يقيِّد الحدث المنسوب إليها، أعني حالها، لأنَّ الأولى أن يبيَّن الشيء أولاً، ثم يبيَّن الحدث المنسوب إليه، ثم يبيَّن قيد ذلك الحدث"[3]

وجاء في أوضح المسالك" أنَّ صاحب الحال لا يكون إلا معرفة، فإن كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ، فلو جاز أن يكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السَّامع أنَّها نعت

---

[1]- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي (600هـ-672هـ)، تح: الدكتور عبد الرحمن السَّيّد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط الأولى 1410هـ-1990م، ج2 ص:331. وارتشاف الضرب، ج 3ص:1577.

[2]- الكناش، ج1ص:117.

[3]- شرح الرضى على الكافية، ج2ص:16.

في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك:(ضربت اللص المقيَّد) ففروا من توهم كونها نعتا في هذه الحالة، فالتزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يَتوهم مُتوهم أنها نعت. لأن النعت يجب موافقته للمنعوت فيهما"[1]وذكر فاضل صالح السامرائي،" أنَّ صاحب الحال يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلاّ بمسوغ"[2].

ومثال ذلك ــفي شرح اختيارات المفضل ــ قول الكَلحبة العرَني، حينما "كَانَ نازلا بزَرود ــ وَهِي أَرض بني مَالك بن حَنْظَلَة، وَهُوَ من بني يَرْبُوع ــ فأغارت بَنو تغلب على بني مَالك، وَكَانَ رئيسهم حَزيمة بن طَارق، فاستاق إبلهم فَأتى الصرِيخُ إِلى بني يَرْبُوع فَرَكبُوا فِي إثره فهزموه واستنقذوا مَا كَانَ أَخذه"[3]

قال: **أمَرتُكُمُ أَمرِي، بِمُنعَرَجِ اللِّوى ولا أَمرَ للمَعْصِيّ إلَّا مُضَيَّعا**

ذكر التبريزي نقلاً عن المرزوقي أنَّ الكلحبة العرني إنَّما "ذكر: (المنعَرج) تنبيهاً على موضع العِظة (وتأكيداً لإلزام الحجة) والأمكنة والأزمنةُ، لكونها أوعية للأفعال، تجعل مواقيتَ لها "[4]. وقال صاحب الخزانة:" وإنما قال بمنعرج اللوى ليعلم أين كان أمرهُ إيَّاهم"[5]. ويبدو أن ذكر المكان فيه إشارة قوية للقوم، لاتخاذ القرار الصائب. إما إقداماً أو إحجاماً على عدوهم، ويدلل على ذلك قول الشاعر:

---

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، هامش 3، ج 2 ص:300-301.

[2]- معاني النحو، ج2ص:290.

=ومن المسوغات التي ذكرها د. فاضل صالح السامرائي:

أ.تقديم الحال على صاحبها النكرة، نحو: (أقبل حافظاً رجلٌ) فأصل الكلام (أقبل رجلٌ حافظٌ) وحافظ نعت، ثم قدمت الصفة على صاحبها، فانتصب على الحال، لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف.

ب.أن يكون مسبوقاً بنفي أو شبه النفي، نحو (ما أقبل طالب مقصراً) و(لا يأتيني طالب مقصراً)

ج. أن تكون النكرة مخصصة بإضافة، أو وصف، كقولنا، (أقبل رجل عليّ حافظاً) و(قدم طفل صغير باكياً)

وغير ذلك من المسوغات، ينظر همع الهوامع على جمع الجوامع، ج4 ص:21 وما بعدها.

[3]- خزانة الأدب، ج1 ص:388.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:148. (...) زيادة من شرح المفضليات للمرزوقي لم يذكرها التبريزي

[5]- خرانة الأدب، ج1 ص:391.

(بمنعرج اللوى)، قال التبريزي"(منعرج اللّوى): مُنقطَعُهُ. يقال: انعرج القوم عن الطريق وانعرج الوادي نفسه. و (اللوى): مسترَقُ الرمل. يقال: ألوَى الرجل، إذا صار في اللِّوى"[1]. فيكون المعنى تبعا لذلك ما أشار إليه المرزوقي بقوله:" وكأن هذا الشاعر كان يحذّر الحي مما اتفق عليهم من الغارة، ويأمرهم بقصد أعدائهم قبل أن يُقصَدوا."[2]

وقول الكلحبة العربي: ..... **ولا أمرَ للمَعْصِيّ إلَّا مُضَيَّعا**

احتمل فيه لفظ مضيَّعاً ثلاثة وجوه إعرابية، كل واحد منها يحقق دلالة خاصة. إذ جوّز المرزوقي فيما نقله التبريزي "أن ينتصب على الحال وإن كان ذو الحال نكرة. ويجوز أن يكون استثناء خارجاً"[3] أو أن يكون "انتصاب (مضيَّعاً) على أنه صفة لـ (لا أمر)"[4].

ويبدو أن نصب مضيعاً على الحال، يتيح للقارئ معنيين اثنين، ارتبطا بطبيعة الأمر الذي قدمه الشاعر لقومه. أولهما: أنَّه كان مطاعاً في قومه قبل خروجه لملاقاة عدوه، غير أنه لم يعد كذلك بدلالة قوله (ولا أمر للمعصي)، حيث نصب مضيعاً على الحال، أفاد في هذا السياق أنّ عدمَ طاعة الأمر إنَّما هو حاصل في الوقت الذي وقع فيه، لكون الحال صفة غير لازمة لصاحبها، وإنما هي هيئته في ذلك الوقت بصرف النظر عن زمن الماضي أو الاستقبال. وبهذا يكون المعنى: أني اسديت لكم نصحي فلم تلتزموه، لعصيناكم لي في هذه الموقف.

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:148.
[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:148.
[3]- المصدر نفسه، ج1 ص:148.
[4]- المصدر نفسه، ج1 ص:148.

وثانيها: أن يكون أمره مُضَيَّعاً على الإطلاق، لكون قومه لا يسمعون كلامه ولا يأخذون برأيه. فخرج الكلام هذا المخرج، من الأمر ليخرج عن مقتضى الظاهر كونه أمراً يفيد الالزام إلى معنى مجازي يفيد الوعظ ومرد هذا الكلام مؤسس على قول الشارح:" وذكر المنعرج تنبيها على موضع العظة"[1].

وأشار المرزوقي بقوله:" يجوز أن ينتصب على الحال وإن كان ذو الحال نكرة"[2]إلى قضية مهمة جدا ارتبطت بصاحب الحال، إذ الأصل فيه التعريف غير أنَّ وروده نكرة إنَّما سوَّغه النفي[3]. الذي سبقه في قوله: (لا أمر)، فجاز في حقه التنكير، حتى لا يختلط بعد اقترانه بالحال بالنعت، لكونهما حينها نكرتين، مما قد يدفع بالقارئ إلى توهم الاتباع في مثل هذه الحالة. وجاء في الخزانة نقلا عن الخليل جَواز تنكير" ذي الحال لكونه عاماً كأنَّه قال: للمعصيّ أمره مضيعاً"[4]

وذهب الأعلم الشنتمري إلى ضعف هذا الوجه، حيث قال:" الشاهد فيه نصب مضيّع على الحال من الأمْر، وهو حال من النكرة، وفيه ضعف لأن أصل الحال أن يكون للمعرفة"[5]. ونرى أن عدم قبول الأعلم بهذا الوجه، ووصفه بالضعف لا مسوّغ له، إذ حمل قوله على ظاهره، لأن ذي الحال يجيء نكرة بمسوغات حددها النحاة، كما يجيء معرفة، وقوله بأن أصل الحال أن يكون معرفة، قد يكون بسبب رفع اللبس عن القارئ، حتى لا يلتبس عليه الحال بالنعت في مثل هذا المقام. إذ الكلام بعد تقدير المضمر هو: ولا أمرَ للمعصيّ إلا أمراً مضيعاً. وهو التقدير نفسه الذي قال به النحاس إذ يرى أنَّ مضيعاً " يجوز أن يكون حالاً للمضمر، التقدير إلا أمراً في حال تضيّيعه، فهو حال من نكرة"[6]

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:148

[2]-المصدر نفسه، ج1 ص: 148.

[3]- ينظر: همع الهوامع، ج4 ص21 وما بعدها، ومعاني النحو ج2 ص:290. مسوغات تنكير صاحب الحال.

[4]- خزانة الأدب، ج2 ص 391.

[5]- المصدر نفسه، ج3 ص:386.

[6]- المصدر نفسه، ج3ص:386. وينظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص:232.

وعقب البغدادي على قول النحاس في إضمار صاحب الحال وتقديره بـ (أمراً)، قائلاً:" أقول: هذا التقدير يقتضي أن يكون مضيعاً صفةً لا حالاً "[1]. وورد في الإنصاف جواز أنْ يكون" مضيعاً حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور قبله"[2]

ويخلصنا تتبع نصب مضيّعاً على الحال، إلى رأيين مختلفين لكل واحد منهما وجاهته، وأهميته في توجيه دلالة البيت، إذ الرأي الأول يرى ضرورة تقدير مضمرٍ نكرة في موضع صاحب الحال من (مضيعاً)، ويترتب عن ذلك أمران: أولهما مرتبط بالمبنى، إذ صاحب الحال فيه نكرة، وثانيهما مرتبط بالمعنى، حيث المتَّصف بالتضييع إنَّما هو الأمر، وإلى ذلك أشار التبريزي نقلاً عن المرزوقي قوله:" والمعنى: إني نصحت لكم قبل وقوع الكائنة بكم، فلم تقبلوا مني، وضيّعتم الرشد، والمعصيُّ مضيَّعُ الأمرِ"[3].

وللبيت قراءة ثانية قال بها المرزوقي، ينتصب فيها مضيعاً على غير الحال وإنَّما "يجوز أن يكون استثناء خارجاً، كأنه: لا أمر للمعصيّ يُطاع فيه لكنّ له مُضيَّعاً "[4]. وذهب الأعلم فيما نقله البغدادي، إلى أنه" يجوز نصبه على الاستثناء، والتقدير: إلاَّ أمراً مضيعاً. وفيه قبح، لوضع الصفة موضع الموصوف"[5]. ولا نرى في ذلك قبحاً، لكون حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير في كلام العرب، وأكثر ذلك كما قال ابن جني:" في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أنَّ الصفة في الكلام على ضربين: إما للتلخيص والتخصيص، وإمَّا للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانِّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان"[6].

---

[1]- خزانة الأدب، ج3 ص:386.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف، هامش 160، ج1 ص: 271.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 148.

[4]- المصدر نفسه، ج1 ص: 148_149.

[5]- خزانة الادب، ج3 ص:386.

[6]- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ت ط)، ج2ص: 366.

وعقب البغدادي في الخزانة على رأي الأعلم، وأكّد أن لا قُبح في المسألة، معللاً ذلك بقوله:" أقول: لا قُبحَ، فإن الموصوف كثيراً ما يحذف لقرينة"[1]. ويبدو أن عدم قبول الأعلم بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، راجع بالأساس إلى ما ذكره ابن جني، حيث اشترط في حذف الموصوف أنه" متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلّما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير لائق بالحديث. ومما يؤكد عندك ضعفَ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه"[2].

ولسنا نرى فيما ذهب إليه الأعلم من استهجان لحذف الموصوف وجهاً، لكون ذلك مرتبط بوجوه ذكر ابن جني شيئا منها في الخصائص "كأن تكون الصفة جملة، نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهُه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، أو لقيت وجهُه حسن لم يحسن"[3]. فيكون المعنى بناء على ذلك ما ذهب إليه التبريزي نقلا عن المرزوقي، حيث قال: "فيكون انتصاب (مضيَّعاً) على أنه صفة لـ (لا أمر). كأنه قال: لا أمر للمعصي غيرَ مضيع"[4].

وحمل مضيعاً على الاستثناء فيه قصر للصفة (مضيعاً) على الموصوف (لا أمر)، ويستشف ذلك من الفرق الدقيق الذي أشار إليه فاضل صالح بين الاستثناء بإلاَّ و بغير، حيث إنَّ " (إلاَّ) تفيد القصر نصاً، وأما (غير) فتفيد القصر تضميناً، فقولك (لا تعبد إلاَّ الله) أفاد الحكم، وهو الأمر بعبادة الله نصاً صريحاً، وأمَّا قولك (لا تعبد غيرَ الله) فهو نهي عن عبادة الله، ومضمونه الأمر بعبادة الله"[5]وقياساً على هذا، أمكننا حملُ القصر المترتب عن الاستثناء (بإلاَّ) على القصر نصاً لا تضميناً، لكون التضييع

---

[1]- خزانة الادب، ج3 ص:386.

[2]- الخصائص، ج2 ص:366

[3]- المصدر نفسه، ج2 ص:366.

[4] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:148.

[5]- معاني النحو، ج2 ص: 265.

حاصل في حق المعصيّ لا مَحِيد عنه. إذ لو كان الاستثناء (بغير) لم يفيد هذا المعنى، فيحمل على النهي عن تضييع الأمر ظاهراً، ومقصود الشاعر غير ذلك إذ إنه يُقِرُّ بضياع أمره وعدم امتثاله.

ويخلصنا تتبع هذا المثال إلى بيان التعدد الدلالي الحاصل في لفظ مضيعاً، إنْ نصباً على الحال أو الصفة أو الاستثناء، تعدد أفضى إليه تعدد الوظيفة النحوية وما تولد عنها من تغاير دلالي، أفاد المعنى ثراء.

5. الوظيفة الدلالية للحال المشتق.

ذهب ابن مالك في ألفيته إلى أنَّ الغالب في الحال الاشتقاق، وهذا لا ينفي وروده جامدا في حالات كثيرة ذكرها المصنف في قوله:

وكَونُـهُ مُنتقــلاً مُشْــتقاً يَغْلِبُ، لكن ليسَ مُسْتَحَقَّاً

ويَكْثُـرُ الْجُمُودُ: في سِعْرٍ، وفي مُبْدِى تَاَوُّلٍ بـلا تكَلــُّفِ

كَبِعْهُ مُدَّاً بكـذا، يداً بِـيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَــداً، أىْ كأَسَــدْ[1]

فيجيء الحال بعد الاشتقاق في صورة: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة...، وجاء في معاني النحو أن "الأصل في الحال أنْ تكون وصفاً، والمقصود بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل"[2].

ويبدو أن قول صاحب معاني النحو بالأصل في الحال كونها وصفا، هو ما عليه جمهور النحاة، قال الرضى:" هذا ردٌّ على النحاة، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا ردَّه

[1]- شرح ابن عقيل، ج2 ص:244_245.

[2]- معاني النحو، ج2 ص: 282.

بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً، أي: هذا مبسراً أطيب منه مُرطباً"[1]

ويبدو من هذا التحديد أن صاحب معاني النحو، عمد إلى تقسيم الحال من حيث الاشتقاق والجمود، على أساس الوظيفة المتحققة في كليهما، إذ إن وظيفتها في الاشتقاق الوصف، أما ورودها جامدة فتدل على سعر أو تقسيط أو تفاعل أو على التشبيه أو ترتيب...[2]. وقد ورد الحال في شرح اختيارات المفضل، مشتقاً وجامداً. ويمكننا تتبع بعض صوره من بيان الوظيفة النحوية المتحققة منه.

6. دلالة الاشتقاق من اسم الفاعل.

ومن أمثلة الحال المشتق على وزن اسم الفاعل، قول عبدة بن الطيب في معركة القادسية بين العرب والفرس، وكان عبدة قد شهد موقعة بابل فلما آيسته رجع إلى البادية فقال من قصيدة له:

يُقَارِعُون رُؤوسَ العُجْمِ ضَاحِيَةً منهم فَوَارِسُ لا عُزْلٌ ولا مِيلُ[3]

ذهب التبريزي إلى أنَّه:" إنَّما قال: يقارعون رُؤوسَ العُجمِ، لأنَّ رجال الحيّ كانوا بُعِثوا لمحاربة الفرس"[4]، وقال الأنباري:" والعُجْم ههنا أهل فارِسٍ. أراد الوقعة التي كانت في عَقْبِ القادِسيَّةِ: وكانت العُجْمُ جاءتْ بالفُيُول"[5]. وأشار المرزوقي فيما نقله التبريزي، إلى أن الضاحية: البارزة." وانتصب ضاحية

---

[1]- شرح الرضى على الكافية، ج2 ص:32.

[2]- ينظر معاني النحو، ج2 ص:282_283.

الحال دالة على سعر نحو: اشتريت الكتب كتاباً بنصف دينار

" " " تقسيط نحو: وضعت كتبي كتاباً عند كل واحد

" " " تفاعل نحو: بعته يداً بيدٍ، وكلمته فاه إلى فمي

" " " التشبيه نحو: بدت قمراً

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:644.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:644.

[5]- المفضليات بشرح الأنباري، ص268.

على الحال"[1]. ويتبين من خلال قراءة ضاحية على الحال من الرؤوس، بيان هيئتها وهي بارزة للمقارعة والمنازلة، وقد ورد اللفظ بصيغة اسم الفاعل الدال على الحال. ويدل على ذلك وروده نكرة منونةً، تدل على وقوعه في الحاضر. فيكون المعنى على ذلك، أن مقارعة الفرس كانت برؤوس بارزة للقتال، فوارسها حاملين أسلحتهم مستقرين في ركوبهم. ودل على ذلك قوله" لا عُزْلٌ ولا مِيلُ" قال الأنباري: " والعُزْل جمع أعْزَلَ وهو الذي لا سِلاحَ معه. والأَمْيَلُ السَّيئُ الرُّكوبِ"[2]

<u>ومن أمثلة اشتقاق الحال من اسم الفاعل أيضا.</u>

قول تأبط شراً في وصف الطَّيف والتعبير عما كان يكابده:

يا عِيدُ، مالَـكَ مِن شَوقٍ، وإيـراقِ ومَرِّ طَيفٍ، على الأَهـوالِ، طَرَّاقِ؟

يَسرِي عَلَى الأَيْنِ والحَيَّاتِ مُحْتَفِياً نَفسِي فِداؤكَ، مِن سارٍ على ساقِ.[3]

فتبدو الصورة حسب رأي زيد بن محمد الجهني" صورة نفسية هي في حقيقتها تجسيد للمكابدة العاطفية التي يعانيها الشاعر في تفرده وتواريه في الفيافي، لكونه صعلوكاً، فالطيف رمز للشوق وتعبير عن التطلع من مكان العزلة والبعد إلى الأنيس والحبيب المفقود أو البعيد"[4]

وتزيد الصورة جماليةً باجتماع عناصر يتجسد من خلالها الإحساس بالمعاناة: زمانيةً: كقوله: يسري. قال الأنباري:" يقال: سَرَى وأَسْرَى بمعنى واحدٍ ويقال سَرَى إذا سَارَ الليل كُلَّهُ وأَسْرى إذا سار من آخر الليل"[5]. ونرى أن تحديد دلالة لفظ سرى يمكننا من معرفة حجم المعاناة التي لقيها تأبط شراً. وتفصيل ذلك أن الأنباري عمد في تحديد دلالة اللفظ إلى الترادف الحاصل بين لفظي (سرى/ أسرى)

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:644.

[2]- المفضليات بشرح الأنباري، ص268.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:95_98.

[4]- الصورة الفنية في المفضليات، ج1 ص:192.

[5]- المفضليات بشرح الأنباري، ص:3.

فجعلهما بمعنى واحد، وفي المرة الثانية جعل لك لفظ دلالته الخاصة به، حيث سرى بمعنى: سار الليل كُلَّهُ، وأسرى: إذا سار من آخر الليل.

وتكمن أهمية تحديد دلالة اللفظ حسب رأي العياشي السنوني في" ضبط إنتاج الدلالة، وابتكار آليات الفهم والتفهيم للفظ المفرد والمركب، الذي لا خلاف في بيان وتبيين دلالته ومستويات استخدامه، وتلقيه، وللفظ الذي يكون محط اختلاف في القراءة والتأويل"[1]. ويبدو لنا من خلال التدقيق اللغوي بين اللفظين، أنه يفضي إلى دلالتين متغايرتين إذ أن الإقرار بالاختلاف المعنوي بين سرى وأسرى يؤدي حتما إلى كون السّاري قد سَارَ الليل كله، مما يزيد في معاناته وشدة ما يلاقيه. عكس أسرى أي: من آخر الليل، فلا تكون فيه الشدة نفسها إذ سار الليل كلّه. فتلقي هذه الظلال الزمنية بكامل ثقلها على نفسية الشاعر المتأزمة وتزيده غمَّاً على غَمّ.

ولعل نصب محتفياً على الحال يحقق في البيت معنى بديعا استنادا إلى السياق العام، حيث يدل على الهيئة التي كان عليها السَّاري، حافي القَدم يمشي فوق طريق ملئ بحيات، مما يزيد من شدة الأهوال التي لقيها. وقد أسهم لفظ الأهوال في نسج مشهد ملأ، كما أشار صاحب الصورة الفنية في المفضليات" جو الصورة كله بغمام من الخوف الذي يكابده الشاعر في انفراده، وقد جرت كلمة الأهوال وهي عنصر أساس من عناصر الصورة بتداعي الطبيعة رمزاً مادياً لجانب من هذه الأهوال وهو في قوله :(يسري على الأين والحيات) فالطريق مفروشة بتجمعات أو ثلل من الحيات، وهذا التداعي يبرز في الصورة من المكان بالمخوف"[2].

فيكون بذلك نصب محتفياً، بيانا لصورة الطيف وحالته التي هو عليها مبالغة في رسم صورة مفعمة بالمعاناة، أسهم في رسمها عناصر كالطيف والأَين والحيات، تحقيقاً لمشهد تبدو فيه مجتمعة تعبيراً عن حالة الطَّيف، غير آبه بما حلَّ به من جراء كل هذه الأهوال. هدفه الوصول إلى المحبوب حتى ولو كلفه

[1]- قضايا دلالية، ص:7.

[2]- الصورة الفنية في المفضليات، ج1 ص:193.

ذلك حياته. حيث زاد من تعميق هذه الحالة قوله: (نفسي فداؤك من سار على ساق)، قال المرزوقي:" ثم التفت فيه فقال تفديك نفسي من سارٍ على شدةٍ وصابرٍ على أذى ومشقةٍ في زيارة الصديق ذي مقةٍ"[1]. واستنادا إلى ما سبق، أمكن قراءة لفظ الساق قراءات مختلفة، تسهم في إعادة تشكيل المعنى وبنائه، ليتماشى والسياق العام للبيت. **أولها**: ما قال به التبريزي حيث: "يحتمل أن يكون المراد بـ (الساق): الشدة. ومنه قامت الحرب على ساق و(يوم يكشفُ عن ساق) ويكون معنى البيت: يسري هذا الخيال – على ما يعرض له من إعياء ووطء حيّات – حافياً، ثم التفت إليه فقال: تفديك نفسي من سار على شدة"[2].

ويدل تسخير الشاهد القرآني في هذا السياق، على مدى احتفال الشارح بالشاهد والعناية به باعتباره نمطا حجاجيا يُمَكِّن من إقامة الدليل، وإعطاء الشَّرعية للنص المستشهد له. فينتقل _ حسب رأي الدكتور عبد الرزاق صالحي _" من سياق الأصل إلى سياق طارئ، شاهداً، ودليلاً، وبرهاناً، ورَجيعاً معرفياً"[3]. غير أن الشاهد القرآني في مقام الاستشهاد على لفظ (السَّاق) أخد بعداً مجازيا، ولم يُحمل على دلالته الحقيقية. بدليل ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال في تفسير قوله تعالى: (يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ) "في معنى يوم يشتد الأمر ويتفاقم، ولا كشف ثم ولا ساق، كما تقول للأقطع الشحيح: يد مغلولة، ولا يد ثم ولا غل، وإنما هو مثل في البخل، وأما من شبه فلضيق عطنه"[4]. فيكون الشاهد هنا بهذا المخرج المجازي دالاً على الشدة، كما أشار إلى ذلك المرزوقي بنص العبارة (تفديك نفسي من سارٍ على شدة). وهو معنى يتناغم وحالة الطَّيف وما عرض له من أهوال جمَّة.

وثانيها: "يجوز أن يكون المراد بالساق: واحد الأسْوق لأنه كما قال (يسري) وصفه بما يوصف به ذو الساق. ويكون المراد به الجنس. والمعنى: تفديك نفسي من سار على قدم، والمعنى: من الناس

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:12.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:100.

[3]- أشكال الشاهد وإشكالات الاستشهاد، (مقال ضمن مجلة آفاق أدبية العدد السادس)، ص:14

[4]- الكشاف، ج 6 ص:190.

كلِّهم"[1]. وعندنا أيضا أن هذه القراءة حُمِلَت على المجاز المرسل علاقته الجزئية، حيث أطلق الجزء وهو الساق (أو القدم) وهو يريد الكل وهو الإنسان. ويفهم منها إحاطة المخاطب بعناية شاملة لا تقتصر على شخص معين بل من مطلق الناس مبالغة في الفداء وبيانا لقيمة المُفْتَدَى.

وثالثها: "يجوز أن يقصد بالكلام إلى الحُفاة الرَّجَّالة خاصة دون الركبان، لقوله (محتفياً) وهو الذي لا حذاء عليه"[2]. وهذا الوجه أيضا تحتمله قراءة البيت، إذ القصد فيه بيان هيئة ساق الساري غير مُنْتَعِل حذاءه. ومبالغة في رسم صورة المشقة والتعب لتكون أَوْقَعَ في نَفس المتلقي، خصوصاً أن الأرض التي وطئها الطيف ليست أرضا عادية بل أرض امتلأت حَيَّات، فتبدو بذلك ملامح القسوة أكثر تأثيراً.

ويسلمنا تتبع هذه القراءات المختلفة، إلى تنوع دلالي يسمح به السياق العام للنص، يبدو فيه لفظ (محتفياً) البؤرة المركزية، التي تدور في فلكها كل الاحتمالات القرائية الممكنة. والذي أعطاه هذه المكانة، انتصابه على الحال بيانا للحظة إسراء الطّيف حافياً إلى أن وصل إلى أعتاب حبيبه. كل ذلك تجسد في شكل صورة نفسية قال عنها الدكتور زيد بن محمد الجهني: " وفي الصورة وحدة نفسية تبدأ بمناجاة عاطفية بقوله: (يا عيد مالك من شوق وإيراق) ثم باستحضار صورة الحبيب تخيلاً، ثم بلقاء سعيد يشفي تلك النفس المشوق وهو قوله بعد أن وصل إليه الطيف:(نفسي فداؤك من سار على ساق)"[3].

7. القيمة الدلالية لصياغة الحال من اسم المفعول.

اعتنت العرب بعُدتها الحربية بدءً من الخيل فأبدعت في توصيفها وتدقيق النظر في أدق تفاصيلها، وأكرمتها أيَّما إكرام لدرجة عدم وضع الثقة في إطعامها إلا في أهلها، وفي ذلك قال المرزوقي: "إذ كان

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:100_101.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:101.

[3]- الصورة الفنية في المفضليات، ج1ص:193.

همُّهم الغزو، ومَرْبِطُ خيولهم وَسْطَ بيوتهم، يضمِّرونها ويتفرَّسون على ظهورها، ولا يأتمنون عليها في سياستها وصَنْعتها إلاَّ أنفسَهم"[1]. كما أجادت في ذكر مزايا الخيل وأفرد الشعراء لها قصائد كثيرة. غير أن الخيل لم تكن وسيلة الفارس الوحيدة في حربه وصيده، بل بلغت العناية الأسلحة سيفاً ورمحاً وقوساً وترساً وغيرها من الأسلحة التي يستعان بها في قضاء المآرب. وقد تصل العناية أقصى درجاتها حينما يهمل الرجل ثيابه من أجل أن يكسو سيفه ذهبا، لأنه رمز الشجاعة والقوة. وفي هذا قال بِشر بن عمرو:

وتَرى جِيادَ ثِيابِهِمْ مَخلُولةً والمَشْرَفِيّةَ، قَد كَسَوها المُذْهَبا[2]

وقد أجاد الشاعر في وصف حالة ثياب قومه إذ جعلها مَخْلُولَةً أي: ذات ثقوب، وإنما قال: جِياد ثيابهم حتى لا يظن المتلقي أنَّهم يبخلون على أنفسهم، وعندهم ثياب جديدة قد ادخروها ليوم فرح أو غيره، فقطع بقوله كل مجال للشك، مبالغة منه في تواضع قومه. وفي مقابل ذلك أعلى من قيمة المشرفية فجعلها مكسوة ذهباً. ليضعنا أمام صورة قد يبدو فيها نوع منى التناقض الجلي، بين ثنائية (الثياب المخلولة/ والمشرفية المذهبة). وهو يقصد من وراء ذلك ما ذهب إليه المرزوقي، حيث قال:" والمعنى: إنّ هِمّتَهم مقصورةٌ على ما يُكسِبُهم جمالاً وعناداً. فترى كِسْوَتَهم مُتَقَطّعةً، لا يُفكّرون في إصلاحها. ولا يهتمون بغيرها وإذا نظرتَ إلى آلاتهم في الحرب ترَى سيوفَهم مُذْهَبَةً، وخيولهم كريمة مختارة"[3]

---

[1]- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت 421هـ)، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل-بيروت، ط الأولى 1411هـ/1991م، ج2 ص:1609.

[2]- شرح اختيارات المفضل ج3ص:1212. وشرج ديوان المفضليات للأنباري، ص555. وهي قصيدة لبشر بن عمرو: وهو مرثد ابن مالك بن ضُبيعة بن ثعلبة بن عَكابة بن ابن عليّ بن بكر من وائل. وكان بشر معاصراً للنعمان، آخر ملوك الحيرة من المناذرة. وهو شاعر جاهلي، قتله رجل من أسد. ينظر شرح اختيارات المفضل، هامش 1 ج3 :1203، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، ص:73.

ونسبها الأصمعي لحُجر بن خالد المرثديّ : وهو حجر بن خالد بن محمود بن عمرو بن مرثدي بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. شاعر جاهلي عاصر النعمان، ومدحه لأنه أجاره من بني تعلب. وذلك أنَّ عمرو بن كلثوم لطم حُجراً في حضرة المنذر واقتص منه حجر، فاستغاث عمرو ببني تغلب، فأجار المنذر حجراً، ينظر شرح اختيارات المفضل،ج3 ص:1207

[3]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:327. وينظر شرح اختيارات المفضل، ج3 ص1212.

ونصب (مَخلُولةً) على صيغة اسم المفعول، يفيد وجود مُحْدِث للفعل عَمِلَ فيه، فجعل الثياب خَلِقَةً بالِيَةً، والراجح أن يكون الزمان. وهذا يدل من جهة أخرى أن قِدَم الثياب لم يكن يؤثر في القوم. وسبب ذلك ما أشار إليه الأنباري في شرح البيت إذ قال" أي هِمَّتُهم في الحرب وإصلاحِ أدواتها لا يهتمون بِمَلْبَسٍ ولا مَطْعَمٍ"[1].

وقول التبريزي:" انتصب (مخلولة) على الحال؛ لأنّ (ترى) من رؤية العين"[2] احترازاً من أن يتوهم المتلقي أن (رأى) من أفعال اليقين، كونها تحتاج إلى منصوبين. وجاء في معاني النحو أنَّ رأى" من أفعال اليقين أيضاً بمعنى علم نحو: (رأيت الحقَ منتصراً) فإنْ كان الفعل بصرياً لا قلبياً تعدى إلى واحد نحو (رأيت سعيداً)"[3].

وموطن الشاهد عندنا كون رأى فعلاً بصريا، بدلالة ما أشار إليه الشارح بقوله: (لأنّ (ترى) من رؤية العين). وفي ذلك تحديد للدلالة المقصودة، إذ إن رأى البصرية تفيد تحقق الشيء مشاهدة بناء على يقين وعلم لا يعتريها شك. وكأنِّي بالشارح يدفعنا إلى تحديد العامل في (مخلولة) وانتصابها على الحال، كون هذا الأمر غير متحقق في حال حمل (رأى) على معناها القَلْبيّ لا البصري، لأنها إذ ذاك ستحتاج إلى منصوبين.

ويبدو أن الشاهد الذي ساقه التبريزي في هذا المقام، نقله عن الأنباري والمرزوقي، وهو قول الأعشى: "وهُمُّكَ في الغَزْوِ لا في السِّمَنْ"[4]. حاول أن يدلل به على اهتمام القوم بالغزو وانشغالهم به دون غيره، من مَلْبَسٍ كما نفى بشر بن عمرو ذلك عن قومه، بقوله:

وتَرى جِيادَ ثِيابِهِمْ مَخلُولةً والمَشْرَفِيّةَ، قَد كَسَوها المُذْهَبا.

---

[1]- شرح المفضليات للأنباري، 555.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1212.

[3]- معاني النحو، ج3 ص:12.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1212. وشرح المفضليات للأنباري، ص:555. وشرح المرزوقي، ج2 ص:327

أو مَطْعَمٍ كما قال الأعشى:

ترى هَمـَّه نظراً خَصْرَهُ وهمُّـكَ في الغَزْوِ لا في السِّـمَنْ.

واكتسب الشاهد في هذا السياق خصوصيته، من مقام الاستشهاد، إذ استشهد به في مقام معرفي أو بالأحرى معنوي صرف. معنى ذلك أنه لم يرد شاهدا على قضية نحوية أو بلاغية أو عروضية. وهذا النمط من الشاهد يسميه الدكتور عبد الرزاق صالحي: بالشاهد المؤازر أو المعية وهو عنده:" ما كان القصد منه بيان لفظ، أو معنى موجود في الشاهد المباشر قبله، فلا علاقة له بحكم ولا ظاهرة ولا مصطلح، إنه متداخل مع غيره من الشواهد الشعرية أو المنثورة المباشرة"[1].

ويبدو من تتبع هذا الشاهد أن ابن طباطبا العلوي (ت 322هـ/934م)، جعله وما سبقه من أبيات، من الشعر المتكلف البَشِع، بل وزاد على ذلك بأن قال:" فمثلُ هذا الشِّعرِ وما شاكَلَهُ يُصْدي الفَهْمَ، ويُورِثُ الغَمَّ"[2].

وأما الشاهد الثاني على صدق ما زعمه بشر بن عمرو لقبيلته من الانشغال بالأسلحة دون سواها، قول ليلى الأَخْيَلِيَّة:

وَمُخَرَّقٌ عَنْهُ القَمِيصُ تَخَالُهُ بَيْنَ البُيُوتِ مِنَ الْحَيَاءِ سَـقِيمَا[3]

---

[1]- الشاهد الشعري في النقد والبلاغة –قضايا وظواهر ونماذج-، ص:91-92.

[2]-عيار الشعر، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي (ت 322هـ/934م)، تح: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1405هـ/1985م، ص:120. وينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ص:68.

[3]- "ويروى ومُخَرَّقٍ ومُخَرَّقاً بالخفْض على وَرُبَّ والنصب على ما قَبْلَهُ وتَرَى فيهم كذا ومُخَرَّقاً: وإنما تخَرَّق قميصه لطول سَفَره، ينظر شرح المفضليات للأنباري، ص555.

وإنما قالت "ومخرّق عنه القميص تخاله:" فيه قولان، أحدهما: أن ذلك إشارة إلى جذب العفاة له، والثاني: أنه يؤثر بجيد ثيابه فيكسوها. والأجود عندي أنهم يمدحون الرجل بأنه ملازم للأسفار والغزو، يعاقب بينهما، فلا يزال في ثياب تبلى، لأنه غير مقيم ملازم للحي، فلا يبالى أن يستجد ثيابًا، وذلك من خلائق الكرم والبأس. ينظر: تفسر الطبري، الهامش 1ج16ص:463. الصناعتين، ج1ص:352، و نهاية الأرب في فنون الأدب ج7ص:60.

حتَّى إذَا بَرَزَ اللِّواءُ لَقِـيتَهُ يَوْمَ اللِّواءِ عَلَى الخَمِيسِ زَعِيمَا[1]

ولهذا الشاهد أهميته في توجيه دلالة البيت، حيث أورده الأنباري والمرزوقي وتغافل عنه التبريزي – رغم أخده عن الرجلين – وفي الشاهد دليل على احتفال الشعراء بقبائلهم ومدحهم بلبس المخَرَّقِ. قال المرزوقي في شرح الشاهد من أبيات ليلى الأخيلية:" فلا ترى إلاَّ مَن يهذِّب آلتَه للحرب ويُصلِحها، فمركوبُه صنيع، وسِنانُ رمحِه مجْلُوٌ سَنين، ونفسُه مُبتذَلَةٌ فيما يُحصِّل به أُكْرومةً، لا يهمُّه مطعومٌ ولا مَلْبُوسٌ، ثم لفرط حيائِه وتَناهِي كرمه تحسبه وسطَ بيوتِ الحيِّ سقيماً، قِلَّةَ كلامٍ ولِينَ جانب، وضَعفَ مجاذَبة، فإذا نُصِبَ لواءُ الجيش مجهَّزاً لِطَلَب وِتْرٍ،و انتواءِ غزوٍ، أوْ محاماة على وليّ، أو سدِّ ثغر، رأيتَه مُهَيَّأً للزَّعامة، معتمداً للرِّياسة والسّياسة، غيرَ مزاحمٍ ولا مدافَع"[2].

ومن خلال ما ذكرناه من شواهد، وكذا ما ارتبط بالتوجيه النحوي للفظ (مخلولةً)، يتبين أن المعنى المراد بيان هيئة القوم من حيث اللباس، وعدم احتفالهم به لانشغالهم بما هو أهم منه وهو القتال والدفاع عن شرف القبيلة وحماية ثغورها. لذلك جعلوا ما يملكون كسوة لسيوفهم لا أبدانهم. تحقيقا لشجاعة حقيقية تنبئ بها سيوفهم لا سرابيلهم.

8. اشتقاق الحال على صيغة المبالغة وبعده الدلالي.

أبدع الشعراء في وصف طردياتهم، وتفننوا في ملاحقتها، وفي تعداد الآلات الموظفة لهذا العرض. وجاء ذلك كما قال الدكتور زيد بن محمد الجهني، في معرض تصويرهم" موضوعات ذاتية أبرزها فخر الشاعر بنفسه وكونه صاحب صيد، أو الفخر بحصانه واقتداره على الصيد لقوته وسرعته"[3]. ونرى أن في ذلك بياناً للشجاعة والإقدام، وخروجاً من رتابة الحرب. وقد صوَّرت لنا كثير من القصائد مشاهد رائقة عن صيد الغزلان والحُمر الوحشية وغيرهما. ويرى الدكتور زيد بن محمد الجهني، أن ارتباط مشاهد

---

[1]- شرح المفضليات للأنباري، ص:555. وينظر: شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:327، وشرح الحماسة للمرزوقي، ج2 ص:1609.

[2]- شرح ديوان الحماسة، ج2 ص:1609.

[3]- الصورة الفنية في المفضليات، ج1 ص: 587-588.

الصيد بغرض الفخر "ليس فيه تفاصيل تغري بالمتابعة حيث عمد الشعراء إلى اقتضاب الصورة والاقتصار على الحديث عن الموقع المخوف الذي سار به الشاعر في حصانه طلباً للصيد ثم حديث عن الحصان وقوته. وأنَّه قد اكتسى بدماء الوحش، دون وصف للمطاردة ونوع المصيد والتفصيل فيه"[1].

ومن القصائد التي احتفلت برسم مشهد لحمار وحشي، يذود عن آتانه مخافة أن تقع صيداً ثميناً في يد صائدها، وهو يحاول جاهداً أن يدفع عنها الأذى، غير أنها لم ترض بذلك بل دفعته بكل ما أوتيت من قوة، سلاحها في ذلك حوافرها التي تقرع صدره. قال متمم بن نويرة واصفاً هذا المشهد:

فتَصُكُّ صَكَّاً بالسَّنابِكِ نَحْرَهُ وبِجَنْدَلٍ، صُمٍّ، ولا يَتَوَرَّعُ[2]

ويصف متمم بن نويرة حالة الحمار وهو يحمي أتانه في مشهد عز نظيره حيث قال:

أَهوى لِيَحمِيَ فَرْجَها، إذْ أَدبَرَتْ زَجِلاً، كما يَحمِي النَّجِيدُ المُشْرِعُ.[3]

قوله أَهْوى: "اعْتَمَد وَقَصَد"[4]، وقد نقله التبريزي عن الأنباري. وقال المرزوقي: "وقوله أهوى إخبار عن العير"[5]. ويدلنا ذلك على أن الحمار، كما ذهب إلى ذلك المرزوقي،" اعتمد واقياً بنفسه موضع المخافة على أتانه من الصائد لما ولَّت"[6] ودليلنا في ذلك قول الشاعر (ليحمي فَرْجها)، قال الأنباري:" والفَرْج موضعُ المِخافةِ أي: ليحمي الموضع الذي يُخافُ عليها منه"[7]ومقصود الأنباري أنه يحمي المكان الذي يظن أنه ربما يكون مَقْتلها لعدم حمايته كفاية. وأخرج المرزوقي هذا اللفظ أي: (فَرْجها) مخرجاً

---

[1]- الصورة الفنية في المفضليات، ج1 ص:588.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:257. الصَّك: الضرب، والسنابك: مقادم الحوافر، لا يتورع: لا يرتدع من وقع حوافرها بنحره. الشرح من التبريزي.

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص:257.

[4]- المصدر نفسه، ج1ص:257. وشرح المفضليات للأنباري، ص:69.

[5]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:132. (اللوحة 69 مخطوط).

[6]- المصدر نفسه، ج1 ص:132.

[7]- شرح المفضليات للأنباري، ص:69.

آخر حيث قال:" وكما سمي موضع المخافة فرجاً سمي عورةً"[1]. وهو طبعا في هذا السياق لا يقصد إلى العورة بمعناها الفقهي، أي: قُبُلُ الإنسان ودُبُرُه، وإنما يقصد بها موطن الخلل[2]، حيث قال:" يقال: عَور المكان وفي القرآن (إنَّ بيوتنا عورة)"[3].

وذهب بعض المفسرين إلى أنَّ المقصودة بعورة في الآية الكريمة، أي: غير محصنة يسهل سرقتها، وإنما قالوا ذلك لشدة الأمر عليهم. فيكون معنى العورة على ذلك كله، موطن الخلل، أو كما قال الزبيدي(ت1205هـ):" وأَعْوَرَ الفَارسُ: بدَا فيه موضِعُ خَلَل لِلضَّربِ والطَّعْن"[4] فيكون المقصود قياساً من قوله :(ليحمي فرجها)، أي ليحمي موضع الضرب والطعن منها.

ويتبين لنا من البيت شدَّة الحمار وشجاعته، في قول متمم بن نويرة:(كما يَحمِي النَّجِيدُ المشْرِعُ)، والنَّجيد والنجْد، حسب المرزوقي" الشجاع وهو من أهل البأس والنجدة"[5]والمشرِع، قال الأنباري: "الذي أَشْرَعَ نَفْسهُ في الحَرْبِ أي: قدَّمها"[6]، وزاد المرزوقي عليه فقال:" المشْرع المهيَّأ للطَّعن"[7]. ويبدو مشهد الحمار في دفاعه عن أتانه، أكثر روعة حينما يعمد إلى مجابهة الصائد زَجِلاً، "والزَّجل ارتفاع الصّوت"[8]. وكأنّي به يتحداه، بعدما أرسل فيه الصائد سهماً يستفزه به، قال متمم:

فَرمى، فأخطأَها، فصادَف سَهمُهُ حَجَراً، فَفُلِّلَ، والنَّضِيُّ مُجزَّعُ

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:132.

[2]- ينظر: مقاييس اللغة مادة (عور)، وَفِي حَدِيث أَبِي بَكْر رَضِيَ الله عنهُ قَالَ مَسْعُودُ بنُ هُنَيْدَةَ: رأَيْتُه وقَدْ طَلَع فِي طَرِيق {مُعْوِرة أَي ذَات عَوْرَة يُخَافُ فِيهَا الضَّلالُ والانْقِطَاع، وكُلُّ عَيْبٍ وخَلَل فِي شيْءٍ فهُوَ عَوْرَة. وشُيْءٌ مُعْوِرٌ وعَوِرٌ: لَا حافِظَ لَهُ.

[3]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:132.

[4]-تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت1205هـ)، تح: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت 1385هـ/1965م، مادة (عور)، ج13 ص:162.

[5]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:132 (مخطوط)، وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:257.

[6] شرح المفضليات للأنباري، ص:69.

[7] شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:132 (مخطوط).

[8]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:257.

قال التبريزي: "وإنَّما قال: (رمى فأخطأ) لأنه أشدُّ لذعر الحمار. وإذا ذُعر كان أشدَّ لعدوه"[1]. وما يزيد في جمالية البيت، قراءة زَجِلاً " في موضع الحال من البعير"[2]. ويسلمنا تتبعه إلى كونه حالاً مشتقاً من "صيغة مبالغة على وزن فَعِل، حال من فاعل يحمي، وهو الضمير المستتر"[3]. فالتعبير بصيغة المبالغة فَعِل، أفادت كثرة ارتفاع الصوت لدرجة صارت حالاً للعير. فيكون المعنى كما قال المرزوقي: "يَحميها مُصوِّتاً متوعداً في المدافعة دونها"[4].

ويبدو لنا من خلال كل ذلك، أن الوظيفة النحوية المتحققة من صيغة المبالغة، وظيفة التبليغ، حيث إن إصدار العير صوتاً حال الذُعر أمر مقبول عقلاً وعادةً، إذ لا مبالغة فيه ولا غلو. وكأنَّ الشاعر إنَّما أراد أن يبلغنا صورة العير في حالته تلك، وإنْ اعتمد صيغة المبالغة إنَّما القصد من ورائها، بيان ارتفاع الصوت فوق المعتاد عادة.

المبحث الخامس: منهج التبريزي في توجيه قضايا المفعول به.

1. مفهوم المفعول به.

عرّف صاحب المفصَّل المفعول به كونه:" هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، مثلاً قولك ضرب زيدٌ عمراً، وبَلَغْتُ البلَد. وهو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي"[5]. وقال عنه أبو حيان الأندلسي:" هو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو: ضَرَبْتُ زيداً، وهو منصوب إذا لم يُبْنَ لما لم يُسمَّ فاعله"[6].

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:256-257.

[2]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:132 (مخطوط).وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:257.

[3]- الحال في المفضليات، ص:103.

[4]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:132. وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:257.

[5]- المفصل، ص:60.

[6]- ارتشاف الضرب، ج3 ص:1466.

وقد تنبه الدكتور محمد أحمد خضير، إلى أن تعريف المفعول به مرتبط بثلاثة مصطلحات رئيسة، تشكل حده وهي: التعدي، والتجاوز، والوقوع، حيث جعل" التعدي والتجاوز مترادفين فمن حيث" الدلالة المعجمية، فالتعدّي: هو مجاوزة الشيء إلى غيره، والتعدّي هو التجاوز، كما تترادفان في الدلالة الاصطلاحية فالمتعدي من الأفعال هو ما يجاوز صاحبه إلى غيره. أما (وَقع) فقد تأتي بمعنى (سقط) وقد تأتي بمعنى أصاب كما في قوله تعالى:(وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ)[1]، فمعناه اللغوي يختلف عن معنى تجاوز وتعدّى"[2].

ويبدو أن تتبع تفاصيل التدقيق المصطلحي عند الدكتور محمد أحمد خضير، أسلمته إلى الإقرار بأن المصطلحات الثلاثة، هي مترادفات لبعضها بعضاً، بعدما استند إلى قول الفراء في معاني القرآن في المسألة، إذ قال:" وهذا ما يجعلنا نقول: إنه إذا كان (التعدّي والتجاوز) قد ترادفا في الدلالة اللغوية والاصطلاحية، فإن (الوقوع) هو المرادف الثالث لهما من الناحية الاصطلاحية"[3].

ويظهر أنَّ قول الزمخشري في المفصل في المفعول به، كونه معياراً به يتم التفريق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي. وهذا ما فصل القول فيه أبو الفتح ابن جني، إذ يرى أنَّ" الفعل في التعدّي إلى المفعول به على ضربين، فعل متعدٍ بنفسه، وفعل متعد بحرف جر. فالمتعدي بحرف جر، نحو قولك: مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو، وعجبتُ من بكر، ولو قلت: مررت زيداً، وعجبت عمراً، فحذفت حرف الجر، لم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر، غير أنَّ الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل

---

[1]- الأعراف 134.

[2]- قضايا المفعول به عند النحاة العرب، للدكتور محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ط 2003، ص:13 – 14.

[3]- قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص:14-15.

قبلهما"[1]. وقد اختلف النحاة في العامل في المفعول به، فمنهم من رجح أن العامل فيه الفعل وهذا رأي البصريين، ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً وهو مذهب الكوفيين[2]

ومما سبق نخلص إلى أن استعمال النحاة لمصطلحات: التعدي والتجاوز والوقوع، في حقيقته استعمال مرتبط بالمنزع الثقافي، والمشرب المذهبي الذي يدين به كل نحوي. إذ لا يمكن تصور استخدام مصطلح من هذه المصطلحات، عن غير وعي سابق بما يحققه من دلالة، وما يختزنه من خلفيات معرفية يصدر عنها النحاة. وعلى أي حال فإن الأهم بالنسبة إلينا، هو أن يتم الانتقال من معرفة المعيار النحوي إلى تحديد الوظيفة أو الوظائف المترتبة عن كل تركيب لغوي، لا الوقوف عند الخلاف النحوي المرتبط بالمفعول به. وسنعمد خلال ذلك كله إلى تتبع المفعول به في جلّ حالاته تقديماً وحذفاً وتعدداً، بيانا لأثر ذلك كله في توجيه دلالات النص، ارتباطاً بالمعيار النحوي.

2. المفعول به عنصر لتلاحم النص.

شغل النسيب والغزل الشعراء أيّما شُغل واهتزت أفئدتهم له اهتزازاً، خلدته لنا كثير من القصائد المفعمة بالمشاعر الرقيقة والأحاسيس التي تختلط فيها فرحة الوصل بألم الهجر وقطع جبل المودة. ما جعل كثيراً من الشعراء يفتتحون قصائدهم بالتغزل بالنساء، والتشبيب بهن، ودافعهم في ذلك كما قال ابن قتيبة " لأن التشبيبَ قريبٌ من النفوس، لائطٌ بالقلوبِ، لما (قد) جعلَ اللهُ في تركيبِ العبادِ من محبَّة الغَزَل، وإلفِ النساء، فليس يكادُ أحدٌ يخلو من أن يكون متعلِّقا منه بسبب، وضارباً فيه بسهمٍ، حلالٍ أو حرامٍ"[3]. فكانوا يتنافسون في تجويد مطالع قصائدهم، فمنهم من عاشه تجربة حقيقة تغدت

---

[1]- اللمع، ص:48، وشرح اللمع في النحو، ص:416.

[2]- ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص:78-79.

"ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعاً، نحو ضرب زيد عمراً. وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: ظننت زيدا قائماً تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن. وذهب خلفٌ الأحمرُ من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية."

"وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً"

[3]- الشعر والشعراء، ج1 ص: 75.

منها نفسه ونَحف لها جسده، ومنهم من كان متَّبعاً فيه سنن الأولين مقلداً لخطاهم مخافة الخروج عن البناء العام للقصيدة. ممتثلا في ذلك طريقة العرب في النظم، متلمساً طريق الإجادة.

وإذا ما تأملنا اللوحة الفنية التي رسمها المزرد بن ضرار، بألوان اختلط فيها البياض بالسواد، حتى أمسى فيها البياض رمزاً للمشقة والتعب فخرج به عن سنن الطبيعة ورمزية اللون. لأن بياض الشيب عنده قد أفسد عليه حلاوة الوصل، جاعلاً منه نتيجة حتمية لنفور المحبوبة منه وقاطعاً لحبل المودة، بعد أنْ علا وَخْطُه رأسه، معلناً انتهاء مرحلة الشباب. إذ قال:

صَحا القَلبُ عن سَلمى، وَمَلَّ العَواذِلُ وما كادَ لأياً حُبَّ سَلـمى يُزايِـلُ

فُؤادِيَ، حتـّى طــارَ غَيُّ شَبِــيبـَتِي وحتّى عَلا وَخطٌ، مِنَ الشَّيبِ، شامِلُ

وفي الأبيات حرقة لا يَنْطفِئ لهيبها، خصوصاً أن الشاعر اشتغل باللهو والغواية ردحاً من الزمن، فلم يكد يفيق منه حتى اشتعل رأسه شيباً. وقد عبر عنه بلفظ الوخط، وهو عند المرزوقي" النَّبْذُ من الشّيب وجعله شاملاً يريد أنه يدبّ فيه فيعمُّهُ وإن كان بدؤه نَبذاً، والوخط في الطعن والضرب والسير الإسراع"[1].

قال المرزوقي: "وقوله: فؤادي في موضع المفعول لـيزايل"، ويبدو لنا أنه حقق به تلاحماً معنويا بين ما أصابه من فراق الحبيبة، وما اعتلى رأسه من شيب. وتلاحماً تركيبياً تمثل في ربط المفعول به بين مكونات البيتين. وقد جعل النقاد القدامى التلاحم من معايير جودة النص وتماسكه، حيث ذكره المرزوقي ضمن المعايير السبعة قائلا": والتحام أجزاء النظم والتئامها،"[2]. وكأنِّ هذا الربط يُوثق العلاقة ويُحكمها بين مرحلتين: مرحلة الشباب والطيش، ويمثلها حبه لسلمى، ومرحلة الاتزان والحكمة جسدتها مرحلة المشيب. ما دفع به لجعل الرابط بينهما المفعول به (فؤادي)، كونه المتأثر الأول والأخير مما أصاب

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1ص290. وشرح اختيارات المفضل، ج1ص:443.

[2]- شرح ديوان الحماسة، ج1 ص:9. وشرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة، ص:122.

الشاعر من تحول عاطفي كان سببه الشيب، وهو عنده غير مرحب به لذهابه بلذات الشباب، رغم كل المحاولات اليائسة لإزالته ومحو أثره، وقال في ذلك:

يُقَنِّئُهُ ماءُ اليُـــــرَنَّأءِ، تَحتَـــــه شَكِيرٌ، كأطرافِ الثَّغامـةِ، ناصِلُ

فَلا مَرحباً بالشَّـيبِ، من وَفْدِ زائـرٍ متى يأتِ لا تُحجَبْ عليه المَداخلُ[1]

فيكون المعنى كما ذهب إلى ذلك التبريزي:" ما كاد حبُّ سلمى يزايل فؤادي، حتَّى فارقتُ غيَّ الشيبة – (غيُّ الشيبة): ما يدعو إلى الفساد–وحتى شَمِلَني الشَّيبُ"[2].

3. تعدد المفاعيل معيار دلالي لتوجيه المعنى.

ذكر النحاة أقساماً لتعدي الفعل إلى مفعول واحد، إما تعدياً مباشراً، أو عن طريق حروف الجر. كما فصلوا القول في تعدي الفعل إلى مفعولين فأكثر. وقد أفرد سيبويه لذلك باباً سماه: (**باب الفاعل الذي يتعدَّاهُ فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوَّل وإن شئت تعدَّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول**)[3].

وحدد النحاة طرق تعدي الأفعال، إما عن طريق التعدي المباشر أي: كونها تتعدى بنفسها، إلى مفعول واحد، وإما أن تتعدى إلى مفعولين. وهي عند ابن يعش:" على ضربين: أحدهما: ما يتعدى إلى مفعولين ويكون المفعول الأول منها غير الثاني، والآخر أن يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى، فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك: أعطى زيد عبدالله درهماً وكسا محمد جعفراً جبة فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر ولابد أن يكون المفعول الأول فاعلا بالثاني ألا ترى أنك إذا قلت أعطيت زيداً درهماً فزيد

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:443-444.

اليرناء: الحناء. يريد: أنه خَضَبه، فاحمر ظاهرهُ، وخرج من أسافله شعر جديد، كأطراف الثّغام، نبت أبيض يشبه به الشيب (الشرح من التبريزي).

[2]- المصدر نفسه، ج1ص:443.

[3]- الكتاب، ج1 ص:37.

فاعل في المعنى لأنه آخذ الدرهم وكذلك كسوت زيداً جبة فزيد هو اللابس للجبة، ومن هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه من غير واسطة وإلى الثاني بواسطة حرف الجر ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان وذلك نحو قولك اخترت الرجال بكراً وأصله من الرجال قال الله تعالى(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) أي من قومه، ومنه استغفرت الله ذنباً أي: من ذنب، قال الشاعر: أستغفر الله ذنباً لست محصيه"[1].

وذهب سيبويه في باب سماه (**هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين**)، أنه" ليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عبدُالله زيداً بكراً، وظنَّ عمرو خالداً أباكَ"[2]. وعلل سيبويه عدم القدرة على الاقتصار على أحد المفعولين بقوله:" وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنَّما أرْدتَ أن تبيِّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقيناً كان أو شكاً، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استقر له عندك من هو. فإنَّما ذكَرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين"[3].

والملاحظ أنَّ هذا الأمر يتحقق في ظنَّ وأخواتها دون غيرها بدليل ما أشار إليه سيبويه، إذ لا يمكن الاستغناء عن أحد المفعولين لكونه يحقق الدلالة المقصودة من التعبير، وحذفه ربمّا أوقع في خلاف المقصود. ألا ترى أنَّ قولك: (عَلِمْتُ)، كما أشار سيبويه" قد يكون بمنزلة عرفتُ لا تريد إلاَّ عِلْمَ الأوّل. فمن ذلك قوله تعالى: (ولَقدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوا منكم في السَّبْتِ)، وقال سبحانه: (وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِم لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ) فهي ههنا بمنزلة عرفتُ كما كانت رأيت على وجهينِ"[4].

4. أثر تعدِّ الفعل إلى مفعولين في بيان المعنى.

[1]- شرح المفصل لابن يعش، ج7 ص:63. الكتاب، ج1 ص:37.
[2]- الكتاب، ج1 ص:39.
[3]- المصدر نفسه، ج1 ص:40.
[4]- الكتاب، ج1ص:40.

تميزت قصائد الصعاليك بموضوعاتها المرتبطة بالنهب والإغارة، وعدلت عن الموضوعات المتداولة، ذات الصلة بالمدح والفخر، والغزل وغيرها من المواضيع الأخرى، التي دأب الشعراء على احتذاء نماذجها وتقفي أثر كبار الشعراء فيها.

ويرى تركي المعيض أن" ما يميز شعر الصعاليك ابتعاد أغلبيتهم عن استهلال قصائدهم بمقدمات غزلية. ولعل هذا لا يعود إلى جمود في المشاعر وافتقار إلى المخزون العاطفي عند الصعاليك، بل يعود إلى طبيعة حياتهم ومنهجهم وانبتارهم عن المجتمع وإيثارهم للعزلة، فالصعاليك أبعد الناس عن اللهو والترف، فحياتهم إمَّا أن تكون بحثاً وراء لقمة العيش أو تنفيذاً لعهد قطعوه على أنفسهم أو غارة خططوا لها"[1].

وتبدو تائية الشنفرى تعبيرا عن عدم القبول بالنمط السائد في الغزل، الذي جرت به ألسن الشعراء كونه وصفا حسياً للخدود والقدود في معزل عن الصفات الخلقية التي تتمتع بها المرأة، وهي عند الشنفرى المرأة الإنسان لا المرأة الدمية –بتعبير تركي المغيض –. ما دفعه للتمرّد " على منهج الشعراء الصعاليك في بنائيه القصيدة ليعلن بذلك أنه لا يخرج على القبيلة ونظمها وتقاليدها فحسب، وإنما يخرج أيضاً على الإطار المرجعي الثقافي للقبيلة ويثور على ما انتهجه الأغلبية من الشعراء"[2].

وقد عمد الشنفرى إلى رسم صورة متكاملة مثالية لأميمة، تجسد فيها الوفاء والإخلاص المنقطع النظير في الزوجة التي تحفظ غيبة زوجها، ولا تسام بريبة ولا يشار إليها ببنان، وفوق ذلك كله كريمة مع صواحبها لا تبخل إن قلت الهدايا. ما دفعه للتفجع على فراقها، وتعداد خصالها ومزاياها التي تفردت بها عن بقية النساء. وإن كان موضوع القصيدة يفرض عليه الحديث عن الغدر بدل الوفاء لما ألمَّ بأبيه

[1]– قراءة في تائية الشنفرى الأزدي، تركي المغيض، مقال ضمن مجلة جامعة الملك سعود، 1413هـ/1993م، م 5، الآداب 2، ص: 409.

[2]– المرجع نفسه، ص:410.

في محاولة للأخذ بالثأر[1] وهو موقف يستدعي أن منه أن يكون أكثر عدوانية وتخوفا من غدر المحيطين به، إلا أن عدم خوفه من الموت، جعله يستشعر قيمة المحبوبة أميمة وكأنه يعلن أن المحبة والصفاء والوفاء أقوى من الموت والغدر. وفي ذلك قال:

فَو اكَبِدا على أُميمةَ، بَعدَ ما طَمِعْتُ، فهَبْها نِعمةَ العَيشِ، زَلَّتِ

ذهب المرزوقي إلى أن الشنفرى" أتى بحرف الندبة وهي (وا) زيادة في تبيين التحسر وتأكيد التوجع"[2]. ونعزو ذلك إلى طمع الشنفرى في حب أميمة بعدما كانت –كما قال المرزوقي:" تلين القول معه عند مزاولة مراودته لها فأطمعته"[3]. فيكون ذلك أدعى إلى أن يندب حظه، بعدما غادرته دون وداع، ويجسد الشاعر هذا المشهد ويرسم له صورة كلها حزن وأسى منذ مطلع القصيدة قائلا:

أَلاَ أُمُّ عَمْروٍ أَجْمَعَتْ فاسْتقَلَّتِ ... وما وَدَّعَتْ جِيرانَها إِذْ تَوَلَّتِ

وذكر التبريزي أن للبيت رواية ثانية نقلها عن الأنباري، حيث "يروى: (**فوا أسَفَا على أميمة**)."[4] ونقل عن المرزوقي قوله:" وقوله (فهبها) معناه: احسبْها. وحكى ابن الأعرابيّ في نوادره: وهبني الله فداءك، بمعنى: جعلني اللهُ فداءك. وقوله: (زلّتِ) يجوز أن تكون في موضع الحال، و(قد) معها مضمرة حتى تقرِّبها من الحال وتبعدها من المضيّ. والأحسنُ أن تُجعل: (نعمة العيش) بدلاً من الضَّمير في (هبها) وتكون (زلّت) مفعولاً ثانياً."[5]

والملاحظ أن توجيه المرزوقي لدلالة البيت، استند فيها إلى المعطى النحوي. محاولا قراءة لفظ (زَلَّتِ)، قراءتين مختلفتين كل واحدة منهما تحقق دلالة خاصة، ويتحقق ذلك بنصبها على الحالية أو

---

[1]– رُوي أنَّ الشنفرى قدم منى، وبها حزام بن جابر، فقيل له: هذا قاتل أبيك، فشدَّ عليه، فقتله، ثم سبق الناس على رجليه، ثم قال هذه القصيدة. ينظر ديوان الشنفرى ص:31.

[2]– شرح المفضليات، ج1 ص:338.

[3]– المصدر نفسه، ج1 ص:338.

[4]– المفضليات بشرح الأنباري، ص 200، وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:514.

[5]– شرح المفضليات، ج1 ص: 338.وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:514.

المفعولية. ولم يكتف المرزوقي بتحديد الوجهين المحتملين، بل فاضل بين القراءتين بنظر ثاقب ورؤية عالمة تبحث في دقائق الأمور ببصيرة عالم متخصص، يصدر أحكاما نقدية بحس عال وثقافة واسعة.

ولعل حكم المرزوقي بالحسن للوجه الثاني، وهو قراءة (زَلَّتِ) على أنها مفعول ثانٍ (لهبها)، فيه دفع للقارئ في اتجاه الإقرار بهذا الوجه، على الرغم من عدم تعليله لهذا الاختيار وإنما اكتفى بقوله: (والأحسن) ليترك للقارئ مساحة تمكنه من إعادة قراءة البيت وتذوقه للوصول إلى مكامن الجودة فيه، وطبعا لن تكون إلا الوجه الذي ارتضاه المرزوقي كونه يدفع القارئ ليتوهم أنه حر في اختياره في القراءة، بينما الحقيقة عكس ذلك كونه يدفع القارئ للإقرار بأن الوجه الثاني: (وهو النصب على المفعولية) هو الوجه الأحسن. ويظهر ذلك في قوله: " وقوله: (زلّتِ) يجوز أن تكون في موضع الحال، و(قد) معها مضمرة حتى تقرّبها من الحال وتبعدها من المضيّ."[1] فقوله بالجواز هو تنزيل للوجه منزلة ثانية وإن لم يشر إلى ذلك بشكل مباشر.

وتفصيل ذلك، أنّ جعل (زلّتِ) في موضع الحال، يستلزم حسب المرزوقي إضمار قد معها، معللا ذلك بكونها "تقرّبها من الحال وتبعدها من المضيّ"[2]. وللنحاة أقوال في حرف (قد) ودلالته المختلفة، أجملها صاحب الجنى الداني في خمسة معان[3].

وذهب المرادي إلى أنّ معنى التقريب " لا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي. ولذلك تلزم غالباً مع الماضي، إذا وقع حالاً، نحو (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ). وإن ورد دون (قد) فقيل: هي معه مقدَّرة. وهو مذهب المبرد، والفراء، وقوم من النحويين. وقيل لا حاجة إلى تقديرها. وهو الأظهر"[4].

---

[1]- شرح المفضليات، ج1 ص:338. وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:514.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:515.

[3]- ينظر الجنى الداني، ص:256 وما بعدها. (التوقع، التقريب، التقليل، التكثير، التحقيق).

[4]- الجنى الداني في حروف المعاني، ص:256.

ويبدو أن مسألة تقدير مضمر من المسائل التي يتفق فيها بعض نحاة المدرسة الكوفية، والبصرية على حد سواء، ويستشف ذلك من قول المراديّ: " وهو مذهب المبرد، والفراء، وقوم من النحويين" على اعتبار أن المبرد بصري المنزع النحوي، والفراء كوفي.

وأورد المرادي في الجنى الداني، أن للزمخشري رأياً آخر في دلالة حرف (قد) على التقريب، إذ يرى أن كلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع. وكذلك قال ابن مالك في التسهيل: فتدخل على فعل ماض متوقَّع، لا يشبه الحرف، لتقريبه من الحال"[1].

ومعنى هذا الكلام، أن الفعل يكون متوقَّع الحدوث، وإن دلّ عليه الفعل في زمن الماضي. غير أن اقترانه بـ (قد) مضمرة تجعله يحمل دلالة جديدة، تبعده من المضي لتقربه للدلالة على الحال، مبيناً هيئة الفاعل أو المفعول به...، وهي –أي الحال – صفة غير لازمة للمتصف بها. وكأنَّ المعنى المراد تحقيقه، أن فعل الذهاب (زلَّتِ)، فعل عارض يزول بزوال سببه، ويومئ إلى تشوق الشاعر لمحبوبته التي غادرته دون وداع، في قوله: وما ودَّعت جيرانها إذ تولّتِ. مجسداً انكسار قلبه وعدم قدرته على تحمل هذا المصاب الجلل، انكسار جسدته حركة الكسرة في حرف الروي. وربما هذا ما دفع المرزوقي إلى عدم استحسان هذا الوجه من القراءة، لأن عودة أميمة تكاد تكون مستحيلة، وجعل (زلّتِ) في موضع الحال يشي بإمكانية العودة للاعتبار السابق الذي ذكرناه وهو أن الحال تدل على الهيئة لحظة وقوع الفعل وكونه غير لازم للمتصف به. وهذا مخالف للمعنى أو المعاني التي قررها الشنفرى في قصيدته هاته.

وأما الوجه الثاني –حسب رأي المرزوقي – قوله: "والأحسنُ أن تُجعل: (نعمة العيش) بدلاً من الضَّمير في (هبها) وتكون (زلّت) مفعولاً ثانياً."[2] والشاهد في هذا القول، جعل (هَبْ) فعلا من أفعال القلوب الدالة على الرُجْحَان، وقد ذكره صاحب أوضح المسالك، ضمن القسم الثاني الذي يتعدى إلى

[1]- الجنى الداني، ص:257.

[2]- شرح المفضليات، ج1 ص: 338.وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:514.

مفعولين، قائلا:"... والثاني: ما يفيد في الخبر رُجْحاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ. نحو:(وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا)"[1].

ويفيد تتبع قول المرزوقي في المسألة، جعل (هَبْ) لمطلق الرجحان. كونه حمله على معنى (حَسِبَ)، وهو عند ابن هشام يدخل ضمن القسم الرابع، أي: "ما يراد بهما والغالب كونه للرُّجحان: وهو ثلاثة، ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ. كقوله: ظَنَنْتُكَ إِنْ شبَّتْ لظى الحَرْبِ صَالِياً"[2]. فيكون فعل (هَبْ) على هذا الوجه ناصباً لمفعولين، أحدهما الضمير المتصل بالفعل هَبْ، وثانيهما (زَلَّتِ).

ويبدو من خلال قراءة المرزوقي للبيت، أنه يغلِّبُ الرجحان في فعل (هَبْ) تحقيقياً لغاية بديعة مرتبطة بالأساس بحال الشنفرى. وتفصيل ذلك أنَّ جعل (نعمة العيش) بدلاً من الضمير في (هَبْهَا)، لا ينفيه وإنما يؤكد هذا المعنى ويقرره في ذهن المتلقي، وكأنه يريد أنَّ ذهاب المحبوبة ليس يقيناً نعمة العيش، وإنما يرجح أنه جزء من نعمة العيش.

وقد يكون رأي المرزوقي في استحسان نصب (زلّت) على المفعول، ميلا إلى رأي البصريين في علة نصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظننت). وفي ذلك قال صاحب الإنصاف:" ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظننت) نصب على الحال. وذهب البصريون إلى أنَّ نصبهما نصب المفعول، لا على الحال"[3].

5. اختلاف الحركة الإعرابية مؤشر لتعدد المفاعيل.

أفرد سيبويه في كتابه، حديثاً عن الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. حيث خصصه للفاعل في باب سماه" **هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين*** ولا يجوز أن يقتصر على مفعول منهم

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ص:30. الزخرف الآية 19.

[2]- المصدر نفسه، ج 2ص:32. ما يراد بهما يقصد كونها أي أفعال القلوب إما دالة على اليقين أو الرجحان.

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2 ص:821.

واحد دون الثلاثة"[1]. والملاحظ أنَّ سيبويه اقتصر على ثلاثة أفعال هي: أرى، ونبَّأ، وأَعْلَمَ. وساق لكل واحد منها مثلا من قول العرب، إذ قال:" وذلك قولك: أرى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَم الله زيداً عمراً خيراً منك"[2].

وزاد ابن هشام أفعالا[3] أخرى تتضمن معاني الأفعال التي أشار إليها سيبويه. ويرى ابن هشام أنَّ أَعْلَمَ وأَرَى " أصلهما عَلِم ورأى المتعديان لاثنين"[4]" وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين"[5]. "وهذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بتضعيف العين-كما هو واضح-من الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فلمَّا نقلته بالهمزة أو التضعيف صار الفاعل مفعولاً أولاً، فتعدَّى الفعل إلى ثلاثة مفعولين"[6].

ومن أمثلة تعدد المفاعيل قول عبدة بن الطبيب، وهو يختزل في قصيدته عصارة تجربته في حياة تلاطم موجها، وكثرت دروبها ومحنها، حتى صار خبيرا بأدوائها وتلاوين مصائبها ومكر أهلها. فلم يزده ذلك كله إلا إصراراً على مواصلة العيش الكريم في غير ذل ولا مهانة. واعظاً بَنِيه" لما مسَّه الكبر، وأحسَّ من نفسه بفضل رأي وتجربة، أَحبَّ أنْ يُشرِكَ ولدَه فيما كَسَبته الأيام، من موعظةٍ حسنةٍ، ومأثُرَةٍ بليغةٍ، فأعلمهم ما في نفسه من الضعف"[7]. قائلاً:

فَلَئِنْ هَلَكْتُ لقَدْ بَنَيْتُ مَسَـــاعِياً تَبْقَى لكـمْ مـنها مَآثِــرُ أَرْبَــعُ:

ذِكْرٌ، إذا ذُكِـــرَ الكِرَامُ، يَزِينُكمْ وَوِارِثَةُ الحَسَبِ المُقَـــــدَّمِ تَنْفَعُ

---

[1]- الكتاب، ج1 ص: 41.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:41.

[3] وهذه الأفعال هي: نبأ وأنبأ وخبَّر وأَخْبَر وحدَّث".

[4]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ص:80.

[5]- شرح ابن عقيل، ج2 ص: 64.

[6]- قضايا المفعول به عند النحاة، ص:284-285.

[7]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص: 687-688.

ومَقـَامُ أَيامٍ، لَـــــهُنَّ فَضِـيلةٌ عندَ الحِفِيـظَةِ، والمَـجامِعُ تَجْمـَعُ

ولُهيٍ، مِن الكَسْبِ الَّذِي يُغْنِـيكُمُ يوماً إذا احْتصَرَ النُّـفُوسَ المَطـْمَعُ

ونَصِيحَةٌ، في الصَّدْرِ، صَـادِرَةٌ لكم ما دُمْتُ أُبْـصِرُ في الرِّجـالِ وأَسْـــمَعُ

"وهذه أربعُ مآثرَ قد عدَّها، وأنَّها تبقى لهم بعده. فأقبل يوصيهم بعد ذكرها،"[1] وقال:

إنَّ الَّذِينَ تَرَونَهُـم إخوانَـكُم يَشفي غَلِيلَ صُدُورِهِم أنْ تُصَرعُوا

ويروى البيت بروايتين مختلفتين **إحداهما**: بفتح تاء تَرونهم فيكون المعنى تبعاً لذلك كما ذهب إلى ذلك المرزوقي بقوله:" وإذا رويت تَرونهم بفتح التاء فالمعنى: إنَّ الذين تظنونهم إخوانكم، لاغتراركم بظاهرهم، يَشفي غيظَهم ويبرد عليهم مصرعُكم، فاحذروهم."[2] وتفصيل ذلك أن المرزوقي حمل لفظ تَرونهم على معنى الظن، أي جعل رأى متعدياً إلى مفعولين، وهو عند ابن هشام من أفعال القلوب التي تحتمل الوجهين: الرجحان واليقين غير أنّ" الغالب كونه لليقين"[3].

وإفادته اليقين في هذا السياق، مرتبط بقناعة عبيد بن الطبيب أن صدور من يُظنُّ أنهم إخوان، إنما هم في حقيقة الأمر أعداء يتربصون الدوائر بالناس. ويدفعهم ذلك لتمني أن يصرع هؤلاء، ما دَفعه لتحذير بَنِيه من هذا النمط من الناس.

وثانيهما: أنَّ "يروى: (تُرَونهم) بضمّ التاء على ما لم يُسمَّ فاعله. و(رأيت) هذا هو الذي يتعدّى إلى مفعولين. وأدخل عليه ألفَ النقل فصار يَتعدّى ثلاثة مفاعيل، كقولك: أعْلَمَ اللهُ بِشرًا عمرًا خيرَ النّاس."[4]وقول الشارح: بضم التاء أي بناء الفعل للمجهول، لأن بناءه للمعلوم بفتح التاء من تَرونهم، يجعل الفعل رأى متعدياً إلى مفعولين. وإنما الذي جَعَلَ فعل رأيت متعدياً لثلاثة مفاعيل كونه بني

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:689.

[2]- شرح المفضليات، ج1 ص: 363.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ص: 35.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:696.

للمجهول، وأدخلت عليه ألف النقل التي حوَّلت تَعَدِيهِ من المفعولين إلى الثلاثة مفاعيل. وتفصيل ذلك ما نقله التبريزي عن المرزوقي، إذ ذهب إلى أنَّ" المفعول الأوّل في (تُرَونهم) قام مقام الفاعل وصار الخبر عنه. والمفعول الثاني هو (هم) من (تُرونهم). والمفعول الثالث هو (إخوانَكم)."[1]

وقوله: (إنَّ الذين ترونهم)، تأكيد حيث نَزَّل عبيدة بن الطبيب غير المتردد في الحكم، وهم بنوه، منزلة المتردد أو المنكر لعدم علمهم بما في صدور من ظنوا أنهم إخوانهم لقلة تجربتهم في الحياة. وخبر إنَّ، اسم الموصول الذين، إذ ورد التعريف به لغرض تنبيه المخاطبين. وذكر صاحب معاني النحو أنَّ للتعريف باسم الموصول أغراضاً تستشف من سياق الكلام، ذكر منها "عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة"[2]. وهذا ينطبق على بني عبيدة بن الطبيب كونهم لا يدركون من إخوانهم إلا الأسماء، أما ما تخفي صدورهم فهو عندهم غيبي غير معلوم. ويرى بهاء الدين السبكي (ت 773هـ) أنَّ "الصلة هي المنبهة على أن المخاطب أخطأ في اعتقاده"[3].

قال صاحب المنهاج الواضح للبلاغة: "والشاهد قوله: "إن الذين ترونهم إخوانكم" حيث أتى بالمسند إليه موصولا لقصد تنبيه المخاطبين على خطئهم في ظنهم أن أمثال هؤلاء أصدقاء لهم، إذا تحقق فيهم ما لا يتفق مع هذه الصداقة: من تربص الدوائر بهم، بخلاف ما لو صرح بأسمائهم، فليس في ذلك ما يدل على تنبيههم إلى ذلك الخطأ.ويرى محمد أبو موسى أنَّ الشاعر لو قال: إنَّ" القوم الفلاني يشفي غليل صدورهم، لذهب هذا المعنى"[4].

---

[1]- المصدر نفسه، ج2 ص: 696.

[2]- معاني النحو، ج1 ص:119. وينظر بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1ص:81.

[3]- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: 773 هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط الأولى، 1423 هـ -2003 م، ج1 ص:172.

[4]- خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط الرابعة 1416هـ/ 1996م، ص: 196.

ونتبين من خلال هذا التوظيف، أن اسم الموصول حقق دلالة لا يمكن أن تحقق بالتصريح بأسماء هؤلاء الإخوان. وكأن الشاعر أراد من عدم الذكر تنبيه بنيه إلى ضرورة التَّنَبُّهِ إلى خطئهم، واعتقادهم في هؤلاء. إذ لو صرح بالأسماء لما تحقق له ذلك كونهم لن يسألوا أنفسهم عن علة هذا التحذير، كون الأسماء مألوفة لديهم، جارية على ألسنتهم، ألفتها آذانهم. فيكون اسم الموصول في هذا السياق قد حقق ملمحاً بلاغياً لطيفاً تمثل في تحذيرهم من خطئهم.

وما زاد في تعميق هذه الدلالة بناء الفعل (تُرونهم) للمجهول، وكأنَّه يومئ إلى إنكار هذا الفعل وتشنيعه لدى المتلقي تحطيماً لأفق انتظاره، إذ جعل المتلقي متشوقاً لمعرفة الخبر المراد إلقاؤه إليه، وهو الذي عبر عنه الشاعر بقوله **(يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا)** بجعله خبراً لإنَّ.

ويبدو أن تفصيل المرزوقي في المفاعيل الثلاثة، بعد بناء الفعل لما لم يسم فاعله، أفضى إلى عدم إمكانية حذف أحد المفاعيل وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله:" ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى"[1]. وتفسير قول سيبويه هو ما أشار إليه التبريزي نقلا عن المرزوقي حينما ذهب إلى أن "المفعول الأوّل في (تُرَونهم) قام مقام الفاعل وصار الخبر عنه"[2].

نستنتج من تتبع هذا المثال، أن رواية (تُرونهم) بضم التاء، يحقق دلالة أكثر بلاغة من حمله على رواية فتح التاء (تَرونهم). ومرد ذلك كامن في نصبه ثلاثة مفاعيل لا يمكن الاستغناء عن أحدها، وقد وردت في هذا السياق وكأنّ بعضها مؤكد لبعض، إذ إن قول الشاعر: تُرونهم إخوانكم، يحمل فيه الضمير المتصل بالفعل دلالة المفعول الثالث(إخوانكم) وكأنَّه جاء مؤكدا له عن طريق تكراره تقريرا للمعنى الذي يصبو الشاعر لتحققه، وهو تحذير بنيه من مغبَّة السقوط في فخِّ توهُّم أنَّ هؤلاء إخوان لهم.

---

[1]- الكتاب، ج1 ص:41. (الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى: أي باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين).

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:696.

6. دلالة تقديم المفعول به.

اهتم النحو العربي بكل تفاصيل بناء الجملة، من حيث حفظ الرتبة[1] لأنَّ " الأصل في الجمل التي تحتوي مفعولاً أن يؤتى بالفعل، فالفاعل، فالمفعول به"[2]. وكذا بالتقديم والتأخير، وقد منع النحاة في حالات كثيرة تقديم ما حقه التأخير أمناً للبس. غير أنَّ ذلك لم يمنع من الخروج عن هذه القواعد وخرقها، تحقيقاً لأغراض بلاغية.

وقد ورد تقديم المفعول به في كلام العرب بصور مختلفة، حيث قدِّم على معموله أي الفعل. وسوغ صاحب الكنَّاش تقديم " المفعول به على الفعل العامل فيه، لأنَّ الفعل قويٌّ في العمل نحو: زيداً ضربت"[3]. وذكر صاحب الهمع أنه أي المفعول به " إذا قدِّم أفاد الاختصاص عند الجمهور، نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) أي لا غيرك"[4]. ويحتمل تقديم المفعول به في الصياغة العربية وجهين، إما التقديم جوازاً أو وجوباً. وسنقف عند بعض صور هذا التقديم في شرح اختيارات المفضل، بياناً لقيمته في توجيه دلالات البيت وتحقيقاً لنكت بلاغية ينم عليها.

---

[1]- ينظر قضايا المفعول به، ص:294.

[2]- معاني النحو، ج2 ص:85.

[3]- الكناش، ج1 ص:94.

[4]- همع الهوامع، ج2 ص:12. وينظر معاني النحو، ج2 ص: 89.

= ويمكن أن يدل تقديم المفعول به على أغراض أخرى غير الاختصاص كما ذهب إلى ذلك الدكتور فاضل صالح السامرائي، إذ يمكن أن يفيد:

1. رد الخطأ كقولنا: (زيدا عرفت).

2. التعجب كقولك :(ديناراً أعطى خالد) إذا كانت مثل هذه الحادثة مستغربة، كأن يكون من أنْ يعطيه خالد، أو أقل فيكون مثار تعجب.

3. المدح والثناء، كما قال تعالى:(ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحاً هدينا من قبل)

4. العناية بالمتقدم لأهميته كقوله تعالى: (وثيابك فطهر) الحذر أو التعظيم، أو التوجيه والإرشاد (...) ينظر معاني النحو، ج1 ص: 90-91.

أ. **دلالة تقديم المفعول به وجوباً.**

لم تكن حياة الشعراء خالية من الهموم والأحزان، والتفكير في المصير المحتوم الذي سيلقاه الإنسان بعد حياة طويلة مليئة بالتجارب. وقد تدبر الشاعر هذه التجارب وخلص إلى أن مجملها يصب في قالبين، أولهما تجسيد تجربة الحياة، وثانيهما تجربة الموت، وقد ولَّد ذلك لديهم اعتقاداً جازماً بضرورة الرحيل عن الحياة. فانبروا لتصوير الموت تصويراً نفسياً، ينم عن خوف من المصير الذي سيلقاه صاحبه.

فهذا الأسود بن يعفر، يصور حاله بعد أنْ اجتمعت الهموم عند رأسه، ولم تبرحه حتى ذكرته الراحلين." إنَّ الضغط النفسي الناجم عن الكبر والعمى أبعد النوم عنه فأنتج هذه الصورة التذكارية الآتية، تذكارية لما مضى بحسرة وزفرة، وآتية لتصويره حاله وكونه عاجزاً عن الضرب في الأرض"[1]. إذ قال:

ماذا أُؤَمِلُ، بَعدَ آلِ مُحَرِّقٍ تَركُوا مَنازِلَهم، وبَعْدَ إيادِ؟

الملاحظ انَّ المرزوقي سلك في سبيل تحديد دلالة البيت مسلكاً نحوياً. ارتكز على تعدد الأوجه الإعرابية، نجمت عنها قراءتان مختلفتان ارتبطا باسم الاستفهام (ماذا) باعتباره من أسماء الصدارة التي تستوجب التقديم. ولها عند النحاة إعرابان، حيث خصص لها سيبويه باباً سماه (**هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي**) قال فيه:" وليس يكون كالذَّي إلاَّ مع (مَا) و(مَنْ) في الاستفهام، فيكونَ (ذَا) بمنزلة الذي ويكونُ مَا الذَّي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حَسَنٌ"[2]. وعليه يكون إعرابها–أي ماذا–على وجهين ذكرهما الدكتور محمد أحمد خضير، إذ يرى أنَّ "(ما) أو (مَنْ): مبتدأ في محل رفع. ذا: بمعنى الذَّي هي الخبر. أو أنْ نجعل (ماذا) أو (من ذا) اسماً واحداً يكون إعرابه مفعولاً مقدماً"[3].

[1]– الصورة الفنية في المفضليات، ج1 ص197.

[2]– الكتاب، ج2 ص:416-417.

[3]– قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص:314.

وقد اتكأ المرزوقي على المعيار النحوي في بعده الوظيفي لتوجيه دلالة البيت. وعنده أنَّ قول الشاعر: "ماذا انتصب على أنَّه مفعول به مقدم، كأنَّه قال: أي شيء أؤمل بعد ملوك الأرض آل عمرو بن هند وبعد آل زياد (...) هذا إذا جعلت ماذا بمنزلة اسم واحد"[1].

وغير خاف أنَّ توجيه ماذا على أنَّها اسم واحد، يجعل الجملة فعلية دالة على الحركة والتغيير، وهو ما نتلمسه في قول الشاعر (ماذا أؤمل)، حيث الفعل بصيغة المضارع الدال على الاستمرارية، أي استمرار الحدث. و(ماذا) انتصب على أنه مفعول مقدّم. كأنه قال: أيّ شيءٍ بـ (الآل): الأهل. هذا إذا جعلت (ماذا) بمنزلة اسم واحد. ولك أن تجعل (ما) مبتدأ و(ذا) خبره، كأنه قال: ما الذي أُؤمله. ومعنى (تركوا منازلهم): أخلَوا مَصانعَهم ومَمالكهم. والمعنى: إذا مات هؤلاء فأنا في أثرهم، لا محالة.

ب. <u>حذف المفعول به بين المقبولية النحوية والبعد الدلالي.</u>

إن تصور النحاة والبلاغيين لمسألة الحذف جعلهم يفصلون القول في كل تفاصيله. فالحذف لغة عند صاحب اللسان هو: "الإسقاط، والقطع يقال: حذف الشيء يحذفه حذفاً قطعه من طرفه"[2]. واصطلاحاً هو " إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل"[3]. قال ابن جني " قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلاَّ عن دليل عليه، وإلاَّ كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته"[4].

وذهب الزركشي (ت 794هـ) إلى ما يفيد خلاف ما ذكره كثير من النحاة، في معرض حديثه عن الفرق بين الإضمار والحذف. إذ يرى" أنَّ شرط المضمر بقاء أثر مقدر في اللفظ (...) وهذا لا يشترط في الحذف"[5]. ونعتقد أن هذا يتنافى مع قول النحاة بضرورة وجود دليل أي أثر. واقتصار

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:136.

[2]- لسان العرب مادة "حذف"، والبرهان في علوم القرآن ج3 ص:102.

[3]- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (745هـ -794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ط الثالثة 1404هـ/ 1984م، ج3 ص:102. منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، ص:33.

[4]- الخصائص، ج2 ص: 360. قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص:337.

[5]- البرهان في علوم القرآن، ج3 ص:102.

الزركشي على نمط واحد من الحذف، والذي يصطلح عليه النحاة بالحذف لغير دليل، ويسمى اقتصاراً[1]. حيث لم يتنبه-ربما-للنمط الثاني والمسمى عند النحاة " الحذف اختصاراً، وفيه يُراد المحذوف لأن في الكلام دليلاً عليه" عكس الأول، أي: "الحذف اقتصاراً، وهو لا يُرادُ، ولا دليل عليه، وقد سُمِّي الاقتصار كذلك للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم"

غير أن استعمال الشراح لهذين المصطلحين، كان يحمل وعياً اصطلاحيا يدقق في ثنايا كل مصطلح على حدة. وهذا يعني أنهم في بعض المرات جعلوا الحذف مرادفاً للإضمار. يقول الدكتور العياشي السنوني إنَّ المرزوقي والأعلم استعملاهما على الترادف " مسايرة للسابقين، وخاصة منهم سيبويه"[2]. غير أنَّ هذا الكلام لا يحمل على إطلاقه، كون المرزوقي والأعلم-حسب رأي الدكتور العياشي السنوني -باستعمالهما الصائب للمصطلحين يعدان " من بين النحاة الذين كانوا يفرقون بين الإضمار والحذف"[3].

ومن الأشياء التي عمد النحاة إلى إسقاطها من كلامهم، المفعول به. ولعل التصور الذي انطبع عند كثر منهم، كونه فضلة، إذ الفضلة عندهم كما أشار ابن عقيل في شرح الألفية " خلاف العمدة، والعُمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل، والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر"[4]. نستشف من هذا القول أن الأصل في الفضلة الذكر، ويجوز حذفها ما يكن ذلك ضاراً بالمعنى. غير أن هذا الجواز يستلزم وجود قرينة تدل على المحذوف أمناً للبس والوقوع في تكلف علم الغيب على حد تعبير ابن جني.

وتكمن أهمية المفعول به عند النحاة، أنهم خصصوا له بناءً في الفعل مخصوصاً ترتفع به قيمة المفعول به حتى كاد يقارب الفاعل. ويتعلق الأمر بالفعل الذي لم يسم فاعله (الفعل المبني للمجهول). فيأخذ من صفات الفاعل، ليصير نائباً عنه. وحتى لا يتوهم من لا علم له بالعربية أن الحذف ظاهرة

---

[1]- البرهان في علوم القرآن، ج3 ص:102. وقضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص:340.

[2]- منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، ص: 33.

[3]- المرجع نفسه، ص:35.

[4]- شرح ابن عقيل، ج2 ص:155.

سلبية في التركيب اللغوي. تحدث عنه البلاغيون باعتباره ملمحاً لطيف به تكتشف الأسرار وتظهر الأغراض[1].

7. **حذف المفعول به ودلالة التعميم.**

ومن أمثلة حذف المفعول قول الكلحبة العربي بعد مطاردته لحزيمة الذي " أغار على طوائف من بني يربوع وهم بِزَرودَ، فاستاق إبلهم واكتسحها، فأتى الصريخ بني يربوع، وتبعه كَلحَبةُ وغيره، فتبدَّد عنه أصحابه منهزمين"[2]. وقد صور الكلحبة مشهد المطاردة بفرسه العرادة قائلاً:

فأَدْرَكَ إبقَاءَ العَرادةِ ظَلْعُها وقَد جَعَلَتْنِي مِن حَزِيمَةَ إِصبَعَا

قال الأنباري: "يقال: فرس مبقية، إذا كانت تأتي بجري عند انقطاع جريها وقت الحاجة إليه. يريد أنَّها شَرِبت الماء فقطعها عن إبْقائها ففاتها حزيمةُ"[3]. قال المرزوقي:" ومعنى البيت يقول: ثقل عليه الماء الذي شربه فظلع وتخلَّف بعد أن كان أشرف عليه ومكَّنه منه حتى لم يكن سهماً من المسير إلاَّ قدْر إصبع"[4].

وذكر الكلحبة أنَّ فرسه إنما ثقلت كونها شربت ماء المزادةِ كله، ما جعلها تصاب بظلع وهو كما قال البغدادي " بمنزلة العَرج اليسير، ولا يكون في ذي الحافر إلاَّ استعارة"[5] حتى لا يظن أنها قصرت عن إدراك مطلوبها لعلة مرض أو كِبر أو نحوهما فيكون ذلك تنقيصاً في حق فروسيته. إذ قال:

ونَادَى مُنادِي الحَيِّ: أَنْ قَد أُتِيتُمُ وقَد شَرِبتْ ماءَ المَزادةِ، أَجمَعا[6]

---

[1]- ينظر منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، ص:37 وما بعدها

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:142. والمفضليات بشرح الأنباري، ص:20.

[3]- المفضليات بشرح الأنباري، ص:23. ينظر: خزانة الأدب ج4 ص:402.

[4]- شرح المفضليات، للمرزوقي، ج1 ص: 46.

[5]- خزانة الأدب، ج4 ص:402.

[6]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:143.

ويستشف من هذا أن فرسه أكثرُ عدواً وأشدُ قوةً، لولا ما عَرضَ لها من ظلع جعلها غير قادرة على الإتيان بكل قوتها ونشاطها، ما دفعه لحذف المفعول به للعلم به. قال المرزوقي:" ومفعول (إبقاء العرادة) محذوف، كأن قال: إبقاء العرادة ذخيرتها من العدو"[1]. وحذف المفعول به في هذا السياق حذف اختصار "وفيه يُراد المحذوف لأن في الكلام دليلاً عليه"[2]، ونرى أنَّ الدليل يَتَأتى لنا من دلالة الفعل إبقاء، كونه متعدياً محتاجاً إلى مفعول غير مكتف بفاعل.

كما أن حذف المفعول به، فيه حذف لجنس ما أبقت عليه العرادة، أ ذخيرة؟ أم نشاطاً أم شيئا آخر لم يحدد جنسه؟ . إذ أن ذكره يوجب بيان جنس المبقى عليه توضيحاً له. وإنما هدفه (أي الشاعر)، تحقيق فعل الإبقاء في حدِّ ذاته. وقد يكون الغرض من وراء هذا الحذف ما ذكره السكاكي في معرض حديثه عن أغراض حذف المفعول به، إذ يرى أنَّ من أغراضه" القصد إلى التعميم والامتناع على أنْ يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار"[3].

وقد حقق الحذف ملمحاً بلاغياً، أفاد إثبات الإبقاء في حدِّ ذاته، لا مقياس ما تبقى من ذخيرة العَدْوِ. وفي ذلك إشارة إلى أن العرادة من الخيل المبقيات، وأن قدرتها على العَدْوِ ظهرت لصاحبها إذ قربته من عدوه مقدار إصبع. ويشير الكلحبة إلى هذا الأمر بقوله:

وقَد جَعَلَتْني من حَزِيمةَ إصْبَعَا .....

حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ويذكر الدكتور العياشي السنوني، أن سيبويه يعتبر" حذف المضاف من الاتساع، وجعل الغاية منه الإيجاز والاختصار"[4]. وذكر البغدادي في الخزانة أنَّ قول الكلحبة (**وقَد جَعَلَتْني من حَزِيمةَ إصْبَعَا**) " فيه حذف ثلاث كلمات متضايفات، أي: ذا مقدار مسافة إصبع. الأَوْلَى تقدير مضافين أي ذا مسافة إصبع، فإنَّ المسافة معناها البعد، و(المقدار)

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص46.

[2] قضايا المفعول به عند النحاة، ص:340.

[3]- مفتاح العلوم للسكاكي، ص: 99

[4]- منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، ص:87.

لا حاجة إليه"[1]. وهو الرأي الذي أشار إليه أبو علي الفارسي (288هـ-377هـ) في معرض حديثه عن حذف الاسمين في الإضافة، مستشهداً بقول الكلحبة العربي السابق الذكر. وقدَّر أبو علي الفارسي المحذوف باسمين هما المضاف، وأقام المضاف إليه مقامهما. إذ قال:" أي جَعَلتْني مِن حَزيمةَ ذا إِصْبعٍ، أي ذا مَسافةِ إِصْبَعٍ"[2].

وإذا أمعنا النظر في قول الكحلبة، وجدنا أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، زاد من جمالية البيت، حيث أفاد إيجازاً واختصاراً أمكن ربطه بالمسافة بين العرادة فرس الكحلبة وفرس حزيمة. وكأنَّ المضافات تخلق مسافة لغوية، توهم القارئ ببعد الشقة بين الفرسين. فكان حذفها ضرورة بلاغية اقتضاها سياق الكلام ادعاءً لتقارب المسافة، حتى عبر عنها الشاعر بإِصْبع. وإذا أضيف إليها حذف مفعول (إبقاء)، غدت الصورة أكثر تعبيراً عن مراد الشاعر المتمثل في ترسيخ صورة فرسه الشديدة العدو، حتى عندما أصابها الظلع فهي قادرة على مطاردة العدو واللحاق به.

8. **إشكالية جملة الحكاية الواقعة مفعولا به.**

ذهب محيي الدين عبد الحميد إلى أن النحاة أرادوا بالحكاية" اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته"[3]. وإذا أمعنا النظر فيما ذكره النحاة ألفيناهم يتحدثون عن ثلاثة أقسام من الحكاية: الأول: حكاية الجمل، وهي مختصة بالقول، والثاني: حكاية المفرد. والثالث: حكاية حال المفرد. ونظروا إلى اللفظ المحكي من حيث طبيعته، فجعلوه على قسمين: إما حكاية اللفظ أو حكاية

[1]- خزانة الأدب، ج4 ص:401.

[2]- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (288هـ -377هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط الأولى 1408هـ -1988م، ج1 ص:456.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، لابن هشام جمال الدّين الأنصاريّ (ت761هـ)، ومَعَهُ كتاب: عُدَّةُ السالِك إلى تَحقيقِ أوضحِ المسالِك لمحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة: صيدا – بيروت، ج4 ص279، الهامش (1).

المعنى[1].ويقابل جملة الحكاية عند بعض النحاة مصطلح جملة مقول القول، ويستشف ذلك من التعليل الذي قدمه ابن هشام في سبب تسمية الجملة قولاً. حيث يرى أن " تسمية النحويين

الكلام فكتسميتهم إياه لفظا، وإنما الحقيقة أنَّه مقول وملفوظ"[2]. ويبدو أن تخصيص النحاة الحكاية بباب مستقل، ينبئ عن مدى أهميتها، ودقة العرب في الأخذ وتوثيق القول ونسبته إلى قائله، سواء تعلق الأمر بالنقل اللفظي أو المعنوي. فتكون على هذا وظيفة جملة الحكاية نقل كلام المتكلم بصيغته التي ارتضاها. وهنا يتحول المخَاطَبُ إلى ناقلٍ لكلام المتكلم الأصل، إلى منقول إليه ثالث.

وقد وضع الدكتور عمر يوسف عكاشة، مخططاً يشير إلى "هذه المصطلحات، ويومِئُ إلى ما بينَها مِن علاقات:"[3]

[1]- ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (ت 316هـ)، ج2ص104, وكذا أوضح المسالك ،ج 4 ص280 الهامش 3. (إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهيأتها، وإلا فهي حكاية المعنى، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى: تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التي قالها المتكلم، كما تشمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت في حركات إعرابها أو في ضبط صيغ بعض ألفاظها.).

[2]- مغني اللبيب، ج2 ص474.

[3]- تَرَدُّدُ المقولِ بَيْنَ "الحِكايَةِ" وَ"الإِخْبار" في القُرْآنِ الكَريم مَلْحوظاتٌ وَتَعْليقاتٌ تَمْهيدِيَّة، على نَقْلِ الكَلامِ في العَرَبِيَّة، للدكتور عمر يوسف عكاشة، المجلَّة الأردنيَّة في اللغة العربيَّة وآدابها، جامعة مؤتة، المجلَّد (5)، العدد(1)، محرّم 1430 هـ /كانون الثّاني 2009 م، ص191.

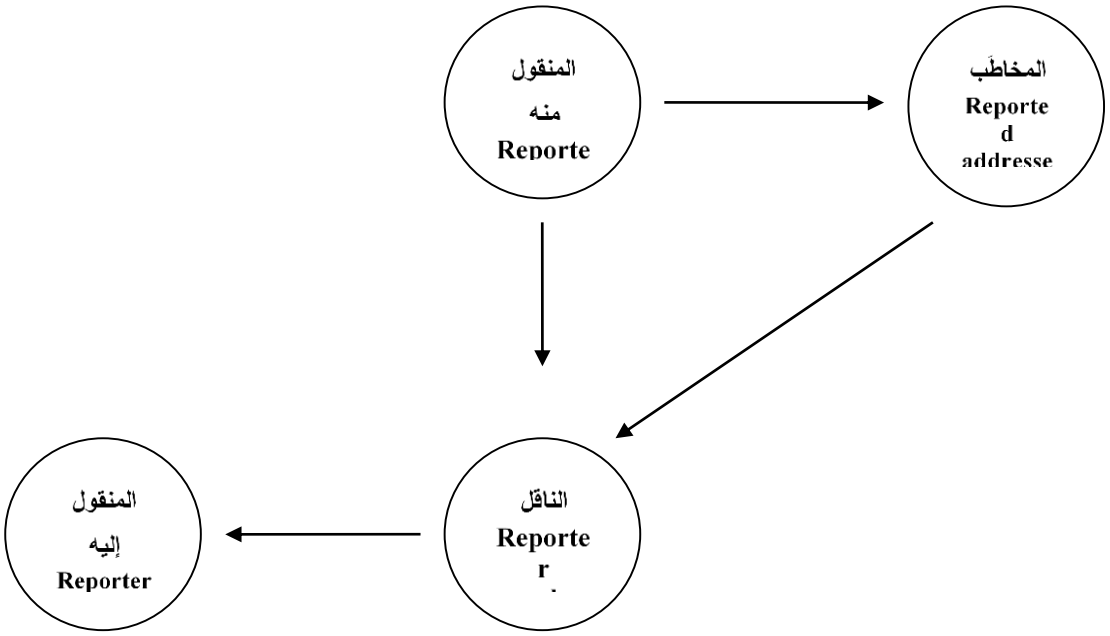

ومن نماذج جملة الحكاية في شرح اختيارات المفضل قول الجميح بعدما غرر رجل بأمامة زوجه" فأمرها بمُضارَّةِ زوجها وسوء عشرتها، ليتبرَّمَ بها فيطلِّقَها"[1]. وقد صور الجميح هذا الموفق بقوله:

مَرَّتْ بِراكِبِ مَلْهُوزٍ، فقــالَ لهَا: ضُرِّي الجُمَيحَ، ومَسِّيْهِ بِتَــعذيبِ

ولَو أَصَابَتْ لَقالَتْ، وَهْي صَادِقةٌ: إنَّ الرِّياضَــةَ لا تُنصِبْكَ لِلشَّيبِ

قال المرزوقي:" وقوله أصابت يجوز أن يكون معناه: أرادت، وحكى أصاب فلا الصواب فأخطأ الجواب، وفي القرآن (رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ)[2] وذهب الشنقيطي إلى أن معنى "حَيْثُ أَصَابَ يَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ فِي الْأَمْكِنَةِ الَّتِي يُرِيدُ الذَّهَابَ إِلَيْهَا عَلَى الرِّيحِ. فَقَوْلُهُ: حَيْثُ أَصَابَ أَيْ: حَيْثُ أَرَادَ، قَالَهُ مُجَاهِدٌ. وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْعَرَبُ تَقُولُ: أَصَابَ الصَّوَابَ، وَأَخْطَأَ الْجَوَابَ، أَيْ: أَرَادَ الصَّوَابَ وَأَخْطَأَ الْجَوَابَ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1ص:153.

[2] شرح المفضليات، ج1 ص:51. سورة ص الآية 36.

أَصَابَ الْكَلَامَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ ... فَأَخْطَأَ الْجَوَابَ لَدَى الْمَفْصِلِ "[1]

وحمل المرزوقي لفظ أصابت على معنى ثان، قائلا:" ويجوز أن يراد به لو أتَتْ بصواب القول لتكلمَتْ بهذا الكلام"[2]. غير أن حمل أصابت على معنى أرادت، لا يحقق الدلالة نفسها لو حمل على أَتَتْ. وتفصيل ذلك، أنَّ **المعنى الأول**: لو أرادت، مرتبط بفعل واعٍ فيه حضور للذات بشكل مسؤول، مدرك لحدود العلاقة. غير أن الحاجر الذي بين أمامة وزوجها الجميح منعها من قول الحقيقة، ويتجسد ذلك في الجملة الاعتراضية – وهي صادقة–التي أفادت تأكيد المعنى، حيث جعلها الشاعر بين فعل القول (قالت) وجملة الحكاية (إن الرياضة...)، وليس ذلك إلا لضعف رأيها وقِلَّة حيلتها، حتى حال بينها وبين زوجها حائل أراد إفساد العلاقة بينهما. قال المرزوقي "وقوله: وهي صادقة تحقيق للخبر الذي وَدَّ إيرادها له لو تكلَّمت"[3]. وظاهر كلام المرزوقي أنها لم تنبس ببنت شفة، للعلة التي ذكرنا قبلُ.

والمعنى الثاني: يتحقق من قوله" لو أتت بصواب القول"، حيث عبر بحرف الشرط (لو)، وهو حرف شرط غير جازم، أفاض النحاة في الحديث عنه حتى تباينت مواقفهم منه. حيث جعلوه متضمنا معنى الشرط وإن لم يكن عاملا في فعل الشرط وجوابه. وعلَّة ذلك ما ذكره الرّماني بقوله:" وإنَّما لم تعمل (لو) وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشَّرط، وذلك أنَّها لا ترد الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشَّرط. ألا ترى أنك تقول: إن قمت غدا قمت معك، في معنى إن تقم غداً أقم معك، ولا تقول: لو قمت غدا قمت معك، وإنما تقول: لو قمت أمس لقمت معك"[4]. وفي كلام الرماني ما يدل

---

[1]- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، 1415 هـ -1995م، ج4 ص:235.

[2]- شرح المفضليات، ج1 ص:51. وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص153.

[3]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:51.

[4]معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (ت384هـ)، تح: الشيخ عرفان بن سليم العشَا حَسُّونَة الدِّمشقي، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، ط الأولى 1426هـ/2005م، ص101.

على أن حرف الشرط (لو) لا يدخل إلا على الفعل الماضي، ولا يَجُوْز هذه الدلالة ليدل على المستقبل. وهذا ما يدفعنا للقول بأن تعبير الجميح بقوله:

ولَو أَصَابَتْ لَقالَتْ، وَهْي صَادِقةٌ

أنه اشترط ذلك في الماضي لعدم تجاوزه إيَّاه إلى المستقبل، ومعنى ذلك أن قول زوجه أمامة لم يتحقق ولن يتحقق، كون حرف الشرط (لو) كما ذكر المرادي:" حرف امتناع لامتناع. أي: تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول"[1]. فيكون امتناع القول مرتبطاً بامتناع (الإرادة/أرادتْ، أو الإتيان/ أتتْ).

ويبدو أن امتناع أمامة زوج الجميح عن هذه القول، مرده إلى قناعة شخصية، أن ما تتعلل به عارٍ من الصحة، فآثرت السكوت على الكذب. ويزكي هذا الطرح ما حكاه المرزوقي نقلاً عما "حُكي عن أبي عمرو أنَّه قال: لم يكن لما يذكر من شأنها وقصتها مع الجميح ومن مرورها براكب الملهوز وإغوائه لها أصل، وإنَّما كانت افتقرت وأضاقت ورأت الجِدَة والكفاية في غيرها اتسعت وشَمَلَتْ فدعاها الحسد وما تعانيه من الضّر على شبابها واعتيادها الخَفْض والدّعة وطاعة الزمان لها فيما سَلَفَ إلى إظهار التضجر والتسخط والتأبّي والتمنع. والتصرّف في معاملته ومصاحبته من أحوال مختلفة وأنواع متفرقة كلّ ذلك نشوز وذهابٌ عن المألوف وحؤول يشهد لذلك قوله مبتدئا ومفتتحاً: لما رَأَتْ إبلي قلَّت حلوبتها"[2]

---

[1]- الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 272-273.

غير أن للمرادي موقفا تصحيحيا من عبارة " امتناع الثاني لامتناع الأول " إذ يقول:" وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة، لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعا غير ثابت، دائما. وذلك غير لازم، لأنَّ جوابها قد يكون ثابتاً، في بعض المواضع، كقولك لطائر: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً. فإنسانيته محكوم بامتناعها، وحيوانيته ثابتة. وكذلك في قولهم: لو تَركَ العبدُ سؤالَ ربه لأعطاه. فترك السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله، على كل حال، والمعنى أن عطاءه حاصل، مع ترك السؤال. فكيف مع السؤال؟" ينظر الجنى الداني في حروف المعاني، ص:273.

[2]- شرح المفضليات، ج1 ص: 55.

وذهب المرزوقي إلى أن "قوله (إن الرياضة): في موضع المفعول لـ(قالت) وهو يجري مجرى الأمثال. وقال الأصمعي: جعل النهي خبر (إنَّ)أي: إنك لا تَقْوَى على رياضة الشيُوخ فلا يُنصبَنّك. والنهي وإن جعل في اللفظ للرياضة فإنّما وَجَّه نحو المخاطب. والمراد: لا تتكلّف رياضتَهم."[1] وتثير جملة الحكاية (إنَّ الرياضة...) قضية جوهرية، تتعلق بوقوع الجملة الإنشائية الطلبية خبراً لـ (إنَّ). حيث تعد هذه الجملة من شواهد العربية على هذه القضية. وللنحاة فيها أقوال نجملها في موقفين:

أولهما: يرى بجواز وقوع الجملة الإنشائية الطلبية خبرا لإنَّ. ومن النحاة الذين جوزوا هذا الأمر سيبويه. ويستنبط ذلك مما نقله ابن الشجري عن أبي علي قال:" قد كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهى، حتى مرّ بي قول الشاعر:

إن الذين قتلتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لا تَحْسَبُوا ليلَهُمْ عن ليلِكم ناما

ومثلُه قولُ الآخَر:

ولو أصابتْ لقالت وهْى صادقةٌ ... إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشّيبِ"[2]

كما ذهب إلى ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب، إذ قال:" "فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إنَّ زيدًا لِيضربْ؛ فتجعل خبر إنَّ أمرًا حتى تخاف التباسَه بالخبر في قولك: إنَّ زيدًا لَيضربُ؟ فالجواب: أن ذلك جائز، وقد جاء به الشاعر، فجعل خبر إنّ، وخبر المبتدأ، وخبر كان، ونحو ذلك أمرًا لا يحتمل الصدق والكذب، قال الجُمَيْح: وَلَو أَصابتْ لقالت وَهِي صَادِقَة ... إِنَّ الرياضةَ لَا تُنْصِبْكَ للشَّيْبِ"[3].

---

[1]- شرح المفضليات، ج1 ص:51. وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص153_154.

[2]- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ('450هـ -542هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط الأولى 1413هـ -1992م، ج2 ص:80 -81.

[3]- سر صناعة الإعراب، ج2 ص:388.

وسايره في هذا الطرح صاحب الخزانة إذ يرى" أَنَّ الْجُمْلَة الطلبية يجوز أَن تقع خَبرا لإِنَّ كَمَا هُنَا، فَإِن جملَة النَّهْي وَهِي جملَة: لَا لتنصبك خبر إِن."[1]

وثانيهما: يرى بامتناع وقوع الجملة الإنشائية الطلبية خبرا لإنَّ إلا بتقدير فعل القول مضمراً.وسلك هذا المسلك اللطيف، ابن عصفور حيث ذهب إلى أنَّ " لا تنصبْكَ وهي نهي موقع خبر إنَّ، فينبغي أنْ يحمل ذلك على إضمار القول، كأنه قال: (...)، وأقول لك: لاَ تُنصِبْكَ للشيبِ، وقد تقدم أنَّ القول كثيراً ما يضمر"[2].

وعلل ابن عصفور هذا الوجه، بكون الجمل الإنشائية الطلبية لا تقع خبراً لإنَّ." وإنَّما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، فإذا قلت: اضرب/ فكأنّك تطلب من المخاطب الضرب (...) ولم تقع أيضاً خبراً لأن هذه الأحرف للتأكيد ولا يؤكد إلاَّ ما يُحتَمل ألا يكون في حق المخاطب، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب"[3].

وإذا ما تأملنا الأقوال السابقة، أمكننا الاطمئنان للوجه الثاني ميلاً إلى رأي ابن عصفور. والسبب في ذلك راجع إلى عدم إمكانية الجمع بين الجمل الخبرية لاحتمالها الصدق أو الكذب، والإنشائية في تركيب واحد.إنَّ ما تحققه الجملة الخبرية (إنَّ الرياضة ...) يقتضيه سياق الكلام، إذ إنَّ استعمال (إنَّ) يفيد الكلام توكيداً، كما يحمل إشارة إلى طبيعة المخاطب، وهو هنا المتردد الشاك أمكن الكشف عن طبيعته انطلاقاً من عدد المؤكدات التي اعتمدها الشاعر. فتكون الجملة الخبرية تبعاً لذلك خبرية طلبية.

---

[1]- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج10 ص:246.

[2]- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (597هـ/669هـ)، (الشرح الكبير)، تح: الدكتور صاحب أبو جناح، ج2ص:428. وينظر: شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، ج3 ص:1316.

[3]- شرح جمل الزجاجي، ج2 ص:428-429.

معنى ذلك أن المخاطب متردد في موقفه من الرياضة مشككاً في فوائدها للشيب. ويزكي ما ذهبنا إليه المثل المستشهد به في هذا السياق، إذ قال المرزوقي:" ومعنى هذا الكلام معنى المثال السائر (**ومن العناء رياضة الهرم**). ويحتمل أن يكون المراد الدعاء، كأنه قال: إن الرياضة لا جعلك الله ممن ينصب بمعاناتها، للشيب لأنهم لا ينخدعون"[1]

ومن أمثلة جملة الحكاية أيضاً.

قول عبد الله بن سلمة الغامدي، يصور لنا في قصيدته مشاهد إعراض المحبوبة وصوره. والتي تصل في كثير من الحالات حدّ الاستهزاء والتنقيص من قيمة المحب الشيخ، لما ظهرت عليه علامات الشيب الذي اختط عارضيه. وقد تتلطف المحبوبة بإعلانها سبب الهجر ودوافعه وإن كانت واهية تبتغي من ورائها التخلص والتبرم. وقد يدفعها ذلك لأن تهزأ منه وترميه بالجنون، دون مراعاة لما كان بينهما من مودّة، كما فعلت جنوب –أو كما سماها الشاعر (بنت أبي وفاء) – قائلاً:

على ما أَنَّها هَزِئَتْ، وقالَتْ هَنُونَ، أَجُنَّ، مَنْشأُ ذا قَرِيبُ!

ذكر الأنباري نقلاً عن أحمد قوله" هَنُونَ جمع هَنٍ وهو كِناية عن إنسانٍ: كما قال العَجَّاج: كَمْ قَدْ قَطَعْنَا مِنْ هَنٍ وَهَنْتِ. والمعنى أنها قالت يا رجالُ أَجُنَّ هذا". وقول عبد الله بن سلمة: (أَجُنَّ) فيه قولان: **أولهما**: ما نقله الأنباري عن الأصمعي إذ قال:" قال الأصمعي أَجَنَّ: قال ثعلب وكذلك رواها ابن الأعرابّي. أي قالت أَجَنَّ أي وَقَعَ في مَجَنَّةٍ أي هلكَةٍ"[2].

وثانيهما: رواية البيت بلفظ أَجُنَّ، (بضم الجيم)، وذهب التبريزي إلى أن قوله" أَجُنَّ منشأ ذا قريب حكاية كلامها"[3]. معنى هذا أنَّ نقلَ الشاعرِ قول محبوبته نقلاً حرفياً، يظهر حالته النفسية المكلومة

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص: 51، وشرح اختيارات المفضل، ج1ص:154.

[2]- ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:183. ينظر تاج العروس مادة (حنن): والمِجَنَّةُ: الجِنُّ. وَأَرْض {مَجَنَّةٌ: كَثِيرَة الْجِنّ {وأَجَنَّ: وَقَعَ فِي مَجَنَّةٍ؛ وقالَ:على مَا أَنَّها هَزِئَتْ وقالتْ هَنُون {أَجَنَّ مَنْشأ ذَا قريب} والجِنُّ، بالكسْرِ: الجِدُّ لأَنَّه مَا يُلابِسُ الفِكْرَ ويُجِنُّه القَلْبُ ،وأَرْضٌ {مَجْنونَةٌ: مُعْشَوْشِبةٌ لم تُرْعَ.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 497.

والمتضررة مما وسمته به من جنون بعدما رأت كبر سنه، واشتعال رأسه شيباً. وجملة الحكاية في هذا السياق تحتمل وجهين:

"**أحدهما** أن يكون (أَجُنَّ) جملة و(منشأ ذا) جملة أخرى. كأنها لما رأته يتصابى على الكِبَر قالت منكرةً: أجُنَّ هذا الرجل حتى يَتعاطى ما لا يَحسُنُ به؟ نعم منشؤه قريب فهو حقيقٌ بأن يفعل ذلك. فهذا وجهُ، وتُحمَلُ القصّة كأنها على كلامين، وكأنها سألت ثم أجابت نفسها."[1] وتلخيص ذلك أنها لما أنكرت عليه فعله، عن طريق الاستفهام (أجُنَّ)، والذي خرج مخرجاً مجازياً، لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الإنكار والهُزْء. لم تقف عند حد وصفه بالجنون أمام الناس، بل نادتهم بقولها هَنُونَ وهو " منادى مفرد. كأنه قال: يا قومُ ويا ناسُ."[2]ويبدو أن قول الأنباري أكثر دلالة وأجود حملاً، إذ جعل لفظ هَنُونَ يدل على الرجال دون غيرهم. إذ قال: "والمعنى أنها قالت يا رجالُ أَجُنَّ هذا"[3]. وهذا -لعمري-أشد مبالغة في التنكيل به والحطِّ من قَدْرِه، ويزيد استهزاؤها حِدَّةً بقوله حكاية عنها:(مَنْشأُ ذا قَرِيبُ)، قال ابن سيدة (ت 458هـ):" وَقَوله: منشأ ذَا قريب أَرَادَت: أَنه صَغِير السن تهزأ بِهِ"[4].

وقال الأنباري:" وقوله مَنْشَأُ ذا قَرِيبُ: أي حَدِيثُ السِنِّ هو لا عَقْلَ له"[5]. وتلخيص ذلك كله أنَّها جعلته ناقص عقل، واتهمته بالجنون لما بدر منه من تصابٍ، لا يجوز لمن هو في سنه وكأنها تنكر فعله هذا كونه لم يعد شاباً.

وثانيهما: "أن يعود الضمير إلى ما يدلّ عليه قوله (أَجُنَّ)؛ لأنَّ الفعل يدلّ على المصدر. وكأنه قال: منشأ جُنونه قريب"[6]. وذهب الأزهري (ت 905هـ) إلى أن دلالة الفعل على المصدر تتأتى من

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:497.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:497.

[3]- ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:183.

[4]- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ]، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1421 هـ -2000 م، ج7 ص:215.

[5]- ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:184.

[6]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:497.

جهة "أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته، بخلاف ظرف المكان، فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي "[1]. معنى ذلك أنَّ الفعل جُنَّ دل على مصدره جُنُون لفظاً، وذكر أبو حفص سراج الدين النعماني (ت 775هـ) " أنَّ الفعل يدل على المصدر بشيئين: بلفظه ومعناه"[2].

وإذا أمعنا النظر ألفينا أنَّ دلالة الفعل على المصدر –حسب التبريزي –جعل "الكلام، من موضع النِّداء إلى آخره، في موضع المفعول لـ (قالت)؛ لأنَّ ما بعد القول يُحكى إذا كان كلاماً مستقلاً. وفي طريقه قول ابن الرُّقَيّات:

فقالَت: أَبنُ قيسٍ ذا ولَونُ الشَّيبِ يُعجِبُها"[3]

وإذا ما استقرينا الوجهين معا، نلحظ أن الوجه الأول جعل من جملة الحكاية جملتين، كل واحدة مستقلة بنفسها. الأولى، سؤال (أجنَّ) والثانية، جوابه (منشأ ذا قريب). والوجه الثاني جعل جملة (هَنُونَ، أَجُنَّ، مَنْشأُ ذا قَرِيبُ!) جملة واحدة. والأجود –في تقديرنا–حملها على الوجه الأول لما يتحقق منه من دلالة عميقة تتمثل في المبالغة في الاستهزاء والتحقير. ومرد ذلك إلى ما حققه الاستفهام في هذا السياق. أضف إلى ذلك الجواب (منشأ ذا قريب)، وما يحتويه من معاني التنقيص والتصغير. فالمعنى تبعا لهذا كله اتّهام الشاعر بالجنون وقلَّة العقل، لما صدر منه من أفعال لا تليق بمن هو في سنه.

المبحث السادس: منهج التبريزي في توجيه قضايا المفعول له.

1. مفهوم المفعول له.

[1]– شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط الأولى 1421هـ–2000م، ج1 ص:517.

[2]– اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط الأولى، 1419 هـ –1998م، ج10 ص160.

[3]– شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:497.

عرَّف أبو الفداء المفعول له بكونه" ما فُعِلَ لأجلهِ فعلٌ مذكورٌ، مثل: ضربتُه تأديباً وقعد عن الحرب جُبْناً، فالتأديب فُعِلَ لأجلِه فعلٌ مذكورٌ وهو الضّرْبُ، فالمفعول له هو السببُ الحاملُ للفاعل على الفعلِ"[1].

وذهب السامرائي إلى أن مصطلح المفعول له أو لأجله "مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينة"[2]. ونصَّ ابن السراج في الأصول على أنَّ " المفعول له لا يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر"[3].

ويبدو لنا من قول ابن السراج (العامل فيه فعل غير مشتق منه،) اختلاف النحاة في العامل في المفعول له، فرأي البصريين في المسألة أن العامل في المفعول له حرف الجر، ذكر ذلك السيوطي في همع الهوامع إذ قال:" واختلف في ناصبه، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي: أنَّ ناصبهُ مفْهم الحدث نَصْبَ المفعول {به} المصاحِبِ في الأصل حَرْفَ جَرّ، لأنه جوابٌ له، والجواب أبداً على حسب السؤال، فقولك في جواب: لِمَ ضربت زيداً؟: ضربته تأديباً، أصله للتأديب، إلا أنه أسقط اللام، ونصب"[4].

وأما عند الكوفيين فقد ذهبوا كما نقل عنهم السيوطي:" إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أدّبته تأديباً"[5].

---

[1] الكناش، ج1 ص:113.

[2] معاني النحو، ج2 ص: 222. أما الكوفيون فلا يقرون بوجود مفعول له بل يعتبرونه مفعولا مطلقا. وشروطه: -أن يكون مصدرا/ أن يكون مذكوراً للتعليل/ أن يشارك الحدث في الزمن/ أن يشاركه في الفاعل أي أن يكون فاعل الحدث والمصدر واحداً/ أن يكون قلبياً. ينظر: معاني النحو، ج2 ص: 224 وما بعدها.

[3] الأصول في النحو، ص:206.

[4] همع الهوامع، ج3 ص:133. والكتاب، ج1 ص: 369. {به} هكذا في الأصل، أحسب أنها {له}.

[5] المصدر نفسه، ج3 ص: 133. ومعاني النحو، ج2 ص:222.

ويترجح لدينا أن رأي البصريين في المسألة أجود، وقد بنينا هذا الرأي على ما ذهب إليه السامرائي في معاني النحو، إذ يرى أن " القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى قد تكون بعيدة عنها دون موجب، وذلك نحو قولنا (قلت ذاك خوفاً منه) فيكون القول عندهم بمعنى الخوف في حين أن القول حسي والخوف قلبي"[1] وتأسيساً على ما سبق، قسم النحاة المفعول له قسمين: أولها: المنصوب وثانيهما: المجرور بحرف التعليل، وهو الأصل عندهم[2] .

وقد يبدو للقارئ أنهما على قدم المساواة في تحقيق المعنى، غير أن ذلك غير صحيح، كما أشار إلى ذلك السامرائي في معاني النحو قائلا:" لقد سبق أن ذكرنا أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير، إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى، ولذا كان لابد من الاختلاف بين معنيي التعبيرين ومن أوجه الخلاف بينهما: أن المجيء بحرف الجر هو نص في التعليل بخلاف إسقاطه فإنه لا يكون نصاً في التعليل، بل هو محتمل له، وللحالية، أو لغيرهما، (...). إن الأصل في إتيان المفعول له منصوباً، أن يدل على حصول العلة وحدوثها أما إذا جئت بالحرف فإنه قد يفيد الحصول وعدمه"[3].

ويسلمنا تتبع المفعول له في شرح اختيارات المفضل، إلى الوقوف عند نموذج واحد هو المفعول له المنصوب. إذ مكننا الاستقراء الأولي من إحصاء بعض النماذج فيه، ويسمح هذا النمط من المفعول بتعدد القراءات، فهو محتمل النصبَ على الحالية والمصدرية وعلى أن يكون مفعولا لأجله، فيخلق بذلك اتساعا في المعنى لا يخلقه المفعول لأجله المجرور بحرف الجر.

2. **النصب على المفعول له ودلالة التنصيص.**

قال سويد بن أبي كاهل:

---

[1] معاني النحو، ج2 ص:223.

[2] ينظر: الكناش في النحو والصرف، ج1 ص:113، همع الهوامع، ج1 ص:133، معاني النحو، ج2 ص: 230.

[3] معاني النحو، ج2 ص: 230_231.

رُبّ مَن أنضَجْتُ، غَيظًا، قَلْبَهُ قَد تَمَنّى لِيَ مَوتًا، لَم يُطَعْ[1]

قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي:" وانتصب (غيظًا) على أنه مفعول له."[2] وتخلصنا قراءة المرزوقي إلى أن انتصاب "غيظاً" بنزع الخافض يدل على حصول العلة وحدوثها، إذ إن تمني الموت مرتبط بالغيض الذي يحمله الحسود في قلبه، ونحسب أن هذا ما دفع المرزوقي إلى عدم القول بتعدد الأوجه الإعرابية في لفظ" غيظاً" كأنْ ينصبه على الحالية –مثلا–وهذا الوجه محتمل، بدلالة ما أشار إليه السامرائي من الاتساع المحتمل في حال نصب المفعول له. غير أن هذا لم يتحقق في هذا البيت، ونرجع ذلك –ربما– إلى التصاق الغيظ بقلب صاحبه وعدم مبارحته له. لأن نصب غيظاً على الحال يفضي إلى دلالة عدم الملازمة، وهذا يتنافى مع مقصد الشاعر القاضي بملازمة صفة الغيظ في قلب عاذله حدّ تمنيه الموت له. وإلى شيء من هذا المعنى أشار المرزوقي بقوله في تحقيق معنى البيت قائلا: "والمعنى: رُبّ إنسان كَويْتُ قلبَه بغيظِهِ عليّ، وشوَيْتُ لُبّهُ وهو يَشتهي لي الموتَ والبقاءَ بعدي، فلم يُطِعْه القَدَرُ ولا حقق الله أمله فهو يَشْقَى بعداوتي"[3].

3. دلالة اتساع المعنى في نصب المفعول له.

قال رَبِيعَة بن مَقْرُوم:

وأَجزِي القُرُوضَ، وَفاءً بها بِبُؤسى بَئِيسًا، ونُعْمى نَعِيما.

قال المرزوقي:" وانتصب وفاءً بها إنْ شئت على الحال وإن شئت على أنه مفعول له"[4]. ونخلص من قول المرزوقي إلى إمكانية تعدد القراءة في لفظ (وفاءً)، إما نصباً على الحالية أو جعله مفعولاً له.

---

[1] للبيت رواية ثانية وهي للمرزوقي: "ربّ من أنضجت غيضاً صدره قد تمنى لي شراً لم يطع"

[2] شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:86، وشرح اختيارات المفضل، ج2 ص:901.

[3] المصدر نفسه، ج2 ص:86. وشرح اختيارات المفضل، ج2 ص:901.

[4] المصدر نفسه، ج2 ص: 18. وشرح اختيارات المفضل، ج2 ص: 841.

ما يدفعنا إلى البحث في المعنى المتضمن في التعبيرين خصوصا بعدما أقررنا أنَّ العدول من تعبير إلى آخر يستتبعه تغيير في المعنى، والذي يفسر لنا هذا الأمر ما ذهب إليه السامرائي ــ كما سبقت الإشارة إليه ــ في معرض حديثه عن الاختلاف بين المفعول له المجرور والمنصوب، إذ خلص إلى أن المجيء بحرف العلة يكون كما قال: " بحسب القصد فإذا أردت التنصيص على العلة، جئت بحرف العلة وإنْ أردت التوسع في المعنى أسقطت الحرف، فتكسب أكثر من معنى"[1].

ويبدو لنا من قول ربيعة: **(وأَجزِي القُرُوضَ، وَفاءً بها)**، انتصاب لفظ (وفاءً) على المفعول له أو الحالية. فلو قال: لوفاءٍ بها لكان نصَّاً في التعليل أي: لجعل الوفاء علَّة للجزاء، غير أنَّه عدل عن هذا التركيب بنزع الخافض ليحتمل اللفظ معاني أخرى زادت المعنى اتساعاً، إذ صار محتملاً التعليل حين نصبه على المفعولية وغيرها كالحالية وهذا ما ذهب إليه المرزوقي.

وهنا أمكننا أن نتساءل عن الفرق في المعنى بين النصب على الحالية، وبين النصب على المفعول له. فالأول أي: النصب على الحالية يبين هيئة الشاعر (ربيعة)حال الجزاء كونه وفياً. غير أن ذلك ينقص من قيمته، وذلك راجع إلى أنَّ الحال صفة غير لازمة للمتصف بها، وكأنَّ الوفاء عنده مرتبط بالجزاء فقط، أما ما دون ذلك فالغدر صفة الشاعر الملازمة له. وهذا ينافي قول المرزوقي الذي يرى أنَّ قول ربيعة (وأجزي القروض) " يريد أنه يراعي أحوالَ الناس في معاملاتهم فلا يضيع عنده إحسان المحسن ولا إساءة المسيء بل يكايلهم مستوفياً ومتطففاً و يوازنهم راجحاً وناقصاً"[2].

والثاني النصب على المفعولية، إذ يفيد انتصاب (وفاءً) بنزع الخافض دلالته على أن الأصل في الإتيان بالمفعول له منصوباً كما قال السامرائي:" أن يدل على حصول العلة وحدوثها، أما إذا جئت بالحرف فإنه قد يفيد الحصول وعدمه"[3]. ونستشف ذلك من قول ربيعة، إذ إنَّ حصول العلة وهو الوفاء

---

[1] معاني النحو، ج2 ص:230.

[2] شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص: 18.

[3] معاني النحو، ج2 ص:231.

حاصل أثناء الجزاء، عكس لو جرّ بحرف التعليل اللام لأفاد الحصول أو عدمه. ونذكر في هذا المقام أنَّ النحاة جعلوا التعليل على ضربين، قال فاضل السامرائي: "الضرب الأول ما يكون علّة يراد تحصيلها، أي أن العلة ليست موجودة في أثناء الفعل وإنما هي غاية مرادة. (...) والضرب الثاني أن تكون علّة موجودة وهي كانت السبب في دفع الفاعل إلى الفعل، وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها"[1].

ونخلص من قول السامرائي في العلّة إلى أمر في غاية الأهمية، يتعلق بتحقق المعني في بيت ربيعة، إذ يبدو لنا أنَّ نَصبه على الحالية سيكون مرتبطا بتحقيق العلّة وهي: الوفاء، للعلة التي ذكرنا آنفاً كون الحال صفة عارضة غير لازمة في المتصف بها. وهذا ينافي القيم الإنسانية التي كانت عليها العرب من إغاثة الملهوف، وإقراء الضيف، والوفاء بالعهود. وعليه فإن الإقرار بكون العلة (الوفاء) موجودة حاصلة لا يراد تحصيلها، يقترب من مقصدية الشاعر إذ يبعد أن يراد تحصيل العلّة (الوفاء)، أثناء الفعل (أجزي) لتكون مرادة في ذاتها، فذلك نقيصة في حق الشاعر. وخلاصة القول إن نصب وفاءً على المفعولية حقق معنى ليس في النصب على الحالية. والذي قدم لنا كل هذه الاحتمالات التأويلية كون المفعول له ورد منصوباً فخلق بذلك توسعاً في المعنى.

المبحث السابع: إشكاليات الاستثناء وآثارها في المعنى.

1. مفهوم الاستثناء

ذكر ابن فارس أن الاستثناء" مأخوذ من "الثِّنَا" و الثِّنَا الأمر يثَّنى مرّتين: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "لا ثِنا فِي الصدقة" يعني لا تؤخذ فِي السنة مرتين"[2]. وحده السيوطي بأنه " هو المخْرِجُ بـ "إلاَّ" أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة"[3]. وذهب ابن فارس إلى أن الأصل فيه " أن تَستثني شيئاً من

[1] معاني النحو، ج2 ص: 229.

[2] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م، ص:94.

[3] همع الهوامع، ج3 ص:247، وينظر: الجنى الداني، ص:511 ومعاني النحو، ج2 ص: 246.

جملة اشتملت عَلَيْهِ فِي أول مَا لفظ به، وهو قولهم: "مَا خَرج الناسُ إلا زيداً" فقد كَانَ "زيد" فِي جملة الناس ثُمَّ أُخرج منهم، ولذلك سمي "استثناءً لأنه ثُنِّيَ ذكره مرةً فِي الجملة ومرّة فِي التفصيل. ولذلك قال بعض النحويين: المستثنى خرج مما دخل فيه"[1].

وأورد القرافي في" الاستغناء في أحكام الاستثناء" رأيه في علَّة تسمية الاستثناء وعزى ذلك إلى نظرين –حسب قوله– "النظر الأول: هل إطلاق هذا اللفظ في هذا الموطن حقيقة أو مجاز"[2]. وقد خلص بعد استقصاء الآراء واستقرائها إلى أنه مجاز، ومرد ذلك إلى وجهين: " الوجه الأول: أن الثني والرّد والعطف إنما يعقل حقيقة في الأجسام دون المعاني، فإن آن الكلام لا يبقى زمنين، ولا يجتمع منه حرف مع حرف، بل الموجود منه دائما حرف فقط، وما لا يوجد منه دائما إلا حرف فرد كيف يتصور فيه الثني ورد بعضه على بعض مع أن رد البعض على البعض يعتمد بقاء البعضين حالة الرد؟ فيتعين أنه مجاز"[3]. وأما الوجه الثاني عنده فيخص لفظ الاستثناء في ذاته، ورأيه في المسألة" أنَّ لفظ الاستفعال في لسان العرب لطلب الفعل، نحو: الاستسقاء لطلب السقي، والاستفهام لطلب الفهم، والاستخراج لطلب خروج المعنى من اللفظ. فهذا هو القاعدة العامة.

وقد يرد للفعل نفسه دون طلبه، نحو: قرّ واستقرّ، وعجب واستعجب، ومعناهما واحد وهو الفعل نفسه. وكذلك ها هنا، ليس المراد طلب الثني بل المتنيُّ نفسهُ، فيكون من باب إطلاق اسم المتعلِّق على المتعلَّق، لأنَّ الطلب متعلق بالمطلوب"[4].

أما النظر الثاني فقد أفرده للحديث عن معنى الاستثناء، وأن لفظه " ليس مستعملاً في معنى واحد بل في معنيين: أحدهما: إخراج بعض من كل كما هو ها هنا. وثانيهما: التعاليق اللغوية التي هي

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص:94.

[2] الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي (ت 682هـ)، تح: الدكتور طه محسن، مطبعة الرشاد–بغداد 1403هـ/1982م، ص:90.

[3] المصدر نفسه، ص:90-91.

[4] الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص: 91.

شروط، كما في قوله عليه الصلاة والسلام (**من حلف واستثنى عاد كمن لم يحلف**) يريد علق على مشيئة الله تعالى وجعله فقال: والله لا فعلت إن شاء الله تعالى، فسماه استثناء"[1]

والذي عليه جمهور النحويين أن الاستثناء ضربان: مُتَّصلٌ ومُنقَطعٌ[2]، قال أبو الفداء:" فالمتصل: هو المخرَجُ من حُكم على متعددٍ لفظاً أو تقديراً بإلاَّ وأخواتِها فاللفظ نحوَ: (قام القوم إلاَّ زيداً) والتَّقدير نحوَ: (ما قام إلاَّ زيدٌ)، لأنَّ معناه: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ"[3].

وأورد الرضى في شرحه على الكافية، نصا تفصيلياً لحدِّ الاستثناء المتصل، بيَّن فيه ماهيته، إذ يرى أن"كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديراً: من شرطه لا من تمام ماهيته، فعلى هذا: المنقطع داخل في هذا الحد، كما في: جاءني القوم إلا حماراً، لمخالفة الحمار القومَ في المجيء"[4]. وذهب الرضى إلى أنَّ قولهم "من متعدد" " أي: من شيء ذي عدد، قوله" (لفظاً أو تقديراً)، تفصيل للمتعدد، فإنه قد يكون ملفوظاً به نحو: جاءني القوم إلا زيداً، وقد يكون مقدراً نحو: ما جاءني إلاّ زيد، أي: ما جاءني أحد إلاَّ زيد"[5].

وعليه يكون المستثنى المتصل بعضا من المستثنى منه، عكس المنقطع وهو كما قال السامرائي:" ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، كقوله تعالى: (**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ**) فإبليس ليس من الملائكة، بل هو من الجن قال تعالى:(**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ**) والجن ليسوا من الملائكة، بدليل قوله تعالى: (**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ**). فهو إذن استثناء منقطع"[6]

---

[1] الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص: 91-92.

[2] ذهب السامرائي في معاني النحو إلى أن الاستثناء بإلاَّ ينقسم قسمين: تام ومفرّغ، وينقسم التام إلى متصل، ومنقطع. ينظر معاني النحو، ص:246. قلت: وهذا التقسيم الذي استنبطه السامرائي من متون النحو إنما هو باعتبار ذكر المستثنى منه وحذفه.

[3] الكناش، ج1 ص:130.

[4] شرح الرضى على الكافية، ج2ص: 76.

[5] المصدر نفسه، ج2 ص:76.

[6] معاني النحو، ج2ص:247. سورة الحجر الآية 31/30، الكهف الآية 50، سبأ الآية 41/40.

كما تعرض النحاة للقسم الثاني من أقسام الاستثناء وهو المفرَّغ، قال أبو الفداء: "وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه معه، وكان في كلام غَيْرِ موجبٍ غالباً، ويعرب على حَسب العواملِ"[1]، ومن أمثلته وشواهده –ما ذكره السامرائي– "نحو (ما حضر إلاَّ سالم) وكقوله تعالى:(**إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**)" [2]

ويبدو من استقصاء جلّ ما قيل في أقسام الاستثناء أن النحاة اختلفوا اختلافا كبيراً في العامل في المستثنى، فبرزت تبعاً لذلك آراء ومذاهب، أجملها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك قائلاً إنَّ" للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد "إلا" خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال "[3]

ويبدو أن مسألة الاستثناء تتفرع عنها أمور كثيرة لا تقف عند حدود معرفة العامل في المستثنى وصوره، بل تتعداها في النقد التطبيقي إلى استنباط طبيعة المشرب الثقافي واختلاف المذهب النحوي. وهذا كله مرتبط باستقراء تام لمختلف التوجيهات الإعرابية التي تصدر عن الشارح حينما يتعلق الأمر بالشعر على سبيل المثال. كما يترتب عن ذلك أيضا تحديد المذهب العقدي وأثره في توجيه دلالات الآيات استنادا للمعطى نفسه، إذ لا يعقل أن تصدر قراءة نص دون استحضار للخلفيات المعرفية والعقدية الداعية إلى قراءته وتحقيقه وتأويله.

ويكفي في هذا الباب الاستشهاد بالقراءات المختلفة لآيات الكتاب المبين عند جملة من الفرق الإسلامية أشاعرة ومعتزلة، وهذا الاختلاف نلامسه بشكل كبير في باب الاستثناء، لدرجة أن الدكتور محمد سيف عده _حسب عبارته_ " من الأبواب النحوية ذات الأهمية والخطورة في عدد من الجوانب،

---

[1] الكناش، ج1 ص: 133. وينظر معاني النحو،ج2 ص: 248.

[2] المرجع نفسه، ج2 ص: 248.

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الهامش 1، ج2 ص:211. وقد اختار ابن عقيل المذهب الأول الذي ينص على أنّ الناصب له ما قبله بواسطة إلا قائلا:" والصحيح من مذاهب النحويين ....." وينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص:144-145.

وذلك لظهور الاختلاف بين صوره وتراكيبه المتعددة، مما يفضي إلى اختلاف كبير بين معاني هذه الصور في الإثبات والنفي وفي الإدخال والإخراج وغير ذلك"[1].

وتكمن خطورة التوجيه الإعرابي على هذا الأساس في عدم التصريح بهذه الخلفية التي تحكم القارئ. قال الدكتور محمد سيف:" لقد كان بعض المفسرين والمعربين صريحا في بيان الخلفية العقدية المؤثرة في بعض التوجيهات السابقة، في حين أن بعضها لم تك بهذا الوضوح"[2].

وإذا ما اعتمدنا المنهج نفسه في استقراء آراء النحويين وخصوصا شراح الشعر منهم في تعدد الأوجه الإعرابية أمكننا أن نهتدي إلى طبيعة الخلفية العقدية التي يحتكم إليها الشارح سواء صرح بذلك أو لم يصرح. ونظراً لتشعب قضايا الاستثناء اقتُصر على ما ورد سابقا، على أن تتفرع في ثنايا هذا المبحث مدعومة بنصوص تطبيقية تبرز أهمية الاستثناء في توجيه الدلالة، وفيما يلي سرد لبعض أقسام الاستثناء كما وردت في شرح اختيارات المفضل.

2. الاستثناء بـ "ليس" ودلالته على البدلية [3]

كما في قول تأبط شراً:

لا شيءَ أَسْرَعُ مني ليس ذا عُذَرٍ وذا جَناحٍ بِجنْبِ الرَّيْدِ خَفَّاقِ[4]

قال التبريزي نقلا عن المرزوقي:" ويجوز أن يكون (ليس ذا عذر) مستثنى، فانتصب (شيء) بـ (لا) وارتفع (أسرع) على أنه خبره، وانتصب (ذا عذر) بقوله (ليس) واسمه مضمر فيه."[5] وقد ذهب المرزوقي إلى أن الدلالة المتحققة من حمل ليس على الاستثناء هي أنْ " ليس ذلك الشيء الأسرعُ ذا عذر. وهو

---

[1] الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، ج1 ص: 661.

[2] المرجع نفسه، ج1 ص: 681.

[3] اختلف النحاة في ليس، أفعل هي أم حرف؟ وقد أوردنا تفاصيل ذلك في الفصل الثاني من هذا البحث.

[4] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 112.

[5] المصدر نفسه، ج1 ص:113-114. وشرح المفضليات، ج1 ص:20.

الوجه." [1] ويحملنا ذلك للبحث عن علَّة تفضيل المرزوقي لهذا الوجه، علما أنه أورد في شرحه للبيت وجوهاً أخرى يحتملها المعنى ولكل وجه منها وجاهته، بل ويحقق دلالة لا تتحقق في الوجه الآخر ما يشي بتعدد دلالي في (ليس). وتفصيل ذلك أنَّ احتمالها الاستثناء محمول كما أشار التبريزي _نقلا عن المرزوقي_ " على البدل كما تقول: ما رأيت أحداً ليس زيداً، وما جاءني القوم ليس زيداً. أي: ليس بعضهم زيداً."[2]

فإذا أقررنا حمل الكلام على البدلية، كان معتمد الكلام إحلال (ذا عذر) بدل (شيء) بنية إسقاطه. فيكون ذكره توطئة لما سيأتي من كلام بعد، وعليه يكون المعنى كما ذهب المرزوقي أنه" فضل الفرس على نفسه في السرعة"[3]. وإذا أردنا تبين علَّة التفضيل اتضح لنا ذلك من استعمال الشاعر أسلوب القصر، قال السامرائي: "وأما القصر بالنفي والاستثناء فإنما يكون لما ينكره المخَاطَبُ"[4]. فالمخاطب لا ينكر شدة عدو تأبط شراً وإنما ينكر أن يبالغ فيها، وهو الذي ذَكَّرَ قبيلة بجيلة بشدة عدوه إذ قال لهم:" أأ عجبكم يا معشر بجيلة عدو ابنِ برَّاق؟ أما والله لأعدونَّ لكم عدواً أُنسيكموه"[5].

ويظهر من استقراء الأمثلة التي اعتمدها التبريزي _نقلا عن المرزوقي_ أنه استقاها من سيبويه، الذي خصص باباً لهذه القضية سماه" **هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أُدخل فيه**"[6] وفي ذلك إشارة منه إلى مذهبه النحوي. ويبدو ذلك في قراءته لـ "ليس " على أنها للاستثناء ونصب (ذا عذر) على أنه خبرها.

ويترتب عن هذ التوجيه جملة مسائل ترتبط بمنهج التبريزي في اختياره، أولها: قوله: (وانتصب ذا عذر بـ (ليس) إذ من المعلوم أن النحاة اختلفوا اختلافا كبيراً في العامل في المستثنى، فبرزت تبعاً لذلك

---

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 114. وشرح المفضليات، ج1 ص:20.

[2] المصدر نفسه، ج1ص: 114.

[3] شرح المفضليات للمرزوقي، ج1ص: 21.

[4] معاني النحو، ج2ص:250.

[5] شرح اختيارات المفضل، ج1ص:108.

[6] ينظر الكتاب، ج2ص:311.

آراء ومذاهب، أجملها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك قائلاً إنَّ" للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد "إلا" خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال منها : "أنَّ الناصب له هو نفس إلاَّ وهو مذهب ابن مالك، (...) وعبارته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب:" ما استثنت إلاّ" ثم يقول بعد أبيات " وألغ إلاَّ" وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل."[1]

وقياسا على "إلا" في عملها في الذي بعدها، يكون العامل في" ذا عذر" هو ليس بدلالة كونه خبرا لها. قال المرادي:" وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر، ولذلك وجب نصب المستثنى بها لأنه خبرها واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق."[2]

وتقدير ذلك في قول تأبط شراً " ليس هو ذا عذر" أي: ليس الشيء الأسرع ذا عذر، محققاً بهذا الوجه دلالة السرعة في الفرس نافياً إياها عن نفسه. وتظهر هذه الدلالة بجلاء حين مقارنة دلالتي (ليس) الدالة على الاستثناء، وكذا دلالتها على العطف، وهي المسألة الثانية التي يثيرها توجيه التبريزي للبيت. إذ يفيد حملها على معنى (لا) العاطفة أن التفضيل للنفس كما ذهب إلى ذلك المرزوقي[3].إذ إن المعنى المتقرر من هذا التوجيه أن اللام حرف عاطف للثاني على الأول، أي: لـ (ذا عذر) على (شيء)، فيكون التفضيل للنفس. وفي ذلك مبالغة من الشاعر في تعظيم شدة عدوه، وإن كان ذلك ممكناً كونه صعلوكاً، والذي يزكي هذا الطرح ما ورد في قصة فراره من قبيلة بجيلة –آنفة الذكر–.

وتكمن أهمية المقارنة بين الدلالتين اللتين تحققهما (ليس) في كونها تسمح بتعدد دلالي يتغير بموجبه معنى البيت من تفضيل الفرس على النفس في حملها على الاستثناء، وتفضيل النفس على الفرس في حملها على معنى (لا) العاطفة.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الهامش 1، ج2 ص:211. وقد اختار ابن عقيل المذهب الأول الذي ينص على أنّ الناصب له ما قبله بواسطة إلا قائلا:" والصحيح من مذاهب النحويين ....." وينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص:144-145.

[2] الجنى الداني، ص:495، وينظر شرح ابن عقيل، ج2ص:232.

[3] شرح المفضليات للمرزوقي، ج1ص:21.

وإن كان حمل (ليس) على العطف اختص به الكوفيون دون البصريين، كما جاء في الجنى الداني، قال المرادي:" ولم يثبت كونها عاطفة عند البصريين (...) وممن نقل أنها تكون حرفا عاطفاً، عند الكوفيين، ابن بابشاذ، والنحاس، وابن مالك. وحكاه ابن عصفور، عن البغداديين"[1]. ويخلصنا ذلك كله إلى أن (ليس) تحمل في توجيهها الإعرابي تعدداً دلالياً ينتج عنه اختلاف في المعنى، وهذا نتاج لقراءات منفتحة تسهم في خلق تأويلات مختلفة، حسب المنزع النحوي للشارح.

3. إشكالية الاستثناء المنقطع وأثره الدلالي.

قال الكَلحَبة العرَنيّ:

أَمَرتُكُمُ أَمرِي، بِمُنعَرَجِ اللِّوى وَلا أَمرَ للمَعْصِيّ إلاَّ مُضَيَّعا

قال التبريزي: "وقوله (ولا أمر للمعصيّ إلا مضيعا) يجوز أن ينتصب على الحال وإن كان ذو الحال نكرة. ويجوز أن يكون استثناء خارجاً، كأنه: لا أمر للمعصيّ يطاع فيه لكن له مضيعاً. ويجوز أن يكون مثل قول القائل: لا أحد فيها إلا زيداً. فيكون انتصاب (مضيعاً) على أنه صفة لـ (لا أمر)"[2].

وتتيح قراءة البيت قراءتين مختلفتين في نصب (مُضَيَّعاً)، أولهما النصب على الحالية[3] –وقد سبقت تفصيل القول فيها–، وثانيهما النصب على الاستثناء الخارج، أي المنقطع. غير أنّ للمنصوب بعد (إلا) المسبوقة بـ (لا) كما هو الحال في قول الكلحبة العرني حكمين إعرابيين، قال فيهما السيوطي: "إذا وقعت "إلاّ" بعد "لا" جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب، نحو: لا سيف إلا ذو الفَقَار وذا الفَقَار، ولاَ إلَهَ إلاّ اللهُ وإلا اللهَ، فالنصب على الاستثناء"[4]. وخلاصة قول السيوطي أن النصب على الاستثناء والرفع على البدل. ومنها قراءة المرزوقي، وهي الوجه الثاني الذي ينتصب فيه (مضيعاً) على غير الحال، أي على

---

[1] الجنى الداني، ص: 498.

[2] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 149.

[3] ينظر مبحث الحال من هذا البحث.

[4] همع الهوامع، ج2 ص:202.

الاستثناء. قال التبريزي نقلا عن المرزوقي وإنَّما "يجوز أن يكون استثناء خارجاً، كأنه: لا أمر للمعصيّ يُطاع فيه لكنّ له مُضيَّعاً "[1].

وعقبَّ الأعلم على هذه القراءة، ذكر ذلك البغدادي فيما نقله عنه، إذ يرى أنه" يجوز نصبه على الاستثناء، والتقدير: إلاَّ أمراً مضيعاً. وفيه قبح، لوضع الصفة موضع الموصوف"[2]. ويرى ابن الأنباري في الإنصاف أنه "يجوز أن يكون قوله "إلا مضيعًا" استثناء مما قبله فيكون قد وضع الصفة مكان الموصوف، وأصل الكلام: ولا أمر للمعصي إلا أمرًا مضيعًا، ويجوز أن يكون "مضعيًا" حالًا من الضمير المستكن في الجار والمجرور قبله."[3]

ولا نرى في ذلك قبحاً، لكون حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير في كلام العرب، وأكثر ذلك كما قال ابن جني:" في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أنَّ الصفة في الكلام على ضربين: إما للتلخيص والتخصيص، وإمَّا للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانِّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان"[4].

وعقب البغدادي في الخزانة على رأي الأعلم، وأكّد أن لا قُبح في المسألة، معللاً ذلك بقوله:" أقول: لا قُبحَ، فإن الموصوف كثيراً ما يحذف لقرينة"[5]. ويبدو أن عدم قبول الأعلم بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، راجع بالأساس إلى ما ذكره ابن جني، حيث اشترط في حذف الموصوف أنه" متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلّما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير لائق بالحديث. ومما يؤكد عندك ضعفَ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه"[6].

ولسنا نرى فيما ذهب إليه الأعلم من استهجان لحذف الموصوف وجهاً، لكون ذلك مرتبطاً بوجوه ذكر ابن جني شيئا منها في الخصائص "كأن تكون الصفة جملة، نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت

---

[1]- همع الهوامع، ج1 ص: 148_149.

[2]- خزانة الادب، ج3 ص:386.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، هامش1 ج1ص:220.

[4]- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ت ط)، ج2ص: 366.

[5]- خزانة الادب، ج3 ص:386.

[6]- الخصائص، ج2 ص:366

غلاماً وجهُه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، أو لقيت وجهُه حسن لم يحسن"[1]. فيكون المعنى بناء على ذلك ما ذهب إليه التبريزي نقلا عن المرزوقي، حيث قال: "فيكون انتصاب (مضيَّعاً) على أنه صفة لـ (لا أمر). كأنه قال: لا أمر للمعصي غيرَ مضيع"[2].

وحمل مضيعاً على الاستثناء فيه قصر للصفة (مضيعاً) على الموصوف (لا أمر)، ويستشف ذلك من الفرق الدقيق الذي أشار إليه فاضل صالح بين الاستثناء بإلاَّ و بغير، حيث إنَّ " (إلاَّ) تفيد القصر نصاً، وأما (غير) فتفيد القصر تضميناً، فقولك (لا تعبد إلاَّ الله) أفاد الحكم، وهو الأمر بعبادة الله نصاً صريحاً، وأمَّا قولك (لا تعبد غيرَ الله) فهو نهي عن عبادة الله، ومضمونه الأمر بعبادة الله"[3]وقياساً على هذا، أمكننا حملُ القصر المترتب عن الاستثناء (بإلاَّ) على القصر نصاً لا تضميناً، لكون التضييع حاصل في حق المعصيّ لا مَحِيد عنه. إذ لو كان الاستثناء (بغير) لم يفيد هذا المعنى، فيحمل على النهي عن تضييع الأمر ظاهراً، ومقصود الشاعر غير ذلك إذ إنه يُقِرُّ بضياع أمره وعدم امتثاله.

ويخلصنا تتبع هذا المثال إلى بيان التعدد الدلالي الحاصل في لفظ مضيعاً، إنْ نصباً على الحال أو الصفة أو الاستثناء، تعدد أفضى إليه تعدد الوظيفة النحوية وما تولد عنها من تغاير دلالي، أفاد المعنى ثراء، وبيانه أن قراءة البيت على الاستثناء يتحقق منه معنى ألاّ أمر للمعصي إلاَّ أمراً مُضيعاً، فيكون ضياع الأمر على الإطلاق، ويترتب عن ذلك ما ذهب إليه التبريزي من أن المعنى:"كأنه قال: لا أمر للمعصي غير مضيع"[4]. على خلاف قراءته على الحالية التي تفيد في هذا السياق، أنّ عدمَ طاعة الأمر إنَّما هو حاصل في الوقت الذي وقع فيه، لكون الحال صفة غير لازمة لصاحبها، وإنما هي هيئته في ذلك الوقت بصرف النظر عن زمن الماضي أو الاستقبال. وبهذا يكون المعنى: أني اسديت لكم نصحي فلم تلتزموه، لعصيناكم لي في هذه الموقف.

4. **تعدد الوجه الإعرابي للمستثنى بـ "إلا" بعد نفي.**

قال المخبل السعدي:

وأرى لهَا داراً، بأَغدِرَةِ الـ سِّيدانِ، لم يَدرُسْ لهَا رَسْمُ

---

[1]- الخصائص، ج2 ص:366.

[2] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:148.

[3]- معاني النحو، ج2 ص: 265.

[4] شرح اختيارات المفضل، ج1ص:148.

إلاَّ رَماداً هامِداً، دَفَعَتْ عَنهُ الرِّياحَ، خَوالِدٌ سُحْمُ

"قوله: (إلاّ رماداً) نَصَبَهُ على مطلق الاستثناء، ولم يجعله بدلاً، وإن كان ما قبله نَفياً. ويجوز أن يجعله منقطعاً مما قبله، فيكون مثل قوله: **(مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)**. لأنَّ (هامد) الرَّماد ليس مما لم يدرس. ولو رفع (إلاّ رمادٌ) لجاز على أن يكون صفة لقوله: (رسمُ). ويكون (إلاّ) بمعنى غير. ويكون هذا مثل قول النابغة:

وقفتُ فيها أصيلاً كي أُسائِلَها عَيَّتْ جَواباً وما بالرَّبعِ من أَحَدِ

إلاَّ أوارِيٌّ لأيـاً مـــا أُبَيّـــنُها والنُّؤيُ كالحَوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

فترفعُه. وهذا لغة تميم"[1].

وقد اتكأ التبريزي في توجيه دلالة بيت المخبل السعدي على رأي المرزوقي، في مسألة نصب ما بعد إلا على الاستثناء، وهذ التوجيه واحد ضمن توجيهات تخلق تعدداً دلاليا، كون إعراب ما بعد "إلا" تتفرع عنه ثلاثة وجوه لكل منها وجاهته في قراءة النص وتأويله وهي:

أ. **النَصب على مطلق الاستثناء، ولم يجعله بدلاً، وإن كان ما قبله نَفياً.**

ب. **جواز أن يجعل لفظ (رماداً) منقطعاً مما قبله، فيكون مثل قوله: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ).**

ج. **حمل (إلا) على معنى الواو العاطفة _ وهو رأي الكوفيين_.**

وبيان هذه التفريع وما نتج عنه من مسائل، مرتبط بالمعاني المترتبة عنه وما يتقرر في نفس السامع من الدلالات. فقراءة البيت على معنى الاستثناء، يحقق معنى مفاده أن التغيير لم يطل الرَّسم، غير أنه طال الرماد وفي ذلك قال التبريزي:" وجعل الرَّماد حائلا متغيّر اللَّون لتأتِّي الأمطار عليه، إن كانت الأثافي المحيطة به حَمته من الرّياح المارَّة به فبقي"[2].

ونرى أن قراءة البيت على هذا الوجه يستقيم، لأن الأثافي لا شك حمت الرماد أن تنثره الرياح، إلا أنها لم تحمه من تغيير لونه بسبب المطر. وهذا يدفعنا للبحث عن علَّة توظيف لفظ الرَّماد في هذا

[1] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 335-336. وشرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص: 186.

[2] المصدر نفسه، ج1 ص:336.

السياق، ونحن نعلم أنّ الشعراء وظفته في بعده المجازي الدال على الكرم، وسياق البيت يُظهر عكس ذلك من قطع الرَّبَاب حبل الوصال ما نتج عنه تشفي الشاعر بذكر اسمها، ونحسب أن استخدام الرَّماد إنما دلَّ على انطفاء نار المحبة وتغير أحوال الحبيبة، فيأخذ لفظ الرماد بعدا رمزياً دالاً على انصرام المحبة، وإن سقي القلب بماء المطر وهو استخدام رمزي أيضا يبرز نفسية الشاعر المتأزمة، إذ إن رمزية المطر تكمن في الهلاك والعذاب. وهذا ما دفع –ربما–إلى نصب رماداً على الاستثناء تحقيقا لهذا المعنى.

وأما قول التبريزي: "ولم يجعله بدلاً، وإن كان ما قبله نَفياً." فالراجح أنه يشير بذلك إلى مسألة شغلت بال النحاة، وتتعلق بحكم المستثنى بإلا بعد نفي، إذ يجوز فيه وجهان أولها النصب على الاستثناء وثانيهما الرفع على البدل. وقد جوز بعض النحاة ذلك حتى وإن لم يكن الثاني من جنس الأول. قال ابن جني:" وَقد يجوز الْبَدَل وَإِن لم يكن الثَّانِي من جنس الأول فَتَقول مَا بِالدَّار أحد إِلَّا وتد وَذَلِكَ فِي لُغَة بني تَمِيم وينشدون قَول النَّابِغَة إِلَّا أواري بِالرَّفْع"[1]. وعلى غراره بيت المخبل السعدي، إذ الرماد ليس من جنس الرَّسْم، إلا أنه استثناه منه، ولعل عدم قبوله أن يجعله بدلاً، لعِلْمِه أنّ المبدل منه على نية السقوط، وكأنه سيثبت الرَّماد ويسقط الرَّسم. غير أن ذلك لا يذهب بنا لحدّ القول بكونه زائدا لا فائدة فيه "وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد"[2]. وقد ذكر التبريزي أن هذا الوجه من القراءة تجيزه بنو تميم. فيكون المعنى: أن التغيير لم يطل الدار وطال الرماد منه شيء يسير لم يؤثر في جوهره.

وأما القراءة الثانية فيجوز أن يُجعل فيها لفظ (رمادا) منقطعاً مما قبله، فيكون مثل قوله: (**مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ**). وتفصيل ذلك أن قوله بانقطاعه دلَّ به على أنَّ المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، وقد ذكر السامرائي أنه " لا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايراً لجنس المستثنى منه، (...) بل المنقطع ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، سواء كانت المغايرة

[1] اللمع في العربية، ج1ص:67.

[2]– شرح المفصل، ج3 ص:66.

بالجنس أم بالنوع"[1]. وبيان ذلك أنَّ الرماد ليس بعضا من الرَّسم، ما دفع إلى قطعه عنه فجاز في حقه الرفع على البدل.

وقد عمد التبريزي تأكيدا وبيانا لهذا إلى الاستشهاد بقوله تعالى **(مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)**، وقد جعل المرادي هذا الشاهد دليلا على جواز النصب على الاستثناء أو الإبدال إذ قال:" وقسم يجوز نصبه وإبداله، والنصب أرجح. وهو المنقطع، إذا وقع بعد نفي أو شبهه، بشرط أن يصح إغناؤه عن المستثنى منه. نحو **(مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)**. فهذا فيه لغتان: لغة الحجازيين أنَّ نصبه واجبٌ، ولغة بني تميم جواز نصبه وإبداله، ويقرؤون **(إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ)** بالرفع. قال بعضهم: والنصب عندهم أرجح. فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعيين نصبه عند الجميع"[2].

حمل (إلا) على معنى الواو العاطفة _ وهو رأي الكوفيين .

قال التبريزي:" والكوفيون يجعلون (إلاّ) من قوله (إلاَّ رماداً) في معنى الواو العاطفة. ويقدرون الكلام: وأرى لها داراً بأغدرة السِّيدانِ ورماداً هامداً "[3]. وقد ذهب المرادي في معرض حديثه عن (إلاّ) التي بمعنى الواو، أنَّ "هذا القسم نفاه الجمهور، وأثبته الفرَّاء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى"[4] وفي توجيه دلالة البيت قال الأخفش: "إلاّ" بمنزلة الواو نحو قول الشاعر: (...)، أراد: أرى لَها داراً ورماداً."[5] وجاء في الإنصاف أنَّ" المراد بإلاَّ هنا الواو، وإلا كان الكلام متناقضا"[6].

ويترتب عن هذا الوجه من القراءة، أن الدَّار لم يَدْرُس لها رسم ولا رماد، إذ بقيت على حالها كما هي، وأغلب الظن عندنا أن ذلك مرتبط بطبيعة العلاقة المتوترة بين الشاعر وحبيبته التي هجرته،

---

[1] معاني النحو، ج2 ص:247.

[2] الجنى الداني، ص:515.

[3] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 536.وينظر الصاحبي في فقه اللغة، ج1ص:94، مختار الصحاح، ج1ص:20

[4] الجنى الداني، ص:519. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص:266.

[5] معاني القرآن للأخفش أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ) تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، 1411 هـ - 1990م، ج1ص:162.

[6] الإنصاف في مسائل الخلاف، الهامش1 ج1 ص:266.

وحافظت على موقفها منه دون أن يعتريها تغيير، عكس ما حدث له. وفي عدم تغيير الرَّسم إشارة من الشاعر إلى التزامه بمذهب المتقدمين في تقسيم القصيد. قال ابن قتيبة:" وليس لمتأخر الشعراء أن يخرج عن مذهب المتقدمين في هذه الأقسام، فيقف على منزل عامر، أو يبكي عند مشيد البنيان، لأن المتقدمين وقفوا على المنزل الدَّاثر، والرَّسم العافي..."[1]. وفي ذلك دلالة على أنها لم تبرح مكانها ولم تكن ظاعنة.

ونخلص مما سبق إلى أن اختلاف الحركة الإعرابية في الاسم الواقع بعد "إلاّ" ينتج عنه تعدد دلالي يتغير بموجبه معنى البيت، وهو اتساع في المعنى، مكنتنا منه القراءات المختلفة والتي تنبى على تأويلات مرتبطة في غالبيتها بالاتجاه، أو لنقل بالمدرسة النحوية التي يصدر عنها القارئ، _كما أشير إلى ذلك قبل _. ويظهر هذا الاختلاف جلياً، في حمل الاسم بعد "إلا" في بيت المخبل على ثلاث قراءات، أولها الاستثناء وثانيها البدل، وأخيراً العطف. وتمدنا أيضا بأكبر قدر من الوسائل الإجرائية التي تسعفنا في قراءة النص وتأويله وتوثيقه.

المبحث السابع: المسائل النحوية للنعت وأثرها في توجيه الدلالة.

1. مفهوم النعت/ الوصف.

عدَّ النحاة النعت من التوابع، قال ابن هشام " الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسةٌ: النعتُ، والتوكيد، وعطف البيان، والَّنسَقُ، والبدل"[2]. وسميت توابعاً كما يرى ابن يعيش كونها:" هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له وذلك نحو قولك: قام زيدٌ العاقلٌ،

[1] الشعر والشعراء، ص:76.

[2]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص:299. وشرح المفصل، ج3 ص39.والعلل النحوية، ص:288.

فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيدٍ كالتكملة له، إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم"[1].

ومن التوابع النعت أو الصفة، وهما كما قال ابن يعيش:" واحد[2] وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير. والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت"[3]. فالنعت عند ابن الحاجب" تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"[4].

وقد اشترط النحاة تبعية النعت لمنعوته في الإعراب، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير. وهذا ما دفع المرادي في توضيح المقاصد، إلى عدم القبول بالمخالفة بين النعت والمنعوت، قائلا:" ولا تنعت المعرفة بالنكرة، لأن في النكرة إبهاماً وفي المعرفة إيضاحاً، فتدافعا"[5]. ويرد النعت لأغراض كثيرة[6]، ذكرها الدكتور فاضل السامرائي في معاني النحو، كالتخصيص، والتوضيح، والثناء والمدح، والذم والتحقير...

2. دلالة المبالغة في الوصف بالمصدر.

وصفت العرب بالمصدر كثيراً، غير أنَّ النحاة اشترطوا للنعت بالمصدر" التزام إفراده وتذكيره، أيَّاً كان المنعوت نحو: أقبل رجلان عدل ورجالٌ عدْلٌ وفَضْلٌ وزَوْرٌ"[7]. ويحقق الوصف بالمصدر مبالغة قال ابن يعيش في هذا السياق " فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى، لكثرة حصوله منه، وقالوا: (رجل عدل ورضى وفضل) كأنه لكثرة عدله، والرضى منه، وفضله،

---

[1]- شرح المفصل، ج3 ص:38.

[2]- ذكر صاحب الكناش أنَّ " النعت والوصف والصفة ألفاظ مترادفة " ينظر: الكناش في النحو والتصريف، ج1 ص:160.

[3]- شرح المفصل، ج3 ص:47. وقال ابن فارس: (الصفة: الأمارة اللازمة للشيء)، وقال: (النعت: وصفك الشيء بما فيه من حسن) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة وصف، ونعت.

[4]- شرح الرضى على الكافية، ج2 ص:283. والكناش في النحو والتصريف، ص: 159.والعلل النحوية، ص:288.

[5]- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3 ص:947. و الكتاب ج2 ص: 6, وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص:403.

[6]- معاني النحو، ج3 ص:181_183.

[7]- المرجع السابق، ج3 ص: 190. وينظر: شرح المفصل، ج3 ص:50.

جعلوه نفس العدل والرضى والفضل"[1]. وذهب أبو الفداء أنَّ " فائدة الوصف بالمصدر الاختصاص"[2] ومثاله قول المرقش الأكبر في وصف أطلال محبوبته أسماء:

أَعرِفُها، داراً لأسماءَ، فالـ ـدَّمعُ علَى الخَدَّينِ سحٌّ، سَجَمْ

يقول: توصَّلتُ، بتبيين الآثار، إلى معرفتها، داراً من ديار هذه المرأة، فأبكاني ذلك. والسّحُّ: الصَّبُّ. والسّجَم: السَّائل. وهما مصدران نُعِتَ بهما، جعلهما اسمين"[3].

3. **الوصف بالمفرد.**

كقول ربيعة بن مقروم:

رمَى اللّيلَ، مُستعْرِضًا جَوزَهُ بِهنّ، مِزَرًّا، مِشَلاً، عَذُوم

"وانتصب (مِزرًّا) على أنه صفة لـ (المستعرض). يقال: اعترضَ البعيرَ واستَعرضَه، إذا ركبه، وهو صعبٌ لم يُرَضْ. كأنه ركب الليل على صعوبته. و(مِزَرّ): مِفْعَل من: زَرّهُ، إذا عَضّه. و(مِشَلٌّ): مِفعَلٌ من الشَّلّ وهو الطّرْد. و(عَذوم): فَعُول من العَذْم. وهو: العَضُّ."[4]

4. **إشكالية الوصف بالجملة وقيمتها الدلالية.**

جوَّز النحاة الوصف بالجملة الخبرية دون الإنشائية. غير أنهم اشترطوا أن يكون الموصوف نكرة، تحقيقا للمطابقة بين الصفة والموصوف. وعلل أبو الفداء ذلك " لكون الجملة نكرة، ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف والتنكير، ولا تكون الجملة الإنشائية صفة، للنكرة، لأنها لا تكون خبراً إلا

[1]- شرح المفصل، ج3 ص:50.
[2]- الكناش في النحو والتصريف، ج1 ص:164.
[3]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص: 1020.
[4]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:837.

بتأويل"[1]. وقد ورد الوصف بالجملة الخبرية في شرح اختيارات المفضل، بصيغتين أولهما الجملة الاسمية وثانيهما الفعلية، وفيما يلي توضيح ذلك.

أ. **الوصف بالجملة الاسيمة.**

من المواضع التي وردت فيها الجملة الاسمية صفة للنكرة، قول ذي الإصبع العدواني، في ذكر مناقبه وحسن خلقه:

عِندِي خَلائِقُ أقوامٍ، ذَوِي حَسَبٍ وآخَرُونَ، كَثِيرٌ، كلُّهُم دُونِي

قال المرزوقي: "والمعنى: أنّ ما يُرضى الكرامَ من الأخلاق عندي. وقوله (وآخرون كثير) محمول على المعنى وارتفع بالابتداء. و(كلّهم) يرتفع بالابتداء أيضًا، و(دوني) خبره، والجملة في موضع الصِّفة لـ (آخرون). وخبر (آخرون) محذوف، كأنه قال: وآخرون بهذه الصِّفة عندي أخلاقهم أيضًا."[2]

ونخلص من ذلك، أن الوصف بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت[3]، أفاد في هذا السياق اتسام الشاعر بأخلاق عالية تفوق أخلاق من هم دونه، وهم كثر، ولم تتحقق هذه الدلالة إلا بالوصف بالجملة الاسمية.

ب. **الوصف بالجملة الفعلية.**

تقع الجملة الفعلية وصفا للنكرة، شأنها في ذلك شأن الاسمية. وتدل الجملة الفعلية على الحدوث والتجدد. ومن أمثلتها قول الجميح:

وإنْ يَكُنْ حادِثٌ، يُخشى، فذو عِلَقٍ تَظَلُّ تَزْبُرُهُ، مِن خَشْيَةِ الذِّيبِ

---

[1]- الكناش في النحو والتصريف، ج1 ص: 160_161.ومعاني النحو، ج3 ص:192.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 755. وشرح المفضليات، ج1 ص472.

[3]- معاني النحو، ج1 ص:16.

قال التبريزي: "و (يخشى) في موضع الصفة لـ (حادث). والمعنى: وإن وقع حادث مخشيّ فغناؤه الضعف رأيها، غناء صبيّ في عنقه تعاويذُ وحَرَزٌ، تبقى طول نهارك تَضبطه عن التصرُّفِ والبعدِ عنك خوفاً من الذئب عليه."[1]

5. وصف المذكر بالمؤنث حملاً على المعنى.

قال تأبط شراً:

بِشَرْثَةٍ خَلَقٍ، تُوقَى البَنانُ بها شَدَدْتُ فِيها سَرِيحاً، بَعدَ إِطراقِ.

قال التبريزي: "(الشَّرثة) النَّعلُ الخَلَقُ. يقال: تَشَرَّتَ الخُفُّ والنَّعْلُ. وقوله (خلق): صفة مذكر أجريت على موصوف مؤنث كما تجرى الصفة المؤنثة على الموصوف المذكر. نحو: رَجُلٌ يَفَعَةٌ. وسيبويه في مثل هذا يذهب إلى أنَّه يُنوى في الموصوف إذا كان مؤنثاً شيءٌ أو ما يجرى مجراه، فتُحمَل الصفة المذكَّرة على المنويّ دون اللفظ، وكذلك إذا كان الموصوف مذكراً يُنوى فيه ما هو مؤنث فتُجرى الصفة عليه. فإذا قيل: رجل يفعة، فإنَّه يَنوي برجل نسمةً أو ما يجرى مجراها."[2]

6. دلالة حذف الموصوف.

ذكر ابن يعيش نقلا عن صاحب الكتاب أنَّ " حق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه"[3]. ومعنى هذا الكلام أن النحاة جوزوا حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، غير أن هذا لا يأخذ على إطلاقه. إذ ذكر الدكتور العياشي السنوني أن النحاة اشترطوا لذلك شرطين:" الأول: وضوح دلالة السياق اللفظي على الموصوف

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:157.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:128_129.

[3]- شرح المفصل، ج3 ص:58.

المحذوف (...) والثاني: أن تكون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف، فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف"[1]. ففي شرح قول عبدة بن الطبيب:

ثُمَّ اصطَبَحتُ كُمَيتًا، قَرْقَفاً، أُنُفًا مِن طَيِّبِ الرّاحِ، واللَّذَاتُ تَعلِيلُ.

قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي "(القَرقَف): الخمر الصّافية. و(أُنُفٌ): من صفة (القَرقَف). وقال الخليل: القرقف يُوصف به الخمر والماء البارد، وهو وإن كان صفةً في الأصل فقد كثر استعماله في الخمر حتى صار اسماً لها"[2]. إذ يبدو لنا أن كثرة استعمال القرقف وصفاً للخمر، دفع إلى حذف الموصوف (الخمر) وإقامة الصفة (قرقف) مكانه. حتى غدت خاصة به متعلقة به لا تعدوه لغيره، ما يعلل قول الشارح (حتى صار اسماً لها).

7. الأثر الدلالي لمخالفة الحركة الإعرابية في النعت المقطوع.

من أمثلته في شرح اختيارات المفضل، قول سلامة بن جندل:

كأنَّهُ يَرفَئِيٌّ، نامَ عَن غَنَمٍ مُستنفَرٍ، في سَوادِ اللَّيلِ، مَذؤُوبُ ِ

قال التبريزي نقلا عن الأنباري: "قال الأصمعيُّ: هذا البيت لأبي داؤد. و(اليَرفَئيّ) ههنا: الرّاعي الجافي، نام عن غنمه حتى وقعتْ فيها الذِّئاب، فقام من نومه مذعوراً لذلك. فشبَّه الفرسَ به، لِحِدَّته وطُموح بصره. و(اليَرفَئيّ) الظليم، شَبَّهَ الرّاعيَ به. و(مذؤوب): يجوز رفعه وجَرُّه. فمن رفعه كان إقواءً، وقد أقوتْ فحول الشُّعراء، ومن جَرَّهُ جعله نعتًا لـ (غنمٍ)"[3].

قراءة التبريزي للفظ (مذؤوب)، حملها على وجهين، أولهما الرفع ويخلصنا إلى عيب من عيوب القافية وهو الإقواء. وثانيهما الجر على أن يكون نعتاً. غير أن قراءة الرفع تحتمل وجهاً ثالثاً يكون فيه لفظ (مذؤوب) نعتاً مقطوعاً، أي تكون فيه حركة الصفة مغايرة لحركة الموصوف. ما يجعل القارئ أو

---

[1]- منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، ص: 91_92.

[2] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:685.

[3]- المصدر نفسه، ج2 ص:575. وشرح ديوان المفضليات للأنباري، ص: 233

السامع على حد سواء، يبحث في علة هذه المخالفة. لأن الأصل في النعت، كما أشار السامرائي:" أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه"[1]. ويسلمنا ذلك إلى أن القطع أدى وظيفة دلالية مكنت القارئ/ السامع من إدراك الخطر المحدق بالأغنام إبان غفلة صاحبها عنها. ما جعل الشاعر_ في اعتقادنا_ يخالف حركتي الصفة والموصوف تنبيهاً لنا على هذا الأمر.

المبحث الثامن: منهج التبريزي في تدارس قضايا البدل.

1. مفهوم البدل.

ذكر النحاة البدل[2] ضمن التوابع، إذ عرفه ابن هشام في أوضح المسالك بأنه:" التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة"[3]. ذكر السامرائي أنَّ معنى ذلك" أنك إذا قلت مثلاً (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم (محمد) وهو المهم وأما (أخوك) فقد ذكر تمهيداً لذكر العلَم، فالبدل هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البدل"[4]. وهو عند ابن يعيش:" ثان يقدر في موضع الأول نحو قولك: مررت بأخيك زيد، فزيد ثان من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت: مررت بزيد فيعمل فيه العامل كأنَّه خال من الأول والغرض من ذلك البيان"[5].

ولعل تتبع قضايا البدل يوقفنا عند قضية جوهرية فيه، ترتبط بمعنى البدل كونه يدل لغة على العوض، وهو ما انتبه إليه النحاة وفصلوا فيه القول حتى لا يتوهم أن المبدل منه زائد لا فائدة فيه. ودفعاً

---

[1]- معاني الحروف، ج3 ص:193.

[2]- هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع، فأما الكوفيون فيسمونه (الترجمة، والتبيين) حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه التكرير،" ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، هامش 1 ج3 ص:399.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص:399. وشرح الرضى على الكافية، ج2 ص:379. ومعاني النحو، ج3 ص:203.

[4]- معاني النحو، ج3 ص:203.

[5]- شرح المفصل، ج3 ص:63.

لهذا الفهم قال ابن يعيش" وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد"[1].

وقسم النحاة البدل أقساماً خمسة هي: بدل المطابق، وبدل كل من بعض، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل المغاير. إذ ورد بعض منها في شرح اختيارات المفضل، حسب ما اهتدى إليه الباحث وهي كما يلي:

2. **البدل المطابق.**

ومثاله قول ذي الإصبع العدواني:

كمَا سَطا بالإرامِ عادٍ، وبالـ ـحِجْرِ، وأَزكى لتُبَّعٍ تَبَعا.

قال التبريزي: " أبدلَ: (عاداً) من (إرمَ)، وأراد: إرمَ عادِ. و(السّطو): شِدّةُ البطش. يقال: سطا به وسطا عليه. يقول: إذا أنكر من قوم ذميمَ أفعالهم فَعَلَ بهم مثلَ ما فعله بهؤلاء."[2]ونلحظ أن الشاعر حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وجعل منه بدلا مطابقاً من قوله:(الإرام). محققا بالبدل دلالة الإيضاح والتبيين، إذ لم يظهر مقصوده من (إرم) إلا بإضافتها إلى عاد واجتماعهما معاً. جاء في معاني النحو:" ويؤدي البدل والمبدل منه باجتماعهما معنى لا يؤدى بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهما يوضحه الثاني"[3].

3. **بدل بعض من كل: يفيد التأكيد.**

كقول سلامة بن جندل:

كِلا الفَرِيقَينِ: أَعلاهُم وأَسفَلُهُم يَشقى بأَرماحِنا، غَيرَ التَّكاذِيبِ.

---

[1]- شرح المفصل، ج3 ص:66.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج 2 ص:736.

[3]- معاني النحو، ج3 ص:204.

قال التبريزي نقلا عن المرزوقي قوله: "يروي: أسفلهم بالرَّفع والجر. وكلا: مبتدأ و(أعلاهم): في موضع البدل. وهذا الإبدال يفيد التأكيد."[1]وإنما تحقق لنا معنى التوكيد كون لفظ (أعلاهم/ أسفلهم) دال على الإحاطة والشمول، مما دل عليه لفظ (كلا)، وكأنه أراد جميع الفريقين. والذي يزكي هذا الطرح قول الدكتور فاضل صالح السامرائي:" وإنما قد يحصل التوكيد من اجتماع البدل والمبدل منه، كأنْ يكون البدل دالاً على الإحاطة والشمول فيفيد معنى الجميع"[2]

4. **بدل اشتمال.**

ومن ذلك قول مزرد بن ضرار:

فَقد أصبَحَتْ عِندي تِلاداً، عقِيلةً ومن كلِّ مالٍ مُتلَداتٌ، عَقائلُ.

الضمير في أصبحت للحِجْرِ التي وصفها. والتالد والتليد والتِّلاد كلّ ذلك: المال القديم. يقال: تَلدَ المالُ، إذا طال مُقامه. والعقيلة: كريمة كل شيء. والجمع عقائل. وقوله (تِلاداً عقيلةً)، عقيلةً: يجوز فيه البدل، والصفة، وعلى أن يكون خبراً بعد خبر. ومعنى البيت: أنَّ عنده آلاتِ الحرب، وهو يختار منها أجودها ويحتفظ بها"[3].

المبحث التاسع: قضايا العطف وأهميتها في القراءة والتأويل.

1. **مفهوم العطف[4].**

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:584.

[2]- معاني النحو، ج3 ص: 208

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:468. الحجر الأنثى من الخيل، ينظر المصدر نفسه، هامش4 ج2 ص:468.

[4] "العطفُ من عباراتِ البصريين، فالبصريّون يسمُّونه العطفَ بالحروفِ والشركةِ، والنسقُ من عباراتِ الكوفيين، وهم يطلقون عليه أيضاً الردّ، ونسبةُ مصطلح النسقِ إلى الكوفةِ من قبيلِ كثرةِ استعمالِ علمائِها له، وهذا لا ينفي استخدامهم مصطلحَ العطفِ، والنسقُ في الأصلِ من مصطلحاتِ الخليلِ أستاذ البصريين والكوفيين على السواء." ينظر الحدود في علم النحو الهامش 6 ج1 ص:470.

ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن معنى العطف " الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل كأنَّه أميل به حيز الأول، وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، ولا يتبع هذا الضرب إلا بواسطة حرف نحو: جاءني زيد وعمرو. فعمرو تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو"[1].

والملاحظ أن النحاة قسموا العطف قسمين: أولهما عطف البيان، ولم نعرض له في هذا المبحث وثانيهما عطف النسق وهو المقصود. قال ابن مالك في الألفية:

العَطْفُ إمَّا ذو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ[2]

وحدَّ ابن مالك عطف النسق بكونه:" التابع، المتوَسِّط بينه وبين متبوعه أحَدُ الحروف"[3]. إذ ذكر بعضا منها في قوله:

تَالٍ بِحرْفِ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسقْ كَاخْصُـصْ بِـوُدٍّ وَثَنـاء منْ صَدَقْ.

فَالعَطفُ مُطْلقاً: بِواوٍ، ثُمَّ، فا، حتّى، أَمَ، أَو، كَـ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)4

وقسم النحاة حروف العطف قسمين أشار إليهما ابن هشام، منهما " ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى؛ إما مطلقا؛ وهو الواو والفاء و "ثم" و"حتى"؛ وإما مقيدا؛ وهو "أو" و"أم"؛ فشرطهما: أن لا يقتضيا إضرابا، وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى؛ إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله؛ وهو "بل" عند الجميع، و"لكن" عند سيبويه وموافقيه؛ وإما لكونه بالعكس؛ وهو "لا" عند الجميع، و"ليس" عند البغداديين"[5].

---

[1] شرح المفصل، ج3 ص: 74.

[2] شرح ابن عقيل، ج3 ص: 218.

[3] المصدر نفسه، ج3 ص: 224. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص:301.

[4] المصدر نفسه، ج3 ص: 224.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص:302.

2. **ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى مطلقا.**

قال تأبط شراً:

كالحِقْفِ، دَمْلَكَهُ النَّامُونَ قُلتَ لَهُ: ذُو ثَلَّتَيْـنِ وذُو بَـــهْمٍ وأَربـاقِ [1]

وقُـلَّةٍ ، كسِـنانِ الرُّمـحِ ، بارزةٍ ضَحْيانةٍ، في شُهورِ الصَّيفِ ، مِحْراقِ

ويرى المرزوقي أن قوله (وقُلَّةٍ) "جر بإضمار (ربّ) . والواو للعطف بدلالة أنه يجوز أن يؤتى بدله بالفاء على هذا قول امرئ القيس: فمثلكِ، حُبْلى، قد طرقتُ، ومرضعٍ "[2]. نستشف من قول المرزوقي أن العامل في (قُلَّةٍ) الجرّ إضمار (رُبَّ)، وهو قول البصريين، كما ذهب إلى ذلك الأنباري في الإنصاف قائلاً:" وذهب البصريون إلى أنَّ واو رب لا تعمل، وإنَّما العمل لربَّ مقدرة"[3]. وذكر الأنباري أن البصريين احتجوا لذلك فقالوا:" إنما قلنا: إنَّ الواو ليست عاملة، وإن العمل لرب مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رُبّ مقدرة"[4].

والذي يزكي عندنا إضمار (رُبَّ) أمران، **أولهما**: كون معمولها (قلَّةٍ) ورد مبتدأ نكرة، ودخول (رُبَّ) عليه يجعلها من مسوغات الابتداء بالنكرة. قال ابن السراج:" رُبَّ حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل، وذهبت إلى غلام لك، ولكنَّه

1 ويروى: (حَدَّأه النامون). والحِقف: ما احقوقف من الرمل وطال في تراكمه. ودَمْلَكَه: صلَّبه ودوَّره. ومنه حَجَرٌ مُدَمْلَك. وحدَّأه مثله. أي صلبه النامون، أي المترقُّون إليه. ينظر شرح اختيارات المفضل ج1 ص: 124.

2 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:31. وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:126. البيت من معلقة امرئ القيس وعجزه: (فَأَلهَيتها عن ذي تمَائمَ، مُحوِلِ).

3 الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص:376. (وذهب الكوفيون إلى أن واو رُبَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين) ينظر المصدر نفسه، ج1 ص:376.

4 ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص:377.

لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً (لِكَمْ) إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام"[1].

والذي ذهب إليه ابن السراج من المقابلة بين (كم) و (رُبَّ)، أشار إليه سيبويه بقوله:" واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ، لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّ كَمْ اسمٌ ورُبَّ غيرُ اسم، بمنزلة مِنْ. والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تَجعلُه خبرَ كَم. أَخبَرَنَاه يونُس عن أبي عمرو"[2]. وإن كنا نرى أن المقابلة بينهما أي: (كَمْ) و(رُبَّ) جزئية، لاشتراكهما في التقليل وهو قول ابن السراج في الأصول، إذ يرى أنَّ" كم التي تكون خبراً فهي في الكثير نظيرة: (رُبَّ) في التقليل، إلا أنَّ (كَمْ): اسم، و(رُبَّ) حرف"[3]. وما ذهب إليه ابن السراج على خلاف لما أقره ابن هشام في المغني، إذ قال: "ونظير رُبَّ في إفادة التكثير (كم) الخبرية"[4] وهذا يوضح طبيعة الخلاف بين النحاة في معاني رُبَّ، فمنهم من حملها على التقليل، ومن من حملها على التكثير. غير أن موقف ابن هشام موفق وسط فـ " ليس معناها التقليل دائما، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائما، خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً"[5].

وثانيهما: حاجَة (رُبَّ) إلى صفة، كما ذكر ابن السراج. جاء في أصول النحو" واعلم أنَّه لابد للنكرة التي تعمل فيها (رُبَّ) من صفة، إما اسم وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل وتسكت حتى تقول: رُبَّ رجلٍ صالحٍ"[6]. وتبدو الصفة في قول تأبط شراً في قوله: (**كسِـنانِ الرُّمـحِ**)، وإلى هذا ذهب المرزوقي في قوله:" وكسنان في موضع الصفة للقلَّة لأنَّ المعنى مثل سنان الرمح"[7].

---

1 الأصول في النحو، ج1 ص:416.
2 الكتاب، ج2 ص:161.
3 الأصول في النحو، ج1 ص:317.
4 مغني اللبيب، ج1 ص:155.
5 المصدر نفسه، ج1 ص:154.
6 الأصول في النحو، ج1 ص:418.
7 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص: 31.

ويفيد تتبع معاني رُبَّ في تحديد دلالة بيت تأبط شراً، إذ إن حملها على التقليل في قوله: (**وقلَّةٍ، كسِـنانِ الرُّمـحِ، بارزةٍ**)، يجعل القلَّة متفردة من جهة كونها غير متوافرة في كل مكان عدا هذا الذي أشار إليه تأبط شراً، وقد ميَّز قنته أيضاً بكونها محراقاً أيام الصيف، وذلك لأنها ضحيانة أي بارزة للشمس، وهو أبلغ لتحقيق دلالة الصبر والقوة، والإصرار على بلوغ الهدف. خصوصاً وأن تأبط شراً من الصعاليك المشهود لهم بشدة العدو في االسهل، فما بالك إن كان السباق في قمة هذه مواصفاتها. ويقول التبريزي في شرح البيت: " يقول: رُبَّ قلَّة، مَضْحاةٍ للشمس، دقيقة الأعلى، سابقتُ أصحابي إلى المطلع إليها فسبقتهم، ولم يُؤتَوا من كسل ولا عجز، بل لشِدَّةِ حِرصي تقدَّمتهم، حتى صرتُ طليعة فيها بعد إشراق الشمس أي: إضاءتها"[1]

ولعل حمل الواو على العطف يحقق اشتراكاً بين المعطوف (قُلَّةٍ)، والمعطوف عليه في البيت السابق (**ذُو ثَـلَّتَيْـنِ وذُو بهْمٍ وأَربـاقِ**)، بغية رسم صورة متكاملة لوصف قمة الجبل. فالمعطوفات تشكل صوراً جزئية، أسهم عطفها بالواو في خلق اشتراك في الحكم. فيكون المعنى كما قال التبريزي": ربَّ قُلَّةٍ كأنَّها، في دِقَّتها، أو في تأثيرها فيمن أراد الاستقرار عليها، كسنان الرمح، ظاهرةٍ للشمس لا تفارقها، وتُحرِقُ المرتقي إليها في شهور الصيف لدنوّها من قرن الشمس، بادرتُ قُنَّتها"[2].

والشاهد في قول المرزوقي: " جر بإضمار (ربّ)"[3]، إقراره بعمل (رُبَّ) حتى بعد حذفها. وهو ما ذهب إليه ابن هشام في أوضح المسالك، بقوله" تحذف (رُبَّ) ويبقى عملها، بعد الفاء كثيراً، كقوله: **فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ**، وبعد الواو أكثر"[4]. والملاحظ أن المرزوقي عمد إلى صورة الشاهد الجزئي، اكتفاء بموضع الشاهد فيه، تباينا لقيمته في توجيه دلالة البيت. إذ استشهد بصدر بيت امرئ

1 شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:127.

2 المصدر نفسه، ج1 ص:126.

3 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص: 31.

4 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص: 60-61. ومغني اللبيب، ج1ص:156. البيت لامرىء القيس وعجزه: فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمِ مُحْوِلِ.

القيس السالف الذكر. ويثير هذا الشاهد قضية جوهرية أشار إليها المرزوقي تتعلق بنيابة حروف العطف بعضها عن بعض، ويظهر ذلك في قوله:" والواو للعطف بدلالة أنه يجوز أن يؤتى بدله بالفاء على هذا قول امرئ القيس: فمثلكِ، حُبْلى، قد طرقتُ، ومرضعٍ"[1]. قال النحاس (338هـ):" والعرب تبدل من رُبَّ الواو وتبدل من (الواو) (والفاء) لاشتراكهما في العطف"[2].

وعندنا أن هذا الكلام لا يؤخذ على إطلاقه، لما بين الحرفين من فروق في المعنى، فالواو تدل على مطلق الجمع، أي: كما قال الرضى في شرح الكافية" أنه يحتمل أن يكون حَصَلَ من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين"[3]. فالواو إذاً لا تفيد الترتيب، وليس معنى ذلك أنها لا تفيده مطلقاً.

وأما الفاء فتفيد الترتيب[4]، ومن ذلك –كما قال سيبويه –: "قولك: مررتُ بزيدٍ فعمرو، ومررتُ برجلٍ فامرأةٍ. فالفاءُ أَشركتْ بينهما في المرور، وجَعلتِ الأوّلَ مبدوءاً به."[5]. ومن معاني الفاء أيضاً التعقيب[6]، جاء في الكتاب، "والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متّسِقاً بعضُه في إثْر بعض"[7].

1 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:31. وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:126.

2 شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت 338هـ)، تح: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة مطبعة الحكومة- بغداد (1393هـ/1973م)، ج1 ص:120.

3 شرح الرضى على الكافية، ج4 ص:382. ومعاني النحو، ج3 ص: 216.

4 ومعنى الترتيب: " أن المعطوف بها يكون لاحقاً لما قبلها، فإذا قلت: جاء محمد فخالد، كان المعنى مجيء محمد كان قبل مجيء خالد" ينظر معاني النحو، ج3 ص: 231.

5 الكتاب، ج1ص: 438.

6 " وأما التعقيب فمعناه أن وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة أو بمدة قريبة" ينظر معاني النحو، ج3 ص: 232.

7 الكتاب، ج1ص:217.

وعليه أمكننا قراءة قول المرزوقي في إبدال الواو من الفاء، حملاً على معنى الترتيب في كليهما، وإن كان في الواو غير ملزم. أو أن نحمل كلامه على أن حذف رُبَّ يكثر بعد هذين الحرفين وإن كان في الواو أكثر، بدلالة ما أشار إليه ابن هشام في المغني بقوله" وإعمالها محذوفةً بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهنَّ أقل، كقوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ فأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تمَائِمَ مُحْوِلِ "[1]

ويخلصنا تتبع بيت تأبط شراً، إلى أن العطف بالواو يحقق معنيين، إما إفادته الترتيب أو عدم إفادته إياه. وفي الحالتين معاً وجب أن يكون الكلام الثاني لفقاً للأول، تربطهما علاقة، وقد منع النحاة عطف غير المتناسبين، نتلمس ذلك في قول الدكتور السامرائي:" فلا يصح أن تربط بين مسند إليهما، ليس بينهما علاقة، ولا رابط، فلا تقول: (محمد شاعر وخالد كاتب) وليس بين محمد وخالد مناسبة البتة، ولا تقول: (محمد شاعر وأخوك أحول) لأنه لا مناسبة بين الحكمين"[2]. والملاحظ أن تأبط شراً إنما عطف الجملتين:

..... **ذُو ثَلَّتَيْنِ وذُو بَهْمٍ وأَرباقِ**

وقُلَّةٍ، كسِنانِ الرُّمحِ، بارزةٍ .....

فعطفه لجملة (وقلة....) على (وأرباق)، جاز له، لكون العلاقة بينهما تظهر في المشقة والعنت الحاصل في كليهما، إذ الجملة في البيت الأول كما قال المرزوقي قصد منها: " تشبيه الرجل الذي وصفه بصلابة الجسم واكتناز اللحم، لابتذاله نفسه في معاناة الأعمال المشاقة المتعبة للأبدان المؤثرة فيها"[3]. والثانية: بين فيها المشقة والتعب الحاصل له بعد ارتقاء قنة الجبل في شدة الحر. وهذا ما جوَّز له الجمع بين الجملتين لوجود علاقة تمثلت في المشقة. ويبدو أن استخدام تأبط شراً لواو العطف كان القصد منه

1 مغني اللبيب، ج1 ص:156.

2 معاني النحو، ج3 ص:223.

3 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:30.

عدم الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه، إذ المعطوف حالة الشاعر إبان صعود الجبل، والمعطوف عليه الرجل المستغاث به وهو كما قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي:" لا يعرف التصوُّن والترفُّه، بل يَتَمَرَّنُ بشدائد الأسفار ويتبذَّلُ فيها فيكثر شعر رأسه، ويطول نعيقه في أثر الطرائد التي يسوقها. فذاك همّي الذي أهتم له واغتنم صحبته"[1]. وكأنَّنا به يريد أن يكتسب بعض طباع الرجل لتحمل المشاق ليكون له إسوة.

3. **احتمال العطف بالفاء للترتيب أو بمعنى" إلى".**

يرى كثير من النحاة أن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب، ومنهم ابن هشام الذي يرى" أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولاً، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن"[2].

غير أن معنى الترتيب والتعقيب لا يؤخذان على إطلاقهما، جاء في معاني النحو" ورد في القرآن الكريم التعبير بالفاء في غير ما يفيد التعقيب وذلك نحو قوله تعالى:(**وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى**) فجعلُه غثاء أسود لا يعقب خروج المرعى، بل يكون بعده بمدة بدليل قوله تعالى في آية أخرى (**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا**) فعبر عن جعله حطاما بـ (ثم)"[3]. وأشار الدكتور السامرائي إلى أن الفاء لا تفيد الترتيب" بل قد تكون لعطف مفصل على مجمل وهو ما يسميه النحاة (الترتيب الذكري) وذلك نحو قوله تعالى: (**فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً**) فقوله (**أرنا الله جهرة**) تفصيل لقوله: (**فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ**) فالسؤال مجمل بينه بقوله: (**أرنا الله جهرة**) "[4].

1 شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:123. وشرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:29.
2 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، هامش 1ج3 ص:360.
3 معاني النحو، ج3 ص: 233. سورة الأعلى 4-5 ، الزمر 21
4 المرجع نفسه، ج3 ص:231. سورة النساء 153.

والخلاصة أن الفاء في الأصل تفيد الترتيب بغير مهلة، غير أن ذلك لا يمنع من إفادتها معاني أخرى يقتضيها السياق –كما أسلفنا–.

وفي شرح اختيارات المفضل نماذج، نقتصر فيها على قول جابر بن حُنَيّ التغلبيّ في خطاب دار محبوبته، قائلاً:

فيا دارَ سَلمى، بالصَّرِيمةِ، فاللّوى إلى مَدفَعِ القِيقاءِ، فالمُتَثَلّمِ[1]

قال المرزوقي:" خاطب الدار على عادتِهِم في إعظامهم شأنها، وتفخيمِ أمرها، ليُرِيَ حاجته إليها، كأنّه يدعوها ليشكو بَثَّهُ إليْها، ويظهر ما يعتقده فيمن كان يَأْهَلُها"[2]. وذهب التبريزي فيما نقله عن المرزوقي أن الشاعر " جعل العطف بالفاء في قوله (فاللّوى) وفي (المتَثَلَّم)؛ لأنَّ كلّ منهما له أقطار، فاحتمل التّقَرِّي."[3].

ويبدو لنا أن قول المرزوقي بحمل الفاء على العطف فيه إطلاق. تفصيله أن الفاء الداخلة على الأماكن كما هو الشأن في قول التغلبي (فاللوى)و (فالمتَثَلّمِ)، أمكن أن تحمل على معنى (إلى)، وشاهد ذلك ما أشار إليه البغدادي في معرض حديثه عن بيت امرئ القيس:

"قِفاَ نَبكِ من ذِكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقطِ اللوى بين الدَّخُول فَحَوْمَلِ

فتُوضِحَ فالمِقراةِ لم يَعْفُ رَسمُـها لما نسجَتْـهَا مِـن جَنــوبٍ وشَمْأَلِ

على أنَّ (الفاء) الداخلة على الأماكن بمعنى إلى، أي منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة"[4]. غير أن احتمال الفاء معنى (إلى) ودخولها على الأماكن يقتضي ألا " تدل على الترتيب

1 (الصَّرِيمة): الرَّمْلُ. و(اللّوى): مُستَرَقُّهُ. و(القِيقاء): ما غَلُظَ من الأرض في ارتفاع. و(مَدافِع القِيقاء): مسايل مائه. ينظر شرح اختيارات المفضل، ج2 ص: 942.

2 شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:107. وشرح اختيارات المفضل، ج2 ص:942.

3 المصدر نفسه، ج2 ص:107. وشرح اختيارات المفضل، ج2 ص:942.

4 خزانة الأدب، ج11 ص:6.

المقتضي للتفريق. وهذا الجواب مركَّبٌ من قولين، لأنَّ الذي يقول: إنَّ الفاء بمعنى(إلى) لا يشترط في مدخولها أن يكون مكاناً. ومن ذكر دخولها على المكان لا يقول إنها بمعنى إلى، وإنما هي عنده بمعنى الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيباً، والأول قول بعض البغداديين"[1]. وقد ذكر البغدادي قول العسكري في هذه المسألة إذ قال:" قال بعض البغداديين: أراد قفا نبك (ما) بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المِقراة. فالفاء في موضع إلى، فأضمر ما مع بينَ كقولك: هو أحسن الناسِ قرناً فقَدَماً، ولم يُضمر بين. فأراد فابكيا هذا إلى ذا"[2]

وورد في أوضح المسالك أن الأصمعي لم يستحسن العطف بالفاء، بل وخطأ امرئ القيس في قوله: بين الدخول فحومل، إذ كان يقول:" أخطأ امرؤ القيس، وكان من حق العربية عليه أن يقول **(بين الدخول وحومل)**"[3]. ويبدو لنا من ظاهر قول الأصمعي، أن حمل البيت على رواية الفاء يوجب الترتيب لاحتمالها إياه، فتكون الأماكن المذكورة في البيت **(سقط اللوى والدخول وحومل)** ذكرت ذكر ترتيب وكأنه وقف عند كل محل لوحده، واستوقف فيه صحبه للبكاء بها، ما يشي بتعدد الأماكن التي مرت منها المحبوبة. فيكون بذلك كما جاء في الخزانة قد " أشار به إلى أنَّ المبكيَّ من أجله منازل لا منزل واحد، لأنَّ المواضع أربعة وأقلُّ منازلها مثلها"[4].

وقد تحمل الفاء في قول جابر بن حني:

فيا دارَ سَلمى، بالصَّرِيمةِ، فاللّوى إلى مَدفَعِ القِيقاءِ، فالمُتَثَلّم

على معنى (إلى)، فيكون مقصده مناداة دار سلمى التي تمتد ما بين اللوى إلى المتثلم، غير أن هذا لا يحقق في نظرنا المعنى المطلوب، والمتمثل في تتبع ديار الحبيبة ومتابعتها أين حلت ومتى ارتحلت. عكس لو جعلت الفاء العاطفة دالة على الترتيب بغير مهلة، فيكون قول التغلبي على ذلك: بالصَّرِيمةِ،

1 خزانة الأدب، ج11 ص:7.
2 المصدر نفسه، ج11 ص:7.
3 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، هامش1 ج3 ص:360.
4 خزانة الأدب، ج11 ص:9.

واللّوى، والمتَثَلّمِ. وكأن مقصده تعداد ديارها التي سكنتها وفي ذلك إشارة كما قال التبريزي –نقلا عن المرزوقي–إلى " أن يجعلها فسيحةَ الأكنافِ، واسعةَ الأرجاء، ليُعلمَ جلالةُ أهلها"[1].

وللبيت قراءة أخرى لا تحمل فيها الفاء على الترتيب، ذكر ذلك أبو حيان نقلاً عن الجرمي الذي يرى" أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فلا ترتيب تقول: عفا مكانُ كذا فمكان كذا، (وإن كان عَفَا وهُما في وقت واحد)، ونزل المطرُ مكانَ كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد"[2]. فإن أقررنا بهذا الوجه يكون المعنى فيه أن دار الحبيبة شغلت كل هذا الحيز المكاني، فلا وجه لترتيب الأماكن فيه، وإنما قصد لبيان شساعة دار محبوبته. وعندنا أن إفادة الفاء الترتيب يجعل المعنى أجود وأحسن، بدلالة ما أشار إليه المرزوقي في شرح بيت لاحق في قول الشاعر:

أقامَتْ بِها بالصَّيْفِ ثُمَّ تَذَكَّرتْ مصايِرَها، بَيْنَ الجِواءِ فَعَيْهَمِ[3]

قال التبريزي نقلا عن المرزوقي:" ذكر مَصِيفَها ومَشتاها، حنيناً إليها، وتوجُّعاً لبعده عنها"[4]. ونرى في ذلك دليلاً على تنقل محبوبته من دار لأخرى بين المصيف والمشتى، وهذا كاف للحكم بتعدد منازلها وتنوعها.

4. **العطف بـ (ثم) للتراخي.**

ذهب المرادي إلى أن (ثم) "حرف عطف، يُشرِكُ في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة، فإذا قلتَ: قام زيد ثم عمرو، آذنتَ بأن الثاني بعد الأول بمهلة. هذا مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك تأوّلوه"[5]. وذكر ابن هشام في المغني أنه حرف" يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهْلَة، وفي

1 شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:942.
2 ارتشاف الضرب، ج4 ص:1985. وخزانة الأدب، ج11 ص:8.
3 شرح اختيارات المفضل، ج2 ص:943.
4 المصدر نفسه، ج2 ص:943.
5 الجنى الداني، ص:426.

كل منها خلاف"[1]. وجاء في الارتشاف " وزعم بعضهم أنَّه قد تقع (ثم) في عطف المقدم بالزمان اكتفاءً بترتيب اللفظ، وحكى المهاباذى أنَّ (ثم) قد تكون زائدة، على مذهب أبي الحسن والكوفيين نحو قوله:

..... **وَثُمَّ إذا أصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غادِيَا**

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنَّها للترتيب والإيذان أنَّ الثاني بَعْدَ الأَول بمهلة، ويُؤَوَّلُ ما ظاهِرُهُ خلاف ذلك."[2]

ومن أمثلة العطف بـ (ثمَّ) في شرح اختيارات المفضل، قول متمم بن نويرة:

أَلَمْ تَأْتِ أَخبارُ المُحِـلِّ سَرَاتَــكُمْ فَيغْضَبَ منكم كلُّ مَنْ كانَ مُوجَعَا

بِمَشْمَتِهِ، إذ صادَفَ الحتفُ مالِكًا ومَشْهَدِهِ ما قَد رأى، ثُمَّ ضَيّــــعا[3]

قال التبريزي نقلا عن المرزوقي: "وعطف (ضيَّعا) بـ(ثم) على (رأى)، كأنه وَبّخَه بما كان منه في مشاهدته، وكونِ ما جرى عليه بمرأى منه ثم أعرض، فِعْل المضيِّعِ للحقّ، والمستهين بالأمر"[4]. وتفصيل ذلك أن فعل التضييع إنما كان تالياً لرؤية المحل مصرعَ مالك، ما دفع متمماً إلى عطف لفظي (ضيعا/ رأى) بحرف (ثم) الذي يفيد الترتيب مع التراخي بمهلة، إذ إن تضيع الحق إنما كان بعد أن شهد المعركة

1 مغني اللبيب، ج1 ص:135. وارتشاف الضرب، ج 4 ص:1988. " فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة ألبتة، وحملوا ذلك على قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ).

= وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسكاً بقوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) (وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ)

2 ارتشاف الضرب، ج4 ص:1989.

3 شرح اختيارات المفضل، ج3 ص: 1189.

4 المصدر نفسه، ج3 ص:1189.

فاستحق المكافأة كما قال المرزوقي:" مما كان من شماتته لما قتل مالك ولأنَّه لما شهد المعركة ورأى ما حلَّ به ضيَّع حقَّه ولم يقمْ بما وجب لكنَّه اشتغل بجمع سلاحه وآلاته"[1].

والحاصل أن (ثمّ) أفادت التراخي في الزمان بمهلة، إذ إن المحل وهو كما قال الأنباري" رجلٌ مرَّ بمالكٍ فَلَمْ يُوارِهِ"[2] استحق العطاء بعد الشماتة في مالك. فكانت (ثم) للترتيب والإيذان أن التضييع وهو الثاني في الذكر وقع بعد الأول وهو الرؤية.

وللبيت رواية ثانية ذكرها الأنباري وهي:" **بِمُشْمِتَةٍ إِذْ صَادَفَ الحَتْفَ مالِكٌ**"[3]. ويبدو لنا أن استحسان الأنباري لرواية الرفع في الحتف بقوله:" ورفع الحتفِ أَجْوَدُ" يحقق دلالة أحسن كونه جعل الفعل لغير فاعله الحقيقي وهو الحتف مبالغة منه في إلحاق الأذى بمالك، إذ لو قرئ على النصب لكان مالك من أراد لنفسه الموت حيث عرّض نفسه له. وهذا غير وارد على الحقيقة بدلالة ما أشير إليه في النص من أن قتله كان بسبب اتهامه بالردة ما جعل خالداً بن الوليد –رضي الله تعالى عنه–يأمر ضراراً بن الأسود الأزدي بقتله[4]، فكان ذلك سبباً لشماتة المحل.

5. إشكالية عطف الجملة الاسمية على الفعلية.

وقف النحاة مواقف متباينة، بخصوص عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس، فانقسموا في ذلك فرقاً. ذكر الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك أنَّ " في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال: أحدها: الجواز مطلقًا وهو المفهوم من قول النحويين، في نحو: (قام زيد وعمرو أكرمته). إن نصب (عمرو) أرجح لأنَّ تناسب الجملتين أولى من تخالفهما. والثاني: المنع مطلقًا. والثالث: لأبي علي يجوز في الواو فقط"[5].

1 شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:299.

2 ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:543.

3 المصدر نفسه، ص543. وخزانة الأدب، ج5 ص:347.

4 ديوان المفضليات بشرح الأنباري ص526

5 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)،

وذكر بهاء الدين السبكي(773هـ) قولاً رابعاً:" وهو تجويزه في عطف الاسم على الفعل، وعكسه قاله ابن الشجري في أماليه وهو أن الفعل المضارع يعطف على اسم الفاعل وعكسه، لما بينهما من المضارعة التي استحق بها يفعل الإعراب واسم الفاعل الإعمال فتقول: زيد يتحدث وضاحك وضاحك ويتحدث ولا يجوز زيد سيتحدث وضاحك؛ لأن ضاحكا لا يقع موقع يتحدث هنا لأنه لا يصلح لمباشرة السين وكذلك لا يجوز مررت بجالس ويتحدث، فإن عطف اسم الفاعل على فعل ماض لم يجز إذ لا ملازمة بينهما إلا إذا قربت الماضي من الحال بأن تقربه بقد، كقوله: أَمْ صَبِيّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجُ"[1].

والملاحظ أنَّ تجويز النحاة لعطف الجملة الاسمية على الفعلية يقتضي عطفاً بالواو فقط، كما ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي وتابعه فيه ابن جني، ذكره السبكي قائلاً:" وقيل: إن كان العطف بالواو جاز، أو غيرها فلا يجوز، قاله ابن جنى في سر الصناعة ونقله عن الفارسي، وقال: إنه الصواب"[2].

ويبدو لنا أن استحسان عطف الجملة الاسمية على الفعلية أو العكس، يخضع لمنطق التراتبة في درجات الاستحسان، إذ إن عطف جملتين غير متناسبتين، غير مستحسن في كل الوجوه. ودليل ذلك ما ذكره السبكي نقلاً عن السكاكي، إذ قال:" إن قلنا: يجوز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه، فهو غير مستحسن لما فيه من عدم التناسب، وذلك نحو: قام زيد وعمرو قعد، ولذلك كان المعطوف على الجملة الاسمية نحو: زيد قام وعمرو ضربته يختار في ضربه النصب، ولو كانت الجملة ذات الوجهين نحو: زيد قام وقعد عمرو فقد جعله السكاكي من عطف الفعلية على الاسمية، والظاهر أنه في الرتبة الوسطى لا يصل في القبح إلى عطف فعلية على اسمية محضة ولا في الحسن إلى عطف اسمية محضة على اسمية"[3]

---

1 عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للشيخ بهاء الدين السبكي (ت773هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط الأولى 1423هـ/2003م، ج1 ص:539-540.

2 المصدر نفسه، ج1 ص:539.

3 عروس الأفراح في تلخيص المفتاح، ج1 ص:540.

ومن أمثلة عطف الجملة الاسمية على الفعلية، قول مزرد بن ضرار في وصف عتاد حربه، جرياً على عادة العرب في وصف عدتها الحربية خيلاً وترساً وسيوفاً. إذ قال:

أَلَسْتَ نَقِيَّاً، ما تليْقُ بكَ الـــــذُّرى ولا أنتَ، إنْ طالَتْ بكَ الكَفُّ، ناكـلُ

حُسامٌ، خَفِيُّ الجَرْسِ عِندَ استِلالِهِ صَفيحـتُه مِمـَّا تَنـَقَّى الصَّيـاقِــلُ

قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي: "وقوله (ولا أنت) معطوف على (لا تَليق) وبيانه: لا الذي يَليق، ولا أنتَ ناكلٌ. والجملة الأولى من الفعل والفاعل، والثانية من المبتدأ والخبر، ولتشابههما ساغ العطف"[1].

فما الذي سوغ عطف الجملة الاسمية على الفعلية في هذا السياق؟. ذكر السبكي في معرض حديثه عن التناسب بين الجملتين الاسمية والفعلية، جملة شروط مسوغة لهذا العطف. غير أنه تعرض لمانع التناسب، إذ ذهب إلى أنَّ " التناسب في الاسمية والفعلية يعتبر إلا لمانع مثل: أن تريد بإحداهما التجدد وبالأخرى الاستمرار، كقولك: قام زيد وعمرو قاعد، إذا أردت أنّ قيام زيد تجدد وقعود عمرو لم يزل، لأن رعاية المعنى تقدم على رعاية التناسب اللفظي"[2]. وذكر الرازي في مفاتيح الغيب" أَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ عَطْفَ الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِفَائِدَةٍ وَحِكْمَةٍ، وَتِلْكَ الْفَائِدَةُ هِيَ أَنَّ صِيغَةَ الْفِعْلِ مُشْعِرَةٌ بِالتَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَصِيغَةُ الِاسْمِ مُشْعِرَةٌ بِالدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ وَالِاسْتِمْرَارِ"[3].

وفي بيت مزرد بن ضرار نقف عند دلالتي التجديد والاستمرار، ويظهر ذلك في قوله:(ما تليْقُ) إذ إنَّ صيغة الفعل المضارع مشعرة بالتجدد والحدوث، ويبدو ذلك في صفة القطع التي ألصقها الشاعر بسيفه، والتي يتحملها لفظ (تليق)، قال الأنباري:" يقال سَيْفٌ لا يَلِيقُ شيئاً أي لا يَمُرُّ بشيء إلاَّ

1 شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 477. وشرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:311. خام: نكص وجبن.

2 عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج1 ص: 541.

3 مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الثالثة (1420هـ)، ج15 ص: 431.

قَطَعَهُ"[1] فميزة القطع متصف بها لا تبرحه كونه نقيا أي: " من خالص الحديد: يُخاطب السَيْفَ بذلك"[2]. وأما دلالة الاستمرار فتتجلى في قوله (ولا أنتَ...)، حيث عَبَّر بالجملة الاسمية الدالة على الثبات، ثبات نلمسه في المعنى الذي أراد الشاعر أن يقرره والمرتبط بنفي صفة النكوص والجبن عن سيفه، بدلالة قوله (ناكل)، ويزيد في تعميق هذه الدلالة الفصل بين المبتدأ (أنت) وخبره ناكل، بجملة اعتراضية تزيد من تأكيد المعنى وتقريره وهي (إنْ طالَتْ بكَ الكَفُّ) إذ تشير إلى أن امتداد الزمان واستمراره لا يأخذ من عزمه ولا يوهن قوته. ويبدو أن عطف الشاعر للجملة الاسمية **(ولا أنت، إن طالتْ...)** على الفعلية **(ما تليْقُ بكَ الـذُّرى)**، يهدف من ورائه إلى الإيذان بتجدد فعل القطع، وثبوت نفي صفة الجبن عن سيفه. وهو على الحقيقة إنما يخاطب نفسه، قال المرزوقي:" وهذا الكلام وإن توجَّه في الظَّاهر نحو السَّيف فحقيقته للنفس وهذا كما يفعله الملاقي لخصمه فيحاجّ نفسه قبل الاجتماع معه والمتهيئ للإقدام على الأمر الجسيم"[3].

دلالة عطف الجملة الفعلية على الاسمية.

قال ربيعة بن مقروم:

لا حِلمُكَ الحِلْمُ مَوجُودٌ عَلَيهِ، ولا يُلفى عَطاؤكَ، في الأَقوام، مَنكودا.

ويجوز أن يُجعل (الحِلم) خبراً و (مَوجودٌ عليه) أيضاً خبراً، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، أي مُزٌّ. ويجوز أن يُجعل (مَوجود عليه) خَبرَ مبتدأ محذوف، كأنه قال: لا حِلمك الحلمُ، وهو موجود عليه وقوله (ولا يُلفَى عَطاؤك) جعله في مقابلة المبتدأ والخبر، وهما: (لا حِلمك الحِلم)، وإن كان فعلاً وفاعلاً، لتساويهما في أداء المعنى، وانعقاد الجملة بهما."[4]

1 ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:176.
2 المصدر نفسه، ص:176.
3 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:310.
4 شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:962-963.

6. القيمة الدلالية للفصل بين المتعاطفين.

قال مُتمِّم بن نُويرة:

صَرَمَتْ زُنَيبَةُ حَبلَ مَن لا يَقطَعُ حَبْلَ الخليلِ، ولا الأَمانَةَ يَفجَعُ.

قال التبريزي" وصرمت: قَطَعتْ والصَّرْمُ: القطع البائن للحبل والعِرْق والرمل وغيره، لأنَّ مدار الباب عليه في جميع ما يُستعمل فيه. وروى الأصمعيّ: (حبل من لا يقطع) بالياء أي: حبل رجلٍ ذلك صفته، لأنَّ (من) نكرة و (لا يقطع) في موضع الصفة له، وعطف عليه (ولا يفجع الأمانة)"[1].

وقد آثر الشاعر الفصل بين المتعاطين بياناً لحقيقة مشاعره اتجاه محبوبته، إذ فصل بين المتعاطفين (لا يقطع) و(لا الأمانة تفجع)، وكأنَّه يؤكد على استمرار الوصل في قلبه، فأنَّى له أن يفجع محبوبته بقطع أو خيانة تقض مضجعه. وفي نفي صفتي (القطع/ الفجع) يتحقق المعنى الذي رامه المرزوقي، إذ إنَّ هذه المرأة قطعت" وصل رجلٍ حسنِ الوفاء للأخلاء ثابت العزم في الصفاء لا يفجع الأمانة، ولا يخون المعاهدة"[2].

غير أنَّ الرواية الثانية للبيت تحقق دلالة أحسن، وهي رواية "(وللأمانة تفجع) فاللام لا تأكيد، وتفجع بالتاء، والفعل إخبار عن المرأة"[3]. ونرى في هذه الرواية تحقيقاً لمعنى الفصل بين المتعاطفين، على اعتبار أنَّ قطع حبل المودة إنَّما كان من زنيبة حبية الشاعر، بدليل نفيه الأمر عن نفسه بقوله: (لا يقطع حبل الخليل)، في حين أنها (للأمانة تفجع)، ما يشي بخيانتها. قال المرزوقي:" ولك في هذا الوجه أن ترفع الأمانة أيضا على الانقطاع مما قبله، ويكون مبتدأ كأنَّه قال: وللأمانة ويكون مفعول تفجع محذوفاً

1 شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:242-243.

2 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:120. وشرح اختيارات المفضل، ج1 ص:243.

3 شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:243.

وأن تنصبه بتفجع وهو أجود والفعل للمرأة كأنَّه قال: وللأمانة نفسها تفجع، أي: وبال الغدر وترك الاستقامة في الود راجع عليها"[1].

ويخلصنا تتبع البيت إلى قراءتين، الأولى: عطف (ولا الأمانة يفجع) على (لا يقطع)، والمعنى المتحصل منها نفي الصفتين عن الشاعر، كونه يقطع حبل الوصل أو أن يغدر ويخون. والثانية: عطف (ولا الأمانة تفجع) بالتاء ليكون الفعل للمرأة، ما يحقق تبايناً بين المعطوفين. إذ إنَّ عدم القطع يعني الوفاء بالعهد ووصل حبل المودة، في مقابل الغدر والخيانة.

وتبدو قيمة الفصل بين المتعاطفين، في تباين المشاعر، وكأنَّ الشاعر أراد أن يشير بالفصل المادي المتحقق في الجملة إلى فصل معنوي مرتبط بالمشاعر التي تختلج صدره، لافتا القارئ إلى ذلك عن طريق العدول التركيبي المتحقق من الفصل بين المتعاطفين.

أما القراءة الثانية: فهي التي أشار إليها المرزوقي، وتبدو في رواية البيت " وللأمانة تفجع على أن تكون اللام لام التوكيد وتأكيد تفجع بالتاء والفعل إخبار عن المرأة، ولك في هذا الوجه أن ترفع الأمانة أيضاً على الانقطاع مما قبله ويكون مبتدأ كأنه قال: وللأمانة ويكون مفعول تفجع محذوفاً، وأن تنصبه بتفجع وهو أجود"[2].

وفي هذه القراءة تأكيد للخيانة واستقرار لها في نفس (زنيبة)، ويبدو ذلك في صيغة الجملة الاسمية الدالة على الثبات (للأمانة تفجع) حيث اللام كما ذهب إلى ذلك المرزوقي دالة على التأكيد. ويزيد الدلالة عمقاً حذف مفعول تفجع للدلالة على استغراق كل أنواع الفجع دون تحديد، تاركاً للمتلقي حرية تقدير ما شاء من الفواجع سواء المعنوية أو المادية.

---

1 شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:120.

2 المصدر نفسه، ج1 ص:120.

ويخلصنا تتبع هذا البيت، إلى أن اختلاف القراءة والتأويل مرتبط بتركيب الجملة، في مستويات عدة، سواء كانت صوتية أو صرفية أو تركيبية أو غيرها. إذ يظهر من خلال تتبع هذا النموذج أن قراءته اختلفت باختلاف أوجه التأويل فيه، وتحديداً حينما يرتبط الأمر بالفصل بين المتعاطفين.

الفصل الثالث:

أثر الحرف في توجيه الدلالة.

المبحث الأول: مفهوم الحرف وأثره في توجيه الدلالة.

لا يخفى على دارس الشعر ما لحروف المعاني من دلالات، يحتاج القارئ إلى تبين دلالاتها، قصد الوقوف على المعنى المراد من النص. وقد انشغل كثير من المفسرين بهذا المبحث لما فيه من عظيم الفوائد التي تستجلى فيها المعاني المخبوءة. قال الزركشي في البرهان" والبحث عن معاني الحروف مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها"[1]. مدلول يزيد للمعنى رسوخاً في ذهن المتلقي ويفتح أبواب القراءة والتأويل، بحسب ما يقتضيه سياق النص.

وقد وقف العلماء مواقف مختلفة من معاني الحروف. وخصصوا لها مباحث كبرى في شتى مصنفاتهم، خصوصاً ما ارتبط بإعجاز القرآن. فانبرى لذلك كثير من النحاة والمفسرين ينقبون عن هذه الدلالات المحتملة للآية الواحدة، وكيف أنَّ اختلاف معنى الحرف تختلف تبعاً له دلالات الآية، إن لم نقل الحكم الشرعي.

وكانت مناهج العلماء في هذا الباب" مختلفة في تحديد معاني الحروف، منهم من يعدد المعاني المحتملة للحرف الوارد في الآية دون ترجيح، أو بيان لاحتمال الآية لجميع تلك المعاني. ومنهم من يبين احتمال الآية للمعاني التي يذكرها ويصحح ذلك، ومنهم من يصحح إحدى تلك الاحتمالات للحرف الوارد ويرد غيره من المعاني ويبطلها. ومنهم من يكتفي بذكر إحدى الاحتمالات ويبني عليه المعنى المراد من الآية لما يراه راجحاً على غيرة"[2].

ولما كان لحروف المعاني في كلام العرب مكانة " صُرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي معقلّتها، وتيسّر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعُد غورها، فعَزَّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلاَّ لمن يعانيها"[3]. وأفضى تتبع هذا المبحث إلى الوقوف على مواقف مختلفة

---

[1]- البرهان في علوم القرآن، ج2 ص:175.

[2]- أثر دلالات حروف المعاني الجارة في التفسير، دراسة نظرية وتطبيقية على سورتي آل عمران والنساء، (بحث لنيل شهادة الماجستير) للطالب علي بن مناورين، إشراف الدكتور عبدالله سعاف اللحياني ، 1428هـ- 2007م، ص:09.

[3]- معاني الحروف، ص:19.

لعلماء العربية، اقتضت منهم وضع حدٍّ يجليها، ويبرز خصائصها ومعانيها، وقد حُدَّ بحدود كثيرة، استحسن منها المرادي" قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها فقط"[1]. ولعل نظرة متأملة في بطون المصنفات النحوية، تظهر بجلاء جانباً من اهتمام النحاة بالحرف، حيث أفردوا له مباحث خاصة به كونه قسما من أقسام الكلم، إذ لم ينصب حديثهم على كونه حرف مبنى فقط بل قلبوا في دلالاته ومعانيه باعتباره حرف معنى. ويطلق الحرف في اللغة على جملة أمور، منها ما ذكره الخليل بن أحمد، إذ يرى أنَّ " الحرف من حروف الهجاء، وكلُّ كلمة بُنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تُسمَّى حرفاً، وإنْ كان بناؤها بحرفين أو أكثر، مثل: حتى، وهل، وبل، ولعل، وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يقال: يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود أي: في قراءته"[2].

ويستنبط من هذا التعريف أنَّ الخليل ساوى بين الكلمة والحرف في تحقيق الدلالة. وإن كان في المسألة اعتراض ذكره صاحب الجنى الداني، يكمن في " أنَّ تصدير حدِّ الحرف بالكلمة لا يصح من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو إنَّما وكأنَّما. والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة. وأمَّا نحو: إنَّما وكأنَّما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد."[3]

ويكاد جمهور النحاة يتفقون على ما ذهب إليه سيبويه في المسألة في قوله:" وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[4]. وإن كان اتفاق النحاة في تقسيم الكلم، وتخصيص الحروف بمعاني وكذا التفريق بين حروف المباني وحروف المعاني، إلا أنهم تفرقوا في ذلك مذاهب شتى خصوصاً في دلالة الحرف على المعنى، أهي دلالة في نفسه أم في غيره. وقد أوضح المرادي هذه المسألة وفرَّع أصولها ودقق في أجزائها، إذ قال:" فإن قيل: ما معنى قولهم، الحرف يدل على معنى في غيره؟ فالجواب: معنى ذلك أنَّ دلالة

---

[1]- معاني الحروف، ص:20.

[2]- كتاب العين، ج3 ص:210-211.

[3]- الجنى الداني، ص:20-21.

[4]- الكتاب، ج1 ص:12.

الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل فإنَّ دلالة كل منهما على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلَّق"[1].

وقد وقف النحاة من حروف المعاني مواقف متباينة حد التناقض. فمنهم من أجاز إبدال الحرفِ مكان الحرف، ومنهم من منع ذلك. وذكر البطليوسي في باب (دخول بعض الصفات مكان بعض) أنَّ:" هذا الباب أجازه قوم من النحويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم، أكثرهم البصريون وفي القولين جميعا نظر، لأن من أجازه دون شرط وتقييد، لزمه أن يجيز سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد (...) ومن منع ذلك على الإطلاق، ولزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب لأن في هذا الباب أشياء كثيرة، يَبْعدُ تأويلها على غير وجه البدل"[2].

وبعيداً عن كل هذه الخلافات المرتبطة بدلالة معاني الحروف، يظهر أن لها أثراً في توجيه دلالة الكلام عموماً والنصوص الشعرية خصوصاً. على غرار ما كان في الدراسات القرآنية التي حاولت أن تبرز أثر الحروف في تعدد الدلالة.

وفي شرح اختيارات المفضل كثير من هذه اللطائف والنفائس المرتبطة بهذا الباب، والتي وجهت بها دلالات الأبيات وبيَّنت بجلاء مذهب التبريزي في التعامل مع الحرف. وإن كان الرجل قد استقاها في مجملها من شرح المفضليات للمرزوقي. وسنحاول تتبع جملة منها لبيان أثرها في توجيه الدلالة واختلاف القراءة والتأويل، وذلك لكونها ركناً أساساً من أركان التحليل النحوي، وملمحا من ملامحه تشكل مجتمعة رؤية واضحة عن منهج الشرح النحوي لدى التبريزي.

المبحث الثاني: منهج التبريزي في إقامة المعنى على أساس الحروف الأحادية.

1. معاني الباء ودلالتها السياقية.

[1]- الجنى الداني، ص:22.

[2]الاقتضاب في أدب الكتاب، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (444هـ-521هـ)، تح: حامد عبد المجيد- مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1996م، ج2 ص:262 وما بعدها.

ذكر المرادي أنَّ الباء " حرف مختص بالاسم، ملازم لعمل الجر. وهي ضربان: زائدة وغير زائدة"[1]. وعدد لها ابن هشام في المغني أربعة عشر معنى، جعل أولها الإلصاق" قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقي كـ (أمسكت بزيد) إذا قبضْت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه (...) ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقْتُ مروري بمكان يقرب من زيد"[2].

ونخلص من قول ابن هشام أن أصل الباء الإلصاق، وما عداه من المعاني فرع عنه، بدلالة قوله: "وهو معنى لا يفارقها" فتكون على ذلك المعاني الأخرى مستنبطة من سياق الكلام، فيما تكثر القراءات والتأويلات، سواء ارتبط الأمر بالآيات القرآنية أو الأبيات الشعرية، بدليل ما ذهب إليه ابن هشام بقوله:" وأقول إنَّ كلاً من الإلصاق والاستعلاء، إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كـ (أمسكت بزيد)، وصعدت على السطح، فإنْ أفضى إلى ما يقربُ منه فمجاز كـ (مررت بزيد) في تأويل الجماعة"[3].

وقد وردت الباء باعتبارها حرف معنى في شرح اختيارات المفضل بمعان مختلفة، أفضى تتبعها إلى الوقوف على جملة من المعاني التي يمكن أن تحتملها بحسب السياق الذي وردت فيه. فاتخذت تبعاً لذلك صوراً متعددة تفصيلها ما يلي.

2. **احتمال الباء معنى السببية.**

لم يكتف المرزوقي في توجيه دلالة الأبيات بنقل الروايات المختلفة، وتعدد الوجوه الإعرابية، وكذا الإشارة إلى القضايا النقدية. بل التفت إلى أصغر مكون من مكونات التركيب اللغوي، وهو الحرف في

[1]- الجنى الداني، ص:36.
[2]- مغني اللبيب، ج1 ص:118.
[3]- المصدر نفسه، ج1 ص: 119.

بعده المعنوي. وعمد من خلاله إلى إظهار المعنى أو المعاني المحتملة للبيت بما يتلاءم ومعنى الحرف. ويظهر ذلك في قراءته لبيت عبدالمسيح بن عسلة الشيباني، الذي قال فيه:

أَلا، يا اسلَمِي على الحوادِثِ، فاطِما فإنْ تَسأَلِيني، تَسألي، بِيَ، عالِما

قال المرزوقي: "وقوله تسألي بيَ "أراد: إن سألتني تسألي، بسؤالك إيَّاي، عالماً من الناس"[1]. والملاحظ أن المرزوقي حمل حرف الباء على معنى السببية، إذ المعنى المتحقق منها أنَّ سؤالك إيّاي، سبب في تحقق المعرفة لديك. وهذا الوجه نتاج لاستقراء للبيت وإن لم يصرح به المرزوقي. وفي شواهد أخرى يُوقف عليها بعدُ ما يشي بميل المرزوقي إلى المعاني المجازية للحرف، وكونها ترجع إلى أصل واحد وما عداه اتساع كما ذكر سيبويه. إذ إنَّ رأيه في المسألة أنَّ للباء معنى واحداً، حصره فيما سماه بالإلزاق –أي الإلصاق–قائلاً:" وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوط: أَلزقتَ ضَرْبَك إياه بالسَّوط. فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[2].

ويظهر معنى السببية أكثر وضوحاً في قول الأنباري: "وقوله تَسألِي بِيَ عالما أي إنْ تَسأليني تَسأَلي بِمَسْأَلَتِكِ إيَّاي عالماً"[3].

3. دلالة الباء على المصاحبة أو الحال.

من معاني الباء التي ذكرها صاحب الجنى الداني، معنى المصاحبة أو الحال، حيث جعل لها علامتان لاحتمال هذا المعنى. " إحداهما أن يحسن في موضعها (مع). والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى (قد جاءكم الرَّسُولُ بالحقِّ) أي: مع الحق، أو مُحِقاً"[4].

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج 2ص:390. وشرح اختيارات المفضل، ج3 ص: 1308.وديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:607.

[2]- الكتاب، ج4 ص:217.

[3]- ديوان المفضليات بشرح الأنباري، ص:607.

[4]- الجنى الداني في حروف المعاني، ص:40.

ويبدو أن تناول التبريزي لبيت الشنفرى:

إذا فَزِعُوا طارَتْ، بأَبيَضَ صارِمٍ ورامَتْ، بما في جَفْرِها، ثُمَّ سَلَّتِ

واختياره لقراءة المرزوقي، ينم عن ميل لحمل حرف الباء على معنى المصاحبة. وشاهد ذلك قول المرزوقي:" (طارت): وثبت بسيف قاطع. أي: متقلِّداً سيفه. وهذا كما تقول: جاءني في كذا، أي: عليه كذا، وجاءني بكذا أي: معه ذلك الشيء."[1]ويفضي تتبع قول المرزوقي إلى أنَّ قول الشنفرى (بأبيض صارم) فيه تقدير جعل الباء بمعنى المصاحبة، وتفصيل ذلك أنَّه يحسن جعل (مع) عوضاً عنها، فيكون الكلام مع أبيض صارم. وقد جعل التبريزي فيما نقله عن المرزوقي الباء بهذا المعنى ودليل ذلك ما ذهب إليه بقوله:" وثبت بسيف قاطع. أي: متقلِّداً سيفه"، فمتقلداً حالٌ أغنى عن الباء ومصحوبها في قوله: (بأبيض). وهي العلامة الثانية التي اشترطها المرادي للباء لتكون بمعنى الحال.

واستناداً لكل ما سبق يكون معنى البيت أنها وثبت متقلدةً سيفها بعدما رامت وهو عند المرزوقي " مفاعلة ويكون من اثنين في الأكثر، والجفر الكنانة وهذا كما قال رمى ثم سُلت أي نُزعت سيفها وتقدمت للمجالدة"[2].

4. **حمل الباء على معنى "عن" للمجاوزة.**

ذكر ابن هشام في المغني أنَّ منْ معاني الباء " المجاوزة كعَنْ، فقيل: تختص بالسؤال، نحو (فاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً) بدليل (يَسْأَلونَ عَنْ أَنْبائِكم)"[3]. وذكر السّيوطي في الهمع أنَّ " في اختصاصها بالسؤال

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:349. وشرح اختيار المفضل، ج1 ص:527.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:349.

[3]- مغني اللبيب، ج1 ص: 122. ومصابيح المغاني في حروف المعاني، ص:200.

خلاف"[1]، ويرى فيما استنبطه من" ظاهر كلام أبي حيَّان أنَّ الكوفيَّة كلهم عليه"[2]. وأكد ابن قتيبة ذلك بقوله" وإنَّما تأتي الباء بمعنى عن بعد السؤال"[3].

وقيل لا تختص وهو رأي ابن مالك فيما نقله السيوطي واستشهد لذلك بقوله تعالى" (**يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ**) (**تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ**) والبصرية أنكروا هذا المعنى"[4]. ومن شواهد هذا الاستعمال في شرح اختيارات المفضل، قول علقمة بن عبدة، في معرض حديثه عما تحب النساء من ثراء الرجال وكراهة الشيب وقلَّة المال. في قوله:

فإنْ تَسألُوني بالنِّساء فإنَّني بَصيرٌ، بأَدواءِ النِّساء، طَبِيبُ.

ويبدو أنَّ المرزوقي حمل الباء في قول علقمة على معنى المجاوزة، إذ قال:" ومعنى بالنساء عن النساء"[5]. وإذا أمعنا النظر في قول المرزوقي، تبين لنا أخذه بمذهب الكوفيين في هذه المسألة –على الرغم من كونه بصري المذهب–. ودليل ذلك كما قال السيوطي أنَّ:" البصرية أنكروا هذا المعنى، وأوَّلوا الآية، والبيت على أن المعنى: اسألْ بسببه خبيراً، وبسبب النساء لتعلموا حالهُنَّ، (...) قالوا: ولو كانت الباء بمعنى (عن) لجاز أطعمته بجُوع، وسقيته بعَيْمَة، تريد عن جوع وعن عَيْمة"[6].

وعلل بعض النحاة سبب ورود (الباء) بمعنى (عن) كونها ذكرت بعد السؤال، وإلى هذا مال البطليوسي (ت 521هـ) في الاقتضاب، حيث قال:" إنَّما جاز استعمال الباء مكان (عن) بعد السؤال،

---

[1]- همع الهوامع، ج4 ص:161.

[2]- المصدر نفسه، ج4 ص161.

[3]- أدب الكاتب، ج1 ص: 508.

[4]- همع الهوامع، ج4 ص:161. سورة الحديد الآية 12 وسورة الفرقان الآية 25.

[5]- شرح المفضليات، ج2 ص:551. وشرح ديوان علقمة للأعلم الشنتمري، ص: 25. الجنى الداني، ص:41.

[6]- همع الهوامع، ج4 ص:162. " العَيْمة: شهوة اللبن والعطش، يقال: عام يعيم، ويعام عيماً وعيمة فهو عيْمان وهي عيْمى" هامش 1 ج 4 ص:162.

لأن السؤال عن الشيء إنما يكون عن عناية به، واهتبال بأمره: فلمَّا كان السؤال بمعنى العناية والاهتبال، عُدّي بما يُعدَّيان به"[1].

ويفضي تتبع قراءة التبريزي للبيت، أنّه ميَّالٌ إلى مذهب البصريين، وقد أشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى هذه المسألة بعد تتبعه لآراء التبريزي النحوية، إذ يرى أن "علَّة هذا كله أنَّ التبريزي يستقي معظم التوجيهات الإعرابية والصرفية من شرح المرزوقي"[2].ويظهر لنا انَّ المرزوقي من النحاة البصريين القلائل الذي يجوزون إبدال الحرف مكان الحرف، وقد تبعه في ذلك التبريزي وآية ذلك أنه أخذ عنه كثيراً من آرائه النحوية، وهي بمثابة اختيارات تشكل قطعة من عقل الرجل.ونخلص ختاماً إلى أنَّ مراد الشاعر هو: إن تسألوني عن النساء فإني عليم بأحوالهنَّ وما يرتضينه، خبير بأدوائهن طبيب ماهر حذق.

5. حمل الباء على معنى البدل أو العوض.

من معاني الباء دلالتها على معنى البدل أو العوض، قال ابن مالك" وهي الباء الداخلة على الأثمان والاعواض. نحو: اشتريت الفرس بألف وكافأت الإحسان بضعف وقد تسمى باء العوض"[3]. غير أنَّ المرادي في الجنى الداني اعترض على هذا المعنى كونه لم يذكر عند أكثر النحاة، وأورد لهذا الاعتراض ما يعضده إذ قال:" وقال بعض النحويين: زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبدل والعوض، نحو هذا بذاك، أي بدلٌ من ذاك وعوض منه"[4].

---

[1]- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ج2 ص:271.

[2]- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:369.

[3]- همع الهوامع، ج4 ص:160-161.

[4]- الجنى الداني في حروف المعاني، ص:41.

وعقب المرادي على قول هؤلاء النحاة بقوله بعض النحويين" قال: والصحيح أنَّ معناه السبب، ألا ترى أنَّ التقدير: هذا مُستحَقٌ بذاك، أي بسببه"[1]. وقد تأوَّل السيوطي معنى العوض في الباء وجعل " الظاهر أنها داخلة في باء البدل"[2].

ويبدو أن النحاة وقفوا من معنى العوض مواقف مختلفة. وفرقوا بين معنى البدل والعوض في الباء، ودليل ذلك تأوَّل صاحب مصابيح المغاني في حروف المعاني، "قوله تعالى:(ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) أنها باء المقابلة[3]، وحملها قوم على السببية، وقد استبعد ابن هشام هذا المعنى في الآية احترازاً من السقوط في قول المعتزلة، إذ قال:" وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في (لن يَدخل أحدكم الجنة بعمله) لأن المعطي بعوضٍ قد يعطى مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي الباءين جَمْعاً بين الأدلة"[4]. وأكد الرّماني أنَّ السيوطي جعلها باء المقابلة "ونفى أن تكون للسببية في هذه الآية"[5].

ومن شواهد باء العوض في شرح اختيارات المفضل، قول المرقش الأصغر في لوم عمرو بن جناب بن عمه وهو كما قال المرزوقي:" الذي أفسد عليه فاطمة بنت المنذر"[6]. أي: دعاها إلى أن تخون عهدها معه. وقد وصف المرقش الأصغر ما آل إليه رفيقه من علو المكانة وإلحاق الأذى به بقوله:

كأنَّ عليه تَاجِ آلِ مُحَرِّقِ بأنْ ضَرَّ مولاه، وأصبح سَالِماً

مشيراً إلى ما لحقه من ضرر جراء ما قام به ابن عمه. واستند التبريزي –فيما نقله عن المرزوقي– في شرح البيت، وبيان دلالاته إلى ما تحققه حروف المعاني من دلالات عميقة تستنبط من سياق النص،

---

[1]- الجنى الداني، ص:41.

[2]- همع الهوامع، ج4 ص:161.

[3]- ينظر مصابيح المغاني في حروف المغاني، ص:199، النحل الآية 32.

[4]- مغني اللبيب، ج1 ص:122.

[5]- معاني الحروف، ص:25.

[6]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص:245.

وتمكن من إضاءته وفك شفرته. فعمل على توليد المعنى مرتكزاً على ما يتيحه حرف المعنى (الباء) من دلالات، فحمله التبريزي نقلاً عن المرزوقي على معنى البدل والعوض. مشيراَ إلى ذلك بقوله:" والباء دخل بمعنى البدل والعوض"[1].

ويستنبط من قول المرزوقي أنَّه يجعل البدل والعوض بمعنى واحد، وهو ما ذهب إليه السيوطي في معرض حديثه عن باء العوض، إذ يرى أنَّ " الظاهر أنها داخلة في باء البدل"[2]. ويبدو لنا أنَّ حملها على هذا المعنى يستلزم –حسب رأي السيوطي–أن" يحسُن موضعها بدل"[3].

فإذا نظرنا إلى بيت المرقش الأصغر وفق قراءة المرزوقي، واعتماداً على رأي السيوطي، تبين لنا أنَّ جعل كلمة (بدل) عوض الباء في قوله:" بأن ضرَّه مولاه" يجعل المعنى: وأصبح سالماً، ونال الرياسة بدل ذلك ضر مولاه. وهو المعنى الذي قرره المرزوقي بقوله:" والمعنى: لما ضررتَ وأَصبْتَ بما به أصبت سررت سرور من نال مُلكاً وسَلامةً وأمناً"[4].

وقد جعل أبو زهرة (ت 1304هـ) "باء العوض تدل على أن شيئاً في مقابل شيء، وهي تدخل على المتروك"[5] وهذا المعنى عندنا يتساوق والدلالة التي رمى إليها المرزوقي، إذ المتروك هنا (ضرّه مولاه)، وعوضاً عنه حقق السلام والطمأنينة لنفسه. والذي يعضد هذا التوجيه، قول المرزوقي:" وهذا كما يقال فيما يعتاض من الشيء الماضي: هذا بذاك، أي: عوض من ذاك"[6].

غير أنَّ البدل بمعنى العوض لا وجه له في هذه القراءة، للفرق الدقيق بين المعنيين. وقد ذكر محمد عبد العزيز النجار، أنَّ باء العوض غير باء البدل، فالأولى" هي الداخلة على الأعواض والأثمان، حساً

---

[1]- شرح المفضليات للمرزوقي، ج2 ص: 245، شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1106.

[2]- همع الهوامع، ج4 ص:161,

[3]- المصدر نفسه، ج4 ص:159.

[4]- شرح المفضليات، ج2 ص:246.

[5]- زهرة التفاسير محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت1394هـ)، دار الفكر العربي، ج4 ص2208.

[6]- شرح المفضليات، ج2 ص:246، شرح اختيارات المفضل، ج3 ص:1106.

ومعنى، والعوض: دفع شيء في مقابلة شيء آخر، وهي غير البدل الذي هو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة من الجانبين"[1].

ونخلص من ذلك أن الأقرب إلى تحقيق المعنى، حمل الباء على معنى العوض المعنوي. إذ إن ابن عمِّ المرقش الأصغر، آثر سلامته مقابل أن يضرَّ صاحبه. وحملها على البدل يفيد اختيار السلامة وتفضيلها دون إلحاق الضرر مقابل ذلك، وهذا يفسد المعنى الذي رامه الشاعر.

المبحث الثاني: الحروف الثنائية وأثرها في توجيه الدلالة .

1. تعدد معاني "من"

أ. حمل "من" على معنى التبيين.

ذكر ابن هشام في مغني اللبيب خمسة عشر معنى لحرف "من". حيث جعلها لـ " ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعةٌ أنَّ سائر معانيها راجعة إليه"[2]. وذهب المرادي إلى أنَّ من معانيها " بيان الجنس، نحو (**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**) (**وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ**) وقالوا: علامتها أن يحسن جعل (الذي) مكانها"[3]. وزاد ابن هشام فيها تفصيلا، مشيراً إلى أنها –أي: من–كثيراً ما تقع بعد ما ومهما، وهما بها أولى"[4]. ومن الأمثلة التي يمكن أن تساق في هذا الباب من شرح اختيارات المفضل، قول تأبط شراً، وهو يرسم " صورة نفسية هي في حقيقتها تجسيد للمكابدة العاطفية التي يعانيها الشاعر في تفرده وتواريه في الفيافي–لكونه صعلوكاً"[5]. إذ قال:

يَا عِيْدُ، مَالَكَ مِنْ شَوْقٍ، وَإِيراقِ وَمَرِّ طَيْفٍ، عَلى الأَهْوَالِ، طَرَّاقِ.

---

[1]– ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط الأولى 1422هـ/2001م، هامش 3 ج2 ص:270-279,

[2]– مغني اللبيب، ج1 ص:348، الجنى الداني، ص:308.

[3]– الجنى الداني، ص:309-310.

[4]– مغني اللبيب، ج1 ص: 344.

[5]– الصورة الفنية في المفضليات، ج1 ص:192.

فالطيف عنده تجسيد لهذا الأمل المتواري في داخله، الطامح إلى تحققه في أرض الواقع، المتشوق إلى معانقته رغم كل العقبات التي حالت دون مشاهدته عياناً، إلا أنه شخص قدومه بصورة البطل المتحدي كل ا لصعاب. ويبدو ذلك في قول الشاعر (على الأهوال طراق). ويزيد في تعميق هذه الصورة النفسية، وصف هذا القادم بكونه يسري على الأين والحيات حافي القدم، تعميقاً لصورة المعاناة. واختار تأبط شراً لوصف حجم المعاناة توظيف حرف (مِنْ) الذي أفاد التبيين.

وفي هذا السياق قال التبريزي فيما نقله عم المرزوقي: " ومن في قوله (من شوق) تبيين، مثل قوله تعالى **(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)** "[1]. وتبييناً لرأي المرزوقي، من أنَّ (من) في هذا السياق تفيد التبيين، لو حملت على هذا المعنى لحَسُنَ جعل (الذي) مكانها. والمعنى في ذلك كله كما أقر التبريزي من قراءة المرزوقي محمول على أن قول تأبط شراً: (يا عيد)،" وهو ينصرف إلى أشياء كثيرة قد عدَّدها، وهي الشوق والخيال والإيراق وكان مجموعها لا يبين ما من لفظ عيد أجمل بالنداء، وفصَّلَ في التفسير"[2]

ويسلمنا ذلك إلى أنه أراد أن يبين ما يعرض له من هَمٍّ وحزن، فجاء لفظه لفظ استفهام معناه التعجب، أي: أيُّ شوق لك عندي جراء بعده عن قبيلته عامة، ومحبوبته خاصة. فعمد إلى تبيين ما يعتاده من شوق وأرق متعب، يجسد حالة الشاعر النفسية، الطامحة إلى الوصل والانخراط في جو القبيلة والابتعاد عن جو الصعلكة والعزلة. وإذا تأملنا الشاهد القرآني الذي اتكأ على المرزوقي، لبيان معنى الجنس أو التبيين وهو قوله تعالى **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** تبين لنا أن للنحاة فيه أقوالاً:

أولها: ما أورده ابن هشام في المغني قائلاً:" وأنكر مجيء مِنْ لبيان الجنس قومٌ وقالوا هي في (من ذهب) و(من سندس) للتبعيض، وفي (من الأوثان) للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلف"[3].

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:97.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:97.

[3]- مغني اللبيب، ج1 ص:350.

وعلل المرادي معنى الابتداء في الآية بقوله" وقالوا: هي في قوله تعالى (**مِنَ الْأَوْثَانِ**) لابتداء الغاية وانتهائها، لأنَّ الرجس ليس هو ذاتها فـ (من) في الآية كـ (من) في نحو: أخذته من التابوت."[1]

وثانيها: حمل (من) على معنى التبعيض، ونقل ذلك الرماني عن الأخفش، إذ المعنى عنده " فاجتنبوا الرجس الذي هو بعض الأوثان"[2]

وثالثها: هو ما تبناه المرزوقي وتبعه فيه التبريزي في توجيه دلالة البيت، وهو حملها –أي: (مِنْ)– على معنى إبانة الجنس، وإليه يميل المرادي إذ يرى أنَّ ورودها" لبيان الجنس مشهور، في كتب المعربين وقال به قوم من المتقدمين والمتأخرين وأنكره أكثر المغاربة"[3]. وذهب الرُّماني إلى أنَّ" منهم من جعلها لإبانة الجنس في هذه الآية على معنى واجتنبوا الرجس الذي الأوثان فيه، وإلى هذا ذهب مكي بل عدَّهُ أعم في النهي وأولى"[4]

وقد أوردنا هذه المعاني المرتبطة بالشاهد، بغية تحقيق الدلالة التي رمى إليها الشارح. فحملها في البيت على معنى التبعيض، يقلل من حجم التدفق الشعوري المتعلق بمعنى الاستباق والتطلع واستشراف الأفضل. فيكون المعنى على ذلك: مالك بعض شوق، وهذا لا يفي بالحمولة الدلالية التي يختزنها البيت ولا الذي يليه. وأما حملها على معنى ابتداء الغاية، فيه تعسف في التأويل، إذ إن معنى الغاية لا يتحقق كما يرى المرادي" إلا في المكان اتفاقاً، نحو (**مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى**) وكذا فيما نُزِّل منزلة المكان، نحو: من فلان إلى فلان. وفي الزمان عند الكوفيين، كقوله تعالى (**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**)"[5].

وعليه فإن المعنى المحتمل للبيت، هو إفادة (من) معنى إبانة الجنس (التبيين) موافقةً لما ذهب إليه التبريزي نقلاً عن المرزوقي. فيكون المراد:" أي شيء لك، أي: يجتمع لي بك، من شوق مزعج وسهر

---

[1]- الجنى الداني، ص: 310.

[2]- معاني الحروف، ص:83.

[3]- الجنى الداني، ص:310.

[4]- معاني الحروف، ص:83.

[5]- الجنى الداني، ص:308. الإسراء الآية 1 والتوبة الآية 109.

مُقلقٍ وخيالٍ يأتي، على ما يعرض لم من الأهوال"[1]. وقد وظف التبريزي الشاهد نفسه – قوله تعالى (**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**) – في شرح بيت سلامة بن جندل في وصف فرسه إذ قال:

مِنْ كُلِّ حَتِّ، إذا ما ابتَلَّ مُلْبَدُهُ، صافي الأَديمِ، أَسيل الخَدّ، يَعبُوبِ[2]

قال التبريزي:" قوله مِنْ كُلِّ حتٍّ دخل (مِنْ) للتبيين لأنه لما قال: (وكرُّنا الخَيلَ في آثارها)[3] (والعاديات) بَيَّن: مِن أيّها. ومثله قوله تعالى (**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**)"[4]. ويخلصنا ذلك إلى أنَّ معنى التبيين، مرتبط ببيان نوع الخيل التي وقع بها الكرُّ، إذ أجمل بقوله: (وَكَرُّنا خَيلَنا أَدراجَها، رُجُعاً) ثم بَيَّن بقوله:

والعادياتِ أَسابيُّ الدِّماءِ بها كأنَّ أعناقَها أَنصابُ تَرجِيبِ[5]

وتأكيداً لمعنى التبيين في (مِنْ) استشهد بقوله تعالى (**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**). فإنه لما كان الرجس ينصرف إلى أمور كثيرة، بَيَّنَ المقصود منها هنا بالأوثان، حيث استدل بها على معنى التَّبيين، وهو معنى لم يقل به سيبويه، إذ هي – أي: مِنْ–عنده تدل على معنيين اثنين هما: ابتداء الغاية أو التبعيض. ويستشف ذلك من قوله" وأمَّا مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا (...) وتكون أيضا للتبعيض، تقول هذا من الثوب، وهذا منهم كأنَّك قلت: بعضُه"[6]. قال ابن أبي الربيع (ت 688هـ)، في قوله تعالى **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**:" وهذا

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:98.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:572. الحت: السريع، الملبد: موضع اللبد، اليعبوب: قيل: هو طويل الجسم، ينظر المصدر نفسه، ج1 ص: 572-573.

[3]- ورواية صدر البيت في شرح اختيارات المفضل: (وَكَرُّنا خَيلَنا أَدراجَها، رُجُعاً)، وذكر محقق الشرح الدكتور فخر الدين قباوة، أن " رواية المرزوقي لم يوردها التبريزي. وعلَّة هذا الخطأ أنَّ التبريزي روى البيت 11 تبعاً للأنباري، ونقل شرحه من المرزوقي بزيادة أخذها من الأنباري" ينظر الهامش 4 ج1 ص: 572.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص572. الحج الآية 30.

[5]- المصدر نفسه، ج1 ص:571. الأسابيُّ: الطَّرائق من كل شيء. أنصاب ترجيب: نُصْبٌ يُنْصَبُ لذبح رَجَبٍ

[6]- الكتاب، ج4 ص:222-223.

التبعيض فيه بيِّن، لأن الوثن لا يجتنب فيه إلا العبادة والتعظيم وهذا هو الرجس. وأمَّا أنْ يؤخذ الوثن إذ كان ذهباً أو فضة فيعمل به ما يجوز أن يعمل فلا يجتنب وهذا ليس برجس"[1]. ويرى القرطبي(ت671هـ) أنه " لا يَقْصد للتبعيض لكنَّه يذهب إلى الجنس، أي فاجتنبوا الرجس مِنْ جنس الأوثان، إذ كان الرجس يقع من أجناس شتى، منها الزنى والرِّبا وشرب الخمر والكذب فأدخل (من) يُفيد بها الجنس"[2]

ويخلصنا تتبع الشاهد القرآني، إلى أنَّ التبريزي عمد في توجيه دلالة البيت إلى تحديد دلالة حرف المعنى (من)، الذي أفاد في هذا السياق معنى التبيين. في كلا البيتين: في قول تأبط شراً (يا عيد مالك من شوق) إذ لما كان العيد ينصرف إلى جملة أشياء بيَّنَهَا الشارح بـــ (من) ليبيين المقصود، وهو الشوق. والشأن نفسه في قول سلامة بن جندل، إذ إنَّ انصراف القول عن الفرس إلى أوصاف عدة، بيَّن المقصود منها بقوله: (من كل) في إشارة إلى العاديات تحديداً –كما سلف–فيكون لحرف المعنى في هذا الاستعمال آثر في توجيه دلالة البيت، وإقامة معناه.

2. **الاختلاف الدلالي لحرف العطف "أو".**

أ. دلالة "أو"على معنى الإباحة.

ذهب أبو حيان الأندلسي (ت 748هـ) إلى أنَّ " مذهب الجمهور أنَّ (أو) لأحد الشيئين، أو الأشياء، وأكثر النحاة يجعل (أو) مشتركة في اللفظ لا في المعنى"[3]. وزعم ابن مالك فيما نقله المرادي

[1]– تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، لعبيد الله بن أحمد بن عبد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، (ت 688هـ)، تح: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ت ط 1410، ج1 ص:312.

[2]– الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الانصاري الخزرجي (ت 671هـ)، تح: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية– القاهرة ، ط الثانية 1384هـ – 1964م، ج16 ص:296.

[3]– ارتشاف الضرب، ج4 ص:1989.

أنَّ حرف (أو) "تشرك في الإعراب والمعنى، لأنَّ ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله"[1]. وذكر ابن هشام في المغني أنه" حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر"[2].

ومن المعاني التي أقرها النحاة، كونه حرفاً للإباحة، قال فيه ابن هشام:" الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يجوز فيه الجمع، نحو (جالس العُلماء أو الزُّهاد) و(تعلم الفقه أو النحو)"[3]. قال الرّماني:" أي ذلك مباح لك تفعل ما شئت على الانفراد والاجتماع"[4].

وقد ورد (أو) بمعنى الإباحة في شرح اختيارات المفضل، في قول تأبط شراً، في وصف فرسه وسرعتها، حيث شبهها بالطير الجارح قال التبريزي:" وإنما خصَّ جارح الجبل لأنه أسرع طيراناً من جارح السهل، لأن جارح السَّهل أكثر ما يصيد الأرنب والحشرات، وجارح الجبل يصيد الطير وما حلَّق في الهواء، فهو أشد لطيرانه"[5].

قال تأبط شراً:

لا شَيءَ أَسرَعُ مِنّي، لَيسَ ذا عُذَرٍ أَو ذا جَناحِ، بِجَنْبِ الرَّيْدِ، خَفَّاقِ

يصور تأبط شرا في هذا البيت شدة عدوه، وهو كما قال الدكتور عبد الحليم حفني: "من أهم الأسلحة الذاتية التي اعتمد عليها الصعاليك في حياة الصعلكة، العدو العجيب، الذي يصفونه دائما بأنه لا تلحقه أو لا تسبقه الخيل"[6]. وبتمعننا في بيت تأبط شراً، نجده يفْتنُّ في وصف شدة عدوه، ويشبه نفسه بكونه أقوى من عُذَر" يعني بذي عذر فرساً"[7]. وقد التجأ الشاعر إلى هذا التشبيه، بعد

---

[1]- الجنى الداني، ص:227-228. ارتشاف الضرب، ج4 ص:1989.

[2]- مغني اللبيب، ج1 ص:74.

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص:74.

[4]- معاني الحروف، ص:68.

[5]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:112.

[6]- شعر الصعاليك منهجه خصائصه، للدكتور عبد الحليم حفني، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ت ط 1987م، ص225.

[7]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:112. العُذَر: ما أقبل من شعر الناصية على الوجه.

أن شبه نفسه في أبيات سابقة بحيوانات عرفت بشدة جريها واشتهرت به كالنَّعام والظبية[1]. وعلل الدكتور عبد الحليم حفني سبب التفاته إلى تشبيه نفسه بالفرس والطير بدل النعام أنه" لم يرق له هذا التشبيه لأنه لا يعبر عن الحقيقة فهو أسرع من النَّعام ومن الظباء حقيقة فيما يعرفه من نفسه"[2].

وهذا في اعتقادنا ما دفع به إلى تصوير نفسه أشد قوة، وأكثر عدواً من الفرس والطائر الجارح، وفي سبيل تحقيق هذا المعنى استعان الشاعر بحرف (أو) تحقيقاً لهذه المبالغة في الوصف. إذ ورد في هذا السياق بمعنى الإباحة، وفي ذلك قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي:" و (أو) هي هنا (أو) الإباحة، وقد نقل إلى الخبر. ولذلك صحَّ أن يوضع موضعه الواو، وإن كان المعنى: ولا أحد هذين"[3].

ويخلصنا قوله:" وقد نقل إلى الخبر"، حتى لا يقع في كلامه تعارضاً مع ما أشار إليه النحاة، من أنَّ (أو: الإباحة) تقع بعد الطلب، كما ذهب إلى ذلك ابن هشام مستشهداً بقوله تعالى " **(وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آَثِمًا أَوْ كَفُورًا)** إذ المعنى لا تطع أحدهما، فأيّهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عمَّا كان مباحاً"[4]. وعليه يكون كلام ابن هشام عن الطلب المقصود به الأسلوب الإنشائي الطلبي، المتحقق في الآية من طريق النهي.

ويرى المرزوقي أنَّ (أو) في قول تأبط شراً من حيث المعنى "كـ (أو) من قوله تعالى **(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)** ألا ترى أنَّه قد قيل: ومعناه: ويزيدون، وإن كان حقيقة معناه: وأرسلناه إلى مائة ألف أو مائة ألف وزيادة"[5]. وقول المرزوقي: "قد قيل" فيه تنكير لقائليه من الكوفيين، ومنهم جماعة ذهبوا كما ورد عند المرادي قائلاً" وإلى أنَّ (أو) تأتي بمعنى الواو، ذهب الأخفش والجرمي، واستدلا

---

[1]- قال تأبط شراً: **لَيلَةَ صَاحُوا، وأَغرَوا بي سِراعَهُمُ بالعَيْكَتَيْنِ، لدَى مَعدَى ابن براقِ**
كأنَّما حَثْحــثوا حُصاً قَوادِمُها أو أُمَّ خِشْفٍ، بذي شَثٍّ، وطُبَّاقِ ينظر:
شرح اختيارات المفضل ج1 ص:109-110.

[2]- شعر الصعاليك منهجه وخصائصه، ص:226.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 115. شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:21.

[4]- مغني اللبيب، ج1 ص: 74. سورة الإنسان الآية 24.

[5]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 115. شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:21.

بقوله تعالى (أو يزيدون) وهو مذهب جماعة من الكوفيين"[1]. قال ابن هشام:" واختلف في ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾، فقال الفراء: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية، وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال، قيل للإبهام، وقيل للتخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخيَّر بين أن يقول هم مائة ألف أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشجري عن سيبويه"[2].

وقد سلك المرزوقي هذا المسلك وِفاقاً لسيبويه، وميلاً إلى مذهبه البصري. ولعل التمعن في قوله يفضي إلى شيء من عدم الدِّقة في تحديد المعنى المراد من (أو)، إذ جعلها في بداية كلامه للإباحة، فخرج عن هذا المعنى إلى التخيير بقوله:" وإن كان حقيقة معناه: وأرسلناه إلى مائة ألف أو مائة ألف وزيادة"[3].

وهو المعنى نفسه الذي ذكره ابن هشام سابقاً فيما نقله ابن الشجري عن سيبويه. فالإباحة في الآية تقتضي أن المعنى المترتب هو أنه إما أرسل إلى مائة ألف أو مائة ألف وزيادة، مع إمكانية الجمع بينهما. وهو المعنى الذي يستنبط من قول الرّماني في (أو) إذا كانت بمعنى الإباحة، فيكون الكلام فيها كـ " قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، وتعلم الفقه أو الأدب، أي: ذلك مباح لك تفعل منه ما شئت على الانفراد والاجتماع"[4]. ويفيد كلام الرماني جواز الجمع بين الأمرين في غير التباس، عكس إفادتها-أي: (أو)-معنى التخيير، فهو لا يحتمل إلا أمراً واحداً من الأمرين، إما كونه أرسل إلى مائة ألف أو مائة ألف وزيادة. ومرد ذلك إلى وجهين:

---

[1]- الجنى الداني، ص:230.

[2]- مغني اللبيب، ج1 ص:77.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 115. شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:21.

[4]- معاني الحروف، ص: 68.

أولهما: الفرق بين (أو) الإباحة و (أو) التخيير، إذ قال فيه المرادي:" والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة، ومنع الجمع في التخيير"[1]. **وثانيهما:** ما ذهب إليه ابن هشام أنه " لا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما"[2]

ولو حاولنا النظر في الدلالة المستنبطة من الشاهد في علاقتها ببيت تأبط شراً، تبين لنا أن توجيه دلالته على المعنى المحتمل في الشاهد يفضي إلى دلالتين اثنتين لكل واحدة منهما وجاهتها. أولهما: حمل (أو) على معنى الإباحة، فيكون المعنى كما أشار التبريزي" عدوت عدواً زاد سرعتي فيه على سرعة عتاق الخيل وسوابق الطير حتى تخلَّصت"[3].

ويخلصنا ذلك إلى أنه أسرع من الفرس والطائر الجارح في انفرادهما أو اجتماعهما معاً. وفي ذلك مبالغة ففي وصف شدة عدوه. والذي يعضد هذا الرأي قول التبريزي:" ويجوز أن يجعل ليس بمعنى لا ويعطف ذا عذر على شيء كأنه قال: لا شيء أسرع مني لا ذا عذر ولا ذا جناح"[4]

وثانيهما: حمل (أو) على معنى التخيير، أي أنه أسرع من واحد من الاثنين: الفرس أو الطائر، ويمتنع الجمع بينهما. وهذا لا يحقق المعنى الذي ذهب إليه تأبط شراً إذ كان قصده المبالغة في شدة العدو وتفضيل النفس في هذا المضمار.

وعندنا أنَّه يجوز أن يجعل (أو) بمعنى (بل) للإضراب، ويدعم هذا الطرح أنَّ الشاهد الذي أورده التبريزي قوله تعالى (**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**)، وردت فيه (أو) أيضا بمعنى الإضراب، قال المرادي:" قال الفراء: أو بمعنى بل"[5]. فيكون المعنى تبعاً لذلك، كما نقل ابن هشام عن الفراء" بل

---

[1]- الجنى الداني، ص: 228.

[2]- مغني اللبيب، ج1 ص:77.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:113

[4]- المصدر نفسه، ج1 ص:114.

[5]- الجنى الداني، ص: 229. مغني اللبيب، ج1ص:77.

يزيدون"[1]. واستناداً إلى ذلك يجوز القول إنَّ المعنى الذي رامه تأبط شراً أنه نفى أن يكون الفرس أسرع منه، فأضرب عن هذا المعنى وأثبت الثاني: وهو أنَّ الطائر أسرع منه لانعدام القدرة على الطيران وإمكانية الجري. والخلاصة أنَّه إنما قصد في ذلك كلِّه كما –قال المرزوقي–:" إلى بيان تَسرُّعه في ذلك المكان حين حثحثوه وأغروا به، لا إلى ما عليه بنيته وقدرته في كل وقت"[2].

ب. <u>حمل "أو" على الاستثناء.</u>

من معاني (أو) عند النحاة دلالتها على الاستثناء، قال ابن هشام و" تكون بمعنى إلاَّ في الاستثناء"[3]. واشترط عباس حسن (ت 1398هـ) ورودها بهذا المعنى أن " لا يصلح في موضعها (حتى) بنوعيها السالفين، وهما: الغائية والتعليلية. فلابد من الالتجاء أول الأمر إلى: (حتى) ووضعها في مكان (أو) فإن لم يستقم المعنى قصدنا (إلا) الاستثنائية"[4].

وذهب كثير من النحاة إلى ضرورة تقدير مضمر مع (إلاَّ) في معنى الاستثناء، ومنهم سيبويه، إذ يرى" أنَّ ما انتصب بعد (أو) فإنَّه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يُستَعمل إظهارها كما لم يُستعمل في الفاء والواو"[5] وقد اختلف النحاة في نصب (أو) للفعل المضارع، إذ ذهبوا في ذلك مذاهب شتى. منها مذهب سيبويه والذي شايعه فيه كثير من البصريين، والقاضي بتقدير (أنْ) مضمرة بعد (أو). قال المرادي" ومذهب البصريين أنَّ (أو) هذه هي العاطفة، والفعل بعدها منصوب بـــ(أنْ) مضمرة. وهو الصحيح"[6].

ويظهر أنَّ التبريزي أخذ برأي البصريين في قراءته لبيت الحُصين بن حُمام القائل:

---

[1]- مغني اللبيب، ج1ص:77.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:113. شرح المفضليات، ج1ص:19.

[3]- مغني اللبيب، ج1ص:78.

[4]- النحو الوافي، عباس حسن(1398هـ)، دار المعارف، ط الخامسة عشرة، ج4 ص:327.

[5]- الكتاب، ج3 ص:46، مغني اللبيب، ج1 ص:78.

[6]- الجنى الداني، ص:232.

ولَولا رِجالٌ، مِنْ رِزامٍ بنِ مالكٍ، وَآلِ سُبَيعٍ، أو أَسوْءَكَ، عَلقَما.

يقتضي الأخذ برأي البصريين أن تكون (أو) عاطفة لثاني الكلام (أو أسوءك)، على أوله (ولولا رجال). غير أن ذلك ممتنع لعلة عدم جواز عطف جملة فعلية على أخرى اسمية، قال التبريزي نقلا عن المرزوقي في هذا الباب فلمَّا" لم يتأت له ذلك لمخَالفةِ آخر الكلامِ أوَّله، وذلك أنَّ الأول اسمٌ والثاني فعلٌ ولا يصح عطف الفعل على الاسم، فأضمر بين (أو) والفعل (أن) ليصيرا معاً بمنزلة المصدر، فتصير (أو) عاطفة لاسم على اسم"[1]. وإلى هذا سيبويه إذ قال:" يضمر أنْ، وذلك لأنه امتنع أن يجعلَ الفعلَ على لولا فأضمر أنْ، كأنَّه قال: لولا ذاك، أو لولا أَنْ أسوءك"[2].

ويستفاد من كلام سيبويه عدم قبول عطف الاسم على الفعل، أو الفعل على الاسم، إلا بتقدير حمل أحد الطرفين – أي: المعطوف والمعطوف عليه–ليلائم الطرف الآخر ليكونا سيَّان في الاسمية أو الفعلية. وعليه يكون كما قال صاحب إعراب القرآن وبيانه إنَّ " أسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل"[3].

ويرى أبو علي الفارسي أنَّ العطف إنما وقع بين أسوءك وآل سبيع. ويستشف ذلك من قوله:" لما عطف (أسوءك) على آل سبيع أضمر أنْ ليعطف اسما على اسم، إذ لا يستقيم أنْ تعطف فعلاً على اسم"[4].

وإذا رجعنا إلى المعيار الذي اعتمده التبريزي في توجيه دلالة البيت، والمرتبط بمعنى العطف الذي يحققه (أو) تبين أنه لم يقف عند حدود الدلالة النحوية التي تفضي إلى إشراك معطوف على معطوف عليه. وإنما جاز ذلك إلى البحث في السمة البلاغية التي يثيرها حرف (أو)، والمتمثل في معنى الاستثناء.

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 334. شرح المفضليات، ج1 ص:231.

[2]- الكتاب، ج3 ص:50.

[3]- إعراب القرآن وبيانه، ج9 ص:57. واللباب في علوم الكتاب، ج4 ص:256.

[4]- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ج1 ص:323.

وقد تابع التبريزي المرزوقي في ذلك إذ قال:" وتُجعل (أو) بدلاً من (إلاَّ) وينتصب الفعل بعده بإضمار (أنْ)، ويكون الكلام كقول القائل: لأضربنَّ زيداً أو يُعتبُني والمعنى إلاَّ أنْ يُعتبني"[1].

وعندنا أنَّ كلا العطفين –سواء عطف أسوءك على آل سبيع أو على رجال–يحقق دلالة تتفرد عن أختها، وإن كانا في الأصل متصلين بعطف واحدة على الثانية، إذ إنَّ (آل سبيع) نفسه معطوف على رجال، وتقدير الكلام: لولا رجال من رِزامٍ بن مالك، ولولا آل سبيع. إذ أمكن فيه تقدير مضمر هو لولا. غير أنَّ دلالة العطف على رجال يحقق دلالة الشمول والمبالغة، وإلى هذا ذهب محمد أبو موسى بقوله:" يلفتك التنكير في رجال؛ لأن الشاعر يعني رجالا ليسوا كالرجال الذين يعرفهم الناس، وإنما هم رجال من نوع آخر، كأنه غريب في خلائقه، وشجاعته ومروءته، أو بلغوا في معنى الرجولية مبلغا لا يحاط به، ولولا هم لأعمل الحصين في بني محارب بن خصفة بين قيس حتى لا تنفك منه إلا على آلة حدباء"[2].

ويخلصنا ذلك كله إلى أنّ تقدير (أو) على معنى الاستثناء يحقق للبيت معنى نفيساً، تلخيصه ما ذكره التبريزي من كلام المرزوقي بقوله" لولا رجال من رِزامٍ بن مالك لأقسمت لا يزال محاربُ محمولاً على المكروه إلاَّ أن أسوءك لأنَّ مساءتك تعزُّ علي"[3].

المبحث الرابع: منهج التبريزي في تأوّل معاني الحروف الثلاثية.

1. الوظيفة الدلالية لحرف العطف "إلى":

أ. على بمعنى "مع".

تكتسب الحروف دلالتها من سياق التركيب الواردة فيه، إذ يُمكن من تحديد المعنى أو المعاني المحتملة للحرف الواحد، استناداً لقرائن يحتملها التركيب. ولا يمكن أن يحتمل الحرف فيها أكثر من معنى

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:334-335. شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:232.

[2] خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ج1 ص:219.

[3] شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 335. شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:232.

واحد. إذ إنّ حملها على معنى يقتضي ضرورة سقوط المعاني الأخرى. وكغيره من حروف الجر، فإنَّ حرف المعنى (إلى) يرد لمعان ثمانية كما ذهب إلى ذلك المرادي إذ يرى أنَّه يرد لـ " انتهاء الغاية في الزمان والمكان وغيرهما. وهو أصل معانيها"[1].

وقد يتأوَّل معنى المعيَّة في (إلى) كما قال ابن هشام " وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في **(مَنْ أنْصارِي إلى اللهِ)** وقولِهم (الذَّوْدُ إلى الذَّودِ إبل)"[2]. وذهب المرادي إلى أنَّ بعض النحاة تأول " ما ورد من ذلك، على تضمين العامل، وإبقاء (إلى) على أصلها والمعنى في قوله تعالى **(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)** منْ يضيف نصرته إلى نصرة الله، وإلى في هذا أبلغ من مع، لأنَّك لو قلت: من ينصرني مع فلان لم يدل على أنَّ فلاناً وحده ينصرك"[3]. ومن المواطن التي حمل فيها (إلى) على معنى المعيَّة، قول الحادرة في وصف الشُّراب من فتيته، لما تملَّك منهم الشُّرْبُ حتى لم يعودوا قادرين على أنْ يبرحوا مكانهم لشدة اجتماع السُكْرِ وقِلَّة النوم عليهم. إذ قال:

وَمُسَهَّدِينَ مِنَ الكَلالِ، بَعثتُهُم بَعدَ الرُّقادِ، إلى سَواهِمَ، ظُلَّعِ.

قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي:" والمعنى: أنَّه يتبجح بأنَّه رئيس رفقته، وأنه المعتمد في خالتي الخفض والدَّعة"[4]. وتفصيل ذلك أنه جعل فتيته مسهَّدين ممنوعين من النوم، إذ هيَّجهم بعد الرُّقادِ، وحتى لا يبدو بين لفظي (مسهدين/ الرقاد) تناقض من حيث المعنى، قال المرزوقي:" وقوله بعد الرقاد يجوز أن يريد به بعد رقاد الناس وسكونهم، ويجوز أن يريد: بعثهم سَحَراً فلا وقت للرقاد. ويجوز أن يريد بقوله بعد الرقاد، بعد إرقاد المسهدين، كأنهم لم يدعهم يمتلئون من الرقاد ويستوفونه"[5].

---

[1]- الجنى الداني، ص: 385

[2]- مغني اللبيب، ج1 ص:88. ارتشاف الضرب، ج4 ص:1731. الذَّود: من ثلاثة إلى عشرة (ينظر مغني اللبيب ج1 ص:88)

[3]- الجنى الداني، ص:386.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 230. وشرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:114.

[5]- المصدر نفسه، ج1 ص: 230-231.

ويبدو أنَّ المعنى الثاني الذي جوَّزه المرزوقي أقدر على تعميق دلالة البيت، وترسيخ معنى الرئاسة التي تبجح بها الحادرة. كونه لم يدع فتيته يستوفون نومهم وتمتلئ منه عيونهم، وهذا يتماشى مع المعنى العام للقصيدة. وما يزيد في تحقيق هذا المعنى وترسيخه، حمل حرف (إلى) على معنى المعيَّة، إذ قال التبريزي:" و(إلى) يجوز أن يكون بمعنى مع"[1].

وإذا تتبعنا هذا المعنى ألفيناه يؤدي دلالة مفادها أنَّ (مع) كما ذهب إلى ذلك ابن هشام تفيد ضمَّ الشيء إلى غيره فيكون الحادرة في ذلك قد ضم فتيته إلى سَواهِمَ ظُلَّعٍ[2]، أي: بعثهم مع إبل ضامرة. فعلى في هذا السياق لا تفيد المعنى الأصلي الذي وضعت له بعلَّة أنَّ الأصل فيها انتهاء الغاية زماناً ومكاناً. وهذا غير متحقق في معنى البيت، إذ لو حملت على ذاك لكان المعنى: أنه أرسلهم إلى إبل ضامرة، وهو في اعتقادنا لا يقصد ذلك. وإنما مراده إرسال الفتية مع إبل ضامرة تقلهم. ويعضد هذا قوله في البيت التالي:

أَودَى السِّفارُ بِرِمّها، فتَخالُها هِيماً مُقطَّعةً حِبالَ الأذرُعِ[3]

2. **تأويل "ليس" بمعنى "لا":**

وقف النحاة مواقف مختلفة في تحديد جنس (ليس)، فافترقوا في ذلك فرقاً، منهم من جعلها فعلا، كما نقل ذلك المرادي عن بعض النحاة الذين يرون أنَّ (ليس) "فعل لا يتصرف. وهذا مذهب الجمهور. ودليل فعليتها اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها، واتصال تاء التأنيث"[4].

---

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 231.

[2]- السَّواهم: الإبل الضامرة لشدة التعب، والظَّلع: في الإبل بمنزلة الغَمْز في الخيل. ينظر شرح البيت (المصدر نفسه، ج1 ص:230)

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص: 232. الرِّمُّ: الشحم، وهيماً من الهُيام: داء يأخذ الإبل شبيه بالحمى، من شهوة الماء، فتشرب فلا تروى، فإذا أصابها فُصِدَ لها عِرق فيبرد ما بها. ينظر شرح البيت (المصدر نفسه، ج1 ص: 232.).

[4]- الجنى الداني، ص:493. مغني اللبيب، ج1 ص:323. مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص:391.

وذكر ابن هشام في المغني، أنَّ ابن السراج زعم" أنه حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شُقير وجماعة"[1]. غير أنَّ ابن هشام يميل إلى الإقرار بفعليتها، ودليل ذلك تصويبه لرأي ابن السراح والجماعة قائلاً:" والصواب الأول بدليل ليْست، ولَسْتُما ولَسْتُنَّ وليْسَا وليسوا وليْستْ ولَسْنَ"[2]. ويتضح أنَّ المرادي تابع ابن السراج وغيره في جعل (ليس) حرفاً، إذ صرَّح بعد إقرار حرفيتها أنَّ السبب الذي دفعه إلى ذكره (أي: ليس) في كتابه وتخصيصه بهذا الباب كونه حرفاً. وفي ذلك قال: " وذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف. ولهذا ذكرتها في هذا الموضع"[3].

وقد أورد صاحب رصف المباني رأياً ثالثاً، حاول أن يوفق فيه بين الرأيين السابقين، مفاده أنَّ "ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف"[4].

وأفضى بنا تتبع رأي الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، إلى الوقوف عند علَّة هذا الاختيار، فكان تعليله أنَّ " الموجب للخلاف بينهما فيها النظر إلى حدِّها، فتكون حرفاً إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، (...) أو النظر إلى اتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب"[5]. وحسم صاحب الرصف هذا الخلاف بكونه" إنما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين هل في الأصل أو هل في المعاملة"[6].

---

[1]- مغني اللبيب، ج1 ص:323.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:323.

[3]- الجنى الداني، ص:494.

[4]- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت703هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. (د ت ط)، ص:300. الجنى الداني، ص:494.

[5]- المصدر نفسه، ص: 300-301.

[6]- المصدر نفسه، ص:301.

والمتحصل من ذلك كله أنَّ (ليس) حرف له معان، منها دلالته على الاستثناء، وكذا مجيؤه حرف عطف بمعنى (لا). وتطالعنا في شرح اختيارات المفضل نماذج من هذا الاستخدام. كما هو الشأن على سبيل المثال لا الحصر، في قول تأبط شراً يصف شدة عدوه وسرعته في الفرار من أعدائه الذين تربصوا به غير أنهم م يظفروا به، كونه أشد منهم سرعة، وأقدر على أن يسابق الريح بساقيه. إذ قال واصفاً هذا المشهد:

لا شَيءَ أَسرَعُ مِنّي، لَيسَ ذا عُذَرٍ أَو ذا جَناحِ، بِجَنْبِ الرَّيْدِ، خَفَّاقِ

حيث جعل شدة عدوه أقوى من فرس جموح[1].ولا يتحقق هذا إلا بحمل (ليس) على معنى (لا) العاطفة. وهو وجه ذكره المرزوقي ونقله عنه التبريزي إذ قال:" ويجوز أن يجعل (ليس) بمعنى لا ويعطف ذا عذر على شيء كأنه قال: لا شيء أسرع مني لا ذا عذر ولا ذا جناح"[2].

يخلصنا ذلك لمتابعة صاحب مصابيح المغاني في رأيه في ليس كونها" كلمة نفي لمضمون الجملة في الحال"[3]، إذ يظهر لنا أن نفي الحال مرتبط بما ذهب إليه المرزوقي في شرح قول تأبط شراً (لا شيء أسرع مني...) حيث جعل ذلك " إشارة منه إلى حاله في عدوه في ذلك الوقت فهو تصوَّر ما كان منه، يبين ذلك أنه قال في البيت الذي يليه حتى نجوت فعلَّق قوله حتى نجوت بقوله لا شيء أسرع مني، إذا كان كذلك انكشف أن قصده في ذلك إلى بيان تسرُّعه في ذلك المكان حين حثحثوه وأغروا به لا إلى ما عليه بنيته وخلقته وقدرته وخفته في كل وقت"[4].

ويسلمنا هذا إلى الإقرار بسرعة تأبط شراً في هذا الموقف، خصوصاً وأنه كان فزعاً من أن يظفر به أعداؤه، ما جعله يستعين بساقيه لينجو بحياته. وتحقيقاً لهذه الدلالة أمكن الاستعانة بحرف المعنى

---

[1]- سبق الحديث عن هذا في باب (أو) للإباحة، في ص: 126 من هذا البحث.

[2]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:114. شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:20.

[3]- مصابيح المغاني في حروف المعاني، تأليف محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي، المعروف بابن نورالدين (ت 825هـ)، تح: الدكتور عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، الطبعة الأولى 1414هـ/1993م، ص:391.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:113. شرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:19.

(ليس) كونه ورد في هذا السياق دالاً على الاستثناء. إذ قال فيه المرزوقي" ويجوز أن يكون ليس ذا عذر مستثنى، فانتصب شيء بـ (لا) وارتفع أسرع على انه خبره، وانتصب ذا عذر بقوله (ليس) واسمه مضمر فيه"[1].

وإذا أمعنا النظر في قراءة المرزوقي تبين لنا أن المعنى المترتب عن الاستثناء، يجعل الفرس والطائر أسرع من تأبط شراً مُفَضَلاً عليه. وهذا ما مال إليه الشارح وفضّله بدلالة قوله:"كأنه قال: ليس ذلك الشيء الأسرع ذا عذر. وهو الوجه"[2]. ويدلنا هذا الكلام على استحسان التبريزي لهذه القراءة، إذ نقل من المرزوقي علَّة الاستحسان قائلاً:" وهذا حَسَنٌ جداً إذا جعل الفرس مفضلاً عليه"[3].

ويبدو لنا أن وجه الاستحسان مرده إلى عدم وقوع المفاضلة حقيقة، أي: أنَّ بجيلة طاردت تأبط شراً وصاحبيه عدواً لا ركوباً على فرس. وإنما تهيأ لتأبط شرا من شدة عدوه أنه جاوز عتاق الخيل وسوابق الطير. وإذا أردنا لذلك دليلا استنبطناه من قول تأبط شراً نفسه، فيما ورد من خبر هذه القصة إذ قال:" أ أعجبكم يا معشر بجيلة عدو ابن برّاق؟ أما والله لأعدونَّ لكم عدواً أنسيكموه"[4].

ويدلنا ذلك على أن عدو صاحبه أتعب بجيلة فما بالك بعدوه هو. فإن حُمل المعنى على ركوب بجيلة لم نتبين تفرد تأبط شراً في شدة العدو وتغلبه على أقارنه، إذ الأمر في هذه الحالة سيكون متساويا لا تبرز له فيه فضيلة. وقد تفطن المرزوقي إلى المعاني المترتبة عن المفاضلة بين قراءة (ليس) على معنى الاستثناء، أو قراءتها على معنى (لا) النافية. مشيراً إلى الفرق الدقيق في المعنى الذي تحمل عليه الأوجه الإعرابية قائلاً:" وإن قيل: ما الفرق في المعنى بين الوجهين المذكورين في قوله (ليس ذا عذر) من الاستثناء

[1]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 113-114.
[2]- المصدر نفسه، ج1 ص:114.
[3]- المصدر نفسه، ج1 ص:115.
[4]- المصدر نفسه، ج1 ص:108.

وكون (ليس) بمعنى (لا)؟ قلت: إذا جعلتَ (ليس) استثناء فقد فضَّل الفرس على نفسه في السرعة، وكذلك إن جعلتَ وصفاً. وإذا جعلته بمعنى (لا) فالتفضيل للنفس"[1]

ونخلص من ذلك كلِّه إلى أن التحليل الإعرابي الذي أقامه التبريزي والذي اتكأ فيه على المرزوقي، يفضي إلى تعدد القراءة والتأويل في البيت. ومرد ذلك في أحيان كثيرة راجع إلى المرجعية النحوية التي يصدر عنها المرزوقي في آرائه النحوية. إذ يعمد إلى الاحتكام إلى القواعد النحوية في توجيه دلالة البيت والوقوف عند جمالياته التركيبية والبلاغية.

المبحث الخامس: أثر الحروف الرباعية في إنتاج المعنى.

1. وجوه قراءة "حتى" ومعانيها.

ذكر النحاة البصريون أنَّ لحرف (حتى) ثلاثة أقسام ذكرها المرادي، وهي أنَّه" يكون جرٍّ، وحرف عطف، وحرف ابتداء"[2]. إذ فصل فيها القول وفي كل قسم وما يستلزمه من شروط، وما يحققه من دلالة. وأضاف المرادي أن الكوفيين زادوا قسماً رابعاً، "وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع"[3].

ويرى ابن هشام أنَّ الجر بـ (حتى) إِنَّما يكون" في الغالب آخِرٌ أو مُتّصلٌ بِآخِرٍ"[4]. ومعنى كلامه أنَّ الجر بـ (حتى) لا يتحقق إلا إذا كان ما بعدها آخراً أي: به الانتهاء نحو قولنا " أَكَلتُ السّمكةَ حتّى رَأْسِهَا"[5]. وإلى هذا المعنى ذهب المرادي في فَصْلِه بين (حتى) العاطفة و(حتى) الجارة إذ إن الاختلاف بينهما قائم من وجوه جعلها ثلاثاً. منها:" أنَّ العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها.

---

[1]-شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:115.

[2]- الجنى الداني، ص:542.

[3]- المصدر نفسه، ص: 542.

[4]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص:47.

[5]- المصدر نفسه، ج3 ص:47.

وأما الجارَّة فقد يدخل وقد لا يدخل، كما سبق. فالذي بعد العاطفة يكون الانتهاءُ به. والذي بعد الجارَّة قد يكون الانتهاءُ به، وقد يكون الانتهاء عنده"[1].

وقول ابن هشام:(أو مُتّصلٌ بِآخِرٍ)، يقصد به أن المجرور بعد (حتى) يكون الانتهاء عنده، ودليل ذلك استشهاده[2] بقوله تعالى:(**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**). وفصل فاضل صالح السامرائي القول في مجرور (حتى)، وجعله على ضربين[3]:

أولهما: "أن يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، أي يكون مشاركاً لما قبلها في الحكم، كقولك (ضربت القوم حتى خالدِ) فخالد مضروب، وكقولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس مقروءة"[4].

ويخلصنا تتبع الأقوال السابقة إلى أن معنى الدخول في الحكم، أن يكون ما بعد حتى جزءاً مما قبلها. مما يفيد الاشتراك في الحكم نفسه كالضرب بين القوم وخالد. ويرى ابن السراج أنَّ المذكور بعد (حتى)،" لا يجوز أن يكون بعد واحد ولا اثنين، لأنه جزء من جماعة، وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف، وذلك قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، فزيد من القوم وانتهى الضرب به فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأناً وإلاّ فلا معنى لذكره"[5].

---

[1]- الجنى الداني، ص:549. الأصول في النحو، ج1 ص: 424 ./ الفرق بين حتى العاطفة وحتى الجارة الأول: ما ذكر سابقاً

[2]- ينظر أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج3 ص: 47. سورة الفجر الآية 5

[3] **الثاني**: أن العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، في زيادة، أو نقص. وأما الجارة ففيها تفصيل؛ وهو أن مجرورها إن كان بعض ما قبله من مصرح به، وكان منتهى به، فهو كالمعطوف، في اعتبار الزيادة والنقص. وإن كان بعضاً لشيء لم يصرح به، نحو " ليسجننه حتى حين "، أو كان منتهى عنده، لم يعتبر فيه ذلك.

الثالث: أنا ما بعده الجارة قد يكون ملاقياً لآخر جزء، بخلاف العاطفة، وقد تقدم.

[4]- معاني النحو، ج3 ص: 34.

[5]- الأصول في النحو، ج1 ص:424.

ويسلمنا هذا الضرب إلى وجهين، إذ يجوز في المذكور بعد (حتى) الجر _كما أسلفنا_ في قولنا: ضربت القوم حتى زيدٍ. كما يجوز فيه النصب، على أن تكون (حتى) عاطفة، كما ذهب إلى ذلك ابن السراج وتابعه في ذلك السامرائي بقوله:" وهي هنا بمعنى العاطفة، ولذا يصح العطف بها فتقول (ضربت القوم حتى خالداً) (وقرأت حتى سورة الناس) بالنصب"[1].

وإذا دققنا النظر في الأقوال، تجلَّ لنا أنَّ حرف الجر (حتى) لا يخلو من وجهين: أولهما الجر وثانيهما النصب، على أن تكون عاطفة وما بعدها في الحالتين لا يذكر إلا لتحقير أو تعظيم أو إظهار قوة أو ضعف. ويترتب عن ذلك كله معان تحتملها (حتى)، جعلها ابن هشام ثلاثة: "انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلاَّ في الاستثناء، وهذا أقلها، وقلَّ مَنْ يذكره"[2].وقد أفضى بنا استقراء صور(حتى) في شرح اختيارات المفضل، إلى الوقوف عند بعض من معانيها، من قبيل ورودها بمعنى (إلى أن) وكذا لانتهاء الغاية والتعليل. وفيما يلي تفصيل هذه الصور.

2. **حمل "حتى" على معنى: (إلى أن).**

من المواطن التي حمل فيها (حتى) على معنى (إلى أن)، قول تأبط شراً:

حتى نجوتُ، ولما ينزعوا سلبي، بِوالِهٍ، من قبيضِ الشد، غيداقِ

قال التبريزي نقلاً عن المرزوقي:" حتى بمعنى: إلى أن"[3]. ويلاحظ أنَّ التبريزي استند في توجيه دلالة البيت إلى تحديد معنى حرف المعنى (حتى)، إذ جعله بمعنى (إلى أن). وإن كان ذلك يخلق إشكالاً أولياً مرتبطاً بهذه الدلالة التي ارتضاها الشارح، إذ إن مجيء حتى بمعنى (إلى أن) يقتضي أن يكون الفعل بعدها مضارعاً. ودليل ذلك قول المالقي، في معرض حديثه عن حصر المواضع التي ترد فيها حتى بمعنى

[1]- معاني النحو، ج3 ص: 34.

[2]مغني اللبيب، ج1 ص:141.

[3]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:116. وشرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:22.

(إلى أن) قائلاً:" ويرجع الكلام فيه إلى أنْ تعلم أنه كلُّ موضع صلحت فيه بمعنى (إلى أن) أو (كي) انتصب ما بعدها، وإن لم تصلح فالرفع"[1]

ومعلوم لدينا ضرورة أنَّ الرفع والنصب يختص بالفعل المضارع، ما لم يتصل به ما يجعله مبنياً. وحيث إن ما بعد (حتى) في قول تأبط شراً ورد بصيغة الماضي، في قوله: (حتى نجوت)، وجب البحث عن علَّة هذا التأويل الذي ارتضاه التبريزي _نقلا عن المرزوقي_ وبيانه أنَّ ورود الفعل بعد حتى بصيغة الماضي يقتضي أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، وإلى هذا المعنى ذهب المالقي بقوله:" وإن لم يكن ما قبلها سبباً لما بعدها لم يجز في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً على معنى (إلى أن)"[2]. وإلى التعليل نفسه ذهب أبو حيان الأندلسي قائلاً:" وإذا دخلت على الماضي أو على المستقبل على جهة السبب نحو ضَرَبْتُ زيداً حتى بكى"[3]. ولعل هذا يزيل بعض اللبس في فهم علَّة حمل المرزوقي (حتى) على معنى (إلى أن). إذ إن شرط السبب متحقق في كون تأبط شراً إنما نجا بسبب شدة عدوه وسرعة جريه. ويؤكد ذلك البيت السابق:

لا شيء أسرع مني ليس ذا عذر أو ذا جناح بجنب الريد خفاق

فيكون المعنى تبعاً لذلك كما حدده المرزوقي وتابعه فيه التبريزي " اجتهدتُ في العدو إلى أن تخلَّصت منهم"[4]. ولعل تحليل هذا البيت يشي بكون التبريزي سلك مسلكا بديعا بتوظيف حروف المعاني باعتبارها وسيلة إجرائية تمكن القارئ من تقليب الدلالات المحتملة للبيت وتوجيهه الوجهة السليمة. ويمكننا تتبع المعيار المتبع أيضا من معرفة كل الاحتمالات الممكنة في قراءة البيت وتأويله بغية تحديد معناه، وكذا بيان وظيفة المعيار وأهميتها في القراءة والتأويل.

---

[1]- رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: 184_185.

[2]- المصدر نفسه، ص: 184.

[3]- ارتشاف الضرب، ج4 ص: 1667.والجنى الداني، ص: 558.

[4]- شرح اختيارات المفضل، ج1 ص:116. وشرح المفضليات للمرزوقي، ج1 ص:22.

الخاتمة.

حاولت هذه الدراسة أن تقيم تصوراً عاماً حول منهج الشرح النحوي لدى التبريزي من خلال شرح اختيارات المفضل. إذ خلصنا فيها إلى نتائج كثيرة تفرقت بين ثنايا هذه الدراسة_ ولا سبيل لحصرها _ بعد دراسة بعض النماذج النحوية التي عمد فيها التبريزي إلى نقل مادتها المعرفية من مضان مختلفة، ظهر منها بشكل لافت شرح الأنباري على المفضليات، إذ استمد منه ما يتعلق بالأخبار واللغة وتوثيق الرواية.

كما أفاد من شرح المرزوقي ونقل عنه ما تعلق بالصرف والنحو، وكذا بعض القضايا النقدية. مما جعل نصه دسماً حاول فيه التبريزي أن يكون أكثر امتثالا لمنهجه الذي صرح به في خطبة كتابه، إذ علل سبب خوضه في غمار إعادة شرح المفضليات، كونه أراد أن يخلّص هذا المتن من الطول الذي اتسمت به الشروح السابقة. إذ دخل فيها ما يتعلق بالبيت وما لا يتعلق به. وهذا في حقيقة فيه تعسف واضح، إذ إن غاية أصحابها اختلفت عن غاية التبريزي. فمثلا شرح المفضليات للمرزوقي يعد شرحاً نقديا، يبحث في الملامح البلاغية والنحوية والصرفية وغيرها في بعدها الدلالي، متجاوزاً الأحكام الانطباعية إلى مرحلة الحكم المؤسس على معايير علمية تبرز علو كعب صاحبها في مجال التحليل. وذلك راجع إلى السياق التاريخي وطبيعة البيئة التي عاش فيها الشارح. فكل شرح كما يرى الدكتور المفضل الكنوني يمثل " ملمحاً من ملامح هذه البيئات، وما حققته من إضافات وأنجزته من تطور في مفاهيم القراءة والتأويل، واختلاف في مناهج الدرس وغايات الشرح"[1] ويسجل في هذا الصدد عدم احترام التبريزي لهذه المقصدية المعلن عنها. إذ إنه في شرحه عمد إلى تفريع بعض القضايا وشرح الشواهد.

كما ذكر وجوها من الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية، ويظهر ذلك جليا في قوله (قال الكوفيون _ قال البصريون)، حيث لم يستطع إخفاء ميله للمدرسة البصرية وانتصاره لها. ويبدو ذلك

[1]- السياق المعرفي للشروح الأدبية بالمغرب، ص:10.

كما أشرنا سابقاً إلى نقله من المرزوقي، والخليل وسيبويه. غير أن ذلك لا يشجع على الجزم بتبنيه المذهب البصري، وعلَّة ذلك ما ذهب إليه الدكتور فخر الدين قباوة " لأنه كان ينقل أقوال أسلافه وأحكامهم برمتها، فتطغى شخصياتهم المذهبية على شخصيته، ولا تبقي لها حدوداً متميزة واضحة المعالم."[1] ويبدو لنا إضافة إلى ما ذهب إليه فخر الدين قباوة، أن اشتغال التبريزي بالتدريس في المدرسة النظامية دفعه إلى اختيار كل هذه المذاهب دون الاتكاء على واحد منها دون آخر. وأيضا محاولته امتثال المنهج الذي صرح به والقاضي بغربلة الشروح السابقة من كل ما من شأنه أن يشغل القارئ[2] بالتفريعات التي لا جدوى منها ولا طائل _حسب رأيه_. غير أن ذلك جعله يبتر كثيراً من الإشراقات النحوية التي من شأنها أن تخلق تعددا قرائياً، يسمح بالانتقال من مرحلة القراءة إلى مرحلة التأويل.

وقد سمح لنا تتبع الأمثلة المدروسة، بتحديد منهج التبريزي في تعامله مع النص تعاملا نحوياً، ويبدو ذلك في اعتماد وسائل إجرائية مختلفة، مكن الوقوف عندها من بيان طرق اشتغاله إذ وردت في الصورة الآتية:

الاكتفاء بذكر الوجه الإعرابي للكلمة، مجرداً من الوجه البلاغي فيها أو أية إشارة لما يمكن ان تحتمله الكلمة من تعدد في القراءة والتأويل.

تحديد الوجه الإعرابي للكلمة مع الإشارة إلى تعدد الوجوه الدلالية تبعا لاختلاف الحركة الإعرابية، دون ترجيح أو مفاضلة بين الوجوه.

تحديد الوجوه الإعرابية وما ينتج عنها من تعدد دلالي، مع المفاضلة بين الوجوه عن طريق استخدام عبارات من قبيل (هذا هو الوجه، وهذا أحسن) دون تعليل.

[1]- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:22.

[2]- ينظر: شرح اختيارات المفضل، ج1 ص: 92.

تحديد الوجوه الإعرابية وما ينتج عنها من تعدد دلالي، مع المفاضلة بين الوجوه، مع تعليل سبب اختيار وجه دون آخر.

وهذا يسلمنا إلى أن تتبع ما ورد في شرح اختيارات المفضل، تدرَّج فيه الشارح من مستوى القراءة إلى مستوى التأويل، مستنداً في ذلك إلى معطيات نصية وأخرى تناصية أسهمت مجتمعة في خلق منهج نحوي قادر على فك شفرات النص وبيان جمالياته الفنية.

ومن الخلاصات أيضا المتوصل إليها، أن التبريزي عمد في شرح بعض الأبيات الشعرية إلى ذكر القاعدة النحوية باعتبارها معيارا وجب تمثله، ليعرج بعد ذلك إلى توظيف هذا المعيار وذكر قول النحاة فيه والمواقف المترتبة عنه. كما هو الشأن، على سبيل المثال لا الحصر، في عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والفعلية والاسمية، والجملة على المفرد. وعطف الجملة الخبرية على الإنشائية.

وقد لفت انتباهنا في هذه الدراسة استعمال الشارح لأسس تناصية من شأنها إضاءة النص وتوجيه معانيه. ومنها الشاهد بأنماطه المختلفة سواء تعلق الأمر بالآيات القرآنية أو الأحاديث أو النصوص الشعرية أو غيرها. ونظرا لقيمته في توجيه الدلالة فقد حظي الشاهد بعناية كبرى، وإذا كانت للشاهد هذه المكانة الرفيعة وجب التحرز من شيء أساس مرتبط بطرق تلقي الشاهد وكذا الاستشهاد به خصوصا حينما يرتبط الأمر بجعل الشاهد نمطيا يستشهد به في مجموعة من القضايا البلاغية والنقدية وهذا يفضي كما أشار الدكتور عبد الرزاق صالحي إلى "اتحاد الشاهد أي الإجماع بقصد أو بغيره على اعتماد نفس المادة الشعرية أو النثرية مجالا للتطبيق"[1].

ولا يخفى ما في ذلك من خلط وعدم فهم لأن الاستشهاد بنص ما يكون في مستويين إما على أساس اللفظ أي أن ينظر المستشهد إلى الشاهد على أساس لغوي دونما حاجة لفهم السياق العام الذي ورد فيه الشاهد فينتج عن انصهاره بالنصوص الأخرى أن" يفقد هويته الكاملة المستوعبة لسياقه قبل التحويل بالاستشهاد، مما يقتضي من المتعامل معه فهمه في نسقه الحالي، دون تحكيم أو تحكم

[1] الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص: 385.

نسقه في ما قبل، وإن كان يجب عليه الإبقاء على استحضار هذا السياق القبلي، على جهة الاستئناس"[1] والأساس الثاني المعنى حيث يتم الاستشهاد انطلاقا من تقارب المعنى في النص المستشهد به. وخلصنا بعد تحليل بعض النصوص إلى أن دور الشاهد فيها الاستشهاد للقضية النحوية ودعمها من جهة المعنى المراد تحقيقه، إذ نسجل أن بعض الشواهد القرآنية التي استشهد بها التبريزي وقع حولها خلاف في قراءتها وتأويلها، وذلك راجع إلى التعصب إلى المذهب النحوي للمُستشهدِ. وقد أوقع ذلك خلافاً مذهبياً بين الأشاعرة والمعتزلة خصوصاً في معاني الحروف وما يترتب عنها من دلالات تُعتسف فيها التأويلات وتلوى فيها أعناق النصوص استجابة وميلاً للمذهب.

كما لاحظنا أن الشاهد عند التبريزي اتسم بخدمة توجه المدرسة البصرية، وهذا أمر طبعي كون الرجل ينقل عن المرزوقي. غير أن ذلك لا يعني أنه لم يذكر الكوفيين أو البغداديين، وإنما كان ذكره لعبارة (البغداديون يرون، وهذا مذهب الكوفيين) كما يرى الدكتور فخر الدين قباوة " تقتصر على أداء الرواية وترجيحها، دون الإشارة إلى صلته بهم. يؤيد هذا أنه قد ينال من البغداديين في مصنفاته"[2].

ومن محصلات البحث أيضا ما لامسناه في تناول التبريزي لمعاني الحروف، وكيف أنه سعى لإقامة المعنى على أساسها، مجتهداً في ذكر المعاني المحتملة للفظ الواحد وكيف أن تغير معنى الحرف يؤدي إلى تغيير الدلالة.

إن القضايا التي أثارها البحث في سبيل اكتشاف منهج الشرح النحوي ووسائله الإجرائية، ممتدة تحتاج إلى أكثر مما بذل فيها في هذا السياق، إذ إن كل مبحث يمكن أن يكون بحثاً معمقاً يبرز خصائص كل ظاهرة منفردة. وإنما حاولنا أن نثير هذه القضايا لتكون أرضية لبحوث مستقبلية هدفها اكتشاف المناهج، وآليات التحليل التي اعتمدها أسلافنا، وأن نفيد من التقدم الحاصل اليوم في ميادين الدراسات

[1]- مقامات الاستشهاد بالشعر وغيره بين الإعمال والإحالة، الدكتور عبد الرزاق صالحي، مقال ضمن: السياق في اللغة والأدب (عدد خاص) مجلة آفاق أدبية العدد الخامس 2012م/1433هـ، مطبعة أنفو- برانت الليدو فاس،ص:94.

[2]- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، ص:25.

اللغوي الحديثة، قصد الخروج بأسلوبية حديثة للغة العربية، نستطيع بها تناول النصوص في أبعادها المختلفة نحويا وصرفيا وعروضيا ودلاليا.

ومن القضايا الجديرة بالبحث والتي تشكل امتداداً لهذه الدراسة، تصنيف بعض القضايا النحوية التي لم يخصص لها النحاة باباً مستقلاً، والشأن نفسه في باب البلاغة

وعسى أن يكون ما قدمناه فيه فائدة، تجعل منه مشروعاً علمياً مستقبليا نطور آلياته ونشارك أفكاره مع باحثين آخرين نفيد منهم للرقي به أو يحمله عنَّا من هو أقدر على فتح مجاهله وسبر أغواره.

وفي الختام نسأل الله الإخلاص في العمل، والتوفيق، والله من وراء القصد.

هذا وقد فرغ من ضبطه يوم الخميس 28محرم 1439هـ/ الموافق 19 أكتوبر 2017م

لائحة المصادر والمراجع.

- القرآن الكريم.
- اتفاق المباني وافتراق المعاني، لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي(ت614هـ)، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف حبر، دار عمان للنشر والتوزيع –عمان، الطبعة الأولى 1405هـ/1985م.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السُّيُوطي(ت911هـ)، تحقيق: الشيخ العلامة شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ_2008م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت 316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبع الثالثة 1417هـ/1996,
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)،تح: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية الطبعة الثانية 1405هـ-1989م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (444هـ- 521هـ) ،تح: حامد عبد المجيد- مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1996م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ('450هـ - 542هـ)،تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577)، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة 1961.

❖ أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، لابن هشام جمال الدّين الأنصاريّ (ت761هـ)،ومَعَهُ كتاب: عُدَّةُ السالِك إِلى تَحقيقِ أوضحِ المسالِك لمحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة: صيدا – بيروت.

❖ البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (745هـ – 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة 1404هـ/ 1984م.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت 1385هـ/1965م.

❖ تفسير التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.

❖ تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.

❖ تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، لعبيد الله بن أحمد بن عبد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، (ت688هـ)، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تاريخ الطبع 1410.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت749هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى 1422هـ_2001م

❖ الجامع لأحكام القرآن والمبَيِّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م.

❖ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الانصاري الخزرجي (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية-القاهرة، الطبعة الثانية 1384هـ - 1964م.

❖ الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1427هـ-2006م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1413هـ/1992م.

❖ الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(159-255) تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت لبنان 1416هـ/1996م.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (1030هـ/1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي _ القاهرة، الطبعة الرابعة 1418هـ/1997م.

❖ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ت ط)

❖ خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة 1416هـ/ 1996م.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِين الحَلبي (ت 752هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.(د ت ط).

❖ دلائل الإعجاز، لعبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، الطبعة الثالثة 1413هـ-1992م.

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت703هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. (د ت ط).

❖ شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي(ت502هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1407هـ/1987م.

❖ شرح أدب الكاتب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي(485هـ/540هـ)، مكتبة القدس_ القاهرة 1350هـ.

❖ شرح المفضليات، لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، عني بطبعه ومقابلة نسخه: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الأباء اليسوعيين_ بيروت (1920م).

❖ شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (597هـ/669هـ)، تح: الدكتور صاحب أبو جناح،

❖ شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيل المصري الهمداني، (698هـ-769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون 1400هـ-1980م.

❖ شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي (600هـ-672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السَّيّد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1410هـ-1990م.

❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ-2000م.

❖ شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، الطبعة الثانية 1996م.

❖ شرح المفصل، لموفق الدين ابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، المطبعة المنيرية -مصر، (دت ط).

❖ شرح المفضليات لأبي علي المرزوقي (ت421هـ)، المخطوطة الوحيدة المعروفة، نسخة ملونة أصلها في مكتبة برلين برقم 7446.

❖ شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت 421هـ)، نشره: أحمد أمين عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ/1991م.

❖ شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، للأعلم الشنتمري، قدم له الدكتور حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1414هـ/1993م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي 686هـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،1402هـ-1982م.

❖ شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجرجري، تحقيق: الدكتور نواف بن جزاء الحارثي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1424هـ/2004م.

❖ الشعر والشعراء، لابن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف.

❖ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، للعلامة الإمام أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت لبنان الطبعة الأولى،1414هـ-1993م.

❖ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي(المتوفى: 773 هـ)،تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1423 هـ -2003 م

❖ العمدة في محاسن الشعر، وآدابه ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (390-456 هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت –لبنان، الطبعة الخامسة 1401هـ-1981م.

❖ عيار الشعر، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي (ت 322هـ/934م)، تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1405هـ/1985م.

❖ غريب الحديث، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت 276هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد 1977 م.

❖ الكتاب "كتاب سيبويه" لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1408_1988م.

❖ كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (100هـ/175هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.

❖ كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (288هـ -377هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى 1408هـ -1988م.

❖ كتاب شرح اللمع في النحو، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تأليف الشيخ أبي الحسن بن الحسين الباقولي الأصبهاني (ت543هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1428هـ_2007م.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت467-538هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى 1418هـ/1998م.

❖ الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء (ت732هـ)، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب ميدان الأوبرات _ القاهرة، الطبعة الثانية 1426هـ/2005م.

❖ االلباب في علوم الكتاب، للإمام أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت 880هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوَّض، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ/1998م.

❖ لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت 630هـ/711هـ)، دار صادر_ بيروت.

❖ اللّمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: الدكتور سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي_ عمان، 1988م.

❖ المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة 1421 هـ -2000 م.

❖ المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت – الطبعة الأولى 1417هـ 1996م.

❖ مصابيح المغاني في حروف المعاني، تأليف محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي، المعروف بابن نور الدين (ت 825هـ)، تحقيق: الدكتور عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، الطبعة الأولى 1414هـ/1993م.

❖ معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (ت384هـ)، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشَا حَسُّونَة الدِّمشقي، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، (ت761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا-بيروت، الطبعة 1427 هـ-2006م.

❖ المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار عمان –الأردن، الطبعة الأولى 1425هـ/2004م.

❖ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (210هـ/285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة 1415هـ/1994م.

❖ المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (370ه) دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.

❖ النخلة، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت255ه)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1422ه_2002.

❖ نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت733ه)، تحقيق: الدكتور مفيد قميحة والدكتور حسن نورالدين، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى 1424ه/2004م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت911ه)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العمية، الكويت، (د ط)1399ه/1979م.

المراجع.

❖ الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة، الدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف، دار التدمرية الرياض المملكة السعودية، الطبعة الأولى 1429ه-2008.

❖ إشكاليات القراءة وآليات التأويل، الدكتور نصر حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي بيروت، الطبعة الثانية 1992.

❖ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393ه)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، 1415 ه -1995م.

❖ تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، الدكتور محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1401ه -1981م.

❖ التحليل النحوي أصوله وأدلته، الدكتور فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان مصر، الطبعة الأولى 2006.

❖ دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، الدكتور محمد حسن حسن جبل، البربرى للطباعة الحديثة، بسيون- غربية، الطبعة الثانية.

السياق المعرفي للشروح الأدبية بالمغرب، للدكتور المفضل الكنوني، منشورات مقاربات، الطبعة الأولى 2013م.

❖ الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا ونماذج، الدكتور عبد الرزاق صالحي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، الطبعة الأولى 1431هـ/2010م.

❖ شعر الصعاليك منهجه خصائصه، الدكتور عبد الحليم حفني، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ الطبع 1987م.

❖ الصورة الفنية في المفضليات أنماطها وموضوعاتها ومصادرها وسماتها الفنية، الدكتور زيد بن محمد بن غانم الجهيني، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1425هـ.

❖ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م.

❖ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1255هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة، تاريخ الطبع 1427 هـ_2007م.

❖ القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة،1410هـ_1990م.

❖ قضايا المفعول به عند النحاة العرب، الدكتور محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، الطبعة 2003م.

❖ قضايا توثيق النص وتحقيقه من خلال شرحي أبي علي المرزوقي والأعلم الشنتمري لحماسة أبي تمام، الدكتور العياشي السنوني، مطبعة أنفو – برانت الليدو فاس،

❖ معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 1420هـ/2000م.

❖ منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق –سورية، الطبعة الثانية 1418 هـ /1997م.

❖ منهج الشرح البلاغي ووسائله الإجرائية، الدكتور العياشي السنوني، مطبعة أنفو-برانت الليدو فاس، (دت ط)،

المجلات والدوريات.

❖ أثر دلالات حروف المعاني الجارة في التفسير، دراسة نظرية وتطبيقية على سورتي آل عمران والنساء، (بحث لنيل شهادة الماجستير) للطالب علي بن مناورين، إشراف الدكتور عبد الله سعاف اللحياني، 1428هـ-2007م.

❖ أشكال الشاهد وإشكالات الاستشهاد-رأي أبي العلاء المعري نموذجا-، الدكتور عبد الرزاق صالحي، مقال ضمن مجلة آفاق أدبية، العدد السادس 1435هـ/2014م، حول: الشاهد في اللغة والأدب المفهوم والوظيفة. مطبعة آنفو برانت فاس.

❖ التحليل النحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، نورة بنت سليم بن صالح المشرق الجهيني، إشراف الدكتور عبد الحميد بن محمد الأفطس، رسالة دكتوراه في النحو والصرف، جامعة أم القرى السعودية.

❖ تَرَدُّدُ المقولِ بَيْنَ "الحِكايَةِ" و "الإخْبار" في القُرْآنِ الكَريم مَلْحوظاتٌ وَتَعْليقاتٌ تَمْهيدِيَّة، على نَقْلِ الكَلامِ في العَرَبِيَّة، للدكتور عمر يوسف عكاشة، المجلَّة الأردنيَّة في اللغة العربيَّة وآدابها، جامعة مؤتة، المجلَّد (5)، العدد(1)، محرّم 1430 هـ /كانون الثّاني 2009م.

❖ التوابع في نهج البلاغة، دراسة نحوية دلالية، وداد حامد عطشان السلامي، (رسالة ماجستير)، إشراف الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري، جامعة الكوفة –كلية الآداب –قسم اللغة العربية ،2007م-1428هـ.

❖ الحال في المفضليات دراسة نحوية تحليلية تطبيقية، محمد يوسف محمد يوسف، (رسالة دكتوراه) إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى محمد الفكي، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، 1430هـ/2009م.

المجلات والمقالات.

❖ قراءة في تائية الشنفرى الأزدي، تركي المغيض، مقال ضمن مجلة جامعة الملك سعود، 1413هـ/1993م،م 5،الآداب 2

❖ مراثي متمم بن نويرة لأخيه "دراسة في التاريخ والشعر" للدكتور عدنان محمد أحمد، مقال ضمن مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، تصدر عن جامعتي (سمنان-إيران وتشرين-سوريه)، السنة الأولى، العدد الرابع، شتاء 1429هـ /2011م.

❖ المفردة بين الدلالة الوظيفية والتركيبية عند عبد القاهر الجرجاني، الدكتور تراث حاكم مالك الزيادي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 1-2 المجلد 7-2008م.

❖ مقامات الاستشهاد بالشعر وغيره بين الإعمال والإحالة، الدكتور عبد الرزاق صالحي، مقال ضمن: السياق في اللغة والأدب (عدد خاص) مجلة آفاق أدبية العدد الخامس 2012 م /1433هـ،مطبعة أنفو- برانت الليدو فاس.

فهرس الموضوعات:

إهداء 2

شكر وتقدير..... 3

المقدمة..... 4

المدخل. 11

الفصل الأول: أسس الرؤية النقدية لدى الخطيب التبريزي 21

تقديم..... 22

المبحث الأول: أسس الرؤية النقدية لدى التبريزي ومشاربه الثقافية..... 23

.1تأثره بشيوخه الذين درس عليهم..... 24

2.شيوخ التبريزي المعاصرين له. 24

.3شيوخ تأثر بمؤلفاتهم ونقل منها في مصنفاته..... 26

.4المؤلفات التي اطلع عليها. 28

.5أثر الخلفيات المعرفية في صياغة الخطاب المقدماتي وسؤال المنهج..... 30

المبحث الثاني: مفاهيم شكلت الرؤية النقدية لدى التبريزي..... 33

عناصر عمود الشعر..... 34

1.شرف المعنى وصحته:..... 34

.2معيار الإصابة في الوصف. 36

.3المقاربة في التشبيه. 42

4.مناسبة المستعار منه للمستعار له..... 43

.5التحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن..... 44

المبحث الثالث: عناصر التلاحم النحوية 45

.1الضمير 45

6.تعلق حرف الجر 46

7.العطف. 48

.8تعلّق بفعل مضمر 49
9.المفعول 50
10.الخبر. 50
11.الصفة. 51
12.البدل. 52
الفصل الثاني : أثر تعدد الوجه الإعرابي في إنتاج الدلالة 53
تقديم. 54
المبحث الأول: منهج التبريزي في توجيه المبتدأ وقضاياه الدلالية. 60
1.دلالة الابتداء في إنتاج الدلالة. 60
.2منهج التبريزي في توجيه اسم الصدارة 60
.3تعدد الوجه الإعرابي للاسم المعرَّف بالإضافة. 65
.4اختلاف الرواية آلية لتوجيه دلالة المبتدأ النكرة. 67
5.دلالة حذف المبتدأ في إقامة المعنى. 70
المبحث الثاني: قضايا الخبر وأهميتها في توجيه الدلالة. 73
.1مفهوم الخبر. 73
2.الخبر المفرد وتعدد الوجه الإعرابي. 73
.3أثر حذف الخبر في إقامة الدلالة. 75
4.دلالة تقديم الخبر: من "الجار والمجرور". 78
5.أثر تقديم الخبر شبه جملة دلالياً. 83
.6تعدد الخبر وأثره في إنتاج المعنى. 87
المبحث الثالث: قيمة المصدر في توجيه الدلالة. 94
1.مفهوم المصدر. 94
.2النصب على الظرفية معيار دلالي. 96
3.نصب المصدر دلالة على التأكيد 97
.4دلالة المصدر على الوصف وقيمته الدلالية. 98

.5إحالة المصدر المؤول على الضمير المتصل. 98
.6دلالة انتصاب المصدر المؤول على البدلية..... 99
7.تعدد الوجه الإعرابي في "ما" المصدرية..... 100
.8قيمة المعطى الجغرافي في تحديد دلالة المصدر..... 102
.9دلالة الفعل المحذوف على المصدر. 103
المبحث الرابع: إشكاليات الحال وأليات قراءته وتأويله. 104
1.مفهوم الحال. 104
2.القيمة الدلالية للتعبير بالحال النكرة..... 105
3.الحال المعرفة: بين المعيار النحوي والوظيفة الدلالية..... 108
4.تنكير صاحب الحال دلالة على التخصيص..... 111
5.الوظيفة الدلالية للحال المشتق..... 117
6.دلالة الاشتقاق من اسم الفاعل..... 118
.7القيمة الدلالية لصياغة الحال من اسم المفعول..... 122
.8اشتقاق الحال على صيغة المبالغة وبعده الدلالي..... 126
المبحث الخامس: منهج التبريزي في توجيه قضايا المفعول به..... 129
.1مفهوم المفعول به. 129
2.المفعول به عنصر لتلاحم النص..... 131
.3تعدد المفاعيل معيار دلالي لتوجيه المعنى..... 133
.4أثر تعدِّ الفعل إلى مفعولين في بيان المعنى. 134
.5اختلاف الحركة الإعرابية مؤشر لتعدد المفاعيل. 139
.6دلالة تقديم المفعول به..... 144
7.حذف المفعول به ودلالة التعميم. 148
.8إشكالية جملة الحكاية الواقعة مفعولا به..... 150
المبحث السادس: منهج التبريزي في توجيه قضايا المفعول له. 159
1.مفهوم المفعول له. 159

.2النصب على المفعول له ودلالة التنصيص.....161
3.دلالة اتساع المعنى في نصب المفعول له.....162
المبحث السابع: إشكاليات الاستثناء وآثارها في المعنى..... 164
.1مفهوم الاستثناء 164
.2الاستثناء بـ "ليس" ودلالته على البدلية 168
.3إشكالية الاستثناء المنقطع وأثره الدلالي.....171
.4تعدد الوجه الإعرابي للمستثنى بـ "إلا" بعد نفي.....173
المبحث السابع: المسائل النحوية للنعت وأثرها في توجيه الدلالة..... 177
1.مفهوم النعت/ الوصف.....177
2.دلالة المبالغة في الوصف بالمصدر.....178
.3الوصف بالمفرد. 179
.4إشكالية الوصف بالجملة وقيمتها الدلالية.....179
5.وصف المذكر بالمؤنث حملاً على المعنى 181
6.دلالة حذف الموصوف.....181
7.الأثر الدلالي لمخالفة الحركة الإعرابية في النعت المقطوع.....182
المبحث الثامن: منهج التبريزي في تدارس قضايا البدل..... 183
1.مفهوم البدل.....183
.2البدل المطابق. 184
3.بدل بعض من كل: يفيد التأكيد.....184
.4بدل اشتمال. 185
المبحث التاسع: قضايا العطف وأهميتها في القراءة والتأويل. 185
1.مفهوم العطف.....185
2.ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى مطلقا.....187
3.احتمال العطف بالفاء للترتيب أو بمعنى" إلى" 192
.4العطف بـ (ثم) للتراخي. 195

5.إشكالية عطف الجملة الاسمية على الفعلية. 197

6.القيمة الدلالية للفصل بين المتعاطفين.....,201

الفصل الثالث: أثر الحرف في توجيه الدلالة 204

المبحث الأول: مفهوم الحرف وأثره في توجيه الدلالة. 205

المبحث الثاني: منهج التبريزي في إقامة المعنى على أساس الحروف الأحادية. 207

1.معاني الباء ودلالتها السياقية. 207

2.احتمال الباء معنى السببية. 208

3.دلالة الباء على المصاحبة أو الحال.....209

4.حمل الباء على معنى "عن" للمجاوزة.....210

5.حمل الباء على معنى البدل أو العوض. 212

المبحث الثاني: الحروف الثنائية وأثرها في توجيه الدلالة 215

1.تعدد معاني "من".....215

.2الاختلاف الدلالي لحرف العطف "أو". 219

المبحث الرابع: منهج التبريزي في تأوّل معاني الحروف الثلاثية..... 226

1.الوظيفة الدلالية لحرف العطف "إلى": 226

.2تأويل "ليس" بمعنى "لا": 228

المبحث الخامس: أثر الحروف الرباعية في إنتاج المعنى..... 232

1.وجوه قراءة "حتى" ومعانيها. 232

2.حمل "حتى" على معنى: (إلى أن).....234

الخاتمة. 236

لائحة المصادر والمراجع..... 241

فهرس الموضوعات: 252